الجمهورية العربيّة السّورية
وزارة التعليم العالي
جامعة دمشـق
كليّة الاقتصـاد
قسم الاقتصـاد

التجربة الصينية في التحول الاقتصادي من اقتصاد التخطيط المركزي إلى اقتصـاد السـوق

((دراسة مقارنة بين التجربتين السورية والصينية في التحول الاقتصادي))

China's experience in economic transition from a central planned economy to a market economy

((A comparative study between the Syrian and Chinese experiences in economic transition))

أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد المالي والنقدي

إعداد الطّالب:

يوسف أنور إبراهيم

إشراف:

الأستاذ المساعد أديب ميّالة

2016

إقـرار

أنا الطالب يوسف أنور ابراهيم، ماجستير اقتصاد

أصرح بأن هذا البحث هو من إنجازي ولم يسبق أن نشر من قبلي أو من قبل باحثين آخرين.

اسم الطالب: يوسف أنور ابراهيم

التوقيع:

أعضاء لجنة الحكم على البحث في الجلسة العلنية

التي تمت بتاريخ 2016/09/07

د. رسلان خضور	الأستاذ في قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق	عضواً	
د. حسين الفحل	الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق	عضواً	
د. أديب مياله	الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق	عضواً مشرفاً	

بسم الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ{1} خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ{2} اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ{3} الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ{4} عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ{5} }

صدق الله العظيم

[سورة العلق]

إهـــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى :

أبي (**أنور**) الذي لم يبخل علي يوماً بشيء و علمني أن الأعمال الكبيرة لا تتم إلا بالصبر والعزيمة والإصرار.

وإلى أمي (**غروب**) التي هي الشمس التي أشرقت و لم تغب يوماً عني وكانت دوماً الضياء الدافئ الذي يصلني بالله بجميل دعائها المتصل للسماء.

لأخوتي (**بنان، أنوار، وئام، إبراهيم**) الذين هم ملح هذه الحياة بتفاصيلها الحلوة والمرة ، وكانوا لي سنداً لم ينحني يوماً.

إلى **أخوالي عبد وعامر الرحمن ابراهيم** الذين علموني بأن الفرص لا تعوض ..... وتؤخذ بالتفكير لا التردد.

أصدقائي (**محمد كيكي، محمد الشعار، يمامة اسماعيل، سامر مسعود، محمد الحموي، راية الحمصي، براءة الدالاتي، ديمة العزي، محمد أرناؤوط، أحمد القادري، سحر رديني، أمانة الحاصباني، بتول رضا، مأمون كاتبة، يمنى شعيب**) الذين شاركوني سنوات الدراسة والعمل الطويلة، وتعلمت منهم بان الحياة محطات شاقة لا خيار فيها للاستسلام والسوداوية فلا نور إلا من بعد ظلمة ولا نجاح إلا من بعد عمل واجتهاد.

إلى أصدقائي الذين دعموني من مسافات بعيدة باختلاف لغاتهم وانتماءاتهم وكانوا الحافز والملجئ الأخير لي لاستكمال هذه الدراسة في لحظات خفت فيها من التراجع والاستسلام (عاصم الأسمر، *Nilofer Khan* ، *Julia Iwinska* ، *Irina Moroz* ، *Pirgit Lohk*)

وطبعاً لا أستطيع إلا أن أتقدم بهذا الإهداء لأساتذتي في كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، في كافة المراحل التعليمية الذين لولاهم لما كان لهذا المشروع العلمي أن يكلل بالنجاح، وبشكل خاص لا يمكن للكلمات أن تعبر عنه لأستاذي الدكتور **أديب ميالة** الذي لم يبخل بعلمه وخبرته الأكاديمية والعملية في توجيهي وإرشادي لإتمام العمل بالصورة التي أردتها، آملا من الله أن يكون فيه النفع لوطني الحبيب سورية، ولطلبة العلم القادمين، بما يسهم في بناء الإنسان والأرض التي منحنا الله فرصة واحدة للحياة عليها لنعمرها بما فيه الخير للإنسانية جمعاء.

China's experience in economic transition from a centrally planned economy to a market economy

(A comparative study between the Syrian and Chinese experiences in economic transition)

Introduction

China's experience in transition from central planned economy to market is considered an unique in it's characteristics and approach (gradual and long term reform), but at the same time, we can find out many common factors with other countries, where Syria could be considered one of these. Due to the pre transition era characteristics, Both China and Syria experienced long term of central planned system in administrating the economic activities, weak and distorted free market autonomy, inflated role of the state in the economic and social activities, high dependency on the real production sectors (agricultures, industries, and in less degree traditional service sector), low degree of integration into global economy, underdevelopment competition institution and massive protective policies, deep technological and knowledge gap. In addition to the absence of the population participating in decision making mechanism. All these similarity may support the believe that successful experiment in transitioning to market economy through gradual approach in China could be suitable strategy for Syrian economy to reformulate its approach in transitioning to market in the near future.

The research tries to study the dimensions of China's experience in transitioning to market through gradual approach, in purpose to extract general framework which could be useful to be applied in any future strategy for Syrian economy to transform to market after the ending of current crises.

The first chapter presents a theoretical framework of political economy of transitioning. In addition to the importance of checking the nature of economic system factors, which are considered crucial for building a successful strategy to reform the old economic and social system.

The second chapter analysis in deep path the joints of China's gradual approach in reform, where it started by revewing the most important level of economic systems which revealed in china before transitioning in 1978, then moving to discuss how the reform started by agriculture sector reform, and extended to cover the rest of economic sectors such as trade - State owned enterprises and industrial sectors, in addition to banking sectors. Moreover it shows how the monetary and fiscal policies responded to the transition era. All these reforms policies aimed to eliminate the barriers infront of private sector to work to enhance its role in economical and social development process.

Also during the second chapter, the research presents the results and consequences of previous policies in reform on the society through economic-social and institutional indicators, which shows impressing signs of the great successful in matching the strategys economic and social goals, but also indicated at the same time some deviations on the inequality in income and wealth

distribution between Rural and Urban areas as a results of unbalanced developments path.

The Third chapter presents in same approach the natures of economic systems which revealed in Syrian economy before transitioning in 2000, and the basic policies which were applied to transform the planned economy to social market system , where this chapter aimed to discover and discuss the reasons of mass deviation of applied policies in reform away from targeted goals, and how these policies imitated monopoly market instead of free and competitive market, in addition to the huge cost of transition on the middle and poor class in society as a result of the absence of effective role of the state in compensating the looser from reform. What formed in researcher point of view one factor of crises erupted in 2011.

The most important conclusion of this research that depending on initial characteristic in transition to market economy plays crucial role in the successful of reform, and this was realized in China, whereas was ignored in Syrian experience in transitioning, in addition to the importance of institutional reform as a base of any transition process from central planned to market economy.

محتويات البحث

مخطط البحث

ملخص البحث..... أ
محتويات البحث..... **ج**
مخطط البحث ..... ج
قائمة الأشكال ..... ح
الفصل التمهيدي ..... **ي**
مقدمة البحث .....ي
أهمية البحث .....ك
هدف البحث.....ك
مشكلة البحث..... ل
فرضيات البحث ..... ل
منهجية البحث.....م
الدراسات السابقة.....م
الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للانتقال الاقتصادي من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق "التجربة الصينية" **1**
المبحث الأول: تقييم واقع البنى الاقتصادية للنظم الاقتصادية كأساس لأي عملية تحول مرغوب فيها 4
1-1-1 بنية سلطة صناعة القرارات 5
1-1-2 بنية تدفق المعلومات 7
1-1-3 بنية التحفيز 11
1-1-4 هيكل حقوق الملكية 13
المبحث الثاني: الإطار النظري لفكر التحول من اقتصاد التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق واستراتيجياته ومشاكله.....18
1-2-1 الأصول الفكرية لمفهوم التحول الاقتصادي و الاجتماعي نحو اقتصاد السوق.....18
1-2-2 مفهوم التحول الاقتصادي من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق والشروط المسبقة لنجاح عملية التحول.....20
1-2-3 استراتيجيات التحول نحو اقتصاد السوق عبر العلاج بالصدمة مقابل التحول التدريجي وأهمية البعد المؤسساتي في نجاح عملية التحول. 24
1-2-4 عوائق عملية التحول الاقتصادي وآليات تجاوزها 27
1-2-5 مثالب استراتيجية العلاج بالصدمة من منظور الفكر الاقتصادي الليبرالي.....29
1-2-6 البعد المؤسساتي للتحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق.....30
المبحث الثالث: صعود الأطر النظرية للتحول نحو نظم اقتصادية جديدة 34

الفصل الثاني: استراتيجية تجربة الصين في التحول التدريجي من اقتصاد التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق الاشتراكي (السيرورة والآليات الحاكمة للنهج الصيني في التحول)..... 39
المبحث الأول: أبرز جوانب القصور في نظام التخطيط المركزي التي أدت لتهيئة المناخ الملائم لطرح فكرة ضرورة التحول الاقتصادي في الصين (1949-1978) 40
المبحث الثاني: دوافع التحول نحو اقتصاد السوق وفلسفة الصين في انتقاء استراتيجية التحول 44
المبحث الثالث: أبرز آليات الإصلاح الاقتصادي التي تم انتهاجها في إطار عملية التحول الاقتصادي في الصين من اقتصاد التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق الاشتراكي. 48
2-3-1 إصلاح الاقتصاد الريفي كمدخل لاستراتيجية التحول الاقتصادي التدريجي.....48
2-3-2 تأسيس المناطق الاقتصادية الحرة كخطوة للاندماج التدريجي في السوق العالمية.....53
2-3-3 تجربة الصين في الخصخصة وإصلاح مؤسسات القطاع العام الصناعي.....63
2-3-4 أبرز الإصلاحات النقدية والمصرفية في الصين خلال مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق. 69
2-3-5 جهود إصلاح المالية العامة في الصين خلال مرحلة التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق ..85
2-3-6 تطور حصة الصين من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي ودورها في التنمية.....91
المبحث الرابع: منعكسات استراتيجية التحول التدريجي نحو اقتصاد السوق على دور الاقتصاد الصيني في الاقتصاد العالمي (البعد الاقتصادي). 98
2-4-1 النمو الاقتصادي في الصين ومحركاته خلال فترة التحول الاقتصادي. 99
2-4-2 صعود الاقتصاد الصيني لمصاف الاقتصاديات المتقدمة والمحركة للنمو الاقتصادي العالمي 105
المبحث الخامس: البعد الاجتماعي لتجربة الصين في التحول الاقتصادي من اقتصاد التخطيط المركزي نحو اقتصاد السوق. 106
2-5-1 أبرز التحولات التي شهدها سوق العمل الصيني خلال التحول الاقتصادي.....107
2-5-2 تطور خدمات الرعاية الصحية خلال مرحلة التحول الاقتصادي من اقتصاد التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق الاشتراكي.....114
2-5-3 الثقافة والتعليم في الصين خلال مرحلة التحول الاقتصادي من اقتصاد التخطيط المركزي نحو اقتصاد السوق. 121
2-5-4 تطور منظومة الضمان الاجتماعي في الصين خلال مرحلة التحول الاقتصادي 122
2-5-5 تطور معامل إنجل لفروقات الدخل بين الريف والمركز الحضرية وأثر التحول الاقتصادي على الفقر في الصين 123
المبحث السادس: البعد المؤسساتي للتحول الاقتصادي في الصين.....125
الفصل الثالث: تجربة سورية في التحول الاقتصادي من اقتصاد التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق الاجتماعي 129
المبحث الأول: عرض موجز لأبرز المحطات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد السوري قبل التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق الاجتماعي.....132

المبحث الثاني: أبرز سياسات الإصلاح الاقتصادي المختزل ومنعكساتها على أداء القطاعات الاقتصادية الرئيسية في ظل التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي 137
3-2-1 سياسة تحرير التجارة الخارجية وفق أسلوب العلاج بالصدمة كبوابة لعملية التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق الاجتماعي..... 137
3-2-2 الصناعة خلال فترة التحول الاقتصادي إلى اقتصاد السوق الاجتماعي. 141
3-2-3 السياسة الزراعة خلال فترة التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق الاجتماعي. 146
3-2-4 أبرز إجراءات إصلاح القطاع المالي والنقدي خلال التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق الاجتماعي ونتائجها. 148
3-2-5 السياسة المالية خلال التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق الاجتماعي. 155
المبحث الثالث: البعد الاقتصادي والاجتماعي لتجربة التحول الاقتصادي في سورية في ضوء الخطة الخمسية العاشرة (2006-2010) 163
3-3-1 النمو الاقتصادي ومصادره خلال فترة التحول الاقتصادي..... 163
3-3-2 تطور متوسط دخل منخفض خلال فترة التحول الاقتصادي 165
3-3-3 تطور مؤشرات الفقر وتمركز الثروة خلال فترة التحول الاقتصادي 166
3-3-4 تطور مؤشرات قطاعي الصحة والخدمات خلال فترة التحول الاقتصادي..... 168
المبحث الرابع: البعد المؤسساتي لتجربة سورية في التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق الاجتماعي وتقييم كفاءة دور الدولة في إدارة هذه المرحلة. 170
3-4-1 الاختناق المؤسساتي سمة فترة التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية. 170
3-4-2 تقييم فعالية دور الدولة السورية في إدارة عملية التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق الاجتماعي. 173
المبحث الخامس: الجذور الاقتصادية والاجتماعية للأزمة التي اندلعت في سورية منذ منتصف آذار 2011 وتكاليفها في ضوء عملية التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي..... 180
مناقشة فرضيات البحث..... 183
نتائج البحث 186
مقترحات البحث 189
مراجع البحث 192

قائمة الجداول

الجدول 1: الفروق الجوهرية بين اقتصاد التخطيط المركزي واقتصاد السوق..... 17
الجدول 2: توصيف مؤشر الحوكمة (الأداء المؤسساتي للدول)..... 33
–الجدول 3: أهم الاختلافات في فلسفة المدارس الاقتصادية السائدة خلال القرن العشرين..... 37
الجدول 4: تطور متوسط معدل نمو الناتج المحلي ونصيب الفرد من الناتج خلال مراحل البناء الاشتراكي (%).. 42
الجدول 5: تطور أداء مؤشري إنتاج الغذاء، وإنتاج المحاصيل خلال 1978–2012(الرقم الأساسي 100 للفترة 2004–2006)..... 51
الجدول 6: أبرز مؤشرات أداء المناطق الاقتصادية الحرة في الصين خلال الفترة 1998–2012..... 55
الجدول 7: الإجراءات التي طبقتها الحكومة الصينية بهدف تحسين مناخ الاستثمار في الصين بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية في 2001..... 59
الجدول 8: تطور وضع الميزان التجاري الصيني خلال الفترة 1995–2015 (مليار دولار أمريكي)..... 61
الجدول 9: تطور حصة الصادرات الصينية من إجمالي حصة الصادرات العالمية (%)..... 62
الجدول 10: تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الصيني الفترة (1965–2015)... 68
الجدول 11: تطور نسبة مساهمة القروض المصرفية ومخصصات الميزانية العامة للدولة في تمويل الأصول الثابتة في الصين خلال الفترة 1980–1998(%):..... 74
الجدول 12: تطور معدل كفاية رأس المالي في المصارف الحكومية الصينية بين عامي 2002–2005..... 77
الجدول 13: تطور نصيب القطاع الحكومي من القروض المصرفية..... 79
الجدول 14: سلة العملات الداخلة في تحديد سعر صرف اليوان الصيني (%)..... 82
الجدول 15: تطور مساهمة مشاريع الاستثمار الأجنبية في إجمالي الإنتاج الصناعي الفترة 1990–2010..... 92
الجدول 16: تطور مساهمة مشاريع الاستثمار الأجنبي في إجمالي الصادرات والواردات الصينية خلال الفترة 1990–2012..... 93
الجدول 17: تطور أبرز مؤشرات الناتج المحلي الصيني ومتوسط نصيب الفرد من الدخل ونموه خلال الفترة 1961–2015 وفق المؤشرات الإسمية ومعيار تعادل القدرة الشرائية للدولار الأمريكي PPP.....100
الجدول 18: تطور توزيع مساهمة عناصر الإنتاج في النمو الاقتصادي في الصين خلال الفترة 1978–2011 103
الجدول 19: حجم الاقتصاد الصيني في 2015 مقارنة بالاقتصادين الياباني والأمريكي بحسب (EIU and World Bank):..... 106
الجدول 20: تطور أهم مؤشرات الحساب الجاري بشقيه التجاري والخدمي كنسبة من الناتج خلال الفترة (2001–2010)..... 140
الجدول 21: يظهر تطور الرقم القياسي العام والتفصيلي للقطاع العام الصناعي خلال الفترة (2006–2010) مع العلم أن الرقم القياسي لسنة الأساس 2000=100..... 142
الجدول 22: تطور التوزيع الهيكلي لودائع القطع المصرفي بحسب نسبتها إلى أجمالي الودائع خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة..... 152
الجدول 23: حصص المصارف العاملة من إجمالي التسهيلات المصرفية الممنوحة (%).....153
الجدول 24: وجهة التسليفات المصرفية قطاعياً خلال الفترة 2005–2010 (%).....154
الجدول 25: تطور النفقات والإيرادات وعجز الموازنة خلال الفترة 2005–2012 158

الجدول 26: بيانات عجز الموازنة العامة خلال عامي 2007، 2008 بعد التعديل.....159
الجدول 27: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لسورية، ونسبته من التكوين الرأسمالي الثابت خلال الفترة 1990-2010.....162
الجدول 28: تطور حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سورية والبلدان المجاورة (لبنان والأردن) خلال 2006-2010.....166
الجدول 29: كفاءة مؤسسات الدولة في أداء وظائفها في سورية خلال فترة التحول.....178
الجدول 30: قياس كفاءة مؤسسات الدولة في أداء وظائفها في سورية خلال فترة التحول.....178
الجدول 31: إنفاق الأسر السوري بالأسعار الجارية والثابتة (لعام 2004) خلال الفترة 2004-2009 181

قائمة الأشكال

الشكل 1: متوسط إنتاجية الهكتار الزراعي خلال الفترة 1978–2012 (كغ لكل هكتار) 52
الشكل 2: تطور إنتاج المحاصيل الإستراتيجية في الصين خلال الفترة 1978–2010، (ألف طن) 53
الشكل 3: التوزع الجغرافي للمناطق الاقتصادية الحرة في الصين 56
الشكل 4: تطور وضع الميزان التجاري الصيني خلال الفترة 1995–2015(مليارات الدولارات): 61
الشكل 5: نمو القيمة المضافة لقطاع التصنيع في كل من الصين واليابان والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 2004–2011(المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية) 68
الشكل 6: تطور نسبة القروض الرديئة إلى إجمالي القروض المصرفية خلال الفترة 2000–2010. ...78
الشكل 7: حصة المصارف من السوق المصرفية الصينية في 2013 79
الشكل 8: تصنيف المؤسسات المصرفية العاملة في الصين عام 2012.....80
الشكل 9: تطور سعر صرف اليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1961–2014 (يوان للدولار الأمريكي) 84
الشكل 10: تطور إجمالي الإيرادات والنفقات المالية في الصين بالقيم المطلقة وكنسبة للناتج المحلي الإجمالي (اللون الداكن يمثل الإيرادات والفاتح يمثل النفقات) خلال الفترة 2000–2013 90
الشكل 11: يظهر تطور عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 2000–2010 بالقيم المطلقة وكنسبة للناتج المحلي الإجمالي 90
الشكل 12: تطور تدفقات رأس المال الأجنبي المباشر الوافد إلى الصين خلال الفترة 1985– 2012 (مليارات الدولارات الأمريكية).....94
الشكل 13: تطور التدفقات الاستثمارية المباشرة الخارجة من الصين خلال الفترة 2000–2012 (مليارات الدولارات الأمريكية):.....96
الشكل 14: أكبر الدول المصدرة للتدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة للخارج من حيث الحجم في 2012 (مليارات الدولارات الأمريكية).....96
الشكل 15: مفاصل التحول الاقتصادي وفق المراحل الزمنية الثلاثة للتحول الاقتصادي حتى نهاية العقد الاول من القرن العشرين 97
الشكل 16: تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة 1961–2015(%). 100
الشكل 17: تطور العمالة بين الريف والمراكز الحضرية خلال الفترة 1970–2009 (مليون عامل) .. 108
الشكل 18: تطور ظاهرة هجرة العمالة الريفية إلى المناطق الحضرية خلال الفترة 1990–2010 (مليون عامل) 112
الشكل 19: تطور رواتب العاملين في القطاع المملوك للدولة والقطاعات غير الحكومية في الصين خلال الفترة 1996–2010 والمبالغ بآلاف اليوان الصيني. 113
الشكل 20: تطور معدل البطالة في الصين خلال الفترة 1980–2010 (% من إجمالي قوة العمل) . 114
الشكل 21: تطور تركيبة الإنفاق العام على الصحة في الصين خلال الفترة 1978–2007.....119

الشكل 22: تطور متوسط نصيب دخل الفرد بين المراكز الحضرية والارياف خلال الفترة 1978–2009 باليوان الصيني 123
الشكل 23: تطور معامل جيني لفروقات توزيع الدخل بين الريف والحضر خلال الفترة 1978–2009 بحسب البيانات الصينية الرسمية. 124
الشكل 24: تطور مؤشر شروط التجارة الخارجية لسورية خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة (100 نقطة أساس مؤشر جيد للتجارة الخارجية)..... 139
الشكل 25: الميزان الجاري والتجاري والخدمي كنسبة من الناتج خلال الفترة(2010–2001) 140
الشكل 26: أهم مؤشرات قطاع الصناعة التحويلية الخاص خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة باستثناء تكرير النفط (%) 143
الشكل 27: تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي في سورية خلال الفترة المتاحة 2004– 2008 (ملايين الدولارات الأمريكية): 144
الشكل 28: تطور مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000–2010 147
الشكل 29: تطور الميزان التجاري الزراعي خلال الفترة 2000–2009 148
الشكل 30: تطور تسهيلات القطاع المصرفي بحسب طبيعة ملكية المؤسسات المصرفية المقرضة (المبالغ بملايين الليرات السورية) 153
الشكل 31: معدل الضريبة على الشركات المساهمة في مجموعة دول عام 2012 157
الشكل 32: مصادر نمو الاقتصاد السوري على الأمد الطويل خلال الفترة 1965–2010 164
الشكل 33: التركيب الهيكلي للاقتصاد السوري قبل الخطة الخمسية العاشرة وبعدها (2010–2000) 165
الشكل 34: قيمة مؤشرات الحوكمة المركبة الخاصة بسورية الصادر عن البنك الدولي خلال الفترة 2005–2011 172
الشكل 35: تقييم كفاءة الدولة السورية في أداء وظائفها..... 179

الفصل التمهيدي

مقدمة البحث

تعد عملية التحول التي شهدتها الصين متفردة وبذات الوقت تحمل الكثير من العوامل المشتركة مع العديد من الدول النامية لاسيما سورية خلال المرحلة السابقة للتحول، من حيث الخضوع لفترة طويلة لنظام الإدارة المركزية للاقتصاد وضعف دور قوى السوق قبل بداية التحول والإصلاح الاقتصادي، الدور المتضخم للدولة في الاقتصاد والمجتمع، ضعف تنافسية القطاع الخاص، الارتكاز بشكل كبير على القطاعات الإنتاجية المادية وبدرجة أقل على قطاع الخدمات والقطاعات الريعية، ضعف درجة الاندماج بالاقتصاد العالمي وسواد الحمائية لعقود من الزمن، التخلف المؤسساتي بمفهومه الواسع وتعمق فجوة المعرفة والتكنولوجيا في المجتمعين نتيجة الانغلاق النسبي على الذات، ضعف المشاركة الشعبية في صناعة القرار وضعف دور المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية وعدم وضوح دوره. وعليه فإن ما حققته الصين من اختيار ذاتي لنهج تحولها نحو اقتصاد السوق وفق أسلوب تدريجي وشامل على مدى طويل قد يكون ملائماً للاقتصاد السوري، حيث أثبتت التجربة أن التأسيس أو استعادة فعالية قوى السوق في الاقتصاديات المركزية هو عملية معقدة ولا يمكن اختزالها بتطبيق حزمة من إجراءات التحرير الاقتصادية كالتي توفرها استراتيجية العلاج بالصدمة، بقدر ما هي عملية إصلاحية شاملة وطويلة الأمد تهدف بدرجة أولى لتوفير المناخ الملائم لعمل قوى السوق بكفاءة وفعالية ضمن ضوابط صارمة تضعها الدولة بحيث تكون السياسات الاقتصادية والاجتماعية أدواتها وليس الأوامر، هي عملية خاضعة للتطور والتعديل تؤكد على أهمية وريادة القطاع الخاص المحلي والأجنبي في عملية التنمية الاقتصادية وبذات الوقت لا تهمل إمكانية تكييف دور الدولة والمجتمع المدني لدعم عملية التنمية الاقتصادية لاسيما عندما يواجه اقتصاد السوق خللاً أو انحرافاً يتطلب إجراءات تصحيحية وليس تعسفية.

يتطرق البحث إلى دراسة معمقة في عملية التحول الاقتصادي من اقتصاد التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق من حيث العوامل التي واكبت انتقاء عملية التحول التدريجي وترجيحها على استراتيجية العلاج بالصدمة، إضافة إلى أبرز السياسات التي تم تطبيقها لترسيخ وإعادة إحياء مؤسسات اقتصاد السوق في مجتمع شديد المركزية في إدارة العملية الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا السياق تم دراسة عملية التحول بأسلوب زمني وقطاعي، حيث بدأ الإصلاح بالقطاع الزراعي من خلال إعادة هيكلة نظام ملكية الأراضي الزراعية عبر تفكيك الكوميونات الشعبية وأملاك الدولة على أراضي المزارعين وإعادة توزيعها على الفلاحين وفق نظام المسؤولية العائلية الذي أثبت نجاعته في تحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي، ثم تلاه إعادة ترتيب أوليات الإصلاح بالدمج بين إصلاح القطاع الصناعي وتحريره بشكل تدريجي ومدروس أمام القطاع الخاص مع تحرير التجارة بأسلوب تجريبي وطويل الأمد من خلال تأسيس المناطق والمدن الساحلية الخاصة كأحد الأدوات

لتهيئة السوق المحلية للاندماج بالسوق الصناعية، ولاحقاً تم تحويل الاهتمام بالقطاع الخدمي وقطاع المال والمصارف لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي، ثم تم تتبع نتائج هذه السياسات من خلال المؤشرات الاقتصادية، مع تركيز التحليل على الآثار الاجتماعية لهذه السياسات عبر دراسة تطور مؤشرات الفقر والبطالة ونظام الضمان الاجتماعي ودرجة تمركز الدخل و الثروة، حيث لا تزال هذه التجربة ورغم نجاحها تثير جدلاً حول إمكانية استمراريتها لعوامل عديدة تم التطرق اليها في البحث. وبنفس المنهجية تم استعراض تجربة سورية في الإصلاح والتحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي خلال الفترة 2000-2010 لاسيما خلال فترة تنفيذ الخطة الخمسية العاشرة التي تعد حجر الأساس في التحول الذي شهده الاقتصاد السوري، حيث تم التركيز على نتائج تلك السياسات المتبعة والتي عرفت انحراف كبير عن الأهداف التي وضعتها لبناء اقتصاد السوق الاجتماعي الذي يوافق بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي، فكانت النتائج خطيرة على المستوى الاقتصادي الذي رسخ بنية اقتصاد سوق احتكار القلة بدلاً من اقتصاد السوق حر المنافسة، أما الشق الاجتماعي فقد كانت نتائج التحول كارثية على بنية المجتمع السوري ومستوى معيشة المواطنين، حيث تظهر الدراسة أثراً مباشراً لهذه السياسات التحريرية المتسرعة في اندلاع الأزمة التي دخلتها سورية منذ 2011، والتي استغلتها القوى الخارجية للانقضاض على الدولة السورية، والذي يرجع من وجهة نظر الباحث إلى افتقار تلك السياسات للوضوح والدراية الدقيقة بواقع وخصوصيات الاقتصاد السوري، إضافة إلى إهمال الإصلاح مؤسساتي الذي كان مطلوباً لتخفيف النتائج السلبية للتحول ونجاح عملية التحول بأقل التكاليف الممكنة.

ولعل الهدف الرئيسي لهذا البحث هو دراسة إمكانية الاستفادة من الأطر العامة للتجربة الصينية في عملية تحول الاقتصاد السوري خلال مرحلة ما بعد الأزمة إلى اقتصاد سوق عادل اجتماعياً وكفوء اقتصادياً يتلاءم مع خصوصيات الاقتصاد والمجتمع السوري ويواكب تطلعات الأفراد والمؤسسات، نظراً لوجود بعض السمات المشتركة في بنية الاقتصاديين خلال المرحلة السابقة للتحول.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من قلة الدراسات المحلية التي تناولت موضوع عملية التحول الكبير نحو اقتصاد السوق، واستراتيجياته المختلفة، بالإضافة إلى أن اختيار التجربة الصينية كنموذج ناجح في التحول بالاستناد للخصوصيات الذاتية للاقتصاد قد يحمل في طياته إمكانية الاستفادة من هذه التجربة في رسم إطار عام لمرحلة انتقالية جديدة للاقتصاد السوري مستقبلاً.

هدف البحث

يهدف البحث إلى تقديم دراسة تفصيلية وعميقة لمفاصل عملية التحول التدريجي في الصين نحو اقتصاد السوق، مع محاولة مقارنة الأطر العامة لهذه التجربة بكافة أبعادها مع استراتيجية التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية، واستخلاص النتائج والتكاليف المترتبة علي

كل منهما بهدف الاستفادة منها في تصحيح الأخطاء والانحرافات التي واكبت المرحلة التمهيدية لاستراتيجية بناء اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية وذلك ليصار إلى تطبيقها خلال المرحلة اللاحقة للأزمة وفق أسس متينة تتجنب إعادة إنتاج فوضى العلاقات الإنتاجية مستقبلاً

مشكلة البحث

تتمثل إشكالية البحث في دراسة تجربة الصين في التحول التدريجي نحو اقتصاد السوق الاشتراكي، وإمكانية مقارنتها مع التجربة السورية الأولية في التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي، بالرغم من وجود فوارق كبيرة في خصوصيات الاقتصاديين، حيث أن التقدم الاقتصادي الجوهري الذي حققه الاقتصاد الصيني خلال العقود الماضية طرح أسئلة عديدة حول جدوى التحول بالتدرج على العلاج بالصدمة الذي تروج له المؤسسات الاقتصادية الدولية:

يحاول البحث الإجابة على الأسئلة التالية:

1- إلى أي مدى ارتكزت كلا التجربتين الصينية والسورية إلى خصوصيات الاقتصادين الذاتية خلال المرحلة السابقة للتحول في تبني استراتيجية التحول الملائمة؟.
2- ما هي أبرز الإجراءات الإصلاحية التي تم تنفيذها للتحول نحو اقتصاد السوق وتراتبيتها في كلا التجربتين الصينية والسورية؟
3- ما هو الدور الذي لعبه الإصلاح المؤسساتي في كلا التجربتين؟
4- ما هي نتائج عملية التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق في كلا التجربتين الصينية والسورية من خلال البعد الاقتصادي والمؤسساتي والاجتماعي؟
5- كيف يمكن تقييم دور الدولة السورية في إدارة عملية التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي؟
6- ما هو دور السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تم انتهاجها في اندلاع الأزمة السورية في بداية 2011؟
7- هل يمكن تبني نهج الصين في التحول التدريجي نحو اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية، وما هي الموجبات الداعمة لذلك في ظل الفوارق والقواسم المشتركة لكلا الاقتصادين؟.

فرضيات البحث

يرتكز البحث على الفرضيات الآتية:

1- نموذج التحول الاقتصادي في سورية خلال الخطة الخمسية العاشرة يشابه النموذج الصيني في التحول نحو اقتصاد السوق.

2- الانطلاق من خصوصيات الاقتصاد الذاتية- تنفيذ إصلاحات مؤسساتية جدية- إضافة إلى إرفاق الإصلاحات التحريرية بدور اجتماعي فعّال للدولة لعب دوراً حاسماً في تفاوت نتائج عملية التحول الاقتصادي في كلا الاقتصادين الصيني والسوري.

3- أكد نجاح التجربة الصينية في التحول الاقتصادي على أهمية دور الدولة في إدارة عملية التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق.

4- أدى عدم التوفيق في سرعة وشمولية الإصلاح بين السياسات الاقتصادية من جهة والاجتماعية من جهة أخرى إلى توسيع دائرة الفئات الخاسرة من عملية التحول الاقتصادي وهو ما شكل أحد الأسباب الرئيسية والداخلية لاندلاع الأزمة التي شهدتها سورية.

منهجية البحث

يعتمد البحث المنهج الوصفي الاستدلالي في تتبع مسارات عملية التحول الاقتصادية في الصين وسورية، ومن ثم المنهج التحليلي النقدي المقارن في دراسة الفوارق في نهج التحول في كل من سورية والصين واستخلاص النتائج المترتبة على السياسات المطبقة.

الدراسات السابقة

1- رسالة دكتوراة بعنوان "الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية"، إعداد عبد الرحمن سانية، إشراف الدكتور محمد بن بوزان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2012-2013.

حاولت هذه الدراسة تحاول بحث إشكالية الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية انطلاقا من التجربة الصينية، وركزت الدراسة على دراسة الكيفية التي حققت من خلالها الصين الانطلاقة الاقتصادية من خلال التحول نحو اقتصاد السوق، وقد توصلت الدراسة إلى إمكانية اعتماد عوامل الانطلاق الذاتية للاقتصاد الصيني كإطار عاماً للانطلاق الاقتصادي في الدول النامية، مع عدم إهمال الفوارق في خصوصيات كل اقتصاد ومجتمع نام.

2- بحث الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق .... سياسات ومؤشرات، إعداد أ.م.د وفاء المهداوي و م.م أحمد جاسم محمد. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 2012.

تحاول الدراسة الإحاطة بتجربة التحول الاقتصادية الصينية نحو السوق وفق نهج التدرج وقد توصلت الدراسة إلى أن تقدم الاقتصاد الصيني على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية هو أثر ناجم عن استراتيجية التحول التدريجي نحو السوق وذلك من خلال تتبع المسار التاريخي للسياسات الاقتصادية في الصين ودراسة مضامين التحول الاقتصادي ومؤشرات الأداء في الصين.

عديدة هي الدراسات التي تناول عملية التحول الاقتصادية في الصين كلياً أو قطاعياً، ولكن الإضافة التي يتضمنها البحث المقدم تكمن في بناء مقارنة لمفاصل هذه التجربة مع تجربة الاقتصاد السوري المبدئية نحو اقتصاد السوق الاجتماعي، والتأكيد على دور البعد المؤسساتي في تباين النتائج في كلا التجربتين. إضافة إلى دراسة مخاطر انحراف السياسات الإصلاحية في سورية عن محددات اقتصاد السوق الاجتماعي ومساهمتها في إضعاف بنية المجتمع السوري وتهميشها للفئات المتوسطة والفقيرة الأمر الذي يعد وفق الباحث أحد العوامل التي أدت لتهيئة البيئة الخصبة لاندلاع الأزمة وتفاعلها محلياً، مع عدم إهمال دور العوامل الخارجية في الاستفادة من هذه البيئة الجديدة لتحقيق هدفها في تدمير الدولة والمجتمع والاقتصاد السوري.

الفصل الأول: الاقتصاد السياسي للانتقال الاقتصادي من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق "التجربة الصينية"

المبحث الأول: تقييم واقع البنى الاقتصادية للنظم الاقتصادية كأساس لأي عملية تحول مرغوب فيها

المبحث الثاني: الإطار النظري لفكر التحول من اقتصاد التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق واستراتيجياته ومشاكله

المبحث الثالث: صعود الأطر النظرية للتحول نحو نظم اقتصادية جديدة

تمهيد

شهد القرن العشرين إثر قيام الثورة البلشفية في روسيا عام 1917م تحولاً في إطار الصراع التاريخي بين منظومتين فكريتين سادتا ميدان العلوم الاقتصادية والاجتماعية إلى صراع بين تجربتين واقعيتين كل منهما تسعى إلى إثبات الذات وخاصة بعد أن نجح لينين في استحداث نظام اقتصادي مخطط مركزياً لأول مرة منذ صياغة أفكار الاشتراكية على يد كارل ماركس، وقد تعدى هذا الصراع ميدان العلوم الاقتصادية بأفكاره ونظرياته وتطبيقاته ليشمل جميع مجالات الحياة الإنسانية والمجتمعية وإن كان يسعى في نهايتها لتحقيق هدف مشترك ممثل بتحسين رفاهية الفرد وإثراء المجتمع ولكن عبر أسلوبين مختلفين لتنظيم النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، فالمنظومة الأولى منظومة تقدس الحرية الفردية والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج على عدالة توزيع الدخل، وتؤمن بقدرة آليات السوق الحرة وتلقائيتها على تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي في ظل سوق يتسم بالمنافسة الكاملة وتعمل في ضوء حكومة صغيرة الحجم مقيدة الحرية في تدخلها، وهو ما تجسد في النظام الرأسمالي على امتداد مراحل تطوره التاريخية، والذي لم يكن وليد نظرية علمية بقدر ما كان استمرارية لسيرورة تطور التشكيلات الاجتماعية الإنسانية منذ المشاعة البدائية مروراً بالرق وصولاً للإقطاعية التي أفرزت وأوجدت الظروف الموضوعية لتجاوزها في لحظة تاريخية[1]، والمنظومة الأخرى تقف على النقيض تماماً من أفكار الأولى فهي لا تؤمن بقدرة قوى السوق على تحقيق الرفاهية لأبناء المجتمع بشكل عادل وعليه فإنها تقدم العدالة الاجتماعية والمساواة في توزيع الدخل على الحريات الاقتصادية والسياسية مرتكزة في ذلك على دعواتها لتحجيم الملكية الخاصة عبر تملك الدولة لوسائل الإنتاج لمنع استغلال قوة العمل من قبل أصحاب رأس المال وتوليها مهمة إدارة النشاط الاقتصادي عبر وضع خطط اقتصادية مركزية لجميع مجالات النشاط الاقتصادي بما يحقق الهدف الاجتماعي الأخير لجميع الوحدات الاقتصادية المنوط بها تنفيذ هذه الخطة وتسييرها.

إلا أن الأحداث والوقائع التاريخية وصولاً إلى يومنا هذا أثبتت أن الرأسمالية كنظام قائم وكفكر اقتصادي اجتماعي نقي ممثل بالقيم المقدسة التي صاغها روادها الأوائل لم تستطع الاستمرار بشكلها الخالص في مواجهات الأزمات الدورية التي ضربت بنية النظام الرأسمالي مرات عديدة وأصبحت سمة ملازمة له، بالرغم من قدرته على إعادة إنتاج نفسه مرات عديدة من خلال تقديم بعض التنازلات ولو المرحلية في وقت الأزمات لصالح استدعاء تدخل الحكومات في دعم الاقتصاد وإعادة تنظيم السوق كما حدث في كل من أزمتي الكساد الكبير عام 1929 والأزمة المالية العالمية 2008 اللتان كانتا الأعنف خلال القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين وهو

[1] حازم ببلاوي. (2010)، "من وحي القرن العشرين "حديث في الاقتصاد والسياسة"، دار الشروق، المقدمة بتصرف من قبل الباحث.

ما يعد سر استمرارية هذا النظام، كما أنه من التعسف الحكم بالقول بانتهاء الاشتراكية كفكر ومنهج اقتصادي واجتماعي بسقوط التجربة الممثلة بالاتحاد السوفيتي في نهاية العقد الثامن من القرن العشرين وتحول معظم دوله التي كانت منضوية تحته إلى التوجه نحو اقتصاد السوق و نهاية التاريخ عند التشكيلة الاقتصادية والاجتماعية الرأسمالية باعتبارها أرقى التشكيلات الإنسانية التي لن يتم تجاوزها كما زعم بعض مفكري الرأسمالية(فرانسيس فوكوياما)، خصوصاً وأن أسلوب نشوء وإدارة وتسيير المجتمعات الاشتراكية انحرف كثيراً عن الأطر العامة التي دعا إليها منظرو الاشتراكية الأصيلين على اختلافهم، وبالتالي لا يمكننا الحكم على فشل الاشتراكية وانتصار الرأسمالية إلى الأبد من خلال انهيار التجربة الاشتراكية السوفيتية فالقيم التي تدعو إليها لا تزال حاضرة وبقوة غير أن قدرة النظم الاشتراكية على استيعاب التطورات والتغييرات المتسارعة التي شهدها العالم لاسيما في النصف الثاني من القرن العشرين والتي أبرزها ثورة الاقتصاد المرمز وثورة التكنولوجيا والمعلومات لم يفسح لها المجال للاستمرارية[2]، حيث أن كلا النظامين عانى ولا يزال يعاني من الجدال الفكري المتصلب في تقديسه لأفكار لم يثبت الواقع صحتها بل دحضتها الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي عانى منها كلا النظامين على اختلاف أسبابها ونتائجهما إلا أن هذا الصراع اللا منتهي بين المدرستين الفكريتين المتناقضتين أتاح في مرحلة متأخرة من القرن العشرين المجال لبروز محاولات فكرية عديدة للخروج بنظام اقتصادي جديد يجمع بين مزايا الرأسمالية ومزايا الاشتراكية مع التقليل من مساوئ كل منهما ونشط البحث والدراسة عن ما يسمى طريق الثالث بين الإيديولوجيتين التاريخيتين وهو ما عرفه عالم الاجتماع البريطاني أنطوني جيدنز[3]"بأنه ليس رؤية اجتماعية خاصة ببلد معين وإنما هو أقرب لأن يكون محاولة إلى البحث عن طريق جديد للتنمية ذات أفق عالمية"، وبغرض دراسة تجربتي الصين وسورية في التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق فإنه من الضرورة بمكان البدء بدراسة الفوارق الرئيسية بين النظم الاقتصادية مركزية التخطيط والنظم الاقتصادية الحرة في المبحث الأول كتمهيد لدراسة مفهوم التحول الاقتصادي وماهيته، وأبرز استراتيجياته، إضافة إلى العوائق التي تواجه هذه العملية والتكاليف الناشئة عن اتباع استراتيجيات التحول الاقتصادي المختلفة وفقاً للتجارب المعروفة.

[2] "من وحي القرن العشرين "حديث في الاقتصاد والسياسة"، مرجع سابق المقدمة بتصرف من قبل الباحث

[3] غيدنز، أنتوني. (2010)، " الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية"، ترجمة أحمد زايد، محمد محي الدين، مراجعة محمد الجوهري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مقدمة الكتاب مع بعض التصرف للضرورة ص11

المبحث الأول: تقييم واقع البنى الاقتصادية للنظم الاقتصادية كأساس لأي عملية تحول مرغوب فيها

تقتضي دراسة عمليات التحول الاقتصادي لأي نظام اقتصادي من شكل إلى آخر دراسة طبيعة المكونات الأساسية للنظام القائم والآليات التي تسَير وفقها الأنشطة الاقتصادية ضمن فضاء هذا النظام قبل وضع آليات التحول الاقتصادي وتحديد مفاصله، والتي قد تستوجب إجراء تحول جذري شامل في أمد زمني قصير يتم من خلاله هدم جميع بنى الاقتصاد القديم وإحلال بنى جديدة محلها، أو عبر مراحل مركبة ومتتابعة تبتدئ بقطاعات جزئية من الاقتصاد وتنتقل منها إلى القطاعات الأخرى المكونة للنظام الاقتصادي وفق استراتيجية التحول الجزئي غير الشامل، وبما أن دراستنا تتمحور حول تجربة الصين في الانتقال الاقتصادي من اقتصاد التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق*[4]، فسيصار إلى التركيز في هذا المبحث على الجوانب المقارنة بين اقتصاديات التخطيط المركزي وبصورتها النظرية النقية (النظام الاشتراكي) وبين اقتصاديات السوق (النظام الرأسمالي النقي) كونهما يشكلان المفهومين النظريين اللذان يختزلان الأنظمة الاقتصادية الموجودة على أرض الواقع ضمن حدودهما، خاصة وأنه من الصعب دراسة تجربة تامة لاقتصاد انتهج التخطيط المركزي كأسلوب وحيد وشامل في إدارة النشاط الاقتصادي دون وجود هامش من الحرية في تنظيم بعض الأنشطة الاقتصادية، أو تجربة مقابلة لاقتصاد اعتمد بشكل مطلق على آليات السوق وحدها في سبيل تحقيق الهدف ذاته دون تدخل من الدولة.

حيث سيتم دراسة الأنظمة الاقتصادية المقارنة عبر دراسة البنى الاقتصادية المكونة لها والتي يمكن من خلالها تحديد طبيعة أي نظام اقتصادي من حيث كونه أقرب لأن يكون مركزياً في إدارة النشاط الاقتصادي أو رأسمالياً يمنح الأفراد حرية المساهمة وفق مصالحهم في تنظيمه، وهي أربع بنى تشكل هيكل أي نظام اقتصادي ؛

1. بنية سلطة صناعة القرارات
2. بنية تدفق المعلومات
3. بنية التحفيز
4. بنية الملكية

*[4]لا يوجد في العالم اقتصاد سوق نمطي واحد وإنما أشكال عديدة لاقتصاد السوق، فاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية المؤمن بالحرية الاقتصادية بعيداً عن أي دور اقتصادي للدولة خارج إطار مهامها الرئيسية في الدفاع و الأمن والقضاء يختلف عن اقتصاد السوق في بريطانيا والذي تتولى فيه الحكومة مسؤوليات أوسع من خلال شبكات الحماية الاجتماعية للأفراد المتأثرين سلباً من الحرية الاقتصادية، كما أن اقتصاد السوق في اليابان بالرغم من اعتماده على الحرية الاقتصادية واقتصاد السوق إلا أن الحكومة استطاعت التدخل بشكل ناجح وإن بوسائل بيروقراطية وتخطيطية في تصحيح عمل القطاع الخاص عبر توجيهه و إدماجه في بعض الأهداف العامة.

1-1-1 بنية سلطة صناعة القرارات

تعتبر بنية صناعة القرارات أهم البنى الرئيسية المكونة لأي نظام اقتصادي اجتماعي على الإطلاق وذلك لدورها في تحديد طبيعة ومصادر سلطات صناعة القرارات ودرجة مركزيته وأهدافها والآليات الضرورية لتحقيقها في أي نظام[5].

1-1-1-1 هيكلية توزع سلطة صناعة القرارات داخل هرم النظم الاقتصادية ودرجة مركزيتها وآلية تنفيذها

تختلف بنية صناعة القرارات من نظام اقتصادي إلى آخر من خلال الاختلاف في شكل توزيع هذه السلطة داخل البنية ودرجة مركزيتها، فبينما يستوجب اقتصاد التخطيط المركزي توافر سلطة مركزية في قمة الهرم الاقتصادي أو تدعيمها بهيئات مركزية على مستوى الوحدات الاقتصادية تتولى مهمة صناعة القرارات وإصدار الأوامر اللازمة لتنفيذها وفق تسلسل هرمي يبدأ من القمة إلى القاعدة (بعد الاستناد إلى معلومات من قاعدة النظام الإداري) بما يحقق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة مسبقاً في إطار خطط استرتيجية ذات أبعاد زمنية مختلفة يساهم في تحقيقها كافة الأفراد الفاعلين اقتصادياً المنخرطين كقوى عاملة في مختلف الوحدات الاقتصادية القاعدية في النظام الاقتصادي، وبالمقابل نجد أن اقتصاد السوق يمنح الأفراد والمشروعات الخاصة وغيرها من صناع القرارات الاقتصادية الحرية المطلقة في صناعة قراراتهم الشخصية بما يحقق أهدافهم الذاتية دون إكراه يفرض من أي سلطة مركزية، وهنا تكمن أهمية قياس درجة مركزية صناعة القرار وتوزيعه في تحديد شكل هذه السلطة ومداها، كما أنها في الوقت نفسه تلعب دوراً هاماً في تحديد الكيفية التي يتم بواسطتها تنفيذ القرارات الاقتصادية والوكلاء المسؤولين عن تنفيذها، وفي هذا السياق يمكن التمييز بين أربع صيغ عامة يتم بواسطتها تنفيذ القرارات الاقتصادية في أي نظام اقتصادي وهي كالآتي[6]:

1. "**الشكل الأول:** تقوم من خلاله سلطة معينة باتخاذ القرارات الاقتصادية وإرسالها عبر سلسلة من الأوامر التنفيذية المحددة، والتي تنساق بشكل هرمي من القمة إلى القاعدة، تحدد من خلالها طرق وآليات محددة يلتزم بها المسؤولون عن التنفيذ بما لا يتيح لهم أي حرية في اختيار أي بدائل في عملية تنفيذ القرارات الواردة، أي تتسم هذه البنية بتمركز قوة صناعة القرار وآليات تنفيذه بشكل كبير وهو ما نجده في النظم الاشتراكية ذات الدرجة العالية من التخطيط المركزي كاقتصاد الاتحاد السوفيتي سابقاً.

[5]liuK Wei. (1994), "economic transitions to market economy: a comparative study on economic reform proposals in China and Former soviet union"- phd thesis- http//thesis.gla>ac>uk/2987/, , University of GlasgowK p 13-14.

[6] Nurberge, Egon- "Classifing economic systems", pdf summary- Chapter 2,. Issuing date is none available, - p18-19.

2. **الشكل الثاني:** يشبه إلى حد كثير الشكل الأول مع فرق بسيط وهو منح سلطة صناعة القرار هامش من الحرية للمسؤولين عن التنفيذ في اختيار بدائل محدودة وفقاً لظروف معينة لاتخاذ القرارات وتنفيذها، وهو ما نجده في اقتصاد الصين في عهد ماوتسي تونغ حيث درجة المركزية أقل منها في الاتحاد السوفيتي.
3. **الشكل الثالث:** تقوم من خلاله سلطة صناعة القرار بالتدخل بشكل غير مباشر في النتائج النهائية الناجمة عن عمليات تنفيذ القرارات الاقتصادية بهدف تحقيق النتائج المرغوبة، وذلك عبر تهيئة الظروف المحيطة بمتخذي القرارات بما يضمن تحقيق الأهداف التي تخطط لها بشكل غير مباشر، حيث تستخدم لتحقيق ذلك أدوات عديدة مالية ونقدية وتشريعية، ونلحظ وجود هذا الشكل في الاقتصاديات المختلطة والتي تتمتع فيها إدارة النشاط الاقتصادي بدرجة كبيرة من المركزية مع وجود فسحة لتعاملات تجري وفق قوانين السوق الحر بشكل مضبوط.
4. **الشكل الرابع:** وهو الاقتصاد المطلق الحرية والذي تكون سلطة صناعة القرار فيه موزعة على قاعدة كبيرة ومتنوعة من الأفراد الفاعلين اقتصادياً تحكمهم سوق منافسة كاملة، لا يستطيع أحدهم التأثير في شروطها.

1-1-1-2 الهدف النهائي لسلطة صناعة القرارات في النظم الاقتصادية.

تتكثف الأهداف النهائية لمن يقومون باتخاذ القرارات الاقتصادية في هدف عام مشترك وهو إشباع حاجات أفراد المجتمع ورفع مستوى معيشتهم، و هذه الحاجات المزمع إشباعها هي نتاج لمجموعة ظروف الحياة في مجتمع ما والتي تتطور وفق سيرورة منتظمة بمرور الزمان وتختلف بحسب أولوياتها وفقاً لتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية في أي مجتمع، كما أنها تختلف باختلاف طرق الإنتاج التي تحكم النشاط الاقتصادي، وعليه فإننا يمكن تحديد الكيفية التي يتم بها تحقيق هذه الأهداف في كل من اقتصاديات التخطيط المركزي واقتصاديات السوق من خلال إسقاطها على آلية طريقة الإنتاج المطبقة في كل منهما حيث[7]:

1. تتحدد الغاية النهائية لمن يقومون باتخاذ القرارات الاقتصادية في نظام اقتصاد السوق في سعيها إلى إشباع الحاجات المختلفة للأفراد عبر تحقيق هدف الكسب النقدي في صورة دخل نقدي يستطيع من خلاله الفرد إشباع حاجاته في حدوده، دون أن يكون هناك أي دور لسلطة مركزية تحدد له ما يشبع حاجاته بشكل مسبق، ومن خلال نظرة أوسع لطريقة عمل النظام ككل يمكن القول أن هذه النتيجة تتحقق من خلال تجميع محصلة القرارات الفردية المستقلة التي تتخذ دونما تنسيق سابق بينها وفق ما يسميه فون هايك (عمل النظام التلقائي) الذي يسير وفق آلية تعتمد في عملها على كل من قوى السوق وجهاز الأثمان الذي يلعب دوراً حيوياً في

[7] دويدار، محمد. (2001)، "مبادئ الاقتصاد السياسي الجزء الاول"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ص300- 334 .

توزيع القوى الإنتاجية وتخصيص الموارد من بشرية ومادية بين النشاطات المختلفة، وبالتالي تنظيم النشاط الاقتصادي العام.

2. في حين تحدد السلطة المركزية المسؤولية عن صناعة القرارات في اقتصاديات التخطيط المركزي الهدف النهائي للنشاطات الاقتصادية من خلال إشباع الحاجات الاجتماعية التي تقدرها وفق الظروف الموضوعية التي تحكم ضرورة تطور الاقتصاد وفق خطة عامة (وليس بقصد تحقيق أقصى ربح) عبر آلية التخطيط الاقتصادي، أي التخطيط الواعي والمنظم الذي تقوم من خلاله هذه السلطة بتحديد شروط الإنتاج وتجدده خلال فترات زمنية متعاقبة بما يضمن تنفيذ الخطط الاقتصادية على اختلاف امتدادها الزمني، كما يتطلب إشباع هذه الحاجات معرفة مسبقة بطبيعتها بشكل دقيق خلال فترة زمنية معينة وهو ما يظل من أبرز المشاكل التي تواجه الخطط الاقتصادية خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ندرة الموارد المتوافرة ونقص المعرفة وصعوبة تدفق المعلومات التفصيلية عن قطاعات الاقتصاد بكفاءة خاصة في ظل تعقد الحياة الاقتصادية وتنوع مجالاتها، فلا مكان للتلقائية في تنفيذ وتحقيق الغايات الاقتصادية في مجتمع التخطيط المركزي بعكس اقتصاد السوق.

وعليه تبقى مهمة تحديد درجة مركزية وتوزيع سلطة صناعة القرار مهمة صعبة في مجال دراسة النظم المقارنة حتى يومنا هذا[8]، و عليه فإن أي توجه لإصلاح أي نظام اقتصادي أو انتقاله من نظام لآخر يستوجب إصلاح شكل وآلية عمل هذه البنية وتكييف مرونتها مع التوجهات الإصلاحية الجديدة بمنح المزيد من المركزية للسلطة أو بتوزيع هذه السلطة على قاعدة أوسع تتيح فضاء أوسع للأفراد في اتخاذ قراراتهم وتنفيذها بحرية.

2-1-1 بنية تدفق المعلومات

تأتي أهمية هذه البنية في المرتبة الثانية بعد بنية صناعة القرارات الاقتصادية داخل الهرم البنيوي لأي نظام اقتصادي، وذلك لما لها من دور حيوي في ضمان سيرورة واستمرارية عمل البنية الأولى فهي ضرورية في المرحلة السابقة لصناعة القرارات الاقتصادية وخلالها وبعد صدورها وتنفيذها عبر قياس درجة تحقق الغايات النهائية لهذا القرارات الاقتصادية، حيث تشكل هذه البنية الأدوات والقنوات التي يتم بواسطتها تجميع، نقل، تخزين، إعادة إرسال، وتحليل البيانات الخاصة بتسيير الأنشطة الاقتصادية، إضافة إلى الدور الذي تلعبه هذه البنية في تحقيق التناغم والانسجام بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة سواء في اقتصاديات التخطيط المركزي أو اقتصاد السوق، هذا

[8] راجع مصفوفة Neubergeer&Duffy التي تحدد بشكل مبسط درجة مركزية النظم الاقتصادية خلال القرن العشرين بحسب درجة مركزية صناعة القرارات فيها والتي يركز فيها على النمطين المعياريين لهذه البنية بشكليها المخطط بشكل تام والمحرر بشكل تام ويضع تصوراً للنظم الاقتصادية التي تقع بين هذين الحدين، إضافة لتصويره لعملية التحول باتجاه مزيد من المركزية عبر إلغاء دور الهيئات الوسيطية والقاعدية في هذه البنية والاتجاه نحو اقتصاديات السوق عبر منح درجات أكبر من اللامركزية لهذه الفئات الوسيطية والقاعدية للمشاركة في صناعة القرارات الاقتصادية وتنفيذها بالتوازي مع بنية تدفق المعلومات، Nurberge, Egon- "Classifing economic systems"- Chapter 2- p20

بالإضافة إلى أن كل شكل من أشكال المعلومات واتجاه تدفقها وانسيابها داخل الهرم الاقتصادي يلعب دوراً هاماً في تحديد طبيعة النظام الاقتصادي[9].

1-2-1-1 آلية تدفق المعلومات وشكلها في نظم التخطيط المركزي

أولاً. آلية تدفق المعلومات

تتدفق البيانات والمعلومات الخاصة بالنشاطات الاقتصادية بأحد اتجاهين عمودياً أو أفقياً، و يتحدد الوزن النسبي لكل منهما بحسب متطلبات بنية صناعة القرارات السائدة، حيث تتطلب آلية صناعة القرارات الاقتصادية في اقتصاديات التخطيط المركزي تدفقاً عامودياً للمعلومات من القمة إلى المستويات القاعدية (نزولاً وصعوداً) وبعملية مستمرة، تزداد أهميتها في مراحل إعداد الخطط الاقتصادية التي تتطلب جمع البيانات الاقتصادية المتعلقة بالحياة الاقتصادية وتحليلها بقصد إيجاد الأساس الإحصائي الملائم لتحضير الخطط الاقتصادية على اختلافها الاستراتيجية منها والمتوسطة وصولاً إلى الخطط السنوية قصيرة الأجل ومن اجل الإعداد الفني للخطة، بالإضافة إلى تقييم أداء الوحدات الاقتصادية أثناء تنفيذ الخطة[10]، حيث تتولى هيئات التخطيط المركزي على مستوى المركز وبالتنسيق مع هيئات التخطيط المركزي على مستوى القاعدة مهمة تحديد النتيجة الاجتماعية لمختلف النشاطات الاقتصادية وبيان الدور الذي تستطيع القيام به من أجل المساهمة في تحقيق الأهداف المرسومة التي تشكل البوصلة التي توجه نشاطات مختلف الوحدات الاقتصادية في مختلف المجالات الاقتصادية نحو تحقيقه خلال فترة زمنية معينة مع أخذ الظروف الموضوعية لتطور المجتمع بعين الاعتبار والإمكانيات الإنتاجية المتاحة والشروط التي يعمل في ظلها العاملون، إضافة لخطط الاستثمار والتشغيل الممكنة والمستهدفة، وبالتالي بإمكاننا القول بأن تحديد نصيب الوحدات الاقتصادية (القاعدية) في المساهمة في تحقق الأهداف العامة للخطة محكوم بظروفها الخاصة الاقتصادية والاجتماعية دون استطاعة من جانبها للنظر إلى الأمور من وجهة نظر الاقتصاد القومي أو التنسيق بينها وبين الوحدات الإنتاجية الأخرى، وهنا تبرز مهمة بنية تدفق المعلومات الهرمية في النظم الاقتصادية المركزية من خلال دورها في إبقاء المركز على صلة مستمرة بالقاعدة ومساعدة هيئات التخطيط المركزية على التنسيق بين ظروف الوحدات الاقتصادية ككل مع ظروف الاقتصاد القومي، بما يضمن بناء خطة واقعية قابلة للتنفيذ ومرونة في تعديل الخطط الاقتصادية عند حدوث أي مشكلات أثناء التنفيذ، ومن الجدير بالذكر أن اقتصاد التخطيط المركزي يحتاج في مراحله التأسيسية حداً أدنى من المركزية يحتفظ من خلاله المركز بالقدرة على التخطيط و متابعة قرارات التسيير الاقتصادي بما يضمن سير الوحدات الإنتاجية نحو تحقيق الأهداف العامة بواسطة بنية تدفق عامودية لتدفق المعلومات الاقتصادية بين هيئات التخطيط

[9] "Classifing economic systems"- Chapter 2, Op cit, p23

[10] "مبادئ الاقتصاد السياسي الجزء الأول، الأساسيات-الاقتصاد السياسي والاشتراكية"، مرجع سابق ص 923-925

والتسيير الاقتصادية في المركز والقاعدة، أما في المراحل التالية ومع تطور هذا النظام الاقتصادي واتساع حجم الاقتصاد وتعدد أنماط الاستهلاك، فيجب منح الوحدات الإنتاجية قدر أكبر من الاستقلالية فيما يتعلق بقرارات التسيير الاقتصادية الخاصة بما يتوافق مع تحقيق الهدف العام للسلطة المركزي نتيجة تعاظم صعوبة إلمام المركز بكافة تفاصيل عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك بدقة.

ثانياً. شكل المعلومات في نظم التخطيط المركزي

يغلب على بنية المعلومات في نظم التخطيط المركزي الطابع الكمي الإلزامي أكثر منه الطابع النقدي أو السعري، حيث أن هذه الرسائل تتضمن مجموعة من الأوامر المباشرة والأهداف الإلزامية الواجبة التحقيق بحسب الأمد الزمني للخطط الاقتصادية الموضوعة والتي تزداد تفصيلاً وتعقيداً بدءاً من الخطط الإستراتيجية طويلة الأمد التي تحدد الإطار العام للأعمال اللازمة لتغيير هيكل الاقتصاد على ضوء تحديد الحاجات المستهدف إشباعها ومستوى التقدم الفني والتكنولوجي المرغوب الوصول إليه، مروراً بالخطة الاقتصادية متوسطة الأجل والتي تتحدد في ضوئها الأهداف الرئيسية للإنتاج والاستهلاك والاستثمار في الأجل المتوسط وفق رؤية السلطة المركزية لصناعة القرارات، وصولاً للخطط السنوية والنصف سنوية والربعية التي توصف بأنها أكثر الخطط الاقتصادية "التصاقاً بالعمل"[11]، بمعنى أن الأرقام التي تحتوي عليها تتمثل في أوامر مباشرة للوحدات الإنتاجية أو مؤسسات تجارة التجزئة المرتبطة بالمستهلكين بشكل مباشر تتعلق بالإنتاج والاستثمار والتوزيع، ومعظم هذه الأهداف يتم رسمها وتحديدها بشكل كمي أو رسائل غير نقدية مسبقة حيث يلعب النقد دوراً محدوداً في ما يتعلق بتوزيع الموارد الإنتاجية وإنتاجها وقنوات استهلاكها، وبمعنى آخر الأسعار تتحدد وفق متطلبات تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة ومحاولات السلطة المركزية إدارة التوازن بين العرض والطلب من كافة السلع والخدمات سواء اللازمة لعمل الوحدات الإنتاجية فيما بينها أو فيما يتعلق بعلاقتها مع كل من متاجر التجزئة والمستهلكين، وغالباً ما تلجأ السلطة الاقتصادية إلى الأسلوب الإداري في تنظيم توزيع هذه السلع والموارد على الوحدات الاقتصادية أو الأفراد المستهلكين لها بحسب أولويات تحددها، وهنا تبرز مشاكل بيروقراطية كبيرة قد تؤدي إلى سوء في توزيع الموارد والسلع المختلفة بما يسهم في تبديد هذه الموارد.

[11]د "مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول الأساسيات"-الاقتصاد السياسي والاشتراكية"، مرجع سابق ص 926-933

2-2-1-1 بنية تدفق المعلومات في اقتصاديات السوق الحر

أولاً. آلية تدفق المعلومات في اقتصاديات السوق الحر

تتحرك المعلومات السعرية والكمية في اقتصاديات السوق في ظل افتراض سواد شروط المنافسة التامة بقدر من المرونة بين عدد كبير من اللاعبين من بائعين ومشتريين – منتجين ومستهلكين– أصحاب مشاريع وقوى عاملة– الأمر الذي يحقق التوازن بين العرض والطلب في كل الأوقات أو بفوارق زمنية تفرضها اختلالات مؤقتة في عمل قوى السوق يمكن لقوى السوق تجاوزها، فالمؤسسات تعمل فيه على تحقيق أقصى ربح، في حين يختار المستهلكين سلالهم المفضلة من السلع بأنفسهم ولا ما تعتقد فئة معينة أنه بحاجة إليه وبالسعر الذي يحقق لهم أعظم منفعة مع **افتراض عدم وجود احتكارات طبيعية**، وأن كل سلعة يتم إنتاجها وتبادلها بحرية تامة دون وجود لأي لوائح تنظيمية تقيد الدخول إلى الأسواق، أو نقابات عمال احتكارية تفسد حالة المنافسة التامة، هذا هو اقتصاد السوق الذي آمن به الكلاسيك في حرية ممارسة النشاطات الاقتصادية، إيماناً منهم بأن فشل آلية السوق في تحقيق التوازن الاقتصادي أو حدوث الأزمات الاقتصادية في الأنظمة الرأسمالية سببها هو تشويه قوى السوق وآلية تحديد الأسعار إما بفعل تدخلات الدولة (الخاطئة) أو عوامل البيئة، كما تتوافر في ظل هذا النظام كافة المعلومات بسرعة لكافة أطراف السوق منتجين ومستهلكين ووسطاء وغيرهم وبنفس اللحظة بحيث لا يستطيع أحد صناع القرار بتحقيق كسب استثنائي يزيد عن السعر التوازني الذي يحدده تلاقي قوى العرض والطلب في سوق سلعة معينة عند سعر معين، وبالتالي فإنه "في ظل ظروف معينة بما في ذلك توافر شروط المنافسة الكاملة سيظهر اقتصاد السوق كفاءة في التوزيع، وعندما يصل إلى هذه الدرجة فإنه لا يمكن تحسين حالة أي فرد في المجتمع دون جعل شخص آخر أسوأ وهو ما عرف باسم توازن باريتو أو الوضع الأمثل"[12]، وبالتالي فإن اقتصاد السوق يعمل كجهاز اتصال لاحتواء معارف وأعمال البلايين من الأفراد المختلفين، وتحل آلية السوق مشاكل الإنتاج والتوزيع المتعلقة بملايين العلاقات والمتغيرات غير المعروفة.

وبتعبير آخر تتدفق المعلومات بين أطراف السوق الذين هم صناع مختلف القرارات الاقتصادية من إنتاج وتوزيع واستهلاك وغيرها وفق شبكة دائرية خفية أو عبر قنوات أفقية تترابط داخلها أسواق المدخلات والمخرجات في نظام يعتمد على بعضه البعض في تحقيق توازنه العام، والحديث هنا لا يتم على سلعة أو خدمة معينة أو عامل إنتاج واحد، بل عن جميع المنتجات التي تيم تبادل كل منها في سوق خاص بها يقرر التوازن بين العرض والطلب منها سعرها وكمية الإنتاج منها، وهذا الصراع بين العرض والطلب يحدث ملايين المرات كل يوم ولكل سلعة من السلع وعامل من عوامل

[12] ساموبلسون، أ. بول- نورد هاوس، ويليام .(2006)، "الاقتصاد"، النسخة الخامسة عشرة ، ترجمة: هشام عبد الله، مراجعة أسامة الدباغ، سنة الإصدار ، ص 298،50،51

الإنتاج، وهكذا نرى أن ثمة بنية منطقية تقف خلف ملايين الأسواق التي تقرر الأسعار والمخرجات[13].

ثانياً. شكل المعلومات في اقتصاديات السوق

يتم تدفق المعلومات داخل السوق على هيئة إشارات ورسائل نقدية تتمثل في الأسعار التي تتحدد بتلاقي عرض وطلب معين على سلعة معينة في وقت محدد، من خلال الصراع التنافسي بين قوى السوق قوى العرض وقوى الطلب الذي يحدث بشكل يومي وحتى لحظي تلقائي وانسيابي، حيث لا وجود لتخطيط أو رعاية مسبقة للنتيجة النهائية لمجمل النشاط الاقتصادي على المستوى الكلي.

3-1-1 بنية التحفيز

تلعب بنية التحفيز دوراً هاماً في ضمان تنفيذ القرارات الاقتصادية بكفاءة، سواء تلك القرارات التي يتخذها الأفراد بمحض إرادتهم بدافع تعظيم منافعهم الشخصية، أو تلك القرارات الاقتصادية التي تصدرها سلطة مركزية بهدف تحقيق غايات عامة.

أما الحوافز فيقصد بها مجموعة من المثيرات الخارجية للدوافع الإنسانية والمحرضة للسلوك البشري، تجعله يتصرف بقوة معينة باتجاه تحقيق هدف معين[14]، في حين تشكل الدوافع*[15] المقصد من وراء أي حافز كان مادياً أو معنوياً فهي باختصار: قوة محركة وموجهة للسلوك، تنجم عن إدراك الإنسان لحاجاته غير المشبعة وتختلف في استجابتها للمحفزات الخارجية وفق تقدير الفرد لمدى إشباعها لحاجاته المختلفة.

ويمكن إجمال الحوافز التي تثير الدوافع لدى الأفراد لتنفيذ القرارات الاقتصادية في أي نظام اقتصادي بنمطين من الحوافز، حوافز مادية تهدف إلى رفع القدرة الشرائية للفرد بما يمكنه من إشباع حاجاته المختلفة وتأخذ شكل نقدي كرفع الأجور ومنح العلاوات والحوافز المادية المرتبطة بالعمل أو بالإنجاز أو المشاركة في أرباح الشركات إضافة إلى المكافآت العينية وهو الشكل السائد في اقتصاديات السوق، وأخرى غير مادية تهدف لإشباع حاجات روحية ومعنوية للفرد الاقتصادي

---

[13] "مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول ، الأساسيات"-الاقتصاد السياسي والاشتراكية، مرجع سابق ص933-934

[14] الخير، طارق، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، الاقتصاد، الحوافز الاقتصادية، المجلد الثامن ص 639، الموقع على شبكة الانترنت

http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=8289&m=1

[15] *يمكن تحديد الدوافع التي تحكم سلوك الأفراد في تنفيذ القرارات بأحد اتجاهين إما بدافع الهروب من الألم أو بهدف تحقيق السعادة بمعناها المادي والمعنوي، وعليه إن أهم الدوافع التي تحرك سلوك الأفراد وفق (Neubergeer&Duffy 1976) بما يلي:

1. دوافع تحركها مجموعة الأعراف والتقاليد التي يتبع إليها الأفراد ويؤمن بها.
2. دوافع أنانية تطبع سلوك الفرد في تنفيذه لأي قرارات كهدف تعظيم الثروة، أو تحقيق الذات أو بهدف الإنجاز.
3. دوافع فردية تدفع الفرد إلى بذل أقصى جهد يستطيع القيام به بهدف تحقيق هدف عام للجماعة (بدافع التضامن مع الآخرين)
4. كما قد يكون الدافع وراء سلوك الفرد هو الهروب من الألم وهو ما نجده في بعض الأنظمة الديكتاتورية (كالنازية والفاشيستية) من خلال الإكراه على العمل.

كالشعور بالاعتزاز والانتماء لعمل ما أو شركة ما، أو الترقية والتقدير وغيرها من الحوافز التي ترتبط بالجانب النفسي والاجتماعي للفرد وهو ما يسود في الاقتصاديات الاشتراكية[16].

1-3-1-1 بنية التحفيز في اقتصاديات السوق

يغلب على بنية التحفيز في اقتصاديات السوق الشكل النقدي الذي يعد وسيلة لتعظيم المصلحة الشخصية للأفراد، حيث تشكل هذه المصالح البوصلة التي تحرك سلوك الفرد باتجاه محدد يحقق له غايته، ففي حين يسعى المنتج من وراء إنتاجه إلى تعظيم أرباحه الصافية، يقوم المستهلك بتقدير المنافع الحدية لكل وحدة نقدية سينفقها على استهلاك سلعة أو خدمة معينة بما يحقق له أقصى إشباع ممكن وأعلى مستوى من الرضا، وهو ما تقوم به آلية اليد الخفية التي تجمع بين البائعين للسلع والخدمات وبين المستهلكين لها سواء أكانت سلع نهائية أو وسيطة أو قوة عمل وذلك عبر تغييرها للإشارات السعرية التي تتدفق عبر بنية تدفق المعلومات السائدة في اقتصاد السوق بما يحقق في النهاية تلاقي للمصالح المتناقضة بين أطراف السوق عند سعر معين يلامس توقعات البائعين والمشترين لآلاف السلع والخدمات المعروضة ويحقق أمانيهم دون إهمال للدور الذي تؤديه الحوافز المعنوية في تحفيز سلوك الأفراد وإن بأهمية أقل مما هي عليه الأشكال النقدية للحوافز[17].

2-3-1-1 بنية التحفيز في نظم التخطيط المركزي

بالمقابل نجد أن تحديد طبيعة هذه البنية ودورها في اقتصاديات التخطيط المركزي هو أمر بالغ التعقيد، إلا أنه من الممكن التسليم بان دوافع الأفراد نحو العمل أو تنفيذ الخطط الاقتصادية المحددة من قبل السلطة المركزية تذوب في دافع واحد وهو تحقيق الأهداف العامة المستهدفة، أي في إنكار جميع الغايات الشخصية أو الذاتية من أجل تحقيق الهدف العام، وعليه فإنه يمكن أن نقول بأن بنية التحفيز في أنظمة التخطيط المركزي يغلب عليها الشكل المعنوي أو غير المادي، إلا أن الاكتفاء بهذا الشكل وإهمال أهمية الحوافز المادية في تحفيز الأفراد على أداء المهام المطلوبة منهم بكفاءة يحمل معه مخاطر عديدة بخصوص تحقيق الأهداف النهائية بأقل تكلفة ممكنة، حيث أن إنكار دور الحوافز المادية في تفجير بواعث الأفراد وطاقاتهم على العمل تؤدي إلى سلوك غير رشيد اقتصادياً من قبل المسؤولين عن التنفيذ وبشكل خاص عندما يعاني الأفراد من فجوة في إشباع حاجاتهم الأساسية والضرورية، الأمر الذي يتمثل في سوء استخدام الموارد المتوافرة، وانتشار الفساد والمحسوبية وغيرها من المشاكل الاجتماعية التي تهدد بنية النظام بأكمله وتضعف كفاءته نتيجة إهمال الحاجات المادية الضرورية للأفراد، إضافة إلى تأثيره السلبي على وظيفة بنية

[16] " economic transitions to market economy: a comparative study on economic reform proposals in China and Former soviet union", Op cit ,p17-18.

[17] " economic transitions to market economy: a comparative study on economic reform proposals in China and Former soviet union", Op cit p 18- 23 -24

المعلومات في الاقتصاديات المركزي المتعلقة بإبقاء السلطة المركزي على صلة بواقع سير العملية الاقتصادية ودرجة تحقق الأهداف المرسومة من خلال تزويدها بمعلومات خاطئة، إذاً بالرغم من أهمية الحوافز غير النقدية في تنظيم الأنشطة الاقتصادية المخططة مركزياً إلا أن ذلك لا يلغي الدور الهام للحوافز المادية في تحسين الأداء والإنجاز على كافة المستويات من القاعدة إلى الهرم[18].

1-1-4 هيكل حقوق الملكية

تشكل دراسة بنية حقوق الملكية تعبيراً مكثفاً عن علاقات اجتماعية واقتصادية التي يكون محلها الأصل، والذي بدوره أخذ أشكالاً عديدة بدءاً من الشكل المادي للملكية كالأرض وملكية وسائل الإنتاج الأخرى إلى الشكل المعنوي المتمثل بحقوق الملكية الفكرية والإبداعية وصولاً لأشكال أكثر تعقيداً انبثقت نتيجة تعقد الحياة والأنشطة والتعاملات الاقتصادية وازدياد التقسيم الاجتماعي للعمل المرافق لمسيرة تطور التشكيلات الاجتماعية منذ مجتمعات المشاعة وصولاً للتشكيلة الرأسمالية، هذه الإشكاليات كانت ولا تزال موضع نقاش وجدل فكري عميق وغني إلى يومنا هذا بين مدرستين الأولى تقدس حقوق الملكية الفردية والأخرى تعلي الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج على الملكية الفردية؛

ونظراً لأهمية هذه البنية في دراستنا فسنستعرض باختصار كتابات الفكر الاقتصادي حول حقوق الملكية وأهم التمايزات في هذه البنية بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي.

1-1-4-1 هيكلية حقوق الملكية في منظور الفكر الاقتصادي

إن حقوق الملكية لم تنل القدر الكافي من الدراسة والاهتمام في معظم كتابات علماء الاقتصاد الكلاسيك كونهم كانوا مؤمنين بأن حقوق الملكية كانت حقيقة قائمة لا جدال فيها وأن غيابها كان أمراً خارجاً حيّز التفكير، لذا فإن أهمية الدفاع عنها لم يكن وارداً، فبحسب اعتقادهم بأنه في بريطانيا وفي عهد آدم سميث لم يكن انتقاد حقوق الملكية ليجد طريقه أبداً إلى النشر، حيث أن عدد المدافعين عن حقوق الملكية في بريطانيا وصل القمة في ظل دولة عرفت الحد الأدنى من التدخل الحكومي في نشاطاتها وخاصة ما يتعلق بفرض ضوابط على حقوق الملكية، فجلَ علماء الاقتصاد "افترضوا وجود إطار سياسي وقانوني شبيه بما كان قائماً في بريطانيا القرن الثامن عشر، ولكنهم لم يؤكدوا على هذا المفهوم، كما أنهم لم يشرحوا مفاهيمه بالتفصيل"[19]، وبشكل عام يبدو أنه لم يكن ضرورياً أن تحدد بشكل أكثر دقة، مؤسسة لم يكن يعتقد بأن لها أي بديل عملي، إلا أنه ما أن جاء منتصف القرن التاسع عشر حتى أصبحت الملكية الفردية موضع الهجوم، وقد جاء الهجوم

[18] "مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول " الأساسيات"-الاقتصاد السياسي والاشتراكية" ، مرجع سابق ص 934.

[19]Bethel , Tom, O'DriscollJr .Gerald P. and Lee Hoskins:"Property Rights,(August 7, 2003), "The Key to Economic Developmen"", No. 482, cato organization, http://www.cato.org/pubs/pas/pa48

من جهات عدة ومن أنصار الليبرالية أنفسهم، فقد عرف القرن التاسع عشر حلفاً ثلاثياً بين علماء الاقتصاد خالفوا ميل علماء الكلاسيك إلى اعتبار حقوق الملكية الفردية هي الشكل الأمثل للملكية والذي يجب الحفاظ عليه وهم: جون ستيوارت ميل، كارل ماركس، والفريد مارشال، حيث اتفق الثلاثة بالرغم من اختلاف إيديولوجياتهم وانتماءاتهم الفكرية بأنه يوجد تحولاً في الطبيعة البشرية من شأنه أن يمكن ملكية شيوعية لتحل محل الملكية الفردية، فعندما تتحول الطبيعة البشرية تلقائياً، فإن كل فرد يتعلم "أن يشعر بأن المصلحة العامة هي مصلحته"، إضافة إلى أن الفريد مارشال كان من مؤيدي نظرية التقدم الاجتماعي المضطرد قائلاً: "إن غرائز الإنسان الجماعية، وشعوره بالواجب والتعلق بالمصلحة العامة، سوف تتطور إلى الأحسن" ومن شأن التشريع أن يحصن هذا التوجه، وعندما يحقق الإنسان الكمال، فإن الملكية الفردية تصبح فاقدة للأهمية، أما الفيلسوف كارل ماركس مؤسس الاشتراكية العلمية فإنه يعد جسراً بين ميل ومارشال حيث اتفق معهما على الحاجة إلى تغيير الطبيعة البشرية، إلا أنه ذهب أبعد منهما باعتراف أن التغير في هذه الطبيعة قد بدأ بالفعل وعليه كانت دعوته إلى إلغاء الملكية الفردية وهاجمها بشدة في نقده للاقتصاد السياسي الرأسمالي* [20]، وهذا الخلاف لم ينتهي عند كتابات هؤلاء بل استمر وازداد تطرفاً وخاصة في كتابات منظري الرأسمالية الخالصة أمثال فون هايك وفريدمان وتلامذته الذين هاجموا أي شكل آخر من أشكال الملكية حتى الملكيات المتعددة التي تجتمع فيها الملكية الخاصة والعامة، وفي المقابل لم يكن دعاة الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج وتأميم الملكيات الخاصة أقل تطرفاً من الأوائل ورفضوا أي شكل من أشكال الملكية الخاصة على الرغم من عدم وجود عداء مبدئي أو ميتافيزيقي بين الملكية الفردية والاشتراكية التي صاغها كارل ماركس وخلفه من الماركسين والاشتراكيين الجدد.

1-1-4-2 هيكلية الملكية في اقتصاد السوق ونظرة الليبراليين للملكية العامة.

يقدس دعاة الرأسمالية واقتصاد السوق الحر الملكية الفردية لوسائل الإنتاج باعتبارها عاملاً هاماً من العوامل التي تضمن تسيير الأنشطة الاقتصادية بتلقائية وتناغم مدفوعين بهدف تعظيم الربح في ظل شروط منافسة عادلة، الأمر الذي يضمن التبادل الطوعي بعيداً عن أي نوع من أنواع الإكراه المعنوي أو المادي الذي قد يفرض من قبل أي سلطة مركزية تهدد حرية الفرد في اتخاذ قراراته وممارسة حريته الاقتصادية وبالتالي تشويه بنية السوق، إضافة إلى ربط الكثير من المدافعين عن الحرية الفردية بين حقوق الأفراد في التملك وحرية التصرف بممتلكاتهم وبين العدل استناداً على مقولة "حيث لا توجد ملكية لا توجد عدالة" بحسب تعبير الاقتصادي فريدريك هايك* في انتقاده

[20] سيف الدين، عصمت: ((الرأسماليون الوطنيون والرأسمالية الخائنة))، سنة النشر غير متوفرة ، ص 7

* يعود إلى الفيلسوف الاسكتلندي هايك في دفاعه عن الملكيات المتعددة في أي مجتمع وإرجاعه علامة بداية الحضارة إلى نقطة اتخاذ وتشكل الملكيات المتعددة، وتحديده لمفهوم عظمة الدولة بالمدى الذي تستطيع فيه فرض قيود على تدخلها في حقوق الملكية، حيث ينسب إليه "إن المتعصبين قد يفترضون أن السيطرة تقوم على نعمة آلهية، وأن القديسين وحدهم يرثون الأرض، ولكن الحاكم المدني يضع هؤلاء المنظرين ذو المرتبة السامية بحق على قدم المساواة مع اللصوص، ويعلمهم نظاماً شديداً بأن القاعدة التي قد تبدو بالتخمين أكثر فائدة للمجتمع والتي لم توجد بعد في التطبيق قد تكون مؤذية ومدمرة تماماً"

للاعتداء المنظم من قبل الحكومات الاشتراكية على الملكيات الفردية، كما يحمل الدولة في ظل النظم الرأسمالية مسؤولية ضمان حرية النزعة الفردية للتملك وحمايتها فيما إذا أرادت تعاوناً طوعياً سلمياً بين الأفراد يقوم على الرخاء الذي لا يمكن أن يوجد بغير الاعتراف بالملكية الخاصة، كما ربط هيوم بين الحرية الفردية والملكية من خلال سماه (الحد الأقصى للحرية) التي تتطلب قيوداً متساوية تفرض من قبل المجتمع بواسطة القانون على حرية كل شخص من أجل حماية الملكية وفق ثلاث قوانين أساسية للطبيعة[21]:

1. إثبات الحيازة
2. نقلها بالاتفاق
3. الوفاء بالوعود

وبالرغم من تقديس الرأسماليين للحرية الفردية، إلا أن تجربة النظم الرأسمالية المعروفة اليوم تؤكد لنا وجود نمطان من الملكية ملكية فردية وملكية جماعية قد تكون ملكية خاصة لمجموعة من الأفراد كما هي حقوق الملكية في الشركات المساهمة وشركات الأسهم والتضامن والتوصية البسيطة وغيرهما من الأشكال القانونية للمؤسسات في يومنا هذا، كما قد تكون ملكية للدولة الرأسمالية*[22]، إلا أن هذا لا يخل بشكل حقوق الملكية الذي يعزز ويدافع عن الملكية الفردية طالما أن **علاقات الإنتاج السائدة لم تتغير، وطالما ظل النشاط الخاص هو المسيطر**، وبالتالي فإنه في ظل اقتصاديات السوق يكون الأصل في هذا النظام هو الملكية الفردية والعلاقات الإنتاجية الناجمة عنها، بينما يكون في الدولة الرأسمالية مقتصراً على مجالات معينة أو قطاعات محددة التي تقوم بتقديم الخدمات الأساسية كخدمات النقل والمواصلات وتزويد مياه الشرب والكهرباء إضافة لبعض المشروعات الإستراتيجية الخ، بحيث يكون دورها تابعاً تنحصر وظيفته في قيامه بدور مكمل للدور الخاص عن طريق تقديم خدمات أساسية للنشاطات الاقتصادية الخاصة وبما يعزز من ربحيتها، حيث غالباً ما تقدم خدمات قطاع الدولة للمنتجين الخاصين بأثمان تقل عن تكاليف الإنتاج[23].

1-1-4-3 هيكلية الملكية في نظم التخطيط المركزي

بالانتقال إلى هيكلية بنية حقوق الملكية في النظام الاشتراكي وبيان مؤيدات تملك الدولة ومن ثم المجتمع لوسائل الإنتاج كبديل حتمي عن الملكية الفردية وكشرط مسبق لنجاح أي نظام

---

[21] هايك، فريدرك، (1993) ،"اخطاء الاشتراكية القاتلة"، ترجمة محمد مصطفى غنيم، تقديم الدكتور حازم الببلاوي، دار الشروق، ص 43-44، 48-49.

[22] *يحذر الاقتصادي الشهير شارل بتلهيم Charles Bettleheim من اعتبار أي من طرق التخطيط الرأسمالية نوعاً من التخطيط المركزي حيث أن "البرمجة" الرأسمالية التي قد يسميها البعض "التخطيط ألتأشيري"، لا تعدل جوهرياً ظروف الإنتاج والتوزيع لأنها لا تمس علاقات الإنتاج نفسها. وبدون تعديل علاقات الإنتاج وملكية أصول المجتمع لا يمكن أن تسمى خطة، للمزيد راجع شارل بتلهايم، التخطيط والتنمية، ترجمة د. إسماعيل صبري عبدالله، دار المعارف بالقاهرة، الطبعة الثانية، 1968، راجع المرجع السابق هايك.

[23] ((الرأسماليون الوطنيون والرأسمالية الخائنة))، مرجع سابق، ص 6

اشتراكي في تحقيق أهدافه الاجتماعية والاقتصادي نجد أنه في النظم الاشتراكية تخضع البنية الاقتصادية كلها لقانون اقتصادي آخر غير قانون السوق وهو التخطيط المركزي الشامل، فقد كان ماركس وإنجلز ومن بعدهما لينين يعرفون معرفة علمية أن الفاعلية التلقائية للنظام الرأسمالي كما هو ستؤدي إلى القضاء على المنافسة الحرة فيه وتقوده وتحوله إلى نظام احتكاري تتحكم فيه قلة تمتلك أدوات الإنتاج ملكية خاصة، وبالمقابل أغلبية الشعب التي لا تملك سوى قوة عملها التي غدت في ظل علاقات الإنتاج الرأسمالية سلعة تخضع لقوانين السوق هي الأخرى، إلا أنه إذا كانت الاشتراكية في إطارها النظري حتى قبل التجربة السوفيتية كانت تعني إلغاء الملكية الخاصة بشكل تام، فإن التجربة لم تتوقف عند المعاني الحرفية والسلبية لهذه الكلمات، فالاشتراكية العلمية ليست مجرد إلغاء الملكية الخاصة لبعض أو كل وسائل الإنتاج بل هي **التغلب على تلقائية التطور الاجتماعي** بإقامة نظام من علاقات الإنتاج تؤدي فيه القوانين الاقتصادية عملها بطريقة يقصدها الإنسان، أما دعوة الاشتراكيين لإلغاء الملكية الفردية لوسائل الإنتاج فهي لا تعود في الأصل إلى عداء ميتافيزيقي مع الملكية الخاصة بالمعنى المجرد[24]، بل إلى التناقض بين الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وبين الطبيعة الاجتماعية للعمل، حيث يجادل الاشتراكيين بأن التطور الطبيعي والتاريخي للطبيعة الاجتماعية للعمل كان نتيجة الازدياد الكبير في درجة التقسيم الاجتماعي للعمل مع تطور قوى الإنتاج وتنوعها وتعقدها مع تطور النشاطات الاقتصادية وتطور المعرفة العلمية والتكنولوجية، وبالتالي فإنه نظراً للتطور المستمر للطبيعة الاجتماعية لعملية الإنتاج "*ينشأ التناقض بينها من جهة وبين الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج التي أصبحت تلعب دوراً يستحيل قيام الإنتاج في غيابه، وبالتالي يصبح من الضروري أن يختص بالناتج كافة العاملين وهو مالا يتم إلا أعلى أساس الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج*"[25]، حيث يؤدي ترك التناقض إلى الحد من معدلات تطور العملية الاقتصادية وذلك نتيجة تركز جزء كبير من ناتج العمل الجماعي بيد أصحاب الملكية الخاصة، وبالتالي تكف علاقات الإنتاج الاشتراكية عن كونها تدور حول رأس المال بل على الملكية الجماعية، أي تكف عن أن تكون محلاً لعلاقة اجتماعية تمكن فئة من الحصول على جزء من الفائض الاجتماعي الصافي لمجرد ملكيتها لهذه الوسائل، حيث أن الطبيعة الاجتماعية لملكية وسائل الإنتاج تعطينا نمطاً لتوزيع الناتج الاجتماعي الصافي بين من ساهموا في إنتاجه بشكل يختلف عن النمط الرأسمالي، فهي تمكن من قيام الإنتاج والتوزيع على نحو يشبع الحاجات المجتمعية[26].

---

[24] "مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول " الأساسيات"-الاقتصاد السياسي والاشتراكية، مرجع سابق ص 915-916

[25] "مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول " الأساسيات"-الاقتصاد السياسي والاشتراكية، مرجع سابق ص 917

[26] "مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول " الأساسيات"-الاقتصاد السياسي والاشتراكية ، مرجع سابق ص 917-918

* قام المدافعين عن الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج بالرد على ادعاءات المدافعين عن الرأسماليين بحل هذا التناقض ضمن المجتمعات الرأسمالية عبر تطوير أنواع جديدة من الملكية تستوعب جماعات من الملاك كما هو الأمر في الكيانات القانونية الجديدة للشركات في الاقتصاديات الرأسمالية كشركات الأسهم وشركات التضامن والتوصية البسيطة والتوصية بالأسهم...الخ، إضافة إلى ملكيات الدولة الرأسمالية لبعض المشاريع، فإن الاشتراكيين يعتقدون بأن هذه الأنواع من الملكية لا تحل هذا التناقض

كما أنه من الضرورة بمكان الإشارة إلى أن اقتصاد السوق المشار إلى سماته أعلاه هو سوق منافسة حرة كاملة وهي كما سبق وذكر غير موجودة على أرض الواقع بالمطلق، حيث أن اقتصاد السوق المستهدف يحبذ أن يقارب تلك السمات، فاقتصاد السوق قد يأخذ أشكالاً غير مرغوبة اقتصادياً تضعف من خصائص المنافسة الكاملة التي تتيح تعظيم المنفعة العامة، وذلك في حال اتسمت بنية اقتصاد السوق بهيمنة منتج وحيد (اقتصاد السوق الاحتكارية) أو عدة منتجين (احتكار القلة) على السوق وبالتالي سيطرتهم على منحنى العرض الإجمالي لسلعة أو عدة سلع، ما يتيح للمنتجين فرصة للتحكم بالسعر وفقاً لمعادلة تعظيم الربح وفائض المنتج على حساب منفعة المستهلك وفائضه، ما يفرغ معادلة توازن السوق التلقائية من فحواها (العرض والطلب)، وهو أمر يحمل في طياته خطورة على توازن الاقتصاد الجزئي والكلي، ويعظم من مخاطر تمركز الثروة في الاقتصاد بيد قلة تحكم السياسة الاقتصادية وتؤثر بها لصالحها الخاص وليس لحساب الصالح العام، ما يستوجب سياسات حكومية لتنظيم الاحتكارات وفقاً للمنفعة الاقتصادية العامة[27]. وفي ختام هذا المبحث بات بإمكاننا أن نحدد أهم الفروق الجوهرية بين اقتصاديات التخطيط المركزي واقتصاديات السوق وفق ما هو موضح في الجدول (1) الآتي:

الجدول 1: الفروق الجوهرية بين اقتصاد التخطيط المركزي واقتصاد السوق

البنى المكونة للنظم الاقتصادية	اقتصاديات التخطيط المركزي	اقتصاديات السوق
بنية سلطة صناعة القرارات	درجة المركزية عالية وتستخدم الأدوات المباشرة في تنفيذ الخطة	درجة المركزية منخفضة وتستخدم الأدوات غير المباشرة في تنفيذ القرارات (اعتماداً على جهازي الثمن والسوق)
بنية تدفق المعلومات	يغلب عليها التدفق العامودي في نقل وتبادل المعلومات، وغالباً ما تكون القنوات التي يتم نقل المعلومات عبرها هي أدوات كمية وليس سعرية.	يغلب عليها التدفق الأفقي والدائري، أما القنوات التي يتم عبرها نقل المعلومات فهي ذات طبيعة نقدية (عبر الأسعار)
بنية التحفيز	تشتمل على الحوافز المادية والمعنوية	يغلب عليها الحوافز المادية بشكل كبير
بنية حقوق الملكية	ملكية غير فردية لوسائل الإنتاج	تسود الملكية الفردية لوسائل الإنتاج

المصدر: إعداد الباحث

بالرغم من تزويدها للوسيلة الشكلية التي تمكننا من الوصول إليه، والسبب هو أن الدولة في المجتمعات الرأسمالية هي أيضا ذات طبيعة رأسمالية تخدم في الدرجة الأولى النشاط الفردي القائم على الملكية الخاصة. ولكن يتم حل هذا التناقض في ظل التكوين الاجتماعي الاشتراكي إلا عندما تتغير الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة ونكون بصدد دولة اشتراكية، حيث يصبح الأصل هو الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ويتم هذا عبر التأميم الذي تقوم به الدولة الاشتراكية الذي يغير من شكل الملكية وليس من محلها.

[27] "تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية" (2015)، المعهد العربي للتخطيط في الكويت، ص 16
https://pell03ba.files.wordpress.com/.../d8a7d984d981d8b5d984-d...

المبحث الثاني: الإطار النظري لفكر التحول من اقتصاد التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق واستراتيجياته ومشاكله

1-2-1 الأصول الفكرية لمفهوم التحول الاقتصادي و الاجتماعي نحو اقتصاد السوق

يعني التغيير في اللغة التحويل والتبديل، غيَر الشيء أي حوله من حال إلى حال آخر غير ما كان عليه[28]، حيث يعتبر التغيير الاجتماعي من أهم موضوعات علم الاجتماع الحديث الذي يهتم بتفسير ودراسة التغيرات والتحولات البنيوية التي تحدث في المجتمعات، فالتغير هو سنة الحياة وهو قانون طبيعي واجتماعي يتحكم في جميع أوجه وعناصر الحياة المادية والمعنوية للمجتمعات بحسب الزمان والمكان، فكل مجتمع يتغير ويتحول من شكل لآخر، حيث يمكن القول بأن عملية التغيير الاقتصادية والاجتماعية وتطور المجتمعات منذ المشاعة الأولى ونظام الرق مرورا بالإقطاع ووصولاً للنظم التجارية وسواد الرأسمالية كنظام اقتصادي واجتماعي كان نتيجة طبيعية لتراكم لتطورات التلقائية التي لم تحدث بصورة عشوائية وإنما حدثت بفعل قوانين معينة[29]، وعليه فقد عرف الفكر الاقتصادي والاجتماعي والسوسيولوجي تطوراً متسارعاً في دراسة وتفسير حركة المجتمعات وتحولاتها، **فالتغيير الاجتماعي عند ابن خلدون** أمر طبيعي لابد من حدوثه ولا سبيل إلى منعه فهو يتحرك في نظام لا مرد له ويظهر ذلك بتفسيره ظاهرة التغيير التي تمر بها الدول والمجتمعات بقوله بأن" *الأحداث التاريخية ليست عشوائية ولا هي تعسفية مطلقة إنما هي تسير وفق قوانين تكاد تشبه القوانين الطبيعية، وهذه القوانين والضوابط تمثل منطق انتظامها في الوجود*"[30], هذا ولم يغب عن فكر ابن خلدون وهو يناقش أسباب التحولات الاجتماعية ومنها ظاهرة التغيير التي يتعرض لها المجتمع الإنساني أن يذكر عدداً من العوامل والأسباب التي تؤدي إلى هذه التحولات وكان للعامل الاقتصادي دوراً مهماً في تفسيراته للتغيير الاجتماعي، فقد أدرك جيداً بأن السياسات الاقتصادية الفاشلة والقائمة على نهب أموال الناس ومطاردتهم في أرزاقهم ومزاحمتهم في أموالهم, وعدم توفير الفرص المناسبة للعيش الكريم لهم, سوف تخلق تربة صالحة للهزات الاجتماعية وبالتالي تحريض عملية التغيير[31].

هذا وقد تعددت الأبعاد والنظريات التي تم على أساسها بناء تفسير لحركة المجتمعات وتغيرها بدءاً من النظريات النفسية، والسوسيولوجية، والإيكولوجية، والثقافية، والعقلانية، ونظرية العامل

---

[28] الحسني الزيدي، سيد محمد مرتضى المتوفى سنة (1205) هجري، " تاج العروس من جواهر القاموس"، مطبقة الكويت، عام 1965م، الجزء 13 ص286

[29] زامل عناد، يوسف(تاريخ النشر غير متاح)، "سوسيولوجية التغير قراءة مفاهيمية (في ماهية التغيير واتجاهاته الفكرية)" كلية الأداب ، جامعة واسط، ص12

[30] المسدي، عبد السلام، (تموز – آب / 1980م)، "الأسس الاختبارية في نظرية المعرفة عند ابن خلدون" بحث منشور في مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية , العدد (16), ص19.

[31] بن محمد، عبد الرحمن .(بيروت 2007)، " مقدمة ابن خلدون "، اعتنى به هيثم جمعة هلال، مؤسسة المعارف، الطبعة الأولى، ص139

الإيديولوجي والديني، بالإضافة إلى النظريات التي اهتمت بدور العامل الاقتصادي والمادي في هذا التغيير الذي هو ركن اهتمامنا؛ فالعامل الاقتصادي هو المحور الأساسي لبناء المجتمع وتطوره، كما أن أسلوب الإنتاج هو الذي يحدد الطابع العام للعمليات الاجتماعية والسياسية وحياة الأفراد، ومن هذا المنطلق تعتبر العوامل الاقتصادية ذات أثر بليغ في إحداث التغييرات الاجتماعية، حيث أشار الفيلسوف كارل ماركس في نظريته (الحتمية الاقتصادية) إلى أن الظروف الاقتصادية تؤلف أساس البناء الاجتماعي وتؤثر تأثيراً عميقاً في جميع الجوانب الأخرى للنشاط البشري[32]، ويرى ماركس بأن عملية الإنتاج الاجتماعي تجعل الأفراد يدخلون في علاقات محددة معينة، تلك العلاقات توجد بغض النظر عن إرادتهم، وهي تطابق مرحلة معينة من مراحل تطور قوى الإنتاج المادي ومن هنا فإن أي تغيير في الأساس الاقتصادي أي أن أي تغير في وسائل الإنتاج يؤدي إلى تغير في الكيان الاجتماعي[33]، كما اعتبر ماركس الصراع الطبقي الأساس الأول في تطور المجتمعات نحو الرأسمالية، وقد حدد أطراف الصراع بكونه يكمن بين الطبقة البرجوازية والطبقة العمالية بالتوازي مع اتساع الاختلالات في علاقات الإنتاج، وهذا الصراع يقود إلى التغيير الاجتماعي والاقتصادي وإلى تطور المجتمع[34]، أما دوركهايم فقد قال بأن "المجتمعات تتحول وتسير من البساطة إلى التعقيد، وتتحول من المجتمع الميكانيكي إلى المجتمع العضوي نتيجة للتنوع التدريجي والتعقيد المتزايد في الحالة المادية"، بينما حلل شومبيتر الحركة الاقتصادية والاجتماعية في إطار ما يعرف بـ (الهدم– البناء) حيث اعتقد بان الحركة الاقتصادية ماهي إلى عملية تثوير مستمرة داخل الهيكل الاقتصادي، وتشويه مستمر للنظام القديم وبناء مستمر لنظام جديد، ولعل هذا المفهوم هو الأكثر قبولاً لدى دعاة التحول نحو اقتصاد السوق وخاصة وفق مفهوم العلاج بالصدمة[35].

وبالانتقال إلى الاتجاهات الحديثة التي فسرت عملية التغيير وحركة المجتمعات وتطورها، فقد ربطت عملية التغيير بظاهرة التحديث الذي يعود إلى التغيير التقني والتطور التكنولوجي، يرى "ألبرت مور" بأن التحديث يتضمن إدخال تحولات شاملة في بناء ونظم المجتمع التقليدية الذي لم يصل بعد إلى مستوى المجتمع الحديث، ويستهدف هذا التحول إحلال نموذج التكنولوجيا، ونموذج التنظيم الاجتماعي المميز للمجتمعات الغربية، بدلاً من النماذج السائدة في المجتمعات المتخلفة[36]، وقد ربط هذا الاتجاه عملية التحديث جدلياً بعملية التصنيع وبالتنمية الاقتصادية، وذلك لأهمية الجانب الاقتصادي في عملية التغيير الاجتماعي وبقدرة الدولة ومؤسساتها والمجتمع على

---

32 "سوسيولوجية التغير قراءة مفاهيمية (في ماهية التغيير واتجاهاته الفكرية)"، مرجع سابق ص 13

33 العنزي، سعود راشد (2014)، "التغيير الاجتماعي ونظرياته"، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، كلية التربية الأساسية، قسم الدراسات الاجتماعية، السعودية، ص16

34 "سوسيولوجية التغير قراءة مفاهيمية (في ماهية التغيير واتجاهاته الفكرية)" ، مرجع سابق، ص17

35 هشام ياسر شعلان.(2004)، "اليات التحول من نظام التخطيط المركزي إلى نظام السوق"، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، طبعة 1، ص 40.

36 "سوسيولوجية التغير قراءة مفاهيمية (في ماهية التغيير واتجاهاته الفكرية)" ، مرجع سابق ص9.

قبول التجديد والتكييف مع التغيير، وفي ذات السياق يشير عالم الاجتماع الفرنسي (إميل دوركايم) في شرحه لمفهوم التحديث بأنه عملية تغير مخططة ومقصودة من أجل الانتقال من حالة إلى حالة أفضل عن طريق وسائل التكنولوجيا الحديثة وتطبيق الوسائل والطرق المؤدية إلى التجديد في الأنساق الاجتماعية من أجل رفاهية المجتمع[37].

هذا وقد ربط علماء الاجتماع مفهوم التغيير بالتنمية بمعناها الواسع التي تعني محاولة الإنسان تغيير الواقع وظروفه لتحقيق وضع مستقبلي تم تصوره مسبقاً، وهنا القصدية الإنسانية تلعب دوراً كبيراً بما تضمنه من وعي وإرادة وتخطيط وتنظيم في الوصول إلى الوضع المستهدف الذي يتقابل مع تطلعات الإنسان وأفراد المجتمع[38].

وعليه فإنه كان من الضرورة بمكان إسقاط الضوء على بعض من أهم الاتجاهات الفكرية التي تناولت موضوع التغيير الاجتماعي وتطور المجتمعات قبل البدء بالخوض في مفهوم التحول الاقتصادي الذي يعد أحد مفاصل عملية التغيير أو الحركة الاجتماعية على اعتباره أحد الحلقات المفصلية في البناء المؤسسي لأي مجتمع وتعبيراً مكثفاً عن علاقاته الاجتماعية وعن كفاءته في ضمان استقرار النموذج الاجتماعي بعلاقاته وكفاءة السلطة السياسية في إدارته، وبالتالي فإن الانتقال أو التغيير المقصود إحداثه في أي من المجتمعات لا بد وأن يكون نابعاً من فشل النظام الاقتصاد والاجتماعي القائم عن مقابلة تطلعات أفراد المجتمع.

1-2-2 مفهوم التحول الاقتصادي من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق والشروط المسبقة لنجاح عملية التحول.

شهد الربع الأخير من القرن العشرين تحولات اقتصادية وسياسية كبيرة، لعل أبرزها سقوط الاتحاد السوفييتي وانهيار التجربة الاشتراكية الرائدة وتفكك جمهوريات الاتحاد السوفيتي أو المعسكر الاشتراكي الذي كان ينتهج أسلوب التخطيط المركزي كأداة وآلية لإدارة النشاط الاقتصادي والمجتمع بفعل عوامل كثيرة، ساهمت التناقضات الداخلية من تفشي البيروقراطية وتدني الإنتاجية وغياب منظومة الحوافز الفردية وتفشي الفساد والترهل الإداري فيها إلى حد كبير، إضافة إلى جمود هذا البناء الاقتصادي وعجزه عن مواكبة المتغيرات المتسارعة والتي أبرزها صدمة الاقتصاد المُرمَز أو اقتصاد المعرفة القائم على عوامل إنتاج جديدة غير تقليدية جوهرها المعلومات والتكنولوجيا التطبيقية إلى انهياره من الداخل على الرغم من الدور الخارجي الملموس لإفشال هذه التجربة[39].

---

[37] النوري، قيس، (سنة النشر 1990)، "آفاق التغير الاجتماعي النظرية والتنموية"، مطابع التعليم العالي، بغداد، ص116-117.

[38] " التغير الاجتماعي ونظرياته"، مرجع سابق ص8.

[39] توفلر، ألفين، توفلر، هيدي، (باريس 1995)،" إنشاء حضارة جديدة، سياسة الموجة الثالثة"، ترجمة حافظ الجمالي ، منشورات اتحاد الكتاب العرب 1998، ص61-62

كما بات بالإمكان بالنسبة لأنصار الرأسمالية إعلان نهاية النظام الدولي الذي كان قائماً على الصراع بين معسكرين اشتراكي وآخر رأسمالي لصالح الأخير، وبدأ تشكل نظام اقتصادي جديد لم تكتمل صورته بعد، غير أن أطره العامة واضحة وقد صممت من قبل المؤسسات الدولية الثلاث الصندوق والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية التي ركزت جهودها على استقطاب الدول الاشتراكية سابقاً والنامية وتقديم الحوافز لها للتحول نحو اقتصاد السوق وهدم البنى المركزية القديمة، وإلحاقها بالنظام الاقتصادي الجديد المعولم من خلال برامج اقتصادية تتمركز محاورها الأساسية على تعميق وتوسيع نطاق حرية التجارة، وحركة رؤوس الأموال والسلع، وتحرير أسواق المال والتثبيت النقدي وبرامج الاستقرار المالي وتقليص حجم الدولة ودورها التدخلي في الاقتصاد، حيث ركزت بشكل رئيسي على تحجيم دور الدولة دون إعادة تعريف لدورها أو تحديد لمدى قدرة القطاع الخاص والمجتمع الأهلي على لعب دور أكبر في التنمية الاقتصادية بدلاً من الدولة المنتجة لكل شيء، متجاهلة في طروحاتها إلى حد كبير خصوصيات تلك الاقتصاديات والتكاليف الاجتماعية الباهظة المتوقعة عن انسحاب الدولة السريع من الحياة الاقتصادية والاجتماعية[40].

وبالانتقال إلى عملية التحول الاقتصادي من اقتصاد التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق فإنه من الجوهري التركيز على عدة نقاط ذات أولوية لإدارة عملية الانتقال أو التحول الاقتصادي بالكفاءة المطلوبة للتخفيف من التكاليف السياسية والاجتماعية التي قد تصاحب مثل هذا التحول لأنه ليس من اليسير على اقتصاديات عرفت التخطيط شديد المركزية وهيمنة الدولة على غالبية وسائل الإنتاج وتولت بحجم ونطاق واسع من الوظائف إعادة إنتاج علاقات السوق ومؤسساته وثقافته بسرعة وسهولة دون تكاليف، ومن هذه النقاط:

أ- ماهية التحول الاقتصادي

يعد نظام اقتصاد السوق وبخلاف التخطيط المركزي كمحصلة لتطور اجتماعي تاريخي بطيء، ولم يوجد نتيجة إرادة سلطة مركزية تحتكر القرارات الاقتصادية، بل على العكس اقتصاد السوق يقوم على مركزية محدودة ومرغوبة في صنع القرار الاقتصادي ودرجة مركزية أقل في تسييره فهو نتاج تفاعل عدد كبير من الوحدات الاقتصادية كل منها يسعى لتحقيق أقصى منفعة ممكنة لكل منها وفقاً لوجهة نظر كل وحدة وليس وفقاً لرؤية سلطة مركزية، وهو ما يتيح تدفق كم هائل من المعلومات عن السوق بأقل تكلفة ممكنة، الأمر الذي تفتقده أنظمة التخطيط المركزي التي تحاول جمع المعلومات وتحليلها لبناء خططها للاقتصاد القومي وهي مشكلة تكاد تكون مستحيلة الحل كما بينت التجارب وكانت عائقاً أمام تطور واستمرارية آلية التخطيط المركزي في إدارة الاقتصاد القومي بكفاءة، الأمر الذي جعل اقتصاد السوق أكثر مرونة وقدرة على مجاراة التطورات ومتابعة التغيرات لاسيما التكنولوجية منها كونها أكثر قدرة على الوصول إلى معلومات أكثر تنوعاً وتعديل قراراتها

[40] "دور الدولة في الاقتصاد"، دار الشروق، مصر، ص156.

وفقاً لتلك المتغيرات، وعليه فالسوق لا تفترض تحقيق المصلحة العامة لدى متخذي القرارات كما هو حال واضعي الخطط في نظم التخطيط المركزي، ولكنها تنطلق من تحقيق المصلحة الخاصة التي بدورها تحقق المصلحة العامة وفق رؤية آدم سميث[41]، وهذا لا يعني بأن اقتصاد السوق اقتصاد مثالي ولكنه أفضل المتاح لاسيما من حيث توفيره نظاماً أفضل للحوافز وتدفق المعلومات ومجالاً واسعاً لحرية الأفراد وتفجير طاقاتهم في الإبداع والابتكار بخلاف نظم التخطيط المركزي، غير أنه يشهد اختلالات قد تهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي نظراً لجنوحه نحو تعظيم الربح والاحتكار دون أي اعتبارات أخرى ما يستدعي وجود دولة قوية وفعالة تعمل على تصحيح هذه الاختلالات عند حصولها، حيث أن ترك قوى السوق تعمل دون قيود أو ضوابط يجعل من السوق متوحشة ولا تعمل وفقاً لمصلحة المجتمع والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

وعليه فإن الانتقال أو التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق يتطلب تغيير الالية المعتمدة في إدارة العملية الاقتصادية، وما يرافقها من ضرورات لتغيير البناء المؤسسي استناداً إلى تغييرات البناء التشريعي الذي يرتبط بشروط عمل هذه الآلية منطلقاً من الفلسفة السائدة في توجيه العملية الاقتصادية نحو مزيد من اللامركزية في صنع القرار، ومن هنا جاء التوصيف الذي قدمه تقرير التنمية الاقتصادية لعام 1996 عن ماهية التحول بانه بناء (اقتصاد السوق) والقول بأن هذا البناء سيحل محل نظام سابق مما يعني إجراء العملية التتابعية في أطرها الكلية من (الهدم، التكييف، البناء) تشمل هياكل النظام الاقتصادي وبناه من بنية اتخاذ القرار والملكية إلى بنية الحوافز وانسيابية المعلومات لتواءم آلية السوق وتخفف من حدة المركزية في تسيير الاقتصاد، حيث يشمل الهدم إلغاء آلية التخطيط المركزي والبناء المؤسسي المرتبط بها، إلى تكييف هذا الإطار، ثم إعادة البناء التشريعي المهيأ للبناء المؤسسي الجديد (المكيف)، والذي يعيد صياغة العملية الاقتصادية الاجتماعية وفق آلية السوق[42]، وتاريخ التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق يرجعه الاقتصاديين إلى عدة أحداث مهمة كالآتي[43]:

1. **الرأي الأول:** الذي يرجع حالة التحول إلى عام 1989 حيث مشروع التحول الذي بدء في بولندا كدولة اشتراكية ذات تخطيط مركزي.
2. **الرأي الثاني:** يرجع التحول إلى عام 1990 حيث تاريخ سقوط جدار برلين.
3. **الرأي الثالث:** الذي يرجع عملية التحول تاريخياً إلى العام 1991 حيث انحلال الاتحاد السوفيتي إلى جمهوريات مستقلة.

---

[41] "دور الدولة في الاقتصاد" مرجع سابق ص 97-98.

[42] مركز الأهرام للترجمة والنشر، مطابع الأهرام التجارية بالقاهرة.(1996)، " (من الخطة الى السوق)"، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تقرير عن التنمية الاقتصادية في العالم، مصر ، ص 209.

[43] المهداوي، وفاء. (سنة 2005)، "الجذور التاريخية للتحول الاقتصادي"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد الثامن، عدد خاص ، ص23.

ب- الفهم الصحيح لهدف التغيير الاقتصادي

يعد اقتصاد السوق أكثر تعقيداً مما يبدو للوهلة الأولى، فلا يمكن اختزاله بمجرد تخلي الدولة عن دورها في إدارة الاقتصاد لصالح الأفراد، كما أنه لا يختزل بمجرد إجراءات اقتصادية مجردة من قبيل تحرير أدوات السياسة الاقتصادية مثل تحرير أسعار الفائدة وأسعار الصرف وتحرير التجارة والأسواق من دون بنية مؤسساتية قادرة على استيعابها وضمان سلامة عملها وضبط نشاطها، وإنما التحول من نظام اقتصادي مخطط مركزياً إلى اقتصاد السوق يتطلب تعديلاً جوهرياً في بنية آلية اتخاذ القرار وتسييره في هذا النظام وذلك بالتحول من اقتصاد الأوامر إلى اقتصاد القواعد والسياسات، وبالتالي فإن دور الدولة في اقتصاد السوق هو محوري وليس هامشي كما يروج، فالإصلاح الاقتصادي وإعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد الجديد وأدوار اللاعبين الآخرين من قطاع خاص ومجتمع مدني لن يتم تلقائياً كما هو حال بعض الدول المتقدمة التي عرفت اقتصاد السوق بفعل التطور التلقائي الذي ساهم في ترسيخ ثقافة السوق وآليته، وإنما من خلال أجهزة الدولة وأدواتها ومؤسساتها، حيث أن اقتصاد السوق يتطلب من الدولة تغييراً في أسلوبها والنظر في الانتقال من دورها القديم كمنتج ومالك وحيد لوسائل الإنتاج إلى دور جديد أكثر أهمية يرتكز بدرجة رئيسية على وضع الإطار الاقتصادي والقانوني المناسب لعمل السوق، وهو ما يتطلب تعديلاً جوهرياً ليس فقط في السياسات الاقتصادية وآلية التسيير وإنما في الأطر التشريعية والقانونية وفي النظم والمؤسسات وأشكال الرقابة والضبط القائمة، فالسوق الكفء بحاجة لمؤسسات كفوءة وقانون وإطار دستوري كفوء يخضع السوق لقواعد شفافة وواضحة تضبط نشاط الأفراد والمشروعات بدلاً عن الأوامر المسبقة[44].

ج- التصميم والإرادة السياسية والدعم الشعبي

حيث أن عملية التحول الاقتصادي لا تتم بإجراء أو قرار مركزي، وإنما هي عملية شاقة وطويلة قد تستغرق سنوات، وعليه فإنه من الضروري ضمان قوة الدفع لهذه العملية وذلك لمنع أي اتجاه معارض ومؤيد للنظام القديم من إعاقة عملية التحول، وهو ما ينقلنا إلى عنصر هام آخر **وهو المصداقية**، حيث تعد أحد أهم العناصر، فالتحول الاقتصادي ليس قرارا فوقياً بقدر ما هو توافق ضمني بين الدولة وأفراد المجتمع تدعو الدولة بمقتضاه الأفراد للتشارك في تحمل مسؤولية هذا الاتجاه، فالسوق لا تنجح إلا بمدى ثقة الأفراد بهذا النظام وتفاعلهم مع النشاط الاقتصادي كونهم الأطراف الفاعلة المستهدفة من هذا التحول الذي يؤمن بحرية الفرد والقطاع الخاص في قيادة التنمية الاقتصادية نيابة عن الدولة المنتجة والموجهة للنمو[45].

وأخيراً من الضروري الاعتراف بحقيقة الأوضاع القائمة قبل الخوض في المرحلة الانتقالية والمصالح المرتبطة بها، فالتغيير له أنصار ومعارضين، له مكاسب وعليه تكاليف، وبالتالي من

---

[44] "دور الدولة في الاقتصاد"، مرجع سابق، ص 155.
[45] "المرجع السابق ص155.

الضروري مراعاة اختلاف وتناقض المصالح عند مناقشة ضرورة التحول الاقتصادي وترجيح التكاليف والعوائد الناجمة عن هذه العملية، لاسيما وأن المرحلة الانتقالية لا بد وأن تجمع بين البنى القديمة المعرضة للزوال وبين البنى الجديدة المراد تأسيسها، كما أن الفترات الانتقالية تسمح لقوى التجديد والتغيير بالتنظيم والإعداد لمواجهة تحديات المرحلة الجديدة، غير أن الصراع يكون حاداً بين البنى التقليدية المعارضة للتحول والانتقال وبين البنى الجديدة، ما يستدعي استيعاب الأولى وتهيئة الظروف لها لتتلاءم مع متطلبات المرحلة الجديدة[46].

1-2-3 استراتيجيات التحول نحو اقتصاد السوق عبر العلاج بالصدمة مقابل التحول التدريجي وأهمية البعد المؤسساتي في نجاح عملية التحول.

تختلف استراتيجيات التحول الاقتصادي من اقتصاد التخطيط المركزي إلى اقتصاديات السوق تبعاً لمدى وشمولية وسرعة تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، حيث لا يزال الجدال قائماً بين المنظرين والمروجين لبرامج التحول الاقتصادي حول ماهية السرعة التي ينبغي تطبيق برامج التحول الإصلاحية فيها ومدى عمق هذه الإصلاحات وشموليتها، هذا وتشهد الدراسات في ميدان التحول الاقتصادي من اقتصاد التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق جدالاً عميقاً لايزال يتسارع بوتائر عالية حتى اليوم نظراً لحداثة هذا المفهوم وتجري محاولات حثيثة اليوم لصياغة نظريات اقتصادية متكاملة في ظل الاقتصاد السياسي لدمج مفهوم التحول الاقتصادي بالتغييرات السياسية والاجتماعية التي رافقت تجارب معظم هذه الدول ولكن لا يزال الوقت مبكراً على القول بوجود نظرية متكاملة لهذا المفهوم؛ وفيما يلي عرض لأبرز الأسس التي تقوم عليها إستراتيجيتي التحول الاقتصادي (التحول عبر العلاج بالصدمة، والتحول التدريجي):

أ- العلاج بالصدمة

يدعو فريق من الليبراليين المؤمنين باقتصاد السوق بصيغته النقية إلى تنفيذ برامج التحول السريع والشامل (منهج الصدمة الاقتصادية) بما يقطع الطريق على أي اتجاهات رجعية باتجاه اقتصاد التخطيط المركزي، وقد تبنى صندوق النقد الدولي والبنك الدوليين هذا المنظور في البداية عند تصديه لعملية التحول في العديد من دول أوروبا الشرقية وروسيا وأمريكا اللاتينية، حيث يحاجج دعاة هذا المنهج في التحول بأنك لا تستطيع عبور حفرة في قفزتين متتاليتين، وأهم برامج هذه الاستراتيجية تلك المتبناة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين في إطار الترويج للعلاج بالصدمة والتي تركز على جانب واحد وهو البعد الاقتصادي المجرد دون أي تركيز على الأبعاد المؤسساتية

[46] "دور الدولة في الاقتصاد"، مرجع سابق، ص158.

أو النتائج الاجتماعية المتوقع أن تفرزها مثل تلك الوصفات في حال تطبيقها بسرعة وشمولية دون معرفة خصوصيات كل اقتصاد، وهدفها الرئيسي هو إلحاق الاقتصاديات النامية بركب الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وأشهر برامجها هي برامج الاستقرار النقدي والتثبيت الهيكلي، حيث يمكن إجمال عناصر وصايا توافق واشنطن للإصلاح الاقتصادي بما يلي[47]:

1. "انضباط المالية العامة من خلال تخفيض عجز الموازنة العامة عن طريق تخفيض الانفاق العام بما فيه الإنفاق العام الاجتماعي شاملاً الدعم، وزيادة الإيرادات العامة من خلال فرض رسوم على الخدمات العامة التي كانت تقدم مجاناً، وربط الإنفاق بالأداء.
2. إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام بما يحقق أعلى عائد للإنفاق العام وذلك من خلال توجيه الموارد العامة نحو قطاعات مثل الرعاية الصحة الأولية والتعليم الابتدائي والبنية الأساسية، وتخلي الدولة عن دورها في الاستثمار في القطاعات المنتجة.
3. الإصلاح الضريبي والاتجاه نحو تخفيض معدلات الضريبة الحدية لتحفيز الاستثمار وتوسعة القاعدة الضريبية لجهة التوسع في الضرائب غير المباشرة وتخيض الضرائب المباشرة على الدخل والأرباح الرأسمالية.
4. التحرير المالي، أي تحرير أسعار الفائدة وتركها لعوامل العرض والطلب وضمان استقلالية البنك المركزي
5. إصلاح نظام سعر الصرف لجهة ترك سعر الصرف يتحدد وفقاً لقوى السوق.
6. تحرير التجارة الخارجية وإلغاء القيود غير الجمركية وتخفيض الرسوم الجمركية على الصادرات والواردات وحركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال
7. الخصخصة وبيع شركات القطاع العام للقطاع الخاص بشقيها الإنتاجي والخدمي
8. تحرير الاستثمار الأجنبي، أي إلغاء القيود على حركة المستثمرين والسماح بملكية الأجانب لأسهم الشركات الوطنية، وإلغاء القيود على تحويل الأرباح أو راس المال
9. بناء السوق الحر من خلال إزالة معوقات الخروج أو الدخول من وإلى السوق
10. حماية حقوق الملكية الفكرية
11. تفكيك القيود الإدارية، أي التخلص من التدخلات الإدارية في تحديد الأسعار أو منح الائتمان وترك مهمة التسعير لقوى السوق".

[47] Williamson, J., (1999) "What Should the World Bank Think About the Washington Consensus," Institute for International Economics, Washington, D.C., available at http://www.iie.com/papers/williamson0799.htm, Published subsequently in the World Bank Research Observer.

وقد كان لتلك الإجراءات أثار سلبية لاسيما على الصعيد الاجتماعي أدت الى زيادة البطالة والفقر وزيادة المشاكل الاقتصادية مما انعكس سلباً على أوضاع البلدان التي طبقتها كروسيا، مصر، وتونس، والمكسيك، وتشيلي، والأرجنتين[48]، حيث وبخلاف ما وعد به مروجو هذه الاستراتيجية فإن فترة التوقف في النمو أو التباطؤ الاقتصادي اللاحقة لتطبيق هذه الإجراءات الشاملة والسريعة طالت ولم تكن قصيرة ورافقها تكاليف اجتماعية باهظة، ففي روسيا على سبيل المثال استمر الركود الاقتصادي لحوالي عقد من الزمن منذ 1992 ولغاية 2000 مسبباً ضياع عقداً كاملاً من التنمية في روسيا نتيجة التطبيق المجرد لهذه الوصفات وغير المعدل وفقاً لخصوصيات هذا الاقتصاد؛ وفي دراسة البنك الدولي (from plan to Market) عام 1996 والتي فسرت الأسباب وراء الاختلاف في الأداء الاقتصادي لمجموعة من الاقتصاديات المتحولة عن طريق العلاج بالصدمة، بوجود أو ترافق فترة التحول السريع بسياسات تدخلية حكومية (سلبية أو خاطئة) أعاقت اكتمال التحول وبناء مؤسسات السوق، مؤكدة على أن الدول الأكثر نجاعة وقدرة على التعافي بسرعة وتحقيق نتائج اقتصادية أفضل هي تلك الدول التي تنفذ سياسات وبرامج الاستقرار والإصلاح الهيكلي بصيغة متناسقة ومنسجمة دفعة واحدة، وإن لم تكن تمتلك الحد الأدنى من نظام ضامن لحقوق الملكية الفردية[49].

ب- استراتيجية الإصلاح المتدرج (خطوة – خطوة)

وهو النهج الذي يقوم على تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد السوق على فترات زمنية طويلة نسبياً مع عدم اشتراط أن تشمل تلك الإصلاحات كافة قطاعات ومجالات الاقتصاد، حيث أن تطبيق الإصلاحات في بنى اقتصادية رئيسية مثل بنية اتخاذ القرار أو هيكل الملكية أو بنية الحوافز لابد وأن تستدرج إصلاحات لاحقة في بقية البنى ولكن على مدى زمني أطول، وبالرغم من الأصوات التي تقول بأن هذا الأسلوب يفقد الاقتصاد مزايا الكفاءة الكاملة التي يوفرها التحول الشامل والسريع، إلا أن له فوائد كبيرة، أهمها انخفاض تكلفة العودة عن الإصلاحات والرجوع للوضع السابق خاصة في حال بروز نتائج سلبية للنهج المطبق حيث أن درجة عدم اليقين تجاه نتائج الإصلاحات يمكن تلمسها مبكراً بواسطة الإصلاح المتدرج[50]، ولعل أبرز التجارب التي تركت بصمة في التأكيد على أن التحول نحو اقتصاد السوق يمكن أن يتم بنجاعة وكفاءة من دون الخضوع لوصفات جاهزة كالتي تروج لها المؤسسات الدولية، وهي تجربة الصين الشعبية في

---

[48] عيسى ،نجيب، (بيروت 1999)، " سياسة الإصلاح الاقتصادي والخصخصة في لبنان" ، بحث في الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط .الجزائر إصدار مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، ص ٤٦٦.

[49]Popov, Vladimir,(2000), "SHOCK THERAPY VERSUS GRADUALISM: THE END OF THE DEBATE", Institute of European and Russian Studies (EURUS), Carleton University, p 3.

[50]Roland, Gérard,(published in march 2003), " the political economy of Transition", Transition Economics Program of the Center for Economic Policy Research and fellow of the William Davidson Institute, p 4-10.

التحول التدريجي من اقتصاد التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق وفق الخصائص الصينية أو ما يعرف باشتراكية السوق بدءاً من 1978 ومحاولتها خلق مؤسسات السوق بشكل انسيابي وسلس والتراجع بشكل مدروس عن آليات الإدارة المركزية المنتهجة خلال حقبة ماو تسي تونغ، وأبرز قادتها الزعيم دينغ شياو بينغ، حيث تمكنت الصين من تحقيق قفزات هائلة على صعيد التنمية الاقتصادية، حيث لم تتخلى الحكومة الصينية عن دور الدولة بسرعة وإنما اعادت تعريف هذا الدور وغيرت من أسلوبه ليتوافق مع اقتصاد السوق بالتوازي مع التشجيع التدريجي للقطاع الخاص المحلي والاجنبي لمباشرة نشاطه في القطاعات التي كانت حكراً على الدولة في الصين، لاسيما وأن الدولة هي من أدارت عملية التحول نحو اقتصاد السوق ما يفند فرضية التناقض بين الدولة واقتصاد السوق، وبالفعل فإن الصين ورغم أن نموذجها التنموي وخاصة لجهة إيلاء المزيد من الاهتمام للجانب الاجتماعي لم يكتمل فإن النتائج والمؤشرات تشير إلى تحقيق هذا الاقتصاد أعلى معدلات أداء في العالم ومعدلات نمو تاريخية لم تقل بالمتوسط عن 9.9% خلال عقود التحول[51].

1-2-4 عوائق عملية التحول الاقتصادي وآليات تجاوزها

كما أن عملية التحول الاقتصادي ومن منظور الاقتصاد السياسي الجديد للتحولات الاقتصادية باتجاه اقتصاد السوق لا تجري بسلاسة وانسيابية، وإنما تجابهها مشكلات جوهرية وعنيفة ومعارضة شعبية واسعة وخاصة من قبل الفئات التي ستتحمل نتائج هذه البرامج الإصلاحية المزمع تنفيذها نؤطرها في نوعين أحدهما يسبق عملية التحول الاقتصادي (Ex anti reform) والأخرى ترافقه وتعقبه (Ex post reform)، فالأولى تحكمها طبيعة النظم السياسية القائمة في تلك الدول والتي يتم من خلالها تحديد سلطة صناعة القرار فبعض الدول كما هو حال بعض دول شرق ووسط أوروبا تبنت النظم البرلمانية وتمثيل الأحزاب ومشاركتها عبر ائتلافات توافقية في الحكم على النمط الموجود في غرب أوروبا، وبالتالي ضرورة الحصول على توافق صعب بين الأحزاب المتحالفة من أجل كسب التأييد اللازم لتطبيق برامج التحول أياً تكن استراتيجيتها، في حين أن دولاً أخرى وخاصة تلك المنسلخة عن الاتحاد السوفيتي وروسيا تبنت النظم الجمهورية والتي يتمتع فيها الحاكم بدرجة كبيرة من السيطرة على آلية صناعة القرار وغالباً ما يتم تقديم برامج التحول في ظل هذه النظم على مبدأ إما القبول بالحقيبة الإصلاحية كما هي أو رفضها بالكامل دون مرونة في تعديل آلياتها وسياساتها، بعكس الأولى الذي يخضع فيها طرح التحول لنقاش عميق وجدل وتعديلات يجري التوافق عليها لكسب التأييد اللازم للمضي في الإصلاح، إذا الإشكالية الأولى تتمثل في رفض

51 M. Morrison, Wayne, (June 26, 2012), "China's Economic Conditions", Congressional Research Service, p3

سلطة صناعة القرار على اختلاف أنماطها للبرامج الإصلاحية المرغوب بتنفيذها، في حين أن المشاكل اللاحقة تتمثل في صعود الدعوات لانتهاج سياسات ارتدادية أو معاكسة للتحول (Reversed policy) تهدف إلى إعادة النظام الاقتصادي إلى الوضع السابق للتحول، وهنا غالباً ما يكون أثر الإشكالية الأولى معادلاً لأثر الإشكالية الثانية إلا في حال وجود تكاليف باهظة لعملية الارتداد وهو غالباً ما يكون أعظم في حال إتباع استراتيجيات الإصلاح الصادم منه في حال انتهاج أسلوب الإصلاح المتدرج، وتصعد إلى السطح إشكالية أخرى تعمل بالتوازي مع إشكالية ارتفاع تكلفة الارتداد على الإصلاح، ألا وهي إشكالية عدم اليقين تجاه المستقبل وحيال نتائج عملية التحول، والتي بارتفاع وزن كل منهما لدى سلطة صناعة القرار يؤدي هذا إلى زيادة حجم الإشكالية الأولى وتخفف من الإشكالية الثانية، بمعنى آخر في حال تم تقدير هذه التكاليف بدقة قبل البدء بعملية التحول فإنه لن يتم إقرار البرامج الإصلاحية وتطبيقها، أما في حال التأخر في تقدير التكاليف السابقة بعد عملية الإصلاح وخاصة الشامل منها فإنها لن تؤدي حتماً إلى النكوص للوراء بل المضي قدماً في الإصلاح بسبب التكاليف المرتفعة المرافقة لهذه السياسة وهو ما عانته روسيا وبعض دول أوروبا الشرقية التي طبقت الإصلاح الصادم بأسلوب يجعل من الصعب التراجع عنه ويقطع الطريق على المعارضين للإصلاح، وفي هذا السياق تطرح نظرية التحول الاقتصادي ثلاث استراتيجيات تهدف من خلالها إلى تخفيف حدة هذه المشاكل المواجهة لاستراتيجيات التحول بما يمكنها من كسب التأييد لتطبيقها وهي[52]:

1. بناء مجموعة من برامج التعويض الاجتماعية للمتأثرين سلباً من عملية التحول الاقتصادي وبرامجه بالتوازي مع تنفيذ البرامج الإصلاحية، على أن تلتزم بتطبيقه مؤسسات ذات مصداقية لدى الفئات الخاسرة من عملية التحول وأهمية هذه البرامج تكون عالية عند انتهاج أسلوب العلاج بالصدمة، إلا أن هذا المقترح يواجه صعوبات لدى تنفيذه على أرض الواقع، ولعل أهمها توفير التمويل اللازم للتصدي لها، خاصة وأن معظم الدول المستقلة عن المنظومة الاشتراكية السابقة لن تستطيع توفير التمويل عبر فرض ضرائب مثلاً أو زيادتها كون غالبية الفائض الاقتصادي في تلك الدول كان يقتطع لصالح الحكومات المركزية، وعدم توافر المؤهلات لدى هذه الدول للاقتراض من الأسواق المالية العالمية، وبالتالي لا يبقى أمامها سوى حل وحيد وهو الأسهل من خلال تمويل هذه البرامج من خلال التمويل بالعجز أو بالتضخم وما يحمل في طياته من تعميق لحجم التشوهات للاقتصاد من جهة وإفقار للأفراد من جهة أخرى عبر ارتفاع معدلات التضخم، إضافة إلى مشكلة أخرى قد تخفض من كفاءة هذه البرامج وهي ممثلة بكيفية

[52] " the political economy of Transition", Op cit, p 5-10

تحديد الفئات المتأثرة أو الخاسرة من عملية التحول وهو أمر يتعاظم حجمه في ظل غياب نظام معلوماتي كفؤ، وأخيراً صعوبة توافر مصداقية الالتزام بتقديم التعويضات في المستقبل وخاصة في ظل الفوضى التي قد تترافق مع عمليات الإصلاح وعدم الاستقرار السياسي الذي قد يوصل ائتلافات جديدة تتخلى بأي لحظة عن تلك الالتزامات.

2. المقترح الثاني الذي يعتبر منهجاً كاملاً بحد ذاته للتحول الاقتصادي، والذي ينصح بالتدرج في تطبيق الإصلاحات بما يكسبه التأييد الواسع للانطلاق به، وبالرغم من الأصوات التي تقول بأن هذا الأسلوب يفقد الاقتصاد مزايا الكفاءة الكاملة التي يوفرها التحول الشامل والسريع، إلا أن له فوائد كبيرة، أهمها انخفاض تكلفة العودة عن الإصلاحات والرجوع للوضع السابق خاصة في ظل بروز نتائج سلبية للنهج المطبق حيث أن درجة عدم اليقين التي تحدثنا عنها يمكن تلمسها مبكراً بواسطة الإصلاح المتدرج، وثانياً انخفاض حجم التمويل اللازم لمقابلة الآثار الناجمة عن التحول بالنسبة للفئات الخاسرة، وفي حال اكتشاف ملامح إيجابية ونتائج مقبولة للإصلاح التدريجي وخاصة فيما إذا كان مترافقا مع التزام ذو مصداقية بالتعويض عبر شبكات ومؤسسات حماية اجتماعية فإن هذا يفتح المجال واسعاً أمام دعاة الإصلاح في سلطة صناعة القرار للمضي قدماً باتجاه الإصلاح الشامل.
3. الاستراتيجية الأخيرة لكسب التأييد اللازم لتنفيذ برامج الإصلاحات اللازمة للتحول الاقتصادية، فهي تقتضي قيام دعاة الإصلاح بالانتظار حتى تدهور وضع النظام الاقتصادي القائم، الأمر الذي يمهد لتصوير الوضع الراهن على انه أسوأ بكثير من ما هو موعود في حال التحول نحو نظام جديد.

ومن المهم أن نشير إلى أن تطبيق نفس البرامج والاستراتيجيات في التحول الاقتصادي ليس من الضروري أن تنتج نفس النتائج، وهذا ما أثبتته وقائع تجارب العديد من الدول في التحول الاقتصادي وخاصة تلك التي تبنت نهج العلاج بالصدمة، فالأمر يعود لاختلاف مستوى تطور الاقتصاديات القائمة من جهة وكذلك تلعب عوامل أخرى غير اقتصادية دولية وسياسية وجيوبولوتيكية في تحديد نتائج الاستراتيجيات المطبقة.

1-2-5 مثالب استراتيجية العلاج بالصدمة من منظور الفكر الاقتصادي الليبرالي

تتمحور أوجه الضعف الرئيسية التي تعتري وصفة التحول السريع والشامل بالتركيز على تحجيم دور الدولة بالمطلق وتحويلها من دولة الرعاية إلى دولة حارسة تقليدية أو إدارية بالإضافة إلى إهمال تلك الوصفات لخصوصيات الاقتصاديات المتحول وأولوية البعد المؤسساتي السابق على تنفيذ الإصلاحات الليبرالية أو المسايرة لها، حيث أن التجارب أتاحت لأبرز الاقتصاديين الليبراليين إيماناً بالسوق وكفاءته إلى مراجعة آرائهم حول نجاعة تلقائية السوق في تجنب الأزمات وتحقيق

النمو الاقتصادي، ففرانسيس فوكوياما يشرح السبب الرئيسي في فشل استراتيجيات التحول السريع نحو اقتصاد السوق بأن أجندة الإصلاح الاقتصادي تجاهلت تماماً موضوع بناء الدولة من حيث الفعالية والقوة، وخاصة فيما يتعلق بضبط نشاط السوق وتأسيس البنى المؤسساتية الضرورية لعمله، حيث قال " أي غياب الإطار المؤسساتي الملائم إلى ترك تلك الدول في وضع أسوأ مما كان يمكن أن تكون عليه في الواقع بغياب تلك الإصلاحات، لقد كانت المشكلة فشلاً مفهوماتياً أساسياً في أبعاد دور الدولة الواجب تحريرها، و بعلاقة هذه الابعاد بالتطوير الاقتصادي"[53]، وفي تعقيب لجوزيف ستيغلز حول فشل السياسات الليبرالية الجديدة في تحقيق التنمية للبلدان النامية المطبقة لبرامج الإصلاح الاقتصادي وفق وصايا توافق واشنطن بقوله "السعي لتحقيق النمو الاقتصادي كثيراً ما جرى على حساب التنمية الاجتماعية، وأن اعتبارات التوازنات المالية واستقرار الاقتصاد الكلي قد طغى على الاعتبارات المتصلة بالجوانب الهيكلية والاجتماعية والبشرية للتنمية"، مؤكداً على دور الدولة في وضع إطار واسع للتنمية الشاملة ينطلق من الدولة ذاتها، ولا يقتصر على الجوانب الاقتصادية المجردة وإنما يتعداها للأطر الأوسع التي تضمن نجاح تلك السياسات الإصلاحية ألا وهي الجوانب المؤسسية للإصلاح التي تقوم على معايير الشفافية والعلانية والمشاركة[54]، وأخيراً تجدر الإشارة إلى إدراك الاقتصادي ملتون فريدمان عميد اقتصادي السوق الحرة (المدرسة النقدوية) في 2001 الخطأ في دعوته للدول المتحولة نحو اقتصاد السوق خلال التسعينيات بعبارات "خصخص، خصخص، خصخص" ليستعيض عنه لاحقاً بتأكيده على مفهوم المؤسسات وضرورة توافر دولة قوية وفعالة كضامن لنجاح التحول بقوله "لقد تبين لي أن حكم القانون ربما أكثر محورية من الخصخصة"[55]، حيث أن الدعوة لنظام السوق لا تعني بأي حال من الأحوال الدعوة لإلغاء الدولة ودورها التدخلي، بل البحث اليوم يجري حول إمكانية التوفيق بين هذين النظامين وتحديد دور الدولة الأمثل في اقتصاد السوق بما يضمن دورها كضابط لإيقاع السوق وأطرافه وحماية السوق من الفوضى التي قد تنجم عن إطلاق العنان لآلية اليد الخفية بشكل كلي.

1-2-6 البعد المؤسساتي للتحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق

أدى فشل التجارب التنموية في البلدان النامية خلال الخمسينيات والستينات، ولاحقاً تجارب الاقتصاديات النامية السائرة في ركب التحول الاقتصادي من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق وفق برامج الإصلاح الاقتصادي الجاهزة والمختزلة بسياسات ليبرالية مستنبطة من وصفات توافق

---

[53] فوكوياما، فرانسيس، (2007)، "بناء الدولة، النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين"، ترجمة مجاب الإمام، دار النشر العكيان، ص 48-49.

[54] العيسوي، ابراهيم، (2001)، "التنمية في عالم متغير، دراسة مفهوم التنمية البشرية ومؤشراتها"، دار الشروق، مصر، ص84-85.

[55] فوكوياما، فرانسيس، "بناء الدولة، النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين"، مرجع سابق، ص 65.

واشنطن في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة إلى إعادة النظر بهذا المفهوم، وتحويل الاهتمام من النمو الاقتصادي الذي كان محور اهتمام تلك البرامج إلى قضايا أخرى كالتفاوت والعدالة في توزيع الدخل وإزالة الفقر والقضاء على البطالة، حيث تعد هذه القضايا التنموية محورية إلى جانب قضية النمو الاقتصادي ولا يمكن تجاهلها، فالنمو الاقتصادي ليس من الشرط أن ينعكس إيجاباً على مستوى رفاهية المجتمع، وإنما المحدد الرئيسي لهذه القضية هو الإطار المؤسساتي الذي تجر في سياقه الإصلاحات الاقتصادية ومدى ملامسته لمستوى رفاهية أفراد المجتمع، وهو ما يتوافق مع المنظور الجديد في تفسير تخلف البلدان النامية التي توفر لبعضها موارد مالية ضخمة لم تسفر عن خلق بيئة تنموية مستدامة على الرغم من معدلات النمو المرتفعة لبعضها، فإلى جانب علاقة التبعية التي تربط البلدان المتخلفة أو النامية بالدول المتقدمة في ظل إطار علاقات دولية غير متكافئ جوهره الاستغلال والتقسيم غير العادل للعمل وسوء تخصيص الموارد وضعف هامش الحرية السياسية وحرية الاختيار والمشاركة للأفراد، نجد أن العقبات الهيكلية والهياكل المؤسساتية الجامدة السائدة تعد أكبر معيق للتنمية، الأمر الذي أبرز أهمية العوامل غير الاقتصادية كمحدد رئيسي لنجاح الجهود التنموية من فشلها، أي بصيغة أخرى ساعدت الخبرات المستفادة من فشل التجارب التنموية لاحقاً في تحويل الاهتمام من دور العنصر الاقتصادوي المجرد في التنمية (النمو الاقتصادي) إلى التركيز أكثر على الجوانب المؤسساتية والهيكلية الثقافية والسياسية والاجتماعية والسياسية لتحقيق التنمية المستدامة[56]، وعليه فقد تزايد الاهتمام مؤخراً بقضية مؤسساتية محورية ألا وهي نوعية الحكم أو إدارة شؤون المجتمع والدولة كعامل محدد للتنمية أو فشلها، لاسيما وأن الفشل التنموي الذي واكب اتساع دور الدولة في العديد من البلدان النامية والاشتراكية المنتهجة للتخطيط المركزي قبل التحول نحو السوق وظاهرة التضخم المفرط لحجم جهازها البيروقراطي وتدخلها الواسع في مختلف الشؤون الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في ظل غياب أي أطر حاكمة أو ضابطة لهذا الدور من جهة وغياب لأي قنوات للمشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات والرقابة على تنفيذها أنتج تضخماً بيروقراطية وفساداً إدارياً أعاق إنجاز أي مكتسبات تنموية لا بل انعكست آثاره من خلال ازدياد الألم الاجتماعي وتردي مؤشرات التنمية البشرية التي أفقدتهم الشعور بالإنجاز أو اكتساب الاحترام نتيجة غياب الحرية والمشاركة في اتخاذ القرارات وضعف كفاءة توزيع الفرص[57]؛ كما لم تفلح سياسات وبرامج الإصلاح المتوافقة مع نهج الليبرالية الجديدة التي انتشرت في الثمانينات في تحسين الوضع في معظم البلدان النامية المنتهجة لتلك البرامج في التحول نحو السوق في ظل غياب أطر حاكمة للتحول أو شروط مسبقة مهيئة للانتقال نحو السوق وتعميق دور مؤسساته، حيث أدت لانفلات زمام الاقتصاد من يد الحكومة لصالح حلقات المصالح في قطاع الأعمال نتيجة لبرامج التحرر الاقتصادي والخصخصة، ومن هنا ظهرت أهمية إعادة النظر في

[56] "التنمية في عالم متغير، دراسة مفهوم التنمية البشرية ومؤشراتها"، مرجع سابق، ص 16-17.
[57] "المرجع السابق ص36 .

دور الدولة في التنمية بعيداً عن الدعوات المختزلة بضرورة التركيز على تحجيم حجم الدولة ودورها إلى التركيز على فعالية هذا الدور ونزاهتها، وبالتالي فقد ارتبط مفهوم الاهتمام بمسألة الحكم بقضية التنمية البشرية بمعناها الواسع، فقد اعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن "الحكم والتنمية البشرية المطردة صنوان لا يمكن فصل الواحد منهما عن الآخر، فالتنمية البشرية لا يمكن أن تتحقق في ظل غياب حكم جيد، كما أن الحكم لا يكون جيداً ما لم يضمن اضطراداً في التنمية ويضع البشر في قالبها"[58]، هذا ويفسر (North) أحد أبرز رواد الفكر المؤسساتي الخلل وفشل التنمية في بعض الدول النامية إلى عدم تماشي الإصلاحات الاقتصادية بالإصلاح المؤسساتي، فالأسواق الفاعلة وفقاً له لا تحتاج إلى أسواق اقتصادية بحسب بل أسواقاً سياسية أيضاً[59].

وفيما عرض لأبرز التعاريف لمفهوم أو مصطلح الحكم الرشيد الذي يعد أحد أبرز المفاهيم التي تقيس الأداء المؤسساتي للدول ببعده الاقتصادي على اعتبار أن المفهوم متسع وقد تم تناوله من أكثر من منظور سياسي، وإداري، واجتماعي، واقتصادي، حيث عرف كاتو وأخرون الحاكمية بأنها أسلوب ممارسة السلطة في إدارة موارد الدولة الإقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية، والدول ذات الحكم الرشيد تُمارس السلطة بموجب قوانين، من الممكن توقعها من قبل العامة، من خلال مؤسسات الدولة ومنظماتها الخاضعة للمحاسبة والمسألة بكل شفافية، وبمشاركة الناس في عملية التنمية وإعداد السياسات [60]، في حين يعرف الحكم الرشيد بحسب تقرير التنمية الإنسانية العربية بأنه موضوع إنساني و "هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرّياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب"، أما تعريف البنك الدولي فيُعبر عن "التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام، بما يشمل عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم (البعد السياسي) وقدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلمية بفاعلية(البعد الاقتصادي) وإحترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها (البعد المؤسساتي)[61]. هذا وبالنسبة لقياس مؤشر الحوكمة أو الأداء المؤسساتي للدول فقد حدد كوفمان

---

[58] "التنمية في عالم متغير، دراسة مفهوم التنمية البشرية ومؤشراتها "، مرجع السابق ص37.

[59] عبد القادر، يختار و عبد القادر، عبد الرحمن، (2011)، "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية، حالة الدول العربية"، مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، تحت عنوان " النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من منظور الإسلامي"، الدوحة، قطر، ص3.

[60] Kato, Toshiyasu; Kaplan, Jeffrey A.; Sophal, Chan and Sopheap, Real (2000), "Cambodia: "Enhancing Governance for Sustainable Developmen"", Asian Development Bank (ADB), Cambodia Development Resource Institute,Working Paper 14, p1

[61] The world bank, (2007), " A Decade of Mesuring The Quality of Governance ", Governance Matters 2007, Worldwide Governance Indicators 1996–2006", world bank institute, Development Research Group, Washington , p2, (visit : www.govindicators.org)

وآخرون في البنك الدولي **عدة معايير رئيسية لقياس مستوى الحكم الرشيد وفق مؤشر مركب يعرف بـ (Worldwide Governance Index) كما هو موضح في الجدول التالي؛**

الجدول 2: توصيف مؤشر الحوكمة (الأداء المؤسساتي للدول)

المؤشرات الفرعية للحوكمة	توصيف المؤشر
المشاركة والمسألة	يقيس مدى قدرة المواطنين على المشاركة في اختيار الحكومة، وحرية التعبير عن آرائهم، بالإضافة إلى حرية التجمعات، وحرية وسائل الإعلام ومدى خضوع جميع المسئولين ومتّخذي القرار في الدولة خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء .
الاستقرار السياسي وغياب العنف	يقيس هذا المؤشر احتمال زعزعة الاستقرار السياسي بأساليب غير دستورية أو عن طريق العنف أو الإرهاب.
فعالية الحكومة	فاعلية إدارة مؤسسات الدولة، ومدى كفاءتها في توظيف الموارد الوطنية بطريقة سليمة وواضحة تخدم المجتمع، وقدرة الدولة على العمل في خدمة الصالح العام، وتتضمن إدارة الأموال العامة والقدرة على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات بفاعلية .
جودة التشريع	وتتضمن منظومة التشريعات القانونية التي تحدد من خلالها علاقة الدولة بالمجتمع، وتضمن سلامة وحقوق الافراد مهما كانت ألوانهم وتوجهاتهم وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، وتطبيق القوانين المشرعة بما يضمن ارساء قواعد العدالة بين افراد المجتمع . وهذا يشمل وجود قوانين وأنظمة وتشريعات ولوائح متداولة ومتعارف عليها وشفافة
سلطة القانون	يعني أن الجميع حكّاماً ومسؤولين ومواطنين، يخضعون للقانون ولا شيء يسمو عليه، وهناك أطر قانونية وآليات النزاع القانوني وضمان حق التقاضي, واستقلال القضاء، وأن تطبّق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأن تكون هذه القوانين متفقة مع معايير حقوق الإنسان وتكون ضمانة لها ولحريّات الإنسان. ويجب أن تكون كافة الأطراف واثقة من احترام هذه القواعد ومن تطبيقها .
مراقبة الفساد ومحاربته	وتعني عدم التردد في كشف حالات الفساد في الدولة وتحويلها للقضاء وكشف الفاسدين ومحاسبتهم[62].

المصدر: إعداد الباحث.

إن تطبيق هذه المبادئ يحتاج إلى إرادة سياسية قبل أي شيء ودولة قوية وفعالة تتمتع بالتأييد الشعبي الواسع الذي تتيحه المشاركة في المسؤولية واتخاذ القرار، وعليه فإن سمات الدولة القادرة على تحسين مؤشرات الحكم الرشيد في مجتمعاتها وبالتالي توطيد بيئة تنافسية ومستدامة للتنمية يشارك فيها كافة الأطراف دون استثناء وبأدوار متكاملة تعزز من قدرة الاقتصاد على التوظيف الأمثل للموارد والتوزيع العادل للدخل والثروة، هي حكومة تتمتع بهامش واسع من اللامركزية من خلال مشاركة أوسع للحكومات المحلية، وحكومة مساواة ومساءلة، حكومة تشرك كافة المواطنين

[62] D. KAUFMANN . A. KRAAY and M. MASTRUZZI, (2008), "Governance Matters VII; Governance Indicators for 1996 – 2007", world bank, p7, (visit: www.govindicators.org).

في سياساتها، وحكومة تركز على التقييم بالنتائج لضمان التحسين المستمر لأداء الحكومة، وحكومة منافسة قادرة على تقديم خدماتها بكفاءة تجاري القطاع الخاص وتمنع الاحتكار[63].

وعليه فالاقتصاد المؤسساتي وبخلاف التيار التقليدي يرى بأن المشكلة الرئيسية للتنمية تتجاوز حدود كيفية تكوين الأثمان وتنظيم الأسواق وتوزيع الموارد إلى ضرورة إيلاء عناية أكثر إلى قضايا التنظيمات القائمة وشكل السيطرة على الاقتصاد سواء كانت راجعة إلى اعتبارات فنية أم قانونية، ومن هنا كان التركيز على قضايا التطور التكنولوجي، ونظم الملكية والحقوق بصفة عامة، والتنظيم القانوني والسياسي والاجتماعي السائد، وبالتالي فإن دور الحكومة كان محورياً لدى منظري الفكر المؤسسي في قيادة التحول الاقتصادي، وقد احتل هذا الموضوع جزءاً هاماً من كتاباتهم وفق ما يسمى مفهوم الحكم الرشيد مع التأكيد بأن الفكر المؤسساتي لا يستبعد ضرورة استخدام الأدوات الاقتصادية مثل الأسعار والسوق، بل يدعو إلى تعميم التحليل الاقتصادي ليشمل دراسة العديد من الظواهر الاجتماعية الأخرى[64].

المبحث الثالث: صعود الأطر النظرية للتحول نحو نظم اقتصادية جديدة

نستطيع القول بأن العالم بعد سقوط الأطر الفكرية التقليدية الاشتراكية والليبرالية الخالصة بات يعاني من حالة سيولة فكرية وعجز عن التشخيص أو التنبؤ بالمستقبل وحتى عن الدفاع عن أفكار المدارس الإيديولوجية الخالصة التي ظل أسيرها لعقود طويلة وهو ما نجم عنه ركود فكري أحدثه الجمود العقائدي لمنظري علم الاقتصاد الحديث، إلا أن هذه الصورة العامة لا يمكن أن تحجب عن تاريخ القرن العشرين محاولات فكرية هامة و تجارب رائدة جادة بهدف إيجاد إطار فكري جديد يشكل نواة لشق نموذج ثالث للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتبنت هذه المحاولات تسميات عديدة منها الطريق الثالث أو النماذج المختلطة...الخ، حيث ظهرت فكرة الطريق الثالث لأول مرة عام 1936 على يد الكاتب السويدي "arquis Child" والذي عرف ملامحه بأنه "هو طريق الوسط بين مفهومي الليبرالية الاقتصادية والاشتراكية الماركسية، أي أسلوب يوائم بين رأسمالية السوق الحر والمفهوم الكلاسيكي عن الأمن والتضامن الاجتماعي، وتتبع جاذبية هذا المفهوم الوليد من كونه لا يتبنّى السقف الأعلى أو الحد الأقصى لكل نظرية، أي أنه جسر بين الأيديولوجيات"، وعلى الرغم من أن الاشتراكية لم تحظَ بأي قبول داخل الولايات المتحدة فإن القيم والمثل الاشتراكية – خاصة قيمة العدل الاجتماعي – تغلغلت بشكل قوي في توجهات الديمقراطيين الليبراليين واليساريين على حد سواء في أمريكا وأوروبا الغربية وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وما نجم عنها من تغييرات كبيرة لعل أبرزها انتصار الاشتراكية في روسيا ما فرض تقديم تنازلات لصالح التوفيق بين اقتصاد

[63] سرحان، نهال وآخرون، (2011)، "تقرير "الحكومة المنفتحة.... مفهوم جديد نحو الحكم الرشيد"، مركز المعلومات واتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري، ص7.
[64] البلاوي، حازم، (1995)، "دليل الرجل العادي إلى الفكر الاقتصادي"، دار الشروق، القاهرة، ص 161-162.

السوق ومبدأ المسؤولية الاجتماعية لتنتج ما عرف بنظم الرفاه الاجتماعي واقتصاديات السوق الاجتماعي، أما في بلدان العالم الثالث فكانت هناك محاولات جادة وحثيثة لإنتاج نماذج وسيطية للتنمية بالرغم من أنها انتهجت لفترات طويلة نظم التخطيط الاشتراكية السوفيتية لكنها لم تتواءم ومتطلبات تنميتها، فقد حاولت ولا تزال إلى يومنا هذا إنتاج نماذجها الخاصة للتنمية المعتمدة على الخصائص الذاتية للتحول نحو اقتصاد السوق والاندماج بالاقتصاد العالمي، لكن ملامح تلك النماذج لم تتضح رغم أنها قدمت أطراً عامة لاستراتيجيات تنموية ترتكز على الاعتماد المتبادل وتوزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص بهدف السماح للأخير بدعم عملية التنمية ولكن من خلال ضبط وإشراف الدولة بهدف الاندماج في الاقتصاد العالمي وتعزيز كفاءة اقتصادياتها للمنافسة في السوق العالمية مدركة بأن التحرير من دون تمكين وتهيئة للاقتصاد للاندماج بالاقتصاد العالمي بعد فترة من العزلة لن تثمر إيجاباً على مجتمعاتها وبذات الوقت تحاول تلك الدول تجنب الخضوع لتوصيات المؤسسات الاقتصادية الدولية بالتحرر السريع، حيث توجهت نحو إدخال قوانين السوق بشكل مضبوط وموجه بالتوازي مع درجة كبيرة من التخطيط يخضع لها الاقتصاد بهدف حماية المكتسبات الاجتماعية الموروثة عن النظام القديم وتجنب هدمه في ظل واقع منفلت تطغى عليه نظريات وأفكار اقتصاد السوق الليبرالي وما نجم عنه من تحطيم لشبكات الضمان الاجتماعي وتشويه في بنية المجتمع وهو ما أطلق عليه بنهج اقتصاد السوق الاشتراكي ونذكر من تلك الدول الصين وفيتنام وكوبا والتي يمكن إدراجها في محاولات بناء الطريق الثالث إلا أن سياساتها لا تزال قاصرة على الجانب الاقتصادي فقط مع إهمال لأهمية الإصلاحات السياسية والاجتماعية والتي تشكل ضرورة لاستمرارية نجاحاتها المرحلية وديمومة اقتصادياتها.

وعليه فإن معظم محاولات الاقتصاديات السائرة في بناء نماذجها الخاصة المختلطة أنتجت مجتمعات اقتربت بشكل كبير من طروحات منظري القطاع الثالث بمفهومه الحديث الذي أعاد إحياؤه عالم الاجتماع البريطاني أنتوني غيدنز في محاولة لإعادة إحياء وتجديد الديمقراطيات الاجتماعية القديمة والتي تعرضت لأزمة عميقة في نهاية السبعينيات نتيجة عدم امتلاكها لرؤية متكاملة أو بناء فكري شامل يسمح لها بتجاوز المشكلات التي عانت منها وخاصة التحديات الجديدة المتعلقة بأزمة تمويل شبكات الضمان الاجتماعي و الخلل البنيوي لمالياتها العامة نتيجة الإسهاب في تقديم شبكات الحماية الاجتماعية اعتماداً على دعم مجاني لا يقابله مسؤوليات ضرورية لزرع روح المغامرة لدى الفئات المهمشة بهدف تمكينها للمساهمة إيجاباً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى تحدي العولمة والثورة التقنية وفشلها في حل أزمتها وما أدى إليه من تقديم تنازلات خطيرة لهذا الطريق الجديد لصالح الرأسمالية الحرة وما حملته معها من كوارث اجتماعية واقتصادية لبلدان العالم لاسيما في الثمانينات من القرن العشرين، وبالتالي كانت تلك التجارب ولا تزال على اختلافها في الدول الغربية وبعض بلدان العالم الثالث نتاج سياسات

براغماتية نفعية أكثر منها مرتكزة إلى نظرية متكاملة ذات أبعاد فلسفية وإيديولوجية تؤطر سياسات تلك التجارب، ومحاولات غيدنز اليوم ومناصروه لا تتنكر للماضي ولتجاربه فهو لا يدعي بأن الطريق الثالث هو طرح جديد ولكنه يحاول إعادة إحياء تلك التجارب وفق رؤية متكاملة يمكن أن تصنع بناء نظرياً متماسكاً يواجه تحديات العصر وركز على تجديد الديمقراطية الاجتماعية في أوروبا، حيث تسعى فلسفة الطريق الثالث بصيغتها الحديثة إلى تحقيق التواؤم بين بعض القيم التقدمية العريقة التي لازمت الإنسان وأرقته زمناً طويلاً من ناحية والتحديات الجديدة لعصر المعلومات وتراكم القوة والثروة واللامساواة، ويقوم هذا الاتجاه الفكري الجديد في جوهره على نقد كل من النظرية الماركسية الاشتراكية المترهلة والنظرية الليبرالية المتوحشة مستغلة أي نقد اليمين واليسار معا لخلق اتجاه جديد توفيقي بين الماركسية الاشتراكية والليبرالية الرأسمالية اتجاه يتلافى مساوئ النظريتين ويستفيد من ايجابيات الاتجاهين، حيث يقدم في كتاباته والتي تجاوزت الثلاثين كتاباً في إطار بناء الطريق الثالث تجديداً فكرياً هاماً في مجال التحول الديمقراطي وإحياء الديمقراطية الاجتماعية على أسس حديثة، تطرق من خلاله لأهمية إعادة تشكيل وصياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، بالتأكيد على أهمية إيجاد مؤسسات وسيطية لتعميق وتكريس الديمقراطية، وإعادة بناء المجتمع المدني، وعدم السماح للدولة بالهيمنة على المجتمع المدني، إضافة إلى توجهه نحو حل إشكالية العام والخاص من خلال تحمل الدولة مسؤولية ضمان حصول الناس على سلع وخدمات معينة، وليس عليها أن تكون هي بالذات التي توفر هذه السلع والخدمات للناس، وإنما يتحقق ذلك في مجال تخطيط السياسات لتدخلها في الشأن الاقتصادي والاجتماعي، فهو يؤكد على أن الخلافات في الرأي لا تدور حول تدخل الدولة أو عدم تدخلها، وخصوصا في الشأن الاقتصادي والاجتماعي، وإنما هو خلاف وجهات نظر متباينة في نوع هذا التدخل ومداه[65].

وفي النهج الذي يمكن فيه للدولة من خلال تدخلها أن تركز على بث الديناميكية في الاقتصاد في سياق يؤمن العدالة والرعاية للمواطنين، ولاسيما الفئات المستضعفة منهم، وان يتحقق هذا في إطار احترام كل الأطراف للمسؤولية المدنية والمحافظة على نظافة البيئة وحق الأجيال القادمة، كما أكد على مفهوم دولة الاستثمار الاجتماعي التي تأخذ بعين الاعتبار العامل الإيكولوجي البيئي ومعايير الكفاءة الاقتصادية إلى جانب المسؤوليات الاجتماعية لكل من مؤسسات القطاع العام والخاص وإحلال التعاون بينهما بدل التنافس الذي ساد في ظل اقتصاديات الرفاه التقليدية والاقتصاديات المختلطة، وضرورة تحول التركيز في البناء الجديد من مفهوم المساواة في توزيع الفرص إلى المساواة في توزيع الإمكانيات بما يضمن مساهمة الجميع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية[66].

---

[65] "الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية"، مرجع سابق، أفكار مجمعة من مقدمة ومتن الكتاب.

[66] السروجي، طلعت مصطفى. (2009)، "التنمية الاجتماعية والطريق الثالث رؤية مستقبلية"، بحث مقدم في مؤتمر الخدمة الاجتماعية، جامعة أسيوط،عميد كلية جامعة الخدمة الاجتماعية سابقاً في جامعة حلوان ص 8-9.

ويقوم مفهومه للطريق الثالث على عدة قيم أهمها: المساواة، حماية الضعيف، الحرية ككيان مستقل، لا حقوق من دون واجبات، لا سلطة من دون ديمقراطية، تعددية عالمية ومحافظة مستقلة، ويعيد في أفكاره الاعتبار الأخلاقي للسياسات الاقتصادية من خلال نبذه للاستبعاد من خلال مسؤولية الدولة بالتوازي مع مجتمع مدني نشيط بإحلال الاستيعاب محله...الخ، ولسنا بصدد التفنيد في رؤى الطريق الثالث والذي يعتبر خطوة جادة وضرورية لكسر الجمود الفكري في ميدان العلوم الاقتصادية والاجتماعية الذي يسود، ولكن يمكن القول بأن هناك فرصة تاريخية لنجاح محاولات خلق الطريق الثالث بخصائصه الجديدة ومراعاته لظروف ومرحلة تطور كل بلد، إلا أن تلك التجارب لا تزال كما سبق وقلنا تنتهج سياسات براغماتية قد تتحول بأي لحظة ارتداداً نحو المضي قدماً في منظومة الاقتصاد الرأسمالي المطلق من القيود السائد اليوم في حال عدم توافر بنية فكرية متكاملة توجه استراتيجيات تلك الدول وفق مفهومها الذاتي للطريق الثالث والذي ليس طريقاً واحداً وإنما طرق عديدة، وهو ما سيحدد مصير تجربة الصين التي نحن بصدد دراستها بتفصيل واتجاهاتها المستقبلية وخاصة إن الإصلاحات في الصين ترتكز على التحول الاقتصادي مع سياسات مبطئة للإصلاح السياسي والمجتمعي بناء على اعتقادهم بعدم حتمية تلازم الإصلاح السياسي والاقتصادي المتزامن كشرط لنجاح التنمية. **وفيما الجدول (3) عرض سريع لأهم الاختلافات في فلسفة المدارس الفكرية الاقتصادية السائدة خلال القرن العشرين:**

-الجدول 3: أهم الاختلافات في فلسفة المدارس الاقتصادية السائدة خلال القرن العشرين

الليبرالية الحديثة المحررة "التاتشرية أو الريغانية"[67]
1. دور محدود للدولة في الاقتصاد والمجتمع **2. مجتمع مدني مستقل ذاتياً** **3. نزعة سوقية متطرفة** **4. نزعة تسلطية أخلاقية، بالإضافة إلى نزعة اقتصادية فردية** **5. سوق عمل حر كأي سوق آخر** **6. القبول بعدم المساواة وتبرير وجودها و النظر اليه على أنه محفز للأفراد** **7. دولة الرفاه كشبكة أمان بحدودها الدنيا** **8. وعي بيئي منخفض**
النظم الاشتراكية ذات التخطيط المركزي العالي
1. سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي والاجتماعي بكل مؤسساته **2. هيمنة الدولة على المجتمع المدني الضعيف والمقيد** **3. النزعة الجمعية** **4. سوق عمل موجه مركزياً**

[67]" الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية"، مرجع سابق، ص43

5. إدارة الاقتصاد من خلال التخطيط المركزي 6. لا دور للأسواق في ظل مركزية التخطيط 7. التشغيل الكامل 8. نزوع قوي نحو المساواة 9. وعي بيئي منخفض
الديمقراطية الاجتماعية الكلاسيكية (اليسار القديم)[68]
1. التدخل الشامل للدولة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية 2. هيمنة الدولة على المجتمع المدني 3. النزعة الجمعية 4. إدارة الطلب بالأسلوب الكينزي، بالإضافة إلى النزعة المؤسسية 5. دور محدود للأسواق واقتصاد مختلط أو اشتراكي 6. التشغيل الكامل 7. نزوع قوي نحو المساواة 8. دولة رفاهية شاملة تحمي المواطنين من المهد إلى اللحد 9. وعي بيئي منخفض

المصدر: غيدنز، أنتوني" الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية".

[68]." الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية"، مرجع سابق ص 42.

الفصل الثاني: استراتيجية تجربة الصين في التحول التدريجي من اقتصاد التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق الاشتراكي (السيرورة والآليات الحاكمة للنهج الصيني في التحول)

المبحث الأول: أبرز جوانب القصور في نظام التخطيط المركزي التي أدت لتهيئة المناخ الملائم لطرح فكرة ضرورة التحول الاقتصادي في الصين (1949-1978)

المبحث الثاني: دوافع التحول نحو اقتصاد السوق وفلسفة الصين في انتقاء استراتيجية التحول الاقتصادي

المبحث الثالث: أبرز آليات الإصلاح الاقتصادي التي تم انتهاجها في إطار عملية التحول الاقتصادي في الصين من اقتصاد التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق الاشتراكي.

المبحث الرابع: منعكسات استراتيجية التحول التدريجي نحو اقتصاد السوق على دور الاقتصاد الصيني في الاقتصاد العالمي (البعد الاقتصادي).

المبحث الخامس: البعد الاجتماعي لتجربة الصين في التحول الاقتصادي من اقتصاد التخطيط المركزي نحو اقتصاد السوق.

المبحث السادس: البعد المؤسساتي للتحول الاقتصادي في الصين

المبحث الأول: أبرز جوانب القصور في نظام التخطيط المركزي التي أدت لتهيئة المناخ الملائم لطرح فكرة ضرورة التحول الاقتصادي في الصين (1978-1949)

عرفت الصين النظام الاشتراكي منذ استلام الحزب الشيوعي الصيني الحكم في بداية 1949 بقيادة الرئيس ماو تسي تونغ، حيث اعتمدت القيادة الصينية الجديدة على الخطط الخمسية كآلية لإدارة النشاط الاقتصادي والاجتماعي وبناء الاقتصاد الاشتراكي على شاكلة ما كان منتهجاً لدى الاتحاد السوفيتي، وتمحور الهدف الرئيسي لتلك الفترة في بناء مجتمع اشتراكي متطور يحقق العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى معيشة الأفراد وذلك من خلال تثوير وتطوير قوى الإنتاج لتقليص الفجوة التنموية بين الصين والدول المتطورة الأخرى سواء مع الاتحاد السوفيتي القطب الاشتراكي الأول أم مع الدول الرأسمالية المتطورة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وإحداث تغيير شامل في بنية النظام الاقتصادي، بحيث تمتلك الدولة الجزء الأكبر من وسائل الإنتاج وتحل بديلاً عن القطاع الخاص، وهو ما كان يصعب تحقيقه من وجهة نظر الحزب الشيوعي الصيني إلا من خلال تحجيم دور القطاع الخاص في الاقتصاد، وذلك إيماناً بأفضلية التخطيط المركزي على قوى السوق في تحقيق الأهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية، غير أن هذه الاستراتيجيات وما نفذ منها من سياسات تقلبت بين التقدم حيناً والتراجع إلى الوراء حيناً آخر، وحققت نجاحاً في مجالات محددة ومنيت بإخفاقات قاسية تحمل تكاليفها الشعب الصيني الذي آمن بالمشروع الجديد الذي يعد به الحزب الشيوعي الصيني.

هذا ويمكن أيجاز أبرز ملامح التوجهات العامة لمرحلة البناء الاشتراكي بالآتي:

1. التطوير الشامل والمتوازن لكافة القطاعات الاقتصادية دون استثناء وعدم إهمال أي قطاع لصالح قطاع آخر، وبالرغم من ازدياد اهتمام الدولة بكافة القطاعات الاقتصادية خلال هذه المرحلة إلا أن الصناعات الثقيلة ظلت تستحوذ على التركيز الأكبر[69].
2. الاعتماد المطلق على الاقتصاد الموجه مركزيا والابتعاد عن السوق وآلياته[70].
3. إعادة توزيع الأراضي الزراعية على العائلات الفلاحية في البداية بهدف بناء اشتراكية زراعية وذلك عبر تفكيك العلاقات الإقطاعية التي كانت سائدة خلال المرحلة السابقة لمرحلة البناء الاشتراكي، ليصار لاحقاً في بداية 1949 إلى تجميع هذه الأراضي في تعاونيات زراعية كبيرة تعود ملكيتها للدولة مشابهة لما هو موجود في الاتحاد السوفيتي من خلال تأميم كافة الملكيات الزراعية الخاصة وتحويل ملاكها إلى عمال مأجورين ضمن

[69] المهداوي –وفاء، محمد- أحمد جاسم.(2012)، " الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق.... سياسات ومؤشرات"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 33 ص180.

[70] عبد صالح، طالب. (2008)، " التجربة الصينية في الإصلاح والتنمية، بحث في خصوصية المنهج والدروس المستخلصة" ، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية- منشورة في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية- المجلد 2008/50/14، ص 184.

التعاونيات الجديدة بأسلوب قسري، مبرراً ذلك بتعزيز مبادئ الجماعية ورفع الكفاية الإنتاجية للوحدات الزراعية[71].

4. إعادة تجميع التعاونيات الزراعية في أشكال جديدة ومعقدة من الملكيات الجماعة في 1962 أطلق عليها اسم "الجماعيات الشعبية أو الكوميونات" والتي تعتبر بمثابة نظام إداري يجمع بين الإنتاج الزراعي والصناعي والنشاط التجاري والخدمي[72].
5. تم تحويل الجزء الأكبر من المؤسسات الصناعية الرأسمالية إلى أشكال مختلفة من رأسمالية الدولة، وتم فرض إدارة شديدة المركزية لتعاملات التجارة الخارجية.
6. أما على صعيد السياسات الاقتصادية تم وضع ضوابط مالية ونقدية صارمة لمراقبة أداء المؤسسات الاقتصادية العامة، كما أنه تم إقرار حد أدنى للأجور وربطه بأسعار الأرز" كمؤشر للتضخم" باعتبار هذه السلعة من المكونات الرئيسية لسلة غذاء المستهلك الصيني، إضافة إلى فرض النظام الإداري المركزي في تحديد أسعار سلة واسعة من السلع والخدمات بدلاً من تركها لقوى السوق الحرة[73].
7. "تم خلال الفترة 1952-1962 نسخ النموذج السوفيتي في التنمية التي تعتمد على الصناعات الثقيلة كقطاع قائد للاقتصاد في ظل نظام تخطيط مركزي ينتهج خطط طويلة الأجل على شكل خطط خمسية يتم بواسطتها تحقيق الأهداف التنموية في التحول نحو الاشتراكية، غير أن هذا النموذج قد تم العدول عنه إثر توتر العلاقات مع الاتحاد السوفيتي في بداية الستينات.
8. تم خلال ما يعرف بالثورة الثقافية التي سادت خلال الفترة (1967-1976) رفض أي انفتاح على الاقتصاديات الرأسمالية الغربية، وتدعيم الاتجاه نحو تطوير اقتصاد مكثف ذاتياً وفقاً لتوجيهات شديدة المركزية من قبل الدولة والابتعاد بشكل نهائي عن قوى السوق وآلياته، والتأكيد على تنفيذ المهام الإنتاجية المحددة في الخطة العامة بدقة وبغض النظر عن التكلفة، الأمر الذي زاد الضغط على الموارد وزيادة الهدر في استخدامها، و ضيّق على نسبة الموارد المخصصة للاستهلاك من جهة أخرى، ولعل أخطر ما عرفته هذه المرحلة هو إلغاء نظام القبول في الجامعات باعتباره نظاماً مصمماً لمحاباة طلبة المدن على حساب طلاب الريف واستعيض عنه بنظام آخر يلزم جميع الطلبة الذين أنهوا دراستهم الثانوية بالالتحاق بأحد المصانع أو الجماعيات الشعبية والعمل لمدة سنتين على الأقل، وتحت إشراف كوادر من الحزب والإدارة، بحيث يصار إلى تقييمه من قبل هؤلاء واختيار الأكفأ لإتمام تعليمه الجامعي.

---

[71] " التجربة الصينية في الإصلاح والتنمية، بحث في خصوصية المنهج والدروس المستخلصة"، مرجع سابق، ص 183.

[72] بتلهايم، شارل. (1968)، "التخطيط والتنمية"، ترجمة د. إسماعيل صبري عبدالله، دار المعارف بالقاهرة، الطبعة الثانية، المقدمة بتصرف.

[73] "الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق.... سياسات ومؤشرات"، مرجع سابق، ص178.

9. تم التركيز على العمل العضلي ومنحه الأولوية على العمل الذهني، حيث تم إلزام الإداريون والمشرفون على الإنتاج وعلى كافة المستويات بالعمل في المصانع والمزارع والجماعيات لمدة معينة خلال الأسبوع مع العمال والفلاحين انطلاقا من تعزيز المساواة لمنع نشوء تفاوت طبقي"[74].

أدت تلك السياسات إلى نتائج مغايرة بشكل كبير للأهداف المخطط لها، فقد تغلب اتجاه الإنتاج من أجل الإنتاج على اتجاه الإنتاج من أجل الاستهلاك خلافاً للقانون الاشتراكي الأساسي المتمثل بالإشباع المتصاعد للحاجات الأساسية للمواطنين، وتراكمت الاختلالات البنيوية في هيكل الاقتصاد الصيني، كانت نتيجته التطبيق الخاطئ لاستراتيجية التصنيع الثقيل وتجيير الموارد لتطوير هذا القطاع دون اعتبارات الرشادة الاقتصادية، الأمر الذي خلق تفاوتاً في التطور بين قطاعي الصناعة والزراعة، وفروقات تنموية على مستوى الأقاليم الصينية بخلاف ما خطط له من تنمية متوازنة وشاملة، كما تم تجاهل أهمية صعود دور قطاع الخدمات في الاقتصاديات العالمية في ذلك الوقت في التشغيل والمساهمة في النمو الاقتصادي

وعليه شهد النمو الاقتصادي في الصين خلال فترة البناء الاشتراكي تقلباً كبيراً مع اتجاه عام نحو الركود والجمود خلال المراحل الأخيرة منه، حيث يظهر الجدول رقم (4) تسجيل الناتج المحلي الإجمالي متوسط نمو بلغ 7.5% خلال مرحلة التصنيع الثقيل خلال الفترة الممتدة ما بين 1953–1957، ليتراجع لاحقاً وينكمش بمعدل قدره –4.4% خلال مرحلة القفزة الكبرى للأمام خلال الفترة (1958–1962) وصولاً إلى متوسط نمو بلغ 4.51% خلال مرحلة الثورة الثقافية التي امتدت منذ (1967–1976). كما أن متوسط نمو نصيب الفرد خلال هذه المراحل فقد سجل 1.6% فقط، وهو معدل متدني.

الجدول 4: تطور متوسط معدل نمو الناتج المحلي ونصيب الفرد من الناتج خلال مراحل البناء الاشتراكي (%)

مرحلة التصنيع الثقيل (1953-1957)		
الفترة	**نمو الناتج المحلي الإجمالي**	**نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي**
1953	**15.6**	**13.1**
1954	**4.2**	**1.8**
1955	**6.8**	**4.5**
1956	**6**	**4.1**
1957	**5.1**	**2.4**
متوسط الفترة	**%7.5**	**%5.2**
مرحلة القفزة الكبرى للأمام (1958-1962)		

[74] " الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق.... سياسات ومؤشرات"، مرجع سابق ص 180 -181 إضافة إلى عبد صالح، طالب- " التجربة الصينية في الإصلاح والتنمية، بحث في خصوصية المنهج والدروس المستخلصة" مرجع سابق ص185.

1958	7.3	6
1959	8.8	6.7
1960	-3	-5
1961	-27.3	- 26.6
1962	-5.6	-4.6
متوسط الفترة	-%4.4	-%4.7
مرحلة الثورة الثقافية (1967-1976)		
1967	-5.7	-1.8
1968	-4.1	6.6
1969	16.9	13.7
1970	19.4	16.1
1971	7.0	4.1
1972	3.8	1.2
1973	7.9	5.4
1974	2.3	0.2
1975	8.70	0.8
1976	-1.6	-1.3
متوسط الفترة	%4.51	%4.5

المصدر: تجميع الباحث اعتماداً على بيانات مصلحة الدولة للإحصائيات الصينية، شبكة المعلومات الدولية، الموقع http://en.wikipedia.org/wiki/HistorIcal GDP of the Peopleps Requblic

يمكن تفسير هذا التقلب في معدل نمو الاقتصاد الصيني خلال فترة البناء الاشتراكي بالفهم الخاطئ لسياسة الاعتماد على الذات باعتبارها انغلاقاً على العالم الخارجي ومحاولة إنتاج كل ما تحتاجه الصين، إضافة إلى التكاليف الباهظة الناجمة عن سياسة التعبئة القسرية والواسعة للموارد الاقتصادية المادية والبشرية من أجل استخدامها في خطط طموحة لاختزال فجوة التنمية والتقدم بين الصين والدول المتقدمة بفترة وجيزة، دون الانتباه إلى أن مستوى تطور قوى الإنتاج في الصين التي كانت اقتصاداً شبه زراعياً وكان لا يسمح بنجاح سياسات تعبئة الموارد لبعض الأنشطة الصناعية غير الملائمة لاحتياجات الاقتصاد الصيني لاسيما خلال (فترة التصنيع الثقيل والقفزة الكبرى للأمام)، حيث كان من الأفضل توجيه تلك الموارد لقطاع الصناعات التحويلية ذات الارتباط الأمامي والخلفي بالقطاع الزراعي الذي كان القطاع الرئيسي في الصين، إضافة لأهمية توفير احتياجات السوق المحلية من السلع الاستهلاكية الرئيسية، وليس تركيز الاهتمام بشكل مطلق على قطاع التصنيع الثقيل الذي استنزف الموارد من كافة القطاعات دون تحقيق المكاسب المرجوة، كما أن المنطق الاقتصادي يفترض أن تحقيق معدلات نمو عالية في ظل تلك السياسات الضاغطة على الواقع من الصعب أن تكون مستدامة، علاوة على أنها لم تنعكس إيجاباً على الفرد الصيني، حيث لم تتحقق العدالة في توزيع الموارد، أو الوفرة في الإنتاج، وتم تجاهل أهمية توفير نظام حوافز كفوء يفجر طاقات العمال وإنتاجيتهم، بل على العكس عرفت هذه الفترة من تاريخ الصين مجاعات ضخمة راح ضحيتها أكثر من 30–40 مليون صيني[75]، الأمر الذي أوصل هذا النظام

[75] " الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق.... سياسات ومؤشرات" ،مرجع سابق، 180-181.

إلى أفق مسدود، استوجب التفكير بضرورة أحداث إصلاح شامل وجذري يعيد للصين مكانتها الطبيعية بين الاقتصاديات المتقدمة.

المبحث الثاني: دوافع التحول نحو اقتصاد السوق وفلسفة الصين في انتقاء استراتيجية التحول الاقتصادي

ظهر بعد رحيل ماو تسي تونغ اختلاف وتعارض بين عدة أجنحة في الحزب الشيوعي الصيني من حيث إعادة ترتيب أولويات الحزب في المرحلة القادمة بين التركيز على النمو الاقتصادي أو الاستمرار في الطريق الذي بدأه ماو في توطيد القيم الاشتراكية على المدى الطويل باعتبارها الطريق الوحيد لتحقيق التنمية الدائمة بغض النظر عن النمو الاقتصادي، وفي المقابل ظهر جناح أكثر براغماتية وواقعية في الحزب الشيوعي الصيني يقوده دينغ شياو بينغ الذي استطاع تغليب طروحاته الأكثر استجابة لأحكام الواقع المادي ومقتضياته على أطروحات الأجنحة الأخرى في الحزب واستطاع تحييدهم عن مراكز سلطة القرار ومنع قيام ثورة مضادة للتحديث والإصلاح، وبالتالي انصب التركيز في البداية على ضرورة التخلص من الجمود العقائدي الذي ساد خلال المرحلة السابقة وأورث الصينيين المزيد من التخلف، هذا وقد وضع دينغ شياو بينغ لدى استلامه قيادة الحزب والدولة العديد من الأهداف الفنية الاقتصادية مثل التحديث ومضاعفة الناتج المحلي أربع مرات مع نهاية القرن العشرين وضرورة الانتقال نحو ما سماه التحديث الاشتراكي في مجالات الصناعة والزراعة والدفاع والعلوم والتكنولوجيا خلال المدة المتبقية من القرن العشرين[76]؛ ومن أهم العوامل التي دفعت دينغ شياو بينغ لتبني خيار التحديث والانفتاح على العالم الخارجي[77]:

1. "تدني الكفاءة الاستثمارية بسبب ارتفاع معدل الاستثمار في الأصول الدفاعية غير المنتجة، وعدم كفاءة الملاكات الحزبية وفسادها وأزمة الثقة بينها وبين الجماهير والبطالة المستترة وتعرض الاستثمار لتقلبات مستمرة بسبب التأثيرات السياسية في اتجاهاته.
2. تراكم الاختلالات الهيكلية في الصناعة نتيجة إعطاء أولوية وأسبقية مبالغ بها لإنتاج السلع الرأسمالية على حساب إنتاج السلع الاستهلاكية، حيث تغلب **اتجاه الإنتاج من أجل الإنتاج على اتجاه الإنتاج من أجل الاستهلاك** خلافاً للقانون الاشتراكي الأساسي المتمثل بالإشباع المتصاعد للحاجات الأساسية للمواطنين.
3. تناقص الفائض الزراعي، وتدني نسبة السلع الزراعية الصالحة للتسويق، وكان تقدير السلطات الصينية أن أية محاولة لرفع الإنتاجية ونسبة السلع الممكن تسويقها من الناتج

[76] " التجربة الصينية في الإصلاح والتنمية، بحث في خصوصية المنهج والدروس المستخلصة" ، مرجع سابق 187.

[77] " التجربة الصينية في الإصلاح والتنمية، بحث في خصوصية المنهج والدروس المستخلصة" ، مرجع سابق 187.

الزراعي في ظل تفكيك نظامي الكوميونات والتخطيط المركزي القائمين سيؤدي إلى انفجار سياسي.

4. ضعف الانجازات المتحققة على صعيد الفوارق التنموية والمعاشية بين الأقاليم والمقاطعات وبين الريف والمدينة.
5. التحسب من تنامي نزعات المعارضة والاتجاهات اليسارية والتي يتيحها الحوار المفتوح داخل الحزب".

دفع هذا الواقع المتردي إلى ترسخ قناعة كاملة لدى بينغ وفريقه الإصلاحي بفشل استراتيجيات التحول نحو الاشتراكية وفق الاستراتيجيات والرؤية الماوية التي دامت لأكثر من 25 عاماً، وبالتالي ضرورة البحث عن **نموذج تنموي جديد ينطلق من خصوصية المجتمع والدولة الصينية المتمايزة ديمغرافياً وجغرافيا وثقافيا وسياسياً واقتصادياً عن غيرها من الدول ويضمن اندماجاً صحياً في السوق العالمية المتحررة**، حيث بحث الرئيس الصيني آنذاك عن نموذج يشكل ما سماه **خياراً ثالثاً يوافق بين القيم الاشتراكية والقيم الليبرالية المتضمنة في اقتصاد السوق وتطبيق آلياته وتطويع كلا المفهومين لخدمة الأهداف الصينية في التحديث والتطوير**، نموذج يحرر المجتمع الصيني والاقتصاد بشكل خاص من الجمود الإيديولوجي والعقائدي الذي صبغ المراحل السابقة و ينقل الصينيين للأمام نحو الانخراط في موجة التحديث العالمية والمساهمة بفعالية في التأثير والتأثر في البيئة العالمية الجديدة التي تحكمها قواعد العولمة والاقتصاد المعولم.

هذا ويحسب للحكومة الصينية الجديدة أنها غضت الطرف عن تطبيق طروحات ورؤى المؤسسات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتحول نحو اقتصاد السوق عن طريق أسلوب العلاج بالصدمة وما ينطوي عليها من تطبيق سياسات تحريرية سريعة وشاملة خلال فترة زمنية قصيرة من آثار كارثية من وجهة النظر الصينية، وبالتالي كان الرفض لهذا النهج في التحول انطلاقاً من اعتبارات عدة أهمها:

- إدراك القيادة الصينية لخطورة تبني هكذا إستراتيجية في مجتمع لا تزال تعاليم الاشتراكية وأفكار الماوية تقبع في مخيلته وحياته اليومية.
- عدا عن أن إعادة الدور لقوى السوق وإحلالها بشكل مفاجئ محل التخطيط المركزي الشديد المتجذر منذ ما يزيد عن 25 عاماً لن يؤدي سوى لتعميق الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الصيني في حال تبني أسلوب العلاج بالصدمة، فمن الضروري لنجاح التحول نحو اقتصاد السوق المنفتح على العالم الخارجي من إعادة تهيئة وبناء المؤسسات الضرورية لنجاح قوى السوق وتمكينها من أداء دورها الفعال في تطوير وتنمية الاقتصاد الصيني.

وعليه جاء قرار الحكومة الصينية بالتحول نحو اقتصاد السوق الاشتراكي أو اقتصاد السوق وفق الخصائص الصينية ...الخ، وفقاً لخطة مدروسة ودقيقة تنتهج الأسلوب التدريجي في التحرر والانفتاح المدروس على العالم الخارجي و"عبور النهر بقفزات متتالية من صخرة إلى أخرى" تحت إشراف دولة قوية كأسلوب وإستراتيجية كاملة للتحول، وتستبعد في الوقت نفسه أسلوب القفز فوق المراحل أو اختزالها، حيث ينهي هذا الخيار مفاهيم العزلة والانغلاق التي حكمت المجتمع والاقتصاد الصيني منذ أكثر من 300 عام (منذ أسرة مينغ) ليحل محلها خيار التحديث وقبول الانفتاح على الخارج والاستفادة من منجزات الأمم الأخرى على مبدأ المساواة والمنفعة المتبادلة التي لا تفرط باستقلالية القرار السياسي الصيني ولا تؤذي مكتسبات المجتمع والفرد الصيني الاجتماعية والثقافية والعقائدية، مع الدعوة إلى إعادة إحياء الثقافية الصينية من أجل ضرورات الاحتكاك مع الثقافات الأخرى ومنع انحلالها، عبر القبول بالمفيد والإيجابي منها ورفض السيئ والطفيلي منها[78].

أما بخصوص التوفيق بين نقيضين متعارضين تماماً في الفكر والتطبيق في ظل نظام واحد هو اشتراكية السوق، فقد حددت الحكومة الصينية فهمها لمفهوم اشتركية السوق من خلال تأكيدها على أن " السوق قابل أن يكون اشتراكياً أو رأسماليا، كما أن الاقتصاد المبرمج لا يعني الاشتراكية، فبعض الدول الرأسمالية تطبق التخطيط المركزي مثل فرنسا واليابان وغيرها، كما أن اقتصاد السوق لا يعني الرأسمالية" لأن الاشتراكية تحتاج إلى اقتصاد السوق أيضاً"[79]، هذا المنطق يصف لنا منهج ورؤية الزعيم الصيني دينغ شياو بينغ للخيار الجديد وملامحه، فدينغ شياو لم يهتم قط بشكل النظام أو إيديولوجيته بقدر ما كان يركز على النتائج التي يمكن أن يحققها النموذج الجديد للمجتمع الصيني والتي في مقدمتها تحقيق التنمية المستدامة التي تعيد للصين موقعها المتقدم بين الأمم والدول المتطورة، ومن أشهر أطروحاته قوله" ليس المهم أن يكون لون القط أسود أو أبيض، طالما أنه قادر على اصطياد الفئران وقوله" إن الممارسة هي المعيار الوحيد للحقيقة" وفي هذا القول يظهر بوضوح المنهج التجريبي في التحول الذي عممه دينغ خلال فترة حكمه، ومن الجدير بالذكر أن دينغ شياو بينغ استطاع تمرير الإصلاحات الهادفة للتحول نحو اقتصاد السوق الاشتراكي من دون أن يرافقها أي اضطرابات شعبية أو سياسية مثلما حدث في بعض الدول التي انتهجت أسلوب التحول السريع بالصدمة وخصوصاً في أوروبا الشرقية، وقد يرجع الأمر إلى سياسة الحزب الشيوعي الصيني في السماح بمناقشة ما يسمى التحرر الاقتصادي وإغلاق الباب عن مناقشة الحرية السياسية في البلاد، الأمر الذي يبقى السؤال الأكبر في التجربة الصينية عن الحدود التي

[78] "الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق.... سياسات ومؤشرات" ، مرجع سابق ، ص184.
[79] " الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق.... سياسات ومؤشرات" ،مرجع سابق ص184.

يمكن بها لهذا النظام المتحرر اقتصادياً والمنغلق سياسياً عن الاستمرار من دون اضطرابات أو اختلالات[80].

وفيما يلي الركائز الأساسية التي استند عليها دينغ شياو بينغ في بناء ما عرف باشتراكية السوق ذو الخصائص الصينية والتي تبناها جيانغ زيمين من بعده حتى نهاية القرن العشرين[81]:

1. "توسيع دور قوى السوق في عملية تخصيص الموارد في الاقتصاد الوطني في ظل رقابة وتوجيهات السياسة الكلية للدولة عبر أدوات تتوافق مع السوق وأطره ولا تتعارض معه.
2. السماح لبعض الأقاليم بالازدهار والنمو كمرحلة أولى، لكي تتولى تلك الأقاليم تمويل عملية التراكم والتطوير الاقتصادي للمناطق الأخرى بما يحقق التقدم والنماء لكل أقاليم وسكان الصين في مراحل لاحقة، وهو ما يعرف باسم نهج التنمية غير المتوازنة.
3. تحسين أوضاع الفلاحين وسكان الريف من خلال مواصلة الإصلاحات الزراعية.
4. التحرر من أشكال المركزية المفرطة وأساليب التخطيط البيروقراطي، عبر إعادة هيكلة النظام المؤسساتي الاقتصادي للدولة.
5. التعجيل بالإصلاحات التي تخص ملكية وسائل الإنتاج ونظام الإدارة الاقتصادية، والسماح للقطاع الخاص والملكية الخاصة بالعمل إلى جانب الملكية العامة والتعاونية في إطار توازن محسوب في الهيكل الاقتصادي.
6. البدء بالإصلاحات ذات الصلة بتحرير الأسعار والأسواق بشكل تدريجي".

ونظراً لتصاعد وتيرة التساؤلات والتشابهات التي أثيرت بخصوص إمكانية التعايش بين الاقتصاد الاشتراكي من جانب والاعتماد على آليات السوق من جانب آخر، فقد حدد البروفيسور الاقتصادي (pushan) الملامح العامة التي يمكن من خلالها الحفاظ على الطابع الاشتراكي للاقتصاد في ظل التحول نحو اقتصاد السوق من خلال[82]:

1. "الإبقاء على الملكية العامة لوسائل الإنتاج كشكل رئيسي في هيكل الملكية وغالب في الاقتصاد الصيني خلال المراحل الأولى للتحول.
2. استمرار الأخذ بمبدأ العائد وفقاً للعمل أو الجهد في عمليات توزيع الدخل.

---

[80] " التجربة الصينية في الإصلاح والتنمية، بحث في خصوصية المنهج والدروس المستخلصة" مرجع سابق ص 186-187"، وللإضافة راجع ما جاء في كتابات سمير أمين بقوله" ولم يحدث لكارل ماركس يوماً أن اعترض على ضرورة تعايش الاشتراكية والسوق باعتبارها الية للتبادل، ولكن المقصود بالسوق هنا هو تلك السوق التي تضبطها الدولة تملك قسماً كبيرا من وسائل الإنتاج، والتي تلعب دوراً أساسياً في التوزيع العادل لثمار العمل" المرجع " الاشتراكية واقتصاد السوق (تجارب الصين، فيتنام، كوبا) المدخل " هل تمكن الملاءمة بين الاشتراكية والسوق" بقلم: فرانسوا أوتارا ، كارلوس تايلادا، - ترجمة محمد البارودي- الحداوي، القاهرة 2002.

[81] " التجربة الصينية في الإصلاح والتنمية، بحث في خصوصية المنهج والدروس المستخلصة" ، مرجع سابق ص 187.

[82] عبد الفضيل، محمود.(2000)، "العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة" ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 175-176.

3. تعزيز مظلة الحماية الاجتماعية للمواطنين والعاملين وخصوصا في مجال الإسكان والرعاية الصحية والتعليمية والتأمين ضد البطالة والشيخوخة وعدم السماح بتركها عرضة فقط لتأثيرات آليات السوق وقرارات المشروع الخاص".

المبحث الثالث: أبرز آليات الإصلاح الاقتصادي التي تم انتهاجها في إطار عملية التحول الاقتصادي في الصين من اقتصاد التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق الاشتراكي.

اتخذت الحكومة الصينية حزمة واسعة من الإجراءات الإصلاحية المنضوية ضمن استراتيجية شاملة لترسيخ ركائز اقتصاد السوق مكان الاقتصاد المركزي بشكل تدريجي وطويل المدى، حيث تمت استناداً إلى رؤية مسبقة لأولويات القطاعات الاقتصادية الواجب البدء بها، فكان إصلاح الريف الصيني والاهتمام بتطوير وتعظيم إنتاجية القطاع الزراعي حجر الأساس في انطلاقة هذه التجربة واستمراريتها لتشمل لاحقاً تحرير التجارة وإصلاح القطاع الصناعي وصولاً لإصلاح القطاع المالي والنقدي بما يتواءم مع احتياجات وضرورة اندماج مدروس للاقتصاد الصيني بالسوق العالمية بما يحقق المنافع القصوى للانفتاح وبالحد الأدنى من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية، وفيما يلي أبرز تلك الإجراءات التي تم انتهاجها خلال مراحل زمنية مختلفة:

2-3-1 إصلاح الاقتصاد الريفي كمدخل لاستراتيجية التحول الاقتصادي التدريجي

أدركت الحكومة الصينية خلال المراحل الأولى للإصلاح بأن تطوير الريف الصيني الذي كان يضمن أكثر من ثلثي السكان وحل المشاكل التنموية الاقتصادية والاجتماعية فيه يعد أولوية تضمن كسب التأييد الشعبي اللازم للاستمرار ومواصلة تنفيذ خطة التحول باتجاه اقتصاد السوق، وعليه استحوذ القطاع الزراعي على أولوية التخطيط التنموي، وبالفعل تم اتخاذ عدة إجراءات هامة أبرزها:

2-3-1-1 إحلال نظام المسؤولية الزراعية مكان الملكيات التعاونية للأراضي الزراعية والتحرير التدريجي لأسعار المنتجات الزراعية.

تم في بداية 1979 إلغاء الكوميونات الزراعية وتفكيك الجماعيات الشعبية، وتوزيع الأراضي الزراعية الواسعة على العائلات الفلاحية التي كانت سابقاً تعمل بالأجرة في الكوميونات، وذلك من خلال **إقرار نظام المسؤولية الزراعية العائلية** الذي أنهى احتكار الدولة على القطاع الزراعي، حيث نص هذا النظام على تأجير قطع الأراضي الزراعية للعائلات الفلاحية الصينية وفق عقود تصل مدتها إلى 15 عاماً مقابل دفع إيجار محدد للدولة وتنتهي بتحويل ملكية هذه الأراضي للفلاحين؛ وفي سياق مواز وبهدف منح حوافز أكبر لزيادة الإنتاجية الزراعية تم السماح للفلاحين بزراعة المحاصيل التي يرغبون بزراعتها وبيع المحصول الذي يفيض عن ما هو وارد في خطة الدولة الزراعية في السوق وبسعر السوق في حين يظل سعر بيع الحصص المخصصة للدولة بسعر أعلى

من سعر التخطيط ولكن أقل من السوق كنوع من الحافز الإضافي وهو ما عرف (**Dual track price**)، غير أن هذا النظام واجه إشكاليات كبيرة أدت إلى التهرب من إظهار الأرقام الحقيقية للإنتاج الزراعي بهدف الاستفادة من فوارق السعر بين السعر المركزي للدولة وبين سعر السوق، وهو ما دفع لاحقاً إلى تعميم سعر السوق على كافة التعاملات الزراعية، إضافة إلى ذلك فقد قامت الحكومة الصينية بخطوة هامة أخرى وذلك بإحلال نظام الجباية السابق من خلال فرض ضريبة نقدية على الإنتاج الزراعي بدلاً من الحصص الكمية على الإنتاج التي كانت موجودة سابقا، وبالفعل أدت هذه الإجراءات إلى ثورة حقيقية في الريف الصيني، وإلى زيادة مضطردة في الإنتاج الزراعي، الأمر الذي دفع بالحكومة الصينية إلى تعميم هذه التجربة على الأرياف الصينية في كافة المقاطعات حتى قدر عدد الأسر الفلاحية المنضمة لنظام المسؤوليات العائلية عام 1982 حوالي 80% من الأسر الفلاحية التي دخلت بعقود مع الدولة لاستغلال الأراضي[83]، وواصلت الحكومة دعمها للمزارعين عبر توفير التمويل اللازم لتعزيز الاعتماد على المكننة الزراعية، وإنشاء مشاريع زراعية – صناعية موازية لتنويع مصادر دخل العائلات الزراعية، وفي هذا السياق قررت في 2005 إعفاء الفلاحين من الضريبة الزراعية التي كانت تشكل عبئًا كبيرًا على نحو 900 مليون صيني وذلك بهدف تضييق الفارق الكبير بين دخول سكان الريف وسكان الحضر، وفي هذا السياق يمكن القول بأن إعادة هيكلة نظام الملكية الزراعية في الصين نحو تعزيز الملكية الفردية وتوفير الحوافز الإنتاجية وفقاً لقوى السوق كان عاملاً حاسماً في نجاعة الخطوة الأولى للإصلاح والتي وفّرت القاعدة الاقتصادية للإصلاح في باقي القطاعات[84].

2-3-1-2 السماح للقطاع الخاص بتأسيس مشاريع صناعية ريفية.

احتكرت الدولة خلال المرحلة السابقة على التحول معظم الصناعات الريفية التي تخدم الزراعة عبر المشاريع العاملة ضمن الجماعيات الزراعية المنتشرة في الأرياف الصينية (Towner ship villages enterprise) وبقيت القيود على إقامة مشاريع فردية أو عائلية أو مؤسساتية تعود للقطاع الخاص حتى بداية الإصلاح الاقتصادي في الصين، حيث انصب اهتمام الحكومة الصينية في بداية 1979 على إعادة الحيوية لهذا القطاع الضروري لتخديم الزراعة بوسائل الإنتاج والمواد الضرورية لتحسينه من جهة، ولما تساهم فيه من دور هام وضروري في توظيف العمالة الريفية خارج أوقات المواسم الزراعية وبالتالي تسهيل انتقالهم من الصناعة الريفية إلى الزراعة والعكس بكفاءة.

---

[83] الونداوي، نشأت مجيد حسن. (2008)، "المرتكزات الفكرية للتجربة التنموية الصينية وسماتها المميزة"، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت المجلد 4- العدد 11، ص70، انظر للمزيد المهداوي –وفاء، م.م. محمد- أحمد جاسم "الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق.... سياسات ومؤشرات" المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 33 لعام 2012، مرجع سابق، ص186.

[84] جمال الدين، أحمد. (2006)، مقالة بعنوان" الإصلاح في الصين.. دروس مستفادة"، منشورة في مجلة العرب، الكويت، العدد 575 ، انظر الموقع الالكتروني http://www.alarabimag.com/index.asp

استمر الوضع على حاله إلى أن أصدر مجلس الدولة الصيني قانوناً سمح من خلاله للقطاع الخاص وخصوصاً العائلات الفلاحية ببناء مشاريع تعمل في مجال الصناعات التي تخدم القطاع الزراعي وخصوصاً في مجال الأسمدة الكيماوية والأدوات الزراعية والمكنات الخفيفة والمتوسطة، وتم منحها معاملة خاصة لتعمل خارج إطار التخطيط المركزي ووفق اعتبارات اقتصاد السوق وحوافز الربح، ومن أهم الحوافز التي منحها القانون السماح للإدارات المحلية بمنح إعفاءات ضريبية للمشاريع تصل مدتها إلى 2-3 سنين بشرط العمل ضمن مجال الصناعات التي تخدم الزراعة، وإتاحة المجال للمشاريع الصناعة الريفية الحكومية بالعمل وفق إشارات السوق بالتوازي مع القطاع الخاص وتحويل معظم المشاريع إلى شركات مساهمة توزع حصصها بين العاملين فيها من العائلات الفلاحية والحكومة المحلية، وفي مرحلة لاحقة تم السماح بإنشاء المشاريع الصناعية الخاصة التي تخدم الريف في مجالات أخرى غير الزراعية كالصناعات الاستهلاكية الضرورية وخاصة الصناعات النسيجية والغذائية، وهو ما أدى إلى تنويع القاعدة الصناعية في الريف وبالتالي زيادة مساهمتها في الناتج الصناعي الريفي في ظل عدم تقييدها بضوابط بيع إنتاجها بالسعر المخطط مركزياً وتشجيعها على تصدير الفائض من إنتاجها للخارج عبر المناطق الاقتصادية والمدن الشاطئية التي أنشأت وكانت نواة محورية للانفتاح على العالم الخارجي والتبادل التجاري معه وفق قوانين السوق وآلياته[85].

وتشير الإحصائيات المتاحة عن الفترة التي تمت خلالها هذه الإجراءات بين عامي 1983-1988، ارتفاع إنتاجية المشاريع الصناعية الريفية بأكثر من 5 أضعاف مقارنة مع إنتاجيتها خلال الفترة ما بين 1978-1983، وعليه يمكن القول أنه ومع نهاية الثمانينات من القرن العشرين تحررت معظم المنشآت العاملة ضمن هذا القطاع من القيود المركزية التي يفرضها التخطيط المركزي وتحول كامل نشاطها وإنتاجها للاستجابة لإشارات قوى السوق وتسعير المنتجات وفقاً لقوانين العرض والطلب والإنتاج استناداً لمعايير الرشادة الاقتصادية، الأمر الذي اعتبره دينغ من أهم المعجزات التي حققتها الصين والتي ستدفع بالصناعات المرتبطة مع الصناعات الريفية إضافة للزراعة نحو التطور السريع والمستدام، حيث يرجع لدينغ قوله:" الانجاز الأعظم هو انه وعلى غير المتوقع فإن المشاريع الريفية (TVES and private enterprises) قد تطورت فعلاً"[86].

[85]Yifu Lin, Justin. (2003), " Decentralization , Deregulation and Economic Transition in China", " China Center for Economic Research, Peking University, China Center of Agriculture Policy, China Academy of Sciences, and others ,Ran Tao,Mingxing Liu, p30-31.
[86] IBID p 10.

2-3-1-3 تطور أداء القطاع الزراعي وتحقيق هدف الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الاستراتيجية الرئيسية خلال فترة التحول الاقتصادي

يظهر الجدول رقم (5) الوارد أدناه، تطوراً متسارعاً في أداء مؤشري إنتاج المحاصيل ومؤشر إنتاج الغذاء في الصين منذ بداية عملية التحول عام 1978 ولغاية 2012، حيث يمكن القول بأن هدف الحكومة الصينية الرئيسي في تحقيق الاكتفاء الذاتي للسكان وتحسين مستوى معيشة أبناء الريف قد تم تحقيقه إلى حد كبير، حيث أن كلا المؤشرات تجاوزا مستوى 100 نقطة أساس وهي الحد الأدنى للاكتفاء الذاتي من الاحتياجات الغذائية الأساسية للسكان.

الجدول 5: تطور أداء مؤشري إنتاج الغذاء، وإنتاج المحاصيل خلال 1978-2012(الرقم الأساسي 100 للفترة 2004-2006)

	مؤشر إنتاج الغذاء (2004-2006 = 100)	مؤشر إنتاج المحاصيل (2004-2006 = 100)
1978	25.57	34.42
1979	27.07	35.38
1980	27.14	35
1981	28.66	36.99
1982	31.24	40.77
1983	33.4	44.08
1984	36.53	47.98
1985	36.99	46.14
1986	38.91	47.07
1987	41.04	49.54
1988	42.28	49.82
1989	43.94	50.92
1990	48.09	55.09
1991	49.42	55.88
1992	52.16	57.83
1993	56.48	61.79
1994	59.93	63.39
1995	64.97	67.98
1996	69.72	73.52
1997	72.07	75.88
1998	76.41	78.22
1999	79.46	80.77
2000	83.34	84.76
2001	84.76	86.89
2002	88.69	90.83
2003	90.67	90.52
2004	96.54	97.35
2005	100.38	100.12
2006	103.08	102.54
2007	108.12	108.04

114.72	113.92	2008
116.77	116.83	2009
120.54	119.95	2010
126.73	123.33	2011
131.05	127.64	2012

Researcher design: World Development Indicators, 7/19/2016, World bank website

كما يظهر الشكل (1) الوارد أدناه تطور الإنتاجية في الصين، حيث يلحظ الارتفاع المضطرد في متوسط إنتاجية الهكتار الواحد من المحاصيل الزراعية الأساسية (الحبوب) من أقل من 3000 كغ بالهتكار إلى قرابة 6000 كغ بالهكتار ما بين 1978–2012.

الشكل 1: متوسط إنتاجية الهكتار الزراعي خلال الفترة 1978-2012 (كغ لكل هكتار)

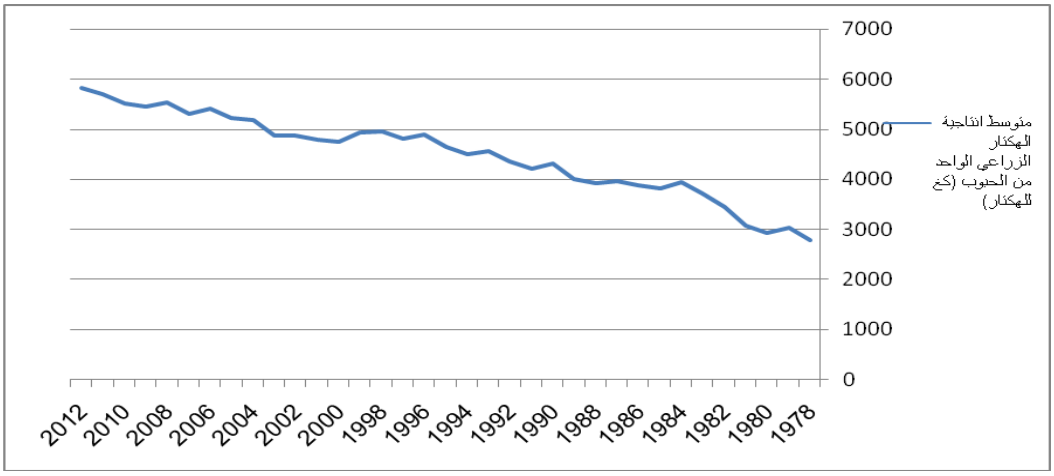

Researcher design: World Development Indicators, 7/19/2016, World bank website

أما تطور الإنتاج الإجمالي لأبرز المحاصيل الزراعية في الصين فيمكن تتبعه من خلال الشكل رقم (2) الوارد أدناه ، ومع التركيز على فترة التحول منذ 1978، يلحظ بأن إجمالي ناتج الصين من محصول القمح ارتفع من 244 مليون طن عام 1978 إلى 333 مليون طن عام 1984، ليتجاوز ما مقداره 590 مليون طن عام 2012، كما نمى إنتاج الصين من الذرة خلال التسعينيات من القرن العشرين مع موجة الانفتاح التجاري وازدياد الطلب الخارجي على الذرة، والسبب يرجع لعاملين رئيسيين هما حصيلة القطع الأجنبي الوفيرة التي توفرها صادرات الصين من الذرة مع الحاجة لها في توفير الغذاء للدواجن وغيرها من الثروات الحيوانية، التي بدورها شهدت نمواً متواصلاً وخاصة اللحم والبيض[87]، وبالتالي استطاعت الصين إلى حد ما حل مشكلة الغذاء لأكثر من مليار و300 مليون نسمة وتساهم اليوم في التخفيف من حدة أزمة الغذاء العالمية.

[87] "China's Ongoing Agricultural Modernization: Challenges Remain After 30 Years of Reform"", EIB-51

الشكل 2: تطور إنتاج المحاصيل الإستراتيجية في الصين خلال الفترة 1978-2010، (ألف طن)

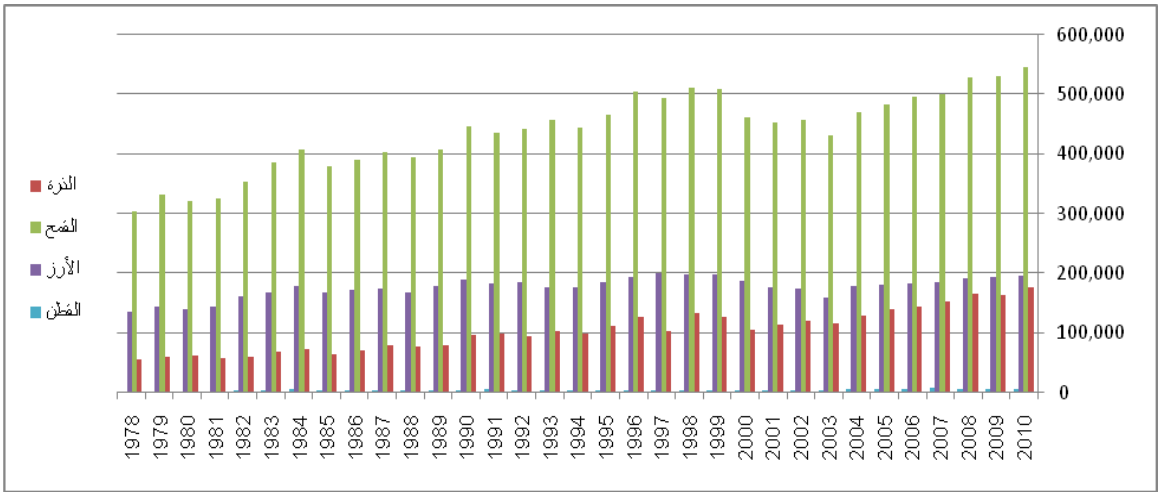

The source: http://www.ers.usda.gov/data-products/china-agricultural-and-economic-data/national-and-provincial-data.aspx#.UU39JHlHD20

2-3-2 تأسيس المناطق الاقتصادية الحرة كخطوة للاندماج التدريجي في السوق العالمية.

قررت الحكومة الصينية في عام 1979م وخلال المرحلة الأولى من مراحل الإصلاح أن تهيأ البيئة الاقتصادية للسوق الصينية من أجل الاندماج مع الاقتصاد العالمي، وكان لابد من اختبار مدى قدرة الاقتصاد الصيني على استيعاب الانفتاح على السوق العالمية وتفعيل العلاقات التجارية والمالية والاستثمارية مع الأسواق الأخرى بعد عقود من العزلة والانغلاق، وبالتالي قررت الحكومة الصينية تجريب هذه الخطوة في تأسيس مناطق اقتصادية مفتوحة ومدن شاطئية مفتوحة على الخارج في أجزاء جغرافية محددة من الصين وضمن عدد من المقاطعات التي تم منحها معاملة خاصة للعمل خارج إطار الاقتصاد المركزي ومن ثم دراسة تكاليف وفوائد التحرير في هذه المناطق ليصار إلى تعميم التجربة في حال النجاح.

تم تحديد الهدف الرئيسي لهذه المناطق هو تحفيز الصادرات الصينية و جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لنقل الخبرة الإدارية والتكنولوجية للشركات الخاصة المحلية عبر تشجيع الدخول بشراكات بين المؤسسات الاقتصادية الأجنبية لاسيما الشركات متعددة جنسيات، بحيث يكون قرار الاستثمار يرتكز إلى المزايا النسبية للمناطق الخاصة بسوق العمل والموارد، مع تعهد الحكومة الصينية بإزالة القيود والعقبات الإدارية في تلك المناطق.

Economic Research Service/USDA. Without Name of Author or date of publishing, the source pdf from internet."www.ers.usda.gov/media/245921/eib51b_1_.pdf", brief of the paper by the researcher.

2-3-2-1 أنواع المناطق الاقتصادية الحرة ودورها في التنمية الاقتصادية.

تم في بداية 1978 البدء بتأسيس 4 مناطق اقتصادية حرة هي (Shenzhen, Zhuhai, Shantou and Xiamen)، كان الهدف منها ومن اختيار مواقعها هو جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الأقاليم المجاورة مثل ماكاو وتايوان وهونغ كونغ، وتم منح المستثمرين في هذه المناطق حرية كاملة في استيراد المعدات والمواد الأولية واستخدام الأراضي وتحويل الأرباح للخارج ضمن ضوابط مخففة، تم إلغائها لاحقاً، وفي عام 1988 تم تأسيس منطقة اقتصادية كاملة في مقاطعة (Hainan) لتصبح أكبر المقاطعات التي تعمل خارج إطار التخطيط المركزي[88].

لاحقاً على نجاح المناطق الاقتصادية الحرة تم توسيع التجربة لتشمل تأسيس 14 مدينة ساحلية في بداية 1984 عرفت باسم (Economic and Technological Development Zones)، تركز الهدف الرئيسي منها في تطوير عدة جوانب، جزء منها يهتم بجذب الاستثمارات في المجالات عالية التكنولوجيا المرتبطة بتطوير اقتصاد المعرفة والخدمات الإنتاجية مثل الحاسبات الرقمية، الكومبيوترات، وأجهزة التواصل الحديثة، وجزء آخر يهتم بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال التصدير والتجارة الدولية، وبعض مشاريع الزراعة البيولوجية وغيرها، وبلغ عدد هذه المناطق في 2013 حوالي 198 منطقة، 98 منها في المناطق الشاطئية، والباقي موزع على المناطق الجنوبية والغربية الصينية[89].

وبالفعل استطاعت هذه الخطوة تحقيق العديد من الأهداف والمزايا التي يعد أهمها[90]:

1. "ارتفاع حصيلة الصادرات من السلع والمواد الأولية الجاهزة وشبه الجاهزة إلى الخارج في هذه المناطق بشكل متسارع، وبالتالي المساهمة في نمو صادرات الصين للعالم الخارجي.
2. دورها في توفير إيرادات القطع الأجنبي للدولة الصينية من خلال تشجيع الصناعات والمشاريع الموجهة نحو التصدير، نظراً لما تمتلكه من مزايا نسبية نادرة وأهمها العمالة الصينية الرخيصة و السوق الصينية الواسعة، بالإضافة إلى الاستفادة من الحوافز والإعفاءات الحكومية من الرسوم الجمركية على المواد المستوردة والضرورية لإنتاج الصناعات المعدة للتصدير.
3. توفير فرص عمل جديدة وتطوير ورفع كفاءة العامل الصيني نتيجة إنشاء العديد من الصناعات المتطورة وخصوصاً في الصناعات النسيجية وصناعات الأدوات المنزلية والكهربائية وألعاب الأطفال...وغيرها.

---

[88] UNDP report. (2015), "If Africa builds nests, will the birds comes?. Comparative study on special economic zones in Africa and china", p 43-44.

[89] IBID, p 43-44.

[90] جعفر عبد الرضا، نبيل. (2004)، " الاقتصاد الصيني بين الانغلاق والانفتاح"، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية العدد 14، ص 45.

4. الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال الصناعات ذات المحتوى التكنولوجي العالي في نقل عنصر المعرفة للمنتج والعامل المحلي ورفع المستوى الإداري للعناصر المحلية وخصوصاً في مجال استخدام أساليب الإدارة الحديثة"

وفيما يلي الجدول رقم (6) يظهر مساهمة المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين في جذب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية، حيث ارتفع عدد المشاريع المقامة في تلك المناطق من حوالي 16 ألف مشروع في 1998 إلى أكثر من 63900 مشروع في 2012، كما ساهمت هذه المناطق في خلق فرص عمل ضخمة ارتفعت من حوالي 1.8 مليون فرصة عمل في 1998 إلى أكثر من 12.5 مليون فرصة في 2012، وعلى صعيد مساهمتها في الصادرات الصينية، فقد ارتفع حجم صادرات هذه المناطق من حوالي 8 مليار دولار أمريكي إلى أكثر من 376 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 1998–2012، وأخيراً ارتفع الناتج الصناعي لهذه المناطق من 433 مليار دولار أمريكي إلى أكثر من 10.2 تريليون دولار أمريكي في 2012[91].

الجدول 6: أبرز مؤشرات أداء المناطق الاقتصادية الحرة في الصين خلال الفترة 1998-2012

الفترة	عدد المشاريع المنفذة	فرص العمل الموجدة (1000) فرصة	الصادرات بمليارات الدولارات الأمريكية	الناتج الصناعي بمليارات الدولارات الأمريكية
1998	16,097	1,840	8.53	433.36
1999	17,498	2,210	11.9	594.4
2000	20,796	2,510	18.58	794.2
2001	24,294	2,940	22.66	1,011.68
2002	28,338	3,490	32.92	1,293.71
2003	32,857	3,950	51.02	1,725.74
2004	38,565	4,480	82.38	2,263.89
2005	41,990	5,210	111.65	2,895.7
2006	45,828	5,730	136.1	3,589.9
2007	48,472	6,500	172.81	4,437.6
2008	52,632	7,170	201.52	5,268.4
2009	53,692	8,100	200.72	6,115.1
2010	55,243	9,600	264.8	8,431.82
2011	57,033	10,730	318.06	10,056.7
2012	63,926	12,690	376.04	10,286

Source: If Africa builds nests, will the birds comes?. Comparative study on special economic zones in Africa and china", 2015, UNDP report, p 44.

[91] "If Africa builds nests, will the birds comes?. Comparative study on special economic zones in Africa and china, op cit, p 44.

وفيما يلي الشكل رقم (3): يظهر التوزع الجغرافي لتلك المناطق والمدن الشاطئية الاقتصادية الخاصة:

الشكل 3: التوزع الجغرافي للمناطق الاقتصادية الحرة في الصين

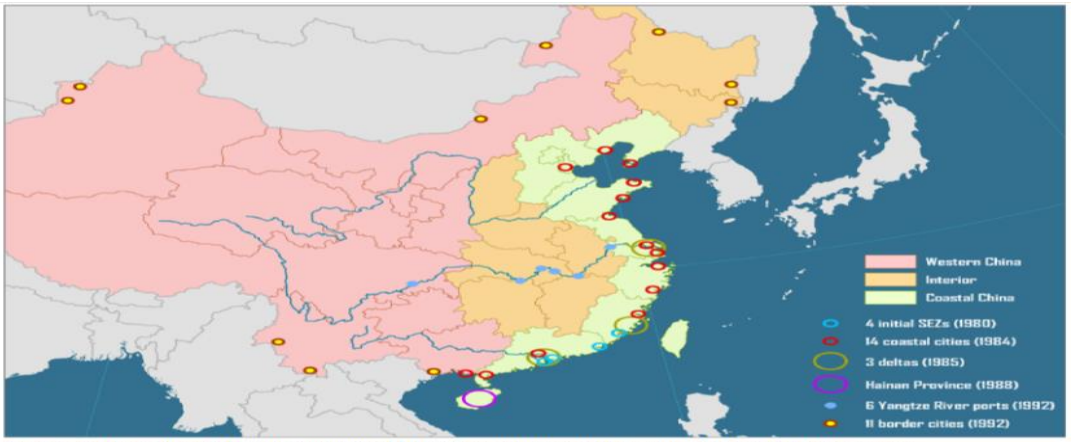

Source: adapted from World Bank (2009) World Development Report 2009: Reshaping Economic Geography.

2-3-2-2 إجراءات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية

أدركت الصين بأن لعب دور اكبر في الاقتصاد العالمي والاستفادة من مزايا الاندماج الاقتصادي في السوق العالمية يتوجب البدء بالتفكير في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وعليه أبدت الصين رغبتها في الانضمام إلى الجات على هامش مؤتمر (آيبك) في عام 1994، غير أن معظم محاولات الصين اصطدمت برفض قاطع من قبل الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة اختلاف رؤى كلا الطرفين وبشكل خاص حول تصنيف الصين عند انضمامها في اتفاقية التجارة العالمية الجات سواء بصفة دولة نامية أم دولة متقدمة، فالولايات المتحدة الأمريكية ترغب في إدراج الصين بصفة دولة متقدمة نظراً لحجم اقتصادها الكبير في الاقتصاد العالمي في حين ترغب الصين بإدراجها بصفة دولة نامية لا يزال اقتصادها في طور التنمية والبناء، والحجة الأمريكية تهدف إلى منع الصين من الاستفادة من مبدأ حق الرعاية أو المعاملة التفضيلية المطبق على الدول النامية والذي يعفيها من بعض الالتزامات التجارية لدى انضمامها نتيجة تخلف الجهاز الإنتاجي وعجزة عن الصمود أمام المنتجات الأجنبية ذات التنافسية العالية[92]، وبالفعل الصين كانت مدركة لهذا الواقع خصوصاً أن الصين لم تكن مستعدة بشكل شبه كامل لتحرير أسواقها السلعية والخدمية على الاقتصاديات العالمية بشكل مفاجئ، كونها تعاني من ضعف في أداء العديد من القطاعات بعد أشواط من مراحل الإصلاح التدريجي للاقتصاد الصيني وبشكل خاص هشاشة بنية النظام المالي

[92] الجبوري، مخيف جاسم حمد. (2006)، "الإصلاحات الاقتصادية وأثرها في نمو الاقتصاد الصيني"- دراسة تحليلية 1989-1999"، مجلة تكريب للعلوم الإدارية والاقتصادي ، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة تكريت، العراق، المجلد 2/ العدد 3، ص74.

الصيني، وقطاع الخدمات ، والصناعات المملوكة للدولة وعدم تهيئة القطاع الزراعي على المنافسة خارجاً.

الأمر الذي لم يثنِ الحكومة الصينية عن اتخاذ الخطوات الضرورية لتهيئة البيئة الضرورة لمقابلة متطلبات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية نظراً لما ستوفره هذه الاتفاقية من فرص لتوسيع حصة الصادرات الصينية في الأسواق العالمية الضخمة، واحتكاك المنتجات الصينية بمثيلتها الغربية العالية التنافسية، عدا عن الدور الإيجابي لتدفق رؤوس الأموال وخاصة المباشرة منها إلى الصين وتوسيع دورها في الاقتصاد الصيني، والسماح للاقتصاد الصيني باستيراد التجهيزات الرأسمالية والتكنولوجيا العالية بأثمان منخفضة عما كانت عليه؛ وأمام الفرص والتحديات التي تواجهها الحكومة الصينية عملت على تخفيض تدريجي للقيود الكمية على المستوردات وصولاً لإلغائها مع قيامها بتخفيض متواصل في الرسوم الجمركية 4 مرات متتالية خلال الفترة 1992–1997 لتشمل أكثر من 15850 سلعة وبمعدل تخفيض تجاوز 26% عما كانت عليه الرسوم قبل 1992، حيث لا تتجاوز اليوم نسبة التعرفة الجمركية على المستوردات ما نسبته 2.5–3% مقارنة بما كانت عليه في 1978 عند مستويات تتجاوز 15.5%، كما شرعت بالمضي قدماً في إصلاح نظام التعاملات التجارية وتعديل الأنظمة والقوانين بما يتواءم مع متطلبات منظمة التجارة العالمية وخصوصاً من ناحية إصدار التشريعات الخاصة بحماية الملكية الفكرية والخدمات المالية، واتخاذ قرارها بجعل العملة الصينية عملة قابلة للتحويل في معاملات الحساب الجاري[93].

ومن الجدير بالذكر أن الاقتصاد الصيني قبيل انضمامه لمنظمة التجارة العالمية كان خلال فترة المفاوضات قد قطع شوطاً لابأس به على طريق التحول نحو اقتصاد السوق وتسارعت هذه الوتيرة لتشمل البدء بالإصلاحات الهيكلية والبنيوية خلال التسعينيات لتدعيم دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، ونجم عن الإصلاحات التي تم تطبيقها أن بات الاقتصاد الصيني أكثر تحرراً على الاقتصاديات العالمية أكثر من أي وقت مضى، حيث ازدادت مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي الصيني بما نسبته 40% في بداية عام 2000، وهو ما يزيد بمعدل 20% عن مساهمة كل من اليابان والهند والولايات المتحدة الأمريكية، حيث شكلت الصادرات الصينية الجزء الأكبر منه، وفي نفس السياق استطاعت الصين أن تزيد حصتها بشكل متسارع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عقد التسعينات من القرن العشرين حتى تجاوزت نسبتها إلى إجمالي الاستثمارات الصينية ما نسبته 18% عام 2000[94]، وأمام تعاظم طموحات الحكومة

[93] "الإصلاحات الاقتصادية وأثرها في نمو الاقتصاد الصيني"- دراسة تحليلية 1989-1999"، مجلة تكريب للعلوم الإدارية والاقتصادي ، مرجع سابق ص75.

[94] Zhang wei. (2010), " The Role of Banks in Transition Economies: A Case Study of China with an Emphasis on Non-performing Loans" doctoral thesis, Loughborough university p28-29

الصينية في تحقيق أهداف مرحلة الإصلاح الجديدة في القرن الحادي والعشرين وخصوصاً الممثلة بـ[95]:

- تحسين مستوى معيشة الفرد الصيني وتنمية مستوى دخله ليقترب من مثيله في الدول المتقدمة.
- تخفيض معدلات الفقر بخطيه الأعلى والأدنى وتوسيع شبكة الضمان الاجتماعي بالتوازي مع تسريع وتيرة الإصلاحات نحو اقتصاد السوق.
- العمل على تحفيز النمو الاقتصادي والحفاظ على استمراريته
- الانتقال من التركيز على النمو الاقتصادي إلى التركيز على التنمية الاقتصادية بكافة جوانبها.
- خلق فرص عمل جديدة تخفض من معدلات البطالة.

هذه الأهداف الطموحة دفعت الحكومة الصينية من جديد للبدء بمفاوضات جادة مع منظمة التجارة العالمية انتهت بقبول انضمام الصين إلى المنظمة في المؤتمر الوزاري الرابع المنعقد في الدوحة عام 2001، تم من خلاله الاشتراط على عدم معاملتها كبلد نامي بخصوص المعونات الزراعية".

وهو ما اعتبرته الحكومة الصينية وقتها إنجازاً على الحكومة الصينية استغلاله من أجل تحقيق أهدافها التنموية الطموحة وتخفيف آثاره السلبية وتهيئة الجهاز الإنتاجي الصيني بشكل أفضل للمنافسة على المستوى العالمي وخصوصاً في بعض القطاعات الضعيفة، كما شكل ضغطاً من جانب آخر على الحكومة الصينية فيما يتعلق بالإسراع في تطبيق خطوات التحرير الاقتصادي ومنح القطاع الخاص الدور القيادي في النشاط الاقتصادية مع تهيئة المناخ الاستثماري بما يتلاءم مع متطلبات اقتصاد السوق العالمية وليس المحلية فقط من ناحية الإصلاحات المالية والتشريعية والقانونية، وبقدر ما ستوفره هذه الخطوة الهامة في طريق التحول بالاقتصاد الصيني من فرص نمو واعدة وتنويع العناصر الداعمة له خصوصاً ما وفره له أسلوبه التدريجي في التحول نحو اقتصاد السوق من ميزة تجنيب الاقتصاد الصيني صدمة الانفتاح على الخارج ، فإنه بالوقت نفسه سوف يحتم العديد من التحديات على الاقتصاد الصيني على الأمد الطويل وخصوصاً ما يتعلق بإمكانية تكييف الاقتصاد الصيني ليحافظ على استقراره في ضوء الاندماج العميق في الاقتصاد العالمي والحفاظ على الشروط القصوى للتنافسية على الصعيد الدولي، هذا وسيتم استعراض انعكاس هذا الانضمام على حجم تجارة الصين الدولية وحصتها من رؤوس الأموال الأجنبية لاحقاً في المبحث التالي الذي يظهر البعد الاقتصادي ونتائج عملية التحول الاقتصادية في الصين.

[95] " The Role of Banks in Transition Economies: A Case Study of China with an Emphasis on Non-performing Loans, IBID, p28-29.

الجدول 7: الإجراءات التي طبقتها الحكومة الصينية بهدف تحسين مناخ الاستثمار في الصين بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية في 2001

أولاً	إصلاح القوانين الناظمة للاستثمار والعلاقات التجارية وفق أسس أكثر شفافية ومساواتية تمنع التمييز في المعاملة بين الفعاليات الاقتصادية المحلية والأجنبية.
ثانياً	إنشاء نظام قضائي خاص يعمل بكفاءة على فض المنازعات الاقتصادية وخاصة فيما يتعلق بالمعاملات التجارية المحلية والخارجية.
ثالثاً	وضع الأطر القانونية والتشريعية اللازمة لمكافحة الفساد الإداري والمالي باعتباره أحد المعوقات الرئيسية لجذب الاستثمارات الأجنبية واستقرارها.
رابعاً	احترام العقود.
خامساً	إصلاح النظام الضريبي وإعادة النظر بالاستعاضة عن الرسوم والبدلات المفروضة على المشاريع الاستثمارية بضرائب محددة وشفافة
سادساً	منع اللجوء إلى فرض رسوم وضرائب قسرية غير قانونية
سابعاً	تعزيز البيئة التنافسية للسوق الصينية من خلال إزالة السياسات الحمائية المحابية للمنتجات المحلية ضد المنتجات الأجنبية.
ثامناً	مراجعة القوانين والأنظمة الإدارية وترشيقها خصوصاً فيما يتعلق بتأسيس الاستثمارات الجديدة.
تاسعاً	تحسين مستوى الشفافية ومعاييرها بما يخفف من البيروقراطية في تسيير المعاملات الإدارية
عاشراً	تطبيق معايير المحاسبة الدولية ومعايير المراجعة الدولية على قطاع الأعمال.

The source: Bruce 2002 "Adjustment of China"s Economic Policies after WTO Accession", Seminar of Development and Research Center: Organization of Economic Cooperation and Development, Beijing, 26 March.

2-3-2-3 أداء قطاع التجارة الخارجية الصيني خلال فترة التحول الاقتصادي.

لم يكن قرار التحرير متسرعاً برأي الباحث بقدر ما كان ضرورة يتطلبها نموذج التنمية الاقتصادية في الصين والحفاظ على معدلات النمو المرتفعة، خاصة وأن الفترة السابقة على الانضمام لمنظمة التجارة العالمية شهدت تحولات هيكلية في البيئة الاقتصادية في الصين، وباتت علاقات السوق أكثر فاعلية بعد أن ثبت موضعها في نطاق علاقات الإنتاج السائدة في اقتصاد السوق الاشتراكي المختلط، كما عمدت الحكومة الصينية بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية إلى إبرام العديد من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والمتعددة (Free Trade agreements"FTAs") مع مجموعة دول الآسيان، تشيلي، كوستاريكا، هونغ كونغ ماكاو، نيوزيلندا، باكستان ، بيرو، وسنغافورة، كما تعمل حالياً الصين على تطوير اتفاقيات تعاون وشراكة اقتصادية (Economic cooperation framework agreements "ECFAs") مع تايوان، بالإضافة لجهود الصين اليوم لتوقيع اتفاقيات تعاون مع عدد من الدول العربية وخاصة دول الخليج العربي ودول الاتحاد الأوروبي، وأخيراً يجري منذ نيسان 2012 مفاوضات حثيثة بين الصين وكل من كوريا الجنوبية واليابان على توقيع اتفاقية تجارة حرة [96]، الأمر الذي جعل من قطاع التجارة الخارجية أحد أهم القطاعات القائدة

[96] M. Morrison, Wayne, (*July 3, 2013*), Specialist in Asian Trade and Finance, "China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States , p19 -20

للنمو الاقتصادي في الصين والمعززة له، جاعلاً منها قوة تجارية محورية في هيكل التجارة الخارجية العالمية وفيما يلي أبرز المؤشرات التي تعكس واقع قطاع التجارة الخارجية في الصين:

- "ارتفعت الصادرات الصينية من السلع والمنتجات من حوالي 14 مليار دولار أمريكي في 1979 إلى أكثر من 2.1 تريليون دولار أمريكي في 2012، في حين نمت الواردات الصينية السلعية من 18 مليار دولار أمريكي إلى 1.7 تريليون دولار أمريكي.
- بلغ متوسط نمو الصادرات والواردات الصينية خلال الفترة 1990–2012 حوالي 18.1% و17.1% للصادرات والواردات على التوالي، مع تراجع في معدلات النمو في 2013–2012 بالنسبة للصادرات إلى 7.9% و4.4% للواردات نتيجة تباطؤ الاقتصاد العالمي وانكماش الطلب على التجارة الدولية"[97].
- غلب على هيكل التجارة الصينية مع العالم الخارجي المنتجات الصناعية، فبالنسبة لأبرز السلع المصدرة في هيكل الصادرات الصينة في 2012، نجد بأن نسبة الالكترونيات تتجاوز 23% من إجمالي الصادرات ويليها السلع المصنعة من الآلات والمعدات بـ18.3%، أما المستوردات فتستحوذ المعدات العالية التكنولوجية على ما نسبته 21% من إجمالي المستوردات يليها المشتقات النفطية والطاقة والمعادن بحوالي 17.2%، والآلات بحوالي 10%[98].
- أما أبرز الشركاء التجاريين للصين وفق بيانات عام 2012–2013 فيتصدرهم الاتحاد الأوروبي بـ14% من حجم التجارة والولايات المتحدة الأمريكية ثانياً بـ12.3% ومن ثم مجموعة الآسيان واليابان وهونغ كونغ وكوريا الجنوبية[99] .
- انعكس التحسن والنمو المرتفع في الصادرات الصينية إيجاباً على وضع الميزان التجاري الإجمالي الذي شهد منذ 2004 وحتى 2008 ارتفاعاً في الفائض بشكل جوهري من 32 مليار دولار امريكي وصولاً إلى أكثر من 297 مليار دولار أمريكي، لينخفض خلال الفترة 2009–2010 إلى حوالي 184 مليار دولار أمريكي وفق بيانات التجارة الخارجية الصينية 2011[100]، حيث مالبث وأن عاود ارتفاعه وتعافيه مسجلاً فائضاً في الميزان التجاري عام 2012 بلغ 233 مليار دولار أمريكي، وتجاوز 380 مليار دولار أمريكي في 2014 رغم الأزمة المالية العالمية وتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي والصيني، جاعلاً من

[97] IBID, p19 -20

[98] World Trade Atlas, using official Chinese statistics 2012.
[99] "China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States op cit, p 23 and "Global Trade Atlas and World Trade Atlas2012.
[100] IBID p19 -20

الصين أحد أهم عوامل مساندة استقرار ودعم نمو الاقتصاد العالمي في تجاوز الانخفاض والتباطؤ الاقتصادي في العديد من الدول المتقدمة[101].

الشكل 4: تطور وضع الميزان التجاري الصيني خلال الفترة 1995-2015(مليارات الدولارات الأمريكية):

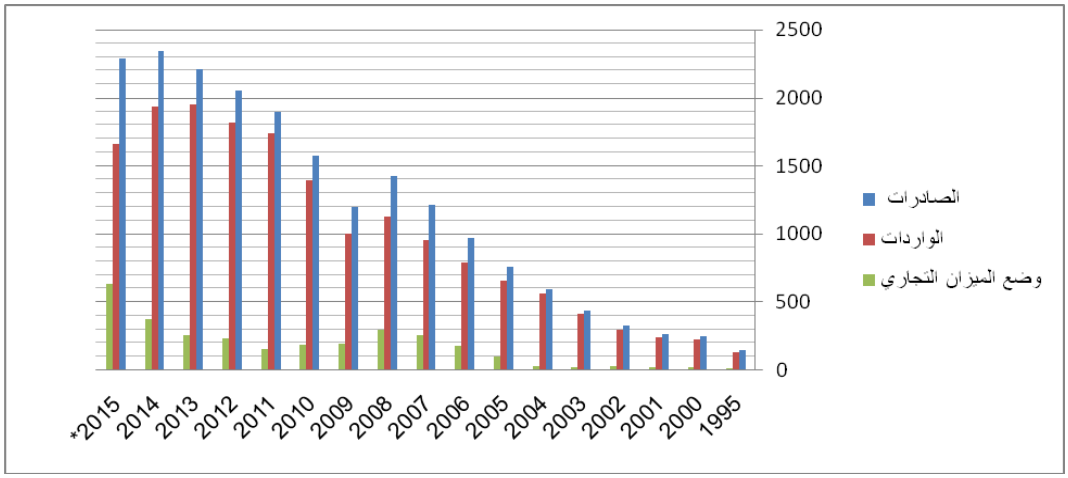

The source: research designed based on Economist Intelligence Unit and IMF. Projection for 2013 made in April 2013.(Source: Global Trade Atlas. *2015 estimates based on actual data for January-August 2015)

الجدول 8: تطور وضع الميزان التجاري الصيني خلال الفترة 1995-2015 (مليار دولار أمريكي)

العام	الصادرات	الواردات	وضع الميزان التجاري
1995	148.8	132.1	16.7
2000	249.2	225.1	24.1
2001	266.2	243.6	22.6
2002	325.6	295.2	30.4
2003	438.4	412.8	25.6
2004	593.4	561.4	32
2005	762	660.1	101.9
2006	969.1	791.5	177.6
2007	1218	955.8	262.2
2008	1428.9	1131.5	297.4
2009	1202	1003.9	198.2
2010	1578.4	1393.9	184.5
2011	1899.3	1741.4	157.9
2012	2050.1	1817.3	232.8
2013	2210.7	1949.3	261.4
2014	2343.2	1936.1	380
*2015	2289.7	1662.7	636

Source: Global Trade Atlas. *2015 estimates based on actual data for January-August 2015

هذا وقد تجاوزت الصين في عام 2009 الاقتصاد الألماني لتصبح أكبر مصدر للسلع في العالم، وحلت ثانياً كأكبر مستورد في العالم بعد اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، غير أن الصين اليوم

[101] World bank website (2013), china profile,

وبقياس حجم التجارة الخارجية بشقيها المستوردات والصادرات تأتي في المرتبة الأولى كأكبر اقتصاد تجاري في العالم، حيث ارتفعت حصتها من إجمالي الصادرات الدولية من حوالي 3.9% في 2000 إلى حوالي 11.5 % في 2012[102]، نظراً للمقومات الذاتية التي تملكها والتي أهمها الانخفاض النسبي في تكلفة الصادرات الصينية مقارنة بمثيلتها العالمية والتي يدعمها انخفاض تكلفة فرص العمل وبالتالي جاذبية المشاريع كثيفة العمالة في الصين، وحيازة الأراضي بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى الحجم الكبير من التدفقات النقدية والاستثمارية الأجنبية التي تتدفق إلى الصين سنوياً والتي تستهدف الصناعات الموجهة نحو التصدير، وأخيراً يمكن القول بأن فائض الميزان التجاري ساهم بشكل كبير إلى جانب حساب رأس المال في بناء احتياطي نقدي من العملات الصعبة التي تحوزها الصين قاربت في 2013-2014 ما مقداره 4 تريليون دولار أمريكي[103]، الأمر الذي لعب دوراً هاماً في تخفيف حدة الصدمات الاقتصادية الخارجية على الصين منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية.

الجدول 9: تطور حصة الصادرات الصينية من إجمالي حصة الصادرات العالمية (%)

الفترة الزمنية	حصة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من التدفقات العالمية(%)
1990	1.8
1991	2.1
1992	2.3
1993	2.5
1994	2.8
1995	2.9
1996	2.8
1997	3.3
1998	3.4
1999	3.3
2000	3.9
2001	4.4
2002	5.1
2003	5.9
2004	6.6
2005	7.4
2006	8.1
2007	8.8
2008	9.1
2009	9.8

[102] The World Bank, (2012), "China 2030, Building a Modern, Harmonious, and Creative High-Income Society"", referred to as World Bank, *China 2030* , p. 14.
[103] IBID p20

10.6	2010
10.7	2011
11.5	2012

The source: Economist Intelligence Unit and IMF. Projection for 2013 made in April 2013.

2-3-3 تجربة الصين في الخصخصة وإصلاح مؤسسات القطاع العام الصناعي.

انتقلت الصين بعد إصلاح القطاع الزراعي والبدء بخطوات للانفتاح التدريجي على الاقتصاد العالمي عبر المناطق الاقتصادية الحرة إلى إصلاح القطاع الصناعي الذي كان محتكراً من قبل المؤسسات المملوكة للدولة، وذلك من خلال الاعتماد على نفس الأسلوب والمنهجية المتبعة سابقاً في القطاع الريفي والتجارة الخارجية وهو منهج التجريب المتدرج ثم التعميم وفقاً للنتائج والآثار وفي هذا السياق يمكن إيجاز هذه التجربة بالآتي:

1-3-3-2 المرحلة الأولى إصلاح نظام ملكية المؤسسات العامة وتعميم نظام التسعير المزدوج خلال الفترة (1984-1993).

تركزت جهود الحكومة الصينية خلال هذه الفترة على تنفيذ خطوات واسعة في مجال إصلاح نظام ملكية وإدارة الشركات الحكومية وخصوصاً الصناعية منها، وبالفعل جاء **التوجه الأول** من خلال تحويل الشركات المملوكة للدولة إلى شركات تسير وفقاً لإشارات السوق وآلياته وذلك من خلال إتباع **نموذج الشركات المساهمة**، الأمر الذي أدى إلى نقل ملكية جزء كبير من المنشآت العامة إلى المدراء والموظفين على شكل أسهم ملكية مع احتفاظ الدولة بجزء محدد من أسهم هذه الشركات يوفر لها الحق في فرض رؤيتها لخطة تشغيل المؤسسات والشركات المساهمة العائدة لها، كما تم تغيير الهدف الرئيسي لهذه المنشآت من الرؤية القديمة التقليدية المتعلقة بإنجاز أهداف الخطط العامة للدولة دون النظر لاعتبارات الرشادة الاقتصادية وخصوصاً التكاليف، إلى وضع حافز الربح وتعظيم الإنتاجية وتخفيض التكاليف على سلم أولويات هذه المنشآت، كما تم ربط أجور العمال والمدراء في هذه المؤسسات بربحية وإنتاجية الشركات، الأمر الذي حقق المرجو منه في بعض المنشآت وفشل في منشآت أخرى، إلا أن الغرض الأهم من هذه الخطوة قد تحقق إلى حد ما بعد قيام الحكومة الصينية بفتح الباب واسعاً – خلال التسعينيات من القرن العشرين– أمام القطاع الخاص للمشاركة في النشاط الاقتصادي وخصوصاً الصناعي منه والذي كان سابقاً حكراً على الدولة من خلال السماح له بلعب دوراً أكبر في التنمية الصناعية، وقد تجلى هذا الواقع بصدور **قانون تنظيم شكل الشركات** في الصين الذي سمح بإقامة وتأسيس شركات تضامن وشركات مسؤولية محدودة وتوصية بسيطة إضافة للشركات المساهمة المغفلة تعود ملكيتها بشكل كامل

للقطاع الخاص، وذلك في إطار سعيها لبناء وتهيئة البيئة المناسبة لتفعيل قانون المنافسة ومنع الاحتكار كصيغة حاكمة لآلية تخصيص الموارد وتسعير المنتجات[104].

أدت هذه الإجراءات لزيادة وتيرة المنافسة بين الشركات الصناعية والتجارية العامة ومثيلتها العائدة للقطاع الخاص الذي أظهر حيوية ومرونة أكبر في العمل في ظل البيئة الجديدة، في حين بدا واضحاً للحكومة ضعف استجابة المؤسسات العامة الصناعية والتجارية والتسويقية لهذه التغييرات الجوهرية في آلية العمل، وبناء على ذلك أدركت الحكومة ضرورة اتخاذ إجراءات جوهرية لمعالجة الأزمة المزمنة في أداء هذه المؤسسات وخصوصاً أنها كانت تعاني من مشاكل موروثة من المرحلة السابقة أبرزها استمرار التدخل الحكومي في شؤونها والتي كانت تحتكر السوق الصينية دون أي حاجة منها لأن تعيد تقويم كفاءتها الإنتاجية والمالية للوقوف على الواقع الحقيقي لأدائها و أهم هذه الإشكاليات[105]:

1. "عدم قدرة الشركات العامة والصناعية منها خاصة على سداد ديونها للمصارف العامة، نتيجة عجز الشركات المدينة لها عن سداد استحقاقاتها، الأمر الذي أثقل كاهل النظام المصرفي الصيني بحجم ضخم ومتزايد من القروض الرديئة التي أثرت بدورها على كفاءته التشغيلية وعلى رأسماله وسيولته وهو ما سيتم بحثه بشكل موسع خلال الفصل القادم.
2. معاناة الشركات العامة من فائض العمالة والفساد الإداري والبيروقراطية، إضافة لضعف الكفاءات الإدارية والتسويقية لهذه المنشآت.
3. ارتفاع حجم الخسائر المالية لهذه المؤسسات وتراكمها بشكل مضطرد ومتواصل حتى تجاوز بالمتوسط 31% من رؤوس أموالها مع بداية تطبيق الإصلاحات الاقتصادية في الصين.
4. انخفاض نسبة مساهمة الشركات المملوكة للدولة في الناتج المحلي الإجمالي بشكل مضطرد".

أما التوجه الثاني الموازي للتوجه الأول يتمثل بتعميم **إصلاح نظام التسعير الجديد للمنتجات الصينية في السوق المحلية فخلال الفترة (1983-1993)، حيث تم تطبيق أسلوب التسعير المزدوج (dual track)** الذي كان قد جرب في الإصلاح الريفي وأثبت نجاحه، وقد تضمن هذا الأسلوب وضع سعرين للمنتجات الصناعية العامة، بحيث يتم بيع جزء من الإنتاج للحكومة المحلية أو المركزية أو بشكل مباشر للمؤسسات العامة الأخرى المرتبطة بعقود مع بعضها البعض وفق سعر التخطيط المركزي، والجزء المتبقي يباع في السوق وفق سعر السوق الذي كان أعلى بشكل جوهري من السعر الرسمي المخطط، ونتيجة هذه الفجوة السعرية تفشى ما يسمى الفساد المالي

[104] "الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق.... سياسات ومؤشرات" ، مرجع سابق ص188.
[105] "الإصلاحات الاقتصادية وأثرها في نمو الاقتصاد الصيني"- دراسة تحليلية 1989-1999"، ص 72.

الذي أتاح للمدراء والمسؤولين في الشركات والمؤسسات العامة من استغلال هذه الفجوة للإثراء على حساب المال العام عبر بيع جزء من الإنتاج العائد للدولة في السوق وبسعرها، الأمر الذي استدعى من الحكومة الصينية المسارعة إلى تعميم تطبيق سعر السوق بشكل شبه كامل على كافة المنتجات الصناعية والتجارية في السوق سواء الموجهة لتلبية الاحتياجات الحكومية أم الموجهة للاستهلاك في السوق بشكل مباشر، حتى ساد في 1993 سعر السوق على أكثر من 90% من أسعار السلع المتاجر بها في السوق المحلية[106].

وعليه وبالرغم من الضعف الذي ساد أداء مؤسسات القطاع العام وخصوصاً الصناعية منها، وانعكاس ذلك على مساهمتها في النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي، غير أنه وعلى النقيض تماماً كان دور القطاع الخاص ينمو بشكل جوهري خلال هذه الفترة وتمكن من سد الفجوة الناجمة عن ضعف مؤسسات القطاع العام في المساهمة في كل من النمو الاقتصادي والتشغيل، حيث تشير الإحصائيات على أنه في الفترة التي انخفضت فيها حصة مساهمة المؤسسات المملوكة للدولة من الناتج الصناعي الإجمالي من 76% عام 1978 إلى أقل من 34% خلال الفترة 2009-2010، ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص الصناعي في الناتج الصناعي الإجمالي في الصين من 24% عام 1978 إلى حوالي 51 % خلال 2009-2010 في حين تعود النسب المتبقية لمساهمة المشاريع التي تستحوذ فيها الدولة الصينية على حصة مرجحة لأسهم الملكية [107].

2-3-3-2 تجربة الخصخصة كآلية لمعالجة إشكالية فشل جهود إصلاح المشاريع العامة

اتخذت الحكومة الصينية قراراً جريئاً في 1992 بخصخصة عدد من المشاريع الحكومية الصغيرة وتحويل ملكيتها للقطاع الخاص بعد عجز الإصلاحات السابقة وخصوصاً تحويلها لشركات مساهمة تعمل وفق قوى السوق عن تحسين أدائها ووقف خسائرها المتراكمة، وبالفعل تم تطبيق هذا البرنامج على نطاق محدود إلى أن توسع في 1995 فيما عرف بالموجة الشاملة لخصخصة المشاريع الصغيرة العائدة للدولة، والتي شهدت تباطؤاً خلال 1997-1998 نتيجة اندلاع أزمة جنوب شرق أسيا لتعود وتنطلق من جديد عام 1999، وعلى الرغم من شمولية هذه الخطوة إلا أنها كانت متدرجة ولم تطبق بنفس الوتيرة في كافة المقاطعات، ففي بعض المقاطعات كانت سرعة تطبيقها كبيرة في حين كانت السرعة أبطأ في مقاطعات أخرى تبعاً لاختلاف النتائج والآثار الإيجابية والسلبية الناجمة عن هذه التجربة في كل مقاطعة وتبعاً لنجاعة الدولة في التخفيف من آثارها السلبية، وبالفعل كانت الآثار السلبية ضخمة وكبيرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، فخلال هذه الموجة من الخصخصة فقد ما يقارب من 10 ملايين عامل صيني وظائفهم دون توفير الدولة أو القطاع الخاص أي بديل له لاعتبارات تتعلق بتدني مستوى التأهيل وفشل شبكة الضمان

[106] "الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق.... سياسات ومؤشرات"، مرجع سابق ص188.

[107] Szamosszegi, Andrew- Kyle, Cole (2011), "An analysis of state owned enterprises and state capitalism in china", US, China economic and security review commission, p 13.

الاجتماعي في التخفيف من هذه الآثار، كما ترافق قرار الحكومة الصينية بإغلاق عدد من المشاريع الفاشلة الضخمة والكبيرة مؤدية إلى تسريح أعداد كبيرة من العمال الصيني الأمر ما جعل الحكومة تعيد النظر بسياسة الخصخصة بالنسبة للمنشآت الكبيرة الحجم ومحاولة إصلاحها [108].

وفي جهود لاحقة حاولت الحكومة الصينية معالجة المشاكل التي تواجهها المشاريع الكبرى المملوكة للدولة غير أن معظم محاولاتها اصطدمت بالعديد من المعوقات الداخلية والخارجية نتيجة الإرث الثقيل لنظم الإدارة التقليدية والتخطيط المركزي في إدارة هذه الشركات. ولعل **أحد الأمثلة** على فشل الإجراءات الحكومية في إصلاح ملكية وإدارة هذه المنشآت ما تم في عام 1997م، حيث جرى اختبار إمكانية علاج المشاكل الإدارية والتشغيلية في حوالي 100 مؤسسة عامة كبيرة الحجم من خلال السماح لعدد من المستثمرين الأجانب بالمساهمة في ملكية هذه المؤسسات مع احتفاظ الدولة بالحصة الأكبر من ملكية المؤسسات بما يضمن لها الصوت المرجح في قرارات المؤسسات الاستثمارية والإنتاجية، وهو ما أدى إلى تعاظم التضارب في مصالح ممثلي الدولة في مجلس الإدارة من جهة والملاك الأجانب وممثلي القطاع الخاص من جانب آخر، وتعاظمت هذه التضاربات مع توسع الإصلاحات في الصين وإدراج معظم المشاريع الحكومية في سوق الصين للأوراق المالية، من خلال تعاظم حدة التضاربات في مصالح كل من **(ممثلي الحزب الشيوعي الصيني، ممثلي الاتحاد العام لنقابات العمال، وممثلي عمال الشركات المساهمة)** من جهة مع مصالح ومهام **(ممثلي الجمعية العمومية للمساهمين، ممثلي مجلس الإدارة، ولجنة الإشراف والتدقيق على نتائج أعمال هذه المؤسسات من جهة أخرى)**، وكان أحد أبرز عوامل فشل الجهود الإصلاحية لهذه المؤسسات هو التدخل المباشر والكبير لممثلي سكرتاريا الحزب الشيوعي بعمل المدراء التنفيذيين للمؤسسات المشتركة وصولاً للتدخل بأصغر العمليات التشغيلية في المؤسسات[109].

وعلى جانب متصل في عمل هذه المؤسسات اتخذت الحكومة الصينية قرارات غير موفقة لحل إشكاليات التعارض في المصالح والآراء بخصوص العمليات التشغيلية في المؤسسات ألا وهو الاتفاق على تعيين موظف واحد متفق عليه ليشغل أكثر من وظيفة، الأمر الذي أدى لرفع المخاطر التشغيلية الداخلية للمؤسسات وفتح المجال للموظفين لإبرام اتفاقيات وعقود داخلية تؤمن له مكاسب شخصية على حساب الشركة وممارسة الفساد الإداري والبيروقراطي على نطاق واسع بعيداً عن الرقابة من الجمعيات المذكورة سابقاً، **وفي محاولة جديدة** من قبل الحكومة لتفادي المشكلة السابقة تم الاتفاق على تعيين مدققين ومشرفين خارجيين للرقابة على كفاءة إدارات المنشآت العامة الكبيرة الحجم في العمل وفعالية الأداء المالي والتشغيلي، غير أن هذه الخطوة وبالرغم من أهميتها لم تحقق

[108]Zhang wei. (2010), " The Role of Banks in Transition Economies: A Case Study of China with an Emphasis on Non-performing Loans" doctoral thesis, Loughborough university, p25
[109] IBID, p 25-26.

المرجو منها نتيجة العامل البيروقراطي الذي جلب العديد من هؤلاء المراقبين الخارجيين وفقاً لاعتبارات شخصية ودور عنصر المحاباة بغض النظر عن مستوى الكفاءة والخبرة المهنية المتدنية التي تمتعوا بها مقابل الرواتب الضخمة التي كانوا يتقاضونها، حيث كان معظم هؤلاء من الموصى بهم من قبل أعضاء متنفذين في الحكومة المركزية والذين لم يكن لديهم أدنى خبرة في الأعمال التشغيلية أو المالية أو المحاسبية لمنشآت الأعمال؛ وبالتالي لا تزال معظم الجهود الإصلاحية التي تنفذها الحكومة الصينية في إصلاح المنشآت العامة الكبيرة الحجم غير مجدية إلى اليوم ، والتفكير بالخصخصة الشاملة لهذه المؤسسات من جديد لا يزال أحد الطروحات المتداولة[110].

3-3-3-2 السياسات التصنيعية والتكنولوجية المطبقة خلال فترة التحول الاقتصادي.

فيما يخص **السياسات التصنيعية**، تبنت الحكومة الصينية في عهد الانفتاح الذي يلعب فيه القطاع الخاص دوراً كبيراً في النشاط الاقتصادي إلى جانب القطاع العام ما يعرف باستراتيجية (تعزيز بناء الصناعات الارتكازية) التي تشكل الصناعات الخفيفة والمتوسطة الجزء الأكبر منها، وهي تضم خمس مجموعات رئيسية هي: صناعة الآلات والمعدات، صناعة الالكترونيات، صناعة البتروكيماويات، صناعة السيارات، صناعة البناء والتشييد، وقد اختيرت هذه الصناعات وفقاً للاعتبارات التالية[111]:

1. "مدى تمتع تلك الصناعات بمرونة دخلية عالية للطلب في المستقبل محلياً وخارجياً.
2. مدى تمتع هذه الصناعات بوفورات الحجم.
3. مدى قدرة هذه الصناعات على خلق علاقات للترابط الأمام والخلفي والدائري بين فروع الإنتاج المختلفة، بما يعمق من درجة ترابط الجهاز الإنتاجي ككل ويمنع التشوهات في الهيكل الاقتصادي العام.
4. مدى انسجام هذه الصناعات مع المزايا النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد الصيني".

الأمر الذي أدى إلى انتقال تركيز الحكومة الصينية من سياسة إحلال الواردات التي سادت خلال الفترة السابقة لبداية الإصلاحات الاقتصادية إلى إيجاد توازن مرغوب بين سياستين استهدفتهما السياسة التصنيعية السابقة وهي الاحتفاظ بسياسة إحلال الواردات فيما يخص الصناعات التي يمكن إنتاجها بتكاليف أقل من تكاليف استيرادها من الخارج إلى جانب الاستفادة من المزايا النسبية الفريدة التي يتميز بها الاقتصاد الصيني في تطوير الصناعات المعدة للتصدير وخاصة الصناعات كثيفة العمل، وبالفعل استطاعت الصين إعادة هيكلة القطاع الصناعي مع نجاحها في زيادة نسبة مساهمة القطاع الصناعي بشقيه العام والخاص في الناتج الإجمالي في الصين من 35% عام 1965 إلى 47% عام 1979 وصولاً إلى 42% عام 2015 وفق ما هو موضح في الجدول

[110] IBID, p 26-27.
[111] " التجربة الصينية في الإصلاح والتنمية، بحث في خصوصية المنهج والدروس المستخلصة"، مرجع سابق، ص 189-190.

(10)، مدعوماً بزيادة مساهمة القطاع الخاص الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بشكل خاص على حساب القطاع العام الصناعي، الأمر الذي ساهم في تدعيم الهيكل الاقتصادي في الصين وإعادة التوازن له ليكون القطاع الصناعي قطاعاً قائداً للتنمية الاقتصادية المتوازنة في الصيني.

الجدول 10: تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الصيني خلال الفترة (1965-2015).

	1965	1979	1990	2015
الزراعة	%38	%31	%27	%9.2
الصناعة	%35	%47	%42	%42.7
الخدمات	%27	%22	%31	%48.1

المصدر : تجميع الباحث من عدة مصادر، أبرزها البنك الدولي في تقرير التنمية في العالم 1981 (واشنطن، البنك الدولي، 1981 ص162)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائية، تقرير التنمية البشرية، 2001 (نيويورك مطبقة جامعة أوكسفورد، 2001، ص187)، إضافة إلى (www.statista.com) بيانات 2015

أما على الصعيد العالمي فباتت الصين اليوم تعد مصنع العالم، حيث تجاوزت في عام 2006 اليابان والتي كانت تعد ثاني أكبر مصنع في العالم، وفي عام 2010 تمكن الاقتصاد الصيني من تجاوز نظيره الأمريكي في قطاع التصنيع ليصبح أكبر مصنع للعالم، حيث نمت القيمة المضافة لإجمالي قطاع التصنيع في الصين خلال العام 2011 بما يزيد بمقدار 23.3% عن نظيرتها في الولايات المتحدة الأمريكية (الشكل رقم 5)[112].

الشكل 5: نمو القيمة المضافة لقطاع التصنيع في كل من الصين واليابان والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 2004-2011(المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية)

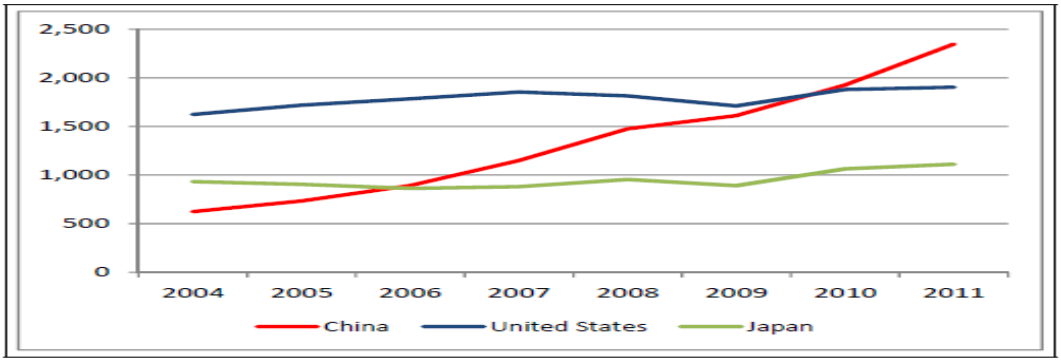

Source: United Nations, UNdata.

The source2: M. Morrison, Wayne Specialist in Asian Trade and Finance "China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States", July 3, 2013 p11

[112] "China's Economic Rise: History, Trends,Challenges, and Implications for the United States", Op cit, p 10

أما **السياسة التكنولوجية**، فقد حظيت باهتمام خاص من قبل الحكومة الصينية في ضوء إدراكها لأهمية المحتوى المعرفي والسلع العالية التكنولوجية في سوق التبادل العالمي ودورها في إبقاء الاقتصاد الصيني على صلة بمستجدات التطور المعرفي ودوره في تحقيق الديمومة والاستمرارية لتنافسية الاقتصاد الصيني مع الشركاء والمنافسين التجاريين وأهم دعائم هذه السياسة هي[113]:

1. "تشجيع الشركات (العامة والخاصة والمشتركة)على التوسع في استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة.
2. زيادة نسبة القروض الممنوحة لإجراء الأبحاث العلمية والتكنولوجية بجانب قيام البنوك بتقديم قروض تخص تطبيق الأبحاث التكنولوجية.
3. منح المعاهد والمراكز البحثية العلمية التي تحولت لشركات مستقلة نفس المعاملة التفضيلية التي تمنحها الحكومة للشركات الاقتصادية الأخرى من حيث المزايا المالية والإعفاءات الضريبية.
4. تتولى الإدارات الحكومية المعنية بالعلوم والتكنولوجية تقديم الدعم المالي للمعاهد والمراكز البحثية التي تنفذ برامج إصلاحات هيكلية بما يسمح بتوفير تواصل دائم للقطاع الإنتاجي في الصين مع المعايير العالمية.
5. الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نقل التكنولوجيا وتوطينها وتعليمها، والعمل على اشتراط فصل مساهمة الاستثمار الأجنبي عن دوره في توطين التكنولوجيا وبناء مراكز البحث العلمي على الأراضي الصينية عند الموافقة على دخول رأس المال الأجنبي".

هذا وقد لعبت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الرائدة في المناطق الاقتصادية الخاصة دوراً جوهرياً في تحقيق أهداف السياسة التكنولوجية ونقل المعرفة للشركات المحلية، مع عدم إهمال أهمية دور الدولة في تهيئة مناخ الاستثمار الملائم والحوافز المدروسة لتحقيق هذه الأهداف.

2-3-4 أبرز الإصلاحات النقدية والمصرفية في الصين خلال مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق.

2-3-4-1 إصلاح القطاع المصرفي في الصين

خضع القطاع المصرفي لهيمنة الدولة بشكل كامل خلال فترة البناء الاشتراكي، وكانت المصارف العامة الصينية تمارس نشاطاتها الرئيسية بشكلها التقليدي من خلال جمع الأموال الفائضة لتقوم بعد إذ بإعادة توزيعها على المؤسسات الاقتصادية التي تعاني من عجوزات أو خسائر مالية، لضمان

[113] " التجربة الصينية في الإصلاح والتنمية، بحث في خصوصية المنهج والدروس المستخلصة"، مرجع سابق، ص 190.

تحقيق الأهداف الإنتاجية في الخطط المركزية، ولم يكن للمدخرات الطوعية أي دور يذكر في تمويل التنمية الاقتصادية نظراً لمصادرة الدولة لجزء كبير من الفائض الاقتصادي في الاقتصاد وضعف حجم القطاع الخاص أو احتياجاته لمصادر تمويل غير ذاتية، كما أن دورها تم تقييده من خلال تمويل عجوزات الموازنات للدولة، وكانت بعيدة بشكل كبير عن معايير المنافسة أو اعتماد المعايير المالية والمصرفية السائدة في منظومة القطاع المصرفي العالمي، حيث تفردت 4 مصارف حكومية رئيسية خلال الفترة بين 1953-1979 بتقديم الخدمات المصرفية التقليدية على مستوى المقاطعات الصينية، و كانت تعمل بشكل منفرد ومستقل عن بعضها البعض مع استمرار خضوعها لآلية التخطيط المركزي ولرقابة وإشراف بنك الصين الشعبي الذي كان يلعب دور مصرف مركزي ومصرف تجاري دون تخصيصه بشكل واضح بمهام مستقلة عن القطاع المصرفي التجاري كما هو متعارف عليه بخصوص المصارف المركزية وهذه المصارف هي[114]:

1. مصرف الصين الشعبي ("People bank of China "PBC)
2. مصرف الصين ("The bank of China "BOC)
3. المصرف الزراعي الصيني ("Agriculture bank of China "ABC)
4. مصرف التعمير الصيني ("Construction bank of china "CBC)

وانحصر نشاط هذه المصارف في قطاعات مخصصة لكل منها بحسب الغرض الذي أنشأت من أجله والذي يعكسه الاسم الوظيفي لكل منها وكانت سياساتها الائتمانية تحدد ضمن توجيهات السياسة الائتمانية للدولة عبر مصرف الصين الشعبي، كما تمتعت هذه المصارف بشبكة واسعة من الفروع الممتدة على جزء واسع من الأقاليم الصينية في المدن بشكل خاص والأرياف بشكل أقل، وواجهت المصارف العامة مشكلة جوهرية هددت استقرار النظام المصرفي الصيني ألا وهي تراكم الديون المتعثرة، واستمرت هذه المشكلة خلال فترة التحول الاقتصادي حيث بلغت ذروتها في 2001 متجاوزة 30% من إجمالي القروض المخصصة في الصين، جلها للمؤسسات المملوكة للدولة[115].

أما أبرز الإجراءات الإصلاحية التي استهدفت فتح المجال أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي لممارسة العمل المصرفي فيمكن إيجازها بالآتي:

[114] Zhang wei, (2010), " The Role of Banks in Transition Economies: A Case Study of China with an Emphasis on Non-performing Loans, doctoral thesis, p32

[115] China Banking regulatory commission (CBRC) Annual Report 2006-2010.

أ. المرحلة الأولى إعادة هيكلة القطاع المصرفي الحكومي وبدء التحرير التدريجي لنشاط المصارف التجارية (1978-1985)

تم خلال هذه المرحلة فصل مصرف الصين الشعبي ("People bank of China "PBC")) عن وزارة المالية بهدف تخفيف تبعيته للحكومة ومنحه هامشاً أكبر في أداء دوره الرقابي والتنظيمي للقطاع المصرفي باعتباره مصرف مركزي، ولاحقاً تم فصل نشاط المصارف الحكومية الأربعة الكبار (the big four) عن مصرف الصين الشعبي وذلك من خلال تفرد المصرف المركزي بأداء وظيفته الرئيسية في بناء وإدارة سياسة نقدية فعالة بالإضافة للرقابة على نشاط المصارف التجارية، وبالتالي رفع يد مصرف الصين الشعبي عن تأدية الخدمات المصرفية التجارية، مع منح المصارف الحكومية الأربعة الكبار استقلالية أكبر في تقديم الخدمات المصرفية بحسب القطاع الذي تعمل ضمنه[116].

وفيما يلي عرض للمصارف الحكومية الأربعة الكبار ومجال نشاطها المصرفي المحدد بحدود واضحة بحسب القطاعات الاقتصادية التي تخدمه، الأمر الذي أغلق الباب أمام وجود أي نشاط تنافسي فيما بينها من الفترة 1978-1985[117]:

- "(The bank of China "BOC) تركز نشاطه المصرفي في تقديم الخدمات المصرفية من قبول الودائع ومنح الائتمان بالعملات الأجنبية لغايات تسوية المدفوعات الدولية وتمويل التجارة الخارجية.
- (Construction bank of china "CBC) انحصر نشاطه خلال هذه المرحلة في تمويل الاستثمارات الجديدة وتوفير التمويل لاحتياجات المشاريع الحكومية التوسعية وتجديد رأس المال وخاصة الأصول الثابتة، وواصلت المشاريع الحكومية الاستحواذ على النصيب الأكبر من هذا التمويل، وقد تم تعديل اسمه لاحقاً ليصبح (China Construction Bank "CCB")
- ("Agriculture bank of China "ABC) تولى المصرف الزراعي الصيني مسؤولية قبول الودائع في المناطق الريفية ومنح القروض اللازمة لتمويل الزراعة والمشاريع الصناعية التي تخدم الزراعية في الأرياف (TVEs) .
- (Industrial and Commercial Bank of China (ICBC) تولى المصرف الصناعي والتجاري الصيني بشكل رئيسي تقديم الخدمات المصرفية المتعلقة بالأعمال

[116] Kurer, Tobias, Bachelor's Thesis. (2011), "Banking Reforms in China and Their Macroeconomic Implications: Three Decades of Reform Revisited", supervised by the Prof. Dr. Fabrizio Zilibotti, Department of Economics at the University of Zurich, p8

[117] IBID, p9

التجارية والصناعية، عدا عن توليه تقديم الخدمات المصرفية التجارية التي كان يؤديها مصرف الصين الشعبي قبل فصل السلطات وتحديد المهام بين المصرف المركزي والمصارف التجارية".

كما شهدت هذه المرحلة بدايات تأسيس فروع ومكاتب تمثيل للمصارف الأجنبية في المناطق الاقتصادية الخاصة والمدن الشاطئية، إضافة لتأسيس شركات الثقة وشركات الاستثمار (trust and investment companies) ومصارف الاستثمار المحلية متنوعة من حيث هيكل ملكيتها والبدء بتجريب آثار السماح للقطاع الخاص بممارسة النشاط المصرفي في الصين رغم القيود الكبيرة التي أعاقت عملها[118].

ب. المرحلة الثانية: تعميق التحرير وتعزيز استقلالية المصارف التجارية الحكومية الأربعة عن السياسات الحكومية (1985-1998).

تم خلال هذه المرحلة اتخاذ خطوة هامة أخرى على طريق إصلاح النظام المصرفي في الصين وذلك من خلال إنشاء ما يسمى **مصارف السياسات (Policy based banks)** والتي كان الهدف منها هو أن تتولى مهمة تمويل الاحتياجات الحكومية لتحقيق أهداف سياسات التنمية الاقتصادية بدلاً من المصارف التجارية الأربعة والتي تحررت جزئياً من قيود التدخل الحكومي في نشاطها مع زيادة اهتمامها بوضع معايير واضحة لتحفيز الإدارة والعاملين على تعظيم الاهتمام بعامل الربحية وإدارة المخاطر في المصارف وفي المقابل بناء أسس حازمة لمحاسبة إدارة هذه المصارف عن سوء أدائها؛

وهذه المصارف هي[119]:

- "(Agricultural Development Bank of China) يتولى مهمة إقراض المشاريع الزراعية والصناعية التي تخدم القطاع الزراعي.
- (The China Development Bank)يتولى مهام تمويل نشاطات البناء والتشييد وتمويل استثمارات البنية التحتية وغيرها.
- (Export-Import Bank of China) يتخصص في تمويل المشاريع الصناعية والتجارية بغرض التجارة الخارجية وخصوصاً دعم مشاريع التصدير وتمويل استيراد التجهيزات الرأسمالية الإنتاجية".

حيث يمكن تلخيص هدف الإصلاح خلال هذه المرحلة بضرورة إعادة هيكلة المصارف الحكومية الكبيرة بهدف منحها حرية أكبر في تقرير سياستها الائتمانية وفق معايير الكفاءة الاقتصادية

[118] Kurer, Tobias, Bachelor's Thesis. (2011), "Banking Reforms in China and Their Macroeconomic Implications: Three Decades of Reform Revisited", IBID, p9
[119] IBID, p9-10

والربحية وإدارة المخاطر الائتمانية والسوقية كما هو سائد في اقتصاديات السوق، وتخفيف التدخلات الحكومية في نشاطها وفصل نشاط المصرف المركزي عن نشاط المصارف التجارية، في وقت شهدت فيه هذه المرحلة نشوء وبزوغ نواة للمنافسة بين المصارف الحكومية فيما بينها وبين فروع المصارف الأجنبية والمصارف الخاصة والمشتركة التي سمح لها العمل.

أما نتائج هذه الإصلاحات خلال هذه المرحلة فيمكن القول في هذا السياق بأنه لم يتحقق الكثير مما كان مرغوباً به عند تصميم الخطوات الإصلاحية الأولى للمصارف الصينية الحكومية، فقد ظلت هذه المصارف خاضعة لسيطرة الحكومة على أرض الواقع، حيث اعتمدت الحكومة الصينية على المصارف الحكومية في تخفيض العجوزات المتزايدة في ميزانياتها العامة وذلك من خلال إحلال المصارف الحكومية محل الخزينة العامة في تمويل الخسائر المتراكمة لدى المشاريع المملوكة للدولة، والحجة كانت هي قدرة المصارف الحكومية على تخصيص رأس المال للمشاريع الحكومية بكفاءة أكبر من المخصصات والاعتمادات الحكومية الواردة في الموازنات العامة للدولة، وعلى الرغم من انخفاض عجز الميزانيات العامة خلال الفترة 1979-1983 نتيجة اعتماد (المشاريع المملوكة للدولة) على مصادر التمويل الخارجية، غير أن العجز عاود ارتفاعه مجدداً منتصف عقد الثمانينات، وعليه فقد كان نشاط المصارف الحكومية الصينية الأربعة بعيداً عن المنافسة الحقيقية، حيث لم يكن معيار الربحية هو السمة السائدة لعمل هذه المصارف خلال هذه المرحلة كما كان مرغوباً بل كانت **القروض الرديئة (Non-performing loans)** التي تراكمت في ميزانيات المصارف المالية الناجمة عن إقراض المشاريع العامة الحكومية هي السمة المميزة لهذه المرحلة، والتي بدأت تشكل خطراً على المصارف والاقتصاد الصيني كما سندرس فيما بعد، بالإضافة لتدني معايير كفاية رأس المال والسيولة ....الخ[120].

وعلى الرغم من القرار الهام القاضي بفصل نشاط المصارف التجارية عن نشاط مصارف السياسات (policy based banks) في 1994، غير أن نتائج هذا القرار كانت باهتة وبعيدة عن الاكتمال، نتيجة عدم تمتع هذه المصارف الجديدة بمقومات تمكنها من أن تلعب دور البديل للمصارف الحكومية الكبرى وخصوصاً من جانب عدم تمتعها بشبكة واسعة من الفروع كتلك التي كانت تتميز بها المصارف التجارية، إضافة لضعف رأسمال هذه المصارف مقارنة بمتطلبات وغايات إنشائها، وأمام هذه الضغوط التنظيمية استمرت المصارف التجارية بالعمل مع مصارف السياسات ودعمها لتأدية دورها وهو ما قيد من جديد حرية إدارة سياستها الائتمانية الخاصة وفق معايير السوق وتعظيم الربح.

ولعل أحد أبرز نتائج الإصلاحات خلال هذه الفترة هو نمو مساهمة المصارف الحكومية في تلبية متطلبات المشاريع العامة المملوكة للدولة المالية عوضاً عن وزارة المالية، حيث باتت القروض

[120] IBID p10

المصرفية تشكل المصدر الأول لتمويل عجوزات المشاريع الحكومية بدل مخصصات وزارة المالية السابقة، وهو ما يبينه الجدول (11) الذي يظهر تطور نسبة مساهمة القروض المصرفية في تمويل الاستثمارات الثابتة في الصين من حوالي 12.5% عام 1981 لتواصل بعدها الارتفاع وفق منحى متصاعد لتلامس في عام 1991 أعلى مستوى لها بأكثر من 22% مقابل أقل من 4% كمساهمة لمخصصات الميزانية في تمويل الأصول الثابتة، حيث لا تتوفر بيانات إضافية عن السنوات اللاحقة.

الجدول 11: تطور نسبة مساهمة القروض المصرفية ومخصصات الميزانية العامة للدولة في تمويل الأصول الثابتة في الصين خلال الفترة 1980-1998(%):

السنوات	حصة القطاع الحكومي من القروض المصرفية
1994	91.50%
1995	92.30%
1996	91.80%
1997	88.20%
1998	87.90%
1999	87.80%
2000	88.20%
2001	88.30%
2002	88.80%
2003	89%
2004	88.80%
2005	88.90%
2006	90.10%
2007	90.00%
2008	90.20%
2009	90.40%

Source: CSY 1980-1998)

ت. المرحلة الثالثة: تطوير الأطر التنظيمية والقانونية الناظمة لعمل القطاع المصرفي وفق متطلبات اقتصاد السوق الجديد (1995-2001)

تم في عام 1995 تعميق إصلاح البنية التشريعية والقانونية الناظمة لنشاط القطاع المصرفي في الصين من خلال إصدار **قانون المصرف المركزي الصيني** عام 1995 والذي حدد بوضوح مهمة ووظيفة مصرف الصين الشعبي بأداء دوره كمصرف مركزي يتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية الضرورية لأداء وظائفه في إدارة السياسة النقدية وضمان الاستقرار النقدي والمالي، إضافة إلى دوره الرئيسي في الرقابة والإشراف على المصارف التجارية العاملة في الصين، حيث تضمن إقرار حزمة

من المعايير الرقابية الوقائية والاحترازية على نشاط المصارف العاملة بما فيها الحكومية تتوافق مع المعايير والمتطلبات المالية العالمية وأهمها[121]:

- "الحد الأدنى لكفاية رأس المال بالنسبة للمصارف العاملة (Capital Adequacy Ratio)
- النسب المالية الاحترازية المتعلقة بالسيولة والربحية.
- النسب المعيارية لإجمالي القروض منسوبة إلى إجمالي الودائع والحدود القصوى للتسهيلات الائتمانية المسموح منحها للشخص الاعتباري أو الفردي الواحد.
- النسب المعيارية للأصول إلى الالتزامات القصيرة الأجل والمتوسطة
- ضرورة تصنيف توظيفات المصرف ومحفظته الائتمانية وفق شرائح بحسب الجودة الائتمانية لكل شريحة.

كما أصدرت الحكومة الصينية **قانون المصارف التجارية** في نفس العام السابق 1995، حيث نظمت من خلاله بشكل واضح النشاط المصرفي المسموح للمصارف التجارية ممارسته، مع تشديده على ضرورة تحسين قواعد ومعايير إدارة السياسة الائتمانية لكل مصرف وتفعيل الرقابة الداخلية على أداء المصارف العاملة من خلال إقرار مبدأ المحاسبة وفقاً لنتائج أعمال المصارف".

ولعل أبرز الإجراءات كان البدء **بالموجة الأولى** من عملية **إعادة رسملة المصارف الحكومية** وضخ رؤوس أموال جديدة في ميزانياتها من أجل معالجة إشكالية القروض الرديئة التي سيتم الإشارة إليها لاحقاً، وذلك عبر إنشاء (Assets management companies) للمساهمة في تخليص ميزانيات المصارف الحكومية من هذه القروض، عبر عملية توريق للأصول المالية المتعثرة، يصار إلى تداولها في سوق الأوراق المالية مقابل ضمانات من قبل الدولة[122].

ث. الانفتاح على المصارف الأجنبية إثر الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

يعود فتح الباب للاستثمارات الأجنبية للدخول لمجال العمل المصرفي في الصين في الحقيقة لبداية 1981م عبر السماح للمصارف الأجنبية بفتح فروع لها في المناطق الاقتصادية الخاصة والمدن الشاطئية المفتوحة وإن بهامش محدود وضمن قيود صارمة، غير أن هذه الصورة تبدلت بشكل كبير منذ انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية (WTO) في 2001م، حيث تضمنت اتفاقية الانضمام لمنظمة التجارة العالمية تعهد من الحكومة الصينية بتنفيذ إصلاحات واسعة في القطاع المالي والمصرفي لجهة تحرير النشاط المصرفي أمام الرأسمال الخاص المحلي والأجنبي وتخفيف القيود على حركة الرساميل والاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) الراغبة في العمل في الصين وفي كافة

[121] IBID, P 13.
[122] IBID, P 14.

القطاعات الاقتصادية، وبالفعل بادرت الحكومة الصينية إلى السماح للمصارف الأجنبية بفتح فروع لها كمرحلة أولى في كافة الأقاليم الصينية والعمل على تهيئة البيئة الاستثمارية الجاذبة في وقت أقصاه نهاية 2006 وإقرار مبدأ المعاملة الوطنية (National Treatment) للمصارف الأجنبية العاملة في الصين وإزالة التمييز في المعاملة، والسماح للمستثمرين الأجانب بحق التملك في أسهم المؤسسات المالية والمصرفية ضمن حدود تحددها الجهات الرقابية[123].

كما نفذت الحكومة الصينية في 2003م موجة ثانية من عمليات إعادة رسملة المصارف التجارية الحكومية في الصين من خلال ضخ كميات إضافية من رؤوس الأموال في الميزانيات العامة للمصارف التجارية الحكومية، وتركزت عملية الرسملة هذه المرة بضخ رؤوس أموال بالقطع الأجنبي في المصارف الحكومية التجارية مولت من الاحتياطيات النقدية الأجنبية الرسمية لدى مصرف الصين المركزي وهي كالآتي[124]:

- "ضخ مصرف الصين الشعبي (PBOC) في 2003 حوالي 45 مليار دولار أمريكي في كل من مصرفي " مصرف الصين ومصرف الصين الشعبي للتعمير (BOC) و(PCBC) اللذين يعدان من أكثر المصارف الحكومية كفاءة في الأداء التشغيلي.
- كما قام مصرف الصين الشعبي في وقت لاحق من عام 2005 بضخ حوالي 15 مليار دولار أمريكي في رأسمال المصرف الصناعي والتجاري الصيني (ICBC) جلها من الاحتياطيات النقدية الأجنبية الرسمية، في مقابل حصول وزارة المالية الصينية على جزء من أسهم المصرف، كما تم تحويل ما يقارب من 35 مليار دولار أمريكي من القروض المصرفية الرديئة إلى شركات إدارة الأصول (AMCs)

و قامت الحكومة الصينية في خطوة لاحقة بطرح أسهم المصارف الحكومية التجارية الثلاثة للاكتتاب العام (IPOs) مع إدراجها جميعاً في كل من سوقي هونغ كونغ وشنغهاي للأوراق المالية، غير أن حجم الأسهم التي تم طرحها على الاكتتاب العام لم يتجاوز 25% من إجمالي أسهم هذه المصارف، حيث احتفظت الحكومة الصينية بملكية باقي الأسهم".

أما الخطوة الهامة الأخرى فقد تمثلت بتأسيس **هيئة تنظيم العمل المصرفي** (Chinese banking regulating commission "CBRC")، حيث أوكلت إليها مهمة الإشراف والرقابة على نشاط القطاع المصرفي في الصين ومتطلبات إصلاح وتطوير القطاع المصرفي بشكل رئيسي، بالإضافة إلى دورها المأمول بتشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية وخاصة الشركاء الاستراتيجيين من المؤسسات المالية والمصرفية العالمية للعمل في السوق المصرفية الصينية وفق ضوابط محددة أبرزها تحديد الهيئة للحد الأقصى لمساهمة الرأسمال الأجنبي بـ 25% من أسهم ملكية أي مؤسسة

[123] IBID,p16
[124] IBID,p16

مصرفية صينية، كما حددت الحد الأقصى لملكية المستثمر الأجنبي الواحد بـ 20% من رأسمال أي مؤسسة مصرفية صينية[125].

ج. معالجة إشكالية تراكم الديون المتعثرة لدى المصارف الحكومية

نجحت الإجراءات الحكومية المتبعة من خلال ضخ كميات كبيرة إضافية من رؤوس الأموال في المصارف الحكومية التجارية في تحسين ورفع معدل الكفاية الحدية لرأس المال إلى المستويات المعيارية الطبيعية، وتخليصها من جزء من القروض المصرفية الرديئة والمتعثرة المتراكمة في ميزانياتها والتي أعاقت قدرتها على التوسع في منح الائتمان وتمويل التنمية الاقتصادية في الصين سواء عبر رؤوس الأموال الإضافية التي ضخت أو عبر توسيع دور شركات إدارة الأصول في إدارة هذه الأصول ومتابعة تحصيلها أو تداولها وغيرها؛

وفيما يلي الجدول رقم (12) الذي يوضح التحسن الذي شهده معدل كفاية رأس المال في المصارف الحكومية التجارية الكبرى نتيجة الموجة الثانية من ضخ رؤوس أموال إضافية فيها:

الجدول 12: تطور معدل كفاية رأس المالي في المصارف الحكومية الصينية بين عامي 2002-2005

المصارف الحكومية التجارية	نسبة كفاية رأس المال(CAR) في 2002	نسبة كفاية رأس المال (CAR) في 2005
بنك الصين "BOC"	%8.15	%10.42
المصرف الصناعي والتجاري الصيني "ICBC"	%5.54	%10.26
مصرف التعمير الصيني "CCB"	%6.91	%13.57

The source: researchers designed, the data from "Moody's Investors Service Presentation materials. June 2006. The China Banking Regulatory Commission (CBRC) does not publish an aggregate banking sector capital adequacy ratio[126]

كما بلغت نسبة كفاية رأس المال في القطاع المصرفي ككل مستويات جيدة، حيث سجلت في عام 2009 مستوى 11.4% وارتفعت خلال الأعوام اللاحقة بفعل السياسة التحفظية والاحترازية التي فرضت على المصارف الصينية خلال الأزمة المالية العالمية الحالية، لتصل في عام 2012 إلى 13.2%[127].

وعلى الرغم من انخفاض نسبة القروض المصرفية الرديئة من مستوياتها العالية في 2001 بنسبة تجاوزت 30% إلى حوالي 13% في 2004 وأقل من 9% من إجمالي محفظة القروض المصرفية في 2005، إلا أن هذه المستويات بقيت أعلى من الحدود المرغوب فيه وفوق المستويات الطبيعية،

[125] IBID,p17

[126] "Moody's Investors Service Presentation materials. (June 2006), "The China Banking Regulatory Commission (CBRC) does not publish an aggregate banking sector capital adequacy ratio

[127] تقرير مصرف QNB. (2014)، "الصين رؤية اقتصادية 2014" ص 14 استناداً لبيانات مصرف الصين الشعبي، والمكتب المركزي للاحصاءات الصيني، وصندوق النقد الدولي.

و هو ما تداركته لاحقاً الحكومة الصينية من خلال تشديد القيود على التزام المصارف بالمعايير المالية العالمية من خلال تفعيل دور هيئة الرقابة والإشراف على المصارف وتحويل تركيزها إلى تحسين أسلوب إدارة نشاط المصارف الحكومية في الصين في منح القروض والتسهيلات المصرفية على أسس مالية عالمية، وعليه تمكنت المصارف الصينية الحكومية الأربعة من تخفيض نسبة القروض الرديئة والمتعثرة إلى إجمالي محفظتها الائتمانية إلى أقل من 3% خلال الفترة 2008-2010 كما هو موضح في الشكل (6) أدناه:

الشكل 6: تطور نسبة القروض الرديئة إلى إجمالي القروض المصرفية خلال الفترة 2000-2010.

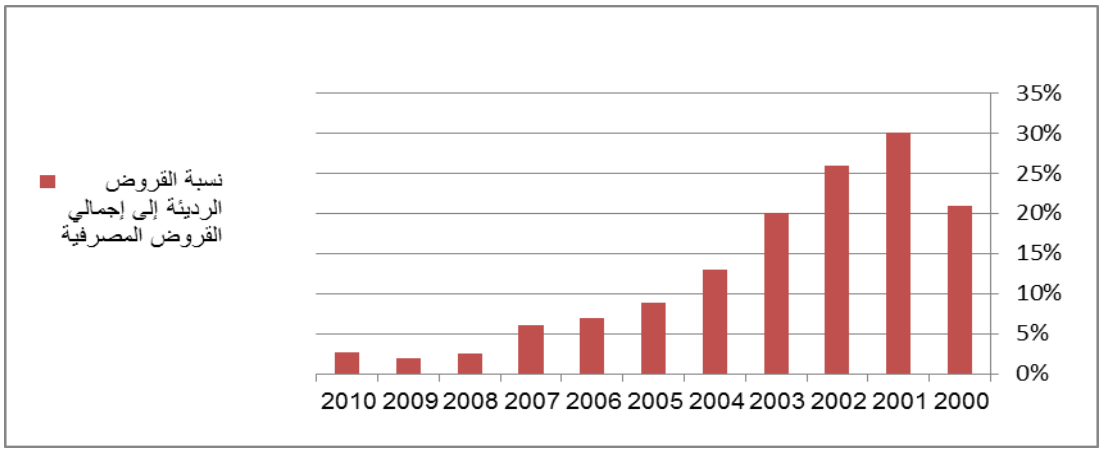

The source: researcher designed : the data from CBRC Annual Report2006-2010

هذا و يظهر الشكل الوارد أدناه أن نسبة القطاع العام من القروض المصرفية بلغت أعلى مستوياتها في 1995 بنسبة تجاوزت 92% من إجمالي قروض القطاع المصرفي لتنخفض بعدها بشكل متسارع وصولاً لأدنى مستوياتها في عام 1998-1999 بأقل من 88% من إجمالي القروض، لتعاود بعدها وتأخذ منحى صعودياً لتلامس مستوياتها قبيل موجة الإصلاح المصرفي الأخيرة عند 90.6% في 2010 كما هو موضح في الجدول (13) الوارد أدناه، وبالتالي فإن الواقع الذي تعكسه هذه النسب يشير إلى أن المشاريع الحكومية كانت تستحوذ على النصيب الأكبر من قروض القطاع المصرفي بالرغم من انسحاب الدولة من جزء هام من النشاطات الاقتصادية خلال هذه الفترة لصالح القطاع الخاص، وتعكس الدور السلبي الناجم عن مزاحمة الدولة عبر مشاريعها للقطاع الخاص وخاصة في مجال الحصول على التمويل بكلفة مقبولة، وبالتالي فإن حدود هذه المشكلة إنما يتعلق بحدود دور الدولة وتدخلها في نشاط القطاع المصرفي والاقتصادي برمته.

الجدول 13: تطور نصيب القطاع الحكومي من القروض المصرفية

خلال الفترة 1994-2009 (%)

الفترة الزمنية	حصة القروض الممنوحة للحكومة المركزية والحكومات المحلية من القروض المصرفية %
1994	%91.5
1995	%92.2
1996	%91.8
1997	%88.2
1998	%87.9
1999	%87.8
2000	%88.1
2001	%88.2
2002	%88.8
2003	%89
2004	%88.8
2005	%88.9
2006	%90.2
2007	%90
2008	%90.1
2009	%90.4
2010	%90.6

The source: researcher designed: the Data from CSY (1994-2009), and 2010 is estimated

ويظهر الشكل (7) الحصص السوقية للمصارف التجارية الصينية من القطاع المصرفي 2013:

الشكل 7: حصة المصارف من السوق المصرفية الصينية في 2013

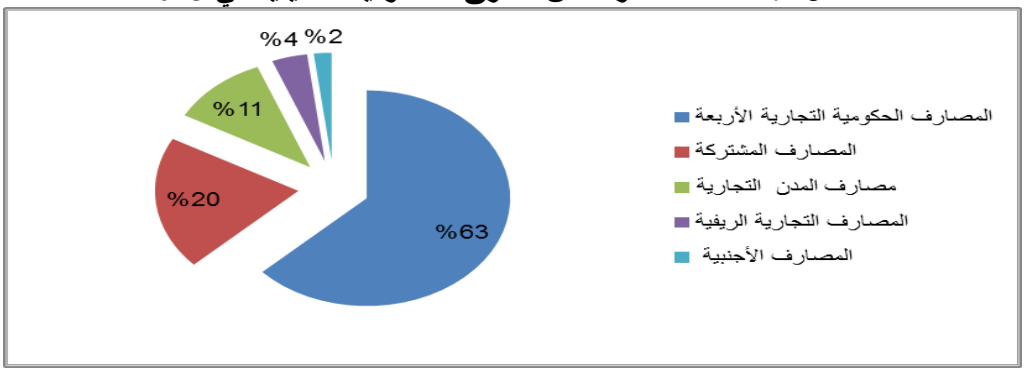

Sources: CBRC; and IMF staff calculations." China Financial Sector Assessment, FSAB, SecM2011-0492, November 2011.

وفيما يلي: الشكل رقم (8) يوضح تصنيف المؤسسات المصرفية العاملة في الصين في 2012:

الشكل 8: تصنيف المؤسسات المصرفية العاملة في الصين عام 2012

The source: researcher designed : China Banking Regulatory Commission 2012 Annual Report.

2-3-4-2 إصلاح نظام سعر صرف اليوان الصيني ودوره في دعم نمو الصادرات الصينية.

لعب اليوان الصيني دوراً جوهرياً في نجاح نموذج التنمية الصيني الموجه نحو تعزيز الصادرات الصينية للأسواق العالمية، وهذا لم يأتي بالصدفة، حيث كان يعبر عن سياسة نقدية ممنهجة اتبعها مصرف الصين الشعبي، وهو ما كان من الصعب حدوثه لولا الإصلاحات النقدية الكبيرة التي تم تنفيذها خلال فترة التحول لاسيما في عقد التسعينيات من القرن العشرين، حيث يمكن وصف السياسة النقدية خلال الفترة السابقة للتحول بأنها كانت سياسة شبه معطلة لصالح السياسة المالية في ظل نظم التخطيط المركزي، وفقاً لما اقتضته توجهات السياسات الاقتصادية السابقة، فقد اعتمد مصرف الصين الشعبي على ربط سعر صرف اليوان الصيني بسعر صرف ثابت مقابل الدولار الأمريكي (كل 1 دولار يعادل 1.5 يوان صيني)[128] عند مستويات مرتفعة لدعم سياسات التصنيع الثقيل كثيف رأس المال التي تتطلب استيراد جزء كبير من مستلزماتها من الخارج، وكان غير قابل

[128] Huang, Yiping-Tao, Kunyu (publishing date is not available) " The Adjustment of RMB Exchange Rate and Its Impacts on China's Economy", China Center for Economic Research, National School of Development, Peking University, China, Beijing, School of Finance , Central University of Finance and Economics 1, p3

للتحول نظراً لضعف دور الاقتصاد الصيني في الاقتصاد العالمي والقيود الشديدة على الحسابين الجاري ورأس المال، كما تم تثبيت سعر الفائدة عند معدلات منخفضة وهو أمر يعد طبيعياً في ظل سيطرة السلطات المركزية في الصين على معظم الفائض الاقتصادية وانخفاض مستوى الادخار الخاص وأهميته.

غير أن هذا الوضع تغير بشكل جذري خلال مرحلة التحول، فقد شهد هذا القطاع تغييرات جوهرية اقتضتها ضرورات الانفتاح المتزايد على العالم الخارجي وازدياد اندماج الاقتصاد الصيني في الاقتصاد العالمي عبر التبادل التجاري وتدفق رأس المال الأجنبي، ومن أهم الإصلاحات النقدية في الصين[129]:

1. "تم في بداية عام 1994 تخفيف الإدارة المركزية في تحديد سعر صرفه من قبل مصرف الصين الشعبي، حيث كان سعر صرف اليوان الصيني قبل 1994 كما سبق وتم الإشارة محدد بصيغة مركزية (نظام سعر الصرف الثابت) ومقيم بأعلى من قيمته، غير أن الأعوام الخمسة عشرة اللاحقة شهدت قيام الحكومة الصينية باتخاذ سلسلة من الإجراءات لخفض سعر صرف اليوان ليوائم التوجه نحو تشجيع قطاع التصدير ولمنح اليوان الصيني وبشكل تدريجي المرونة الكافية ليعكس واقع العرض والطلب في السوق، وكان أبرزها اعتماد سعر الصرف المزدوج الذي يمنح سعراً تفضيلياً لعائدات التصدير مقارنة مع المستوردات.
2. وفي عام 1994 أعلن بنك الصين الشعبي عن تحويل نظام سعر صرف اليوان الصيني من نظام سعر الصرف الثابت إلى سعر الصرف المدار، وبناء عليه حدد سعر صرف اليوان الصيني عند مستوى منخفض يتماشى مع سياسة دعم الصادرات يعادل 8.7 يوان للدولار، وقد شهد سعر صرف اليوان إثرها ارتفاعاً طفيفاً في قيمته مقابل الدولار الأمريكي حتى عام 1997 ليسجل مستوى 8.3 يوان للدولار، غير أنه ونتيجة لاندلاع أزمة جنوب شرق آسيا فقد قامت الحكومة الصينية بتثبيت سعر صرف اليوان عند مستوى 8.27 يوان للدولار لتفادي الانعكاسات المالية للأزمة وفرضت قيوداً على حركة رؤوس الأموال الأجنبية، ليستمر هذا السعر عند تلك المستويات حتى عام 2005.
3. عمدت الحكومة الصينية في 2005 لاتخاذ إجراءات إضافية نحو إصلاح نظام سعر الصرف، فقد أعلنت الحكومة الصينية 2005 عن ربط سعر صرف اليوان الصيني بسلة عملات بدلاً من ربطه بالدولار الأمريكي، والسماح لمصرف الصين الشعبي بتعديل سعر الصرف وفقاً لواقع العرض والطلب في السوق وبما لا يؤثر على طبيعة الاقتصاد الصيني وتنافسية صادراته خاصة وأنه تحول إلى اقتصاد معتمد على التصدير بشكل كبير، حيث

[129] IBID, p2-4

تم تحديد نطاق تقلب اليوان بهوامش لا تتجاوز + 0.3% *وبالفعل قد شهد اليوان في ذاك اليوم ارتفاعاً بمعدل 2.1% ليرفع من 8.27 يوان للدولار إلى مستوى 8.11 يوان للدولار.

4. وسع مصرف الصين الشعبي في وقت لاحق من عام 2007 نطاق التقلب إلى +- 0.5% ليمنح اليوان هامشاً أكبر من المرونة للتقلب تجاه بقية العملات، وعليه فقد ارتفع سعر صرف اليوان الصيني الإسمي خلال الفترة من 2005 ولغاية 2008 بمعدل 21%، في حين ارتفع سعر الصرف الحقيقي بمعدل 16% خلال نفس الفترة، أما في فترة الأزمة المالية العالمية 2008، فقد فرضت على مصرف الصين الشعبي تقييد نطاق تقلبات اليوان الصيني من جديد للتخفيف من انتقال آثر الأزمة على الاقتصاد الصيني عبر نافذة سعر الصرف، خاصة وأن الاقتصاد الصيني بات مندمجاً بالاقتصاد العالمي بشكل كبير وبات أحد اللاعبين البارزين في الاقتصاد العالمي، وعليه فقد حافظ بنك الصين الشعبي على سعر صرف ثابت قرب 6.84 يوان للدولار الأمريكي حتى 2010/7/19، ليعاود مصرف الصين الشعبي منح اليوان هامشاً أكبر للتقلب بين حدود +-0.5 و+-1%".

وهنا تجدر الإشارة إلى أن سلة العملات التي اعتمدها مصرف الصين الشعبي لتحديد سعر الصرف الفعال لليوان بدءاً من إعلانه التحول نحو نظام سعر الصرف المدار في 1994 (الذي تم تعطيله مؤقتاً نتيجة ازمة جنوب شرق آسيا وأزمة 2008) وتم العودة إليه في 2010 ضمت أكثر من 40 نوع من العملات، من بينها 8 عملات ذات ثقل جوهري أبرزها الدولار الأمريكي واليورو والين الياباني، بالإضافة إلى بعض العملات الأسيوية التي تعكس حجم ارتباط الاقتصاد الصيني وخاصة في قطاع التجارة الخارجية مع الاقتصاديات الآسيوية المجاورة له.

الجدول 14: سلة العملات الداخلة في تحديد سعر صرف اليوان الصيني (%)

السنة	الدولار الأمريكي	الين الياباني	اليورو	الوون الكوري الجنوبية	الدولار التايواني	دولارهونغ كونغ	الجنيه الاسترليني	الدولار السنغافوري
1995	20.30	26.10	17.80	6.40	5.00	5.80	2.30	2.30
1998	22.70	23.20	17.20	7.50	4.40	4.40	2.60	2.80
2001	24.00	21.80	16.60	7.00	4.40	3.30	3.20	2.50
2004	21.90	20.00	17.80	7.90	6.00	1.20	3.00	2.60
2007	20.90	16.70	18.50	8.30	6.50	0.80	3.00	3.00
2010	19.00	15.90	19.40	7.90	5.80	0.60	2.80	2.70

source: Huang, Yiping-Tao, Kunyu "The Adjustment of RMB Exchange Rate and Its Impacts on China's Economy" ,"WIND database"

ولعل أبرز التحديات التي واجهها مصرف الصين الشعبي هو الحفاظ على سعر صرف منخفض يدعم تنافسية الاقتصاد الصيني، وكبح الآثار السلبية الناجمة عن الفائض المتسارع في ميزان

المدفوعات وخاصة خلال الفترة السابقة للأزمة المالية العالمية وتدفق الاستثمارات الأجنبية التي ساهمت إلى حد كبير في الارتفاع في سعر صرف اليوان، ولكن لا يزال سعر الصرف دون المستويات الحقيقية له بفضل قدرة مصرف الصين الشعبي على التدخل في سوق العملات كبائع ومشتري أي كلاعب رئيسي محدد لسعر الصرف المرغوب اقتصادياً، وهو ما يشكل اليوم أحد أبرز المتغيرات التي تثير نزاعات وخلافات بين الصين والشركاء التجاريين المنافسين مثل أمريكا والاتحاد الأوروبي، وهو ما أدى بالفعل لجعل الصين موضع ضغوط هائلة من جانب الولايات المتحدة وأوروبا لإنهاء هذا الربط، حيث لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية الكبرى أو بما يسمى بمجموعة الدول الثماني (G8) إلى اليوم تطالب في المحافل الدولية بضرورة أن تعمد الصين على تعويم عملتها بشكل كامل وترك قوى العرض والطلب في السوق العالمية لتعمل على تحديد قيمتها الحقيقية مقابل العملات الأخرى نتيجة الأسباب التالية[130]:

1. "الرغبة في زيادة دور اليوان الصيني كعملة تداول دولي يسبقه تعويم كامل لسعر صرف اليوان في ظل الأرقام التي تشير إلى أن" التعاملات التجارية الدولية باليوان الصيني تجاوزت في 2012 ما نسبته 0.5% من إجمالي مدفوعات التجارة الدولية ويتوقع أن يشهد المزيد من الارتفاع مع توجه الصين نحو تشجيع التبادلات التجارية باليوان الصيني مع جيرانها الآسيويين.
2. تمتلك الصين اليوم فائضاً تراكمياً من الاحتياطيات النقدية بالعملات الصعبة يقدر بـ حوالي 4 تريليون دولار أمريكي، وهو ما يؤهلها لأن تلعب دوراً أكبر في نظام المدفوعات الدولي.
3. تجاوز حجم التبادل التجاري بين الصين و الاتحاد الأوروبي ما نسبته 16.3%ومع الولايات المتحدة الأمريكية ما نسبته 12.9%
4. ارتفاع حجم عجز ميزان التجارة بين الولايات المتحدة والصين لصالح الأخيرة والذي لامس مستوى 296 مليار دولار أمريكي وماله من دور سلبي على سوق العمالة الأمريكية التي فقدت بحسب إحصائيات معهد السياسات الاقتصادية الأمريكي ما مقداره 1.2 مليون فرصة عمل.

وبالتالي وبحسب بعض الاقتصاديين الأمريكيين أبرزهم وزير المالية الأمريكي تيموثي جايتنر والاقتصادي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد بول كروجمان فإن رفع قيمة العملة الصينية مقابل الدولار الأمريكي سيسهم في تصحيح التشوه في ميزان التجارة الأمريكية وحتى الأوروبي لما له من أثر في زيادة تنافسية منتجاتها مقابل المنتجات الصينية "[131]، وفيما يلي شكل بياني (9)

[130] جيوان, لوه يوان،(أكتوبر 2005)، " الصين ترفع سعر صرف عملتها" مقال في الصين اليوم (محتويات العدد 10).
[131] " الصين ترفع سعر صرف عملتها" مرجع سابق.

لتطور سعر صرف اليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي على المدى الطويل خلال الفترة 1961-2012:

الشكل 9: تطور سعر صرف اليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1961-2014 (يوان للدولار الأمريكي)

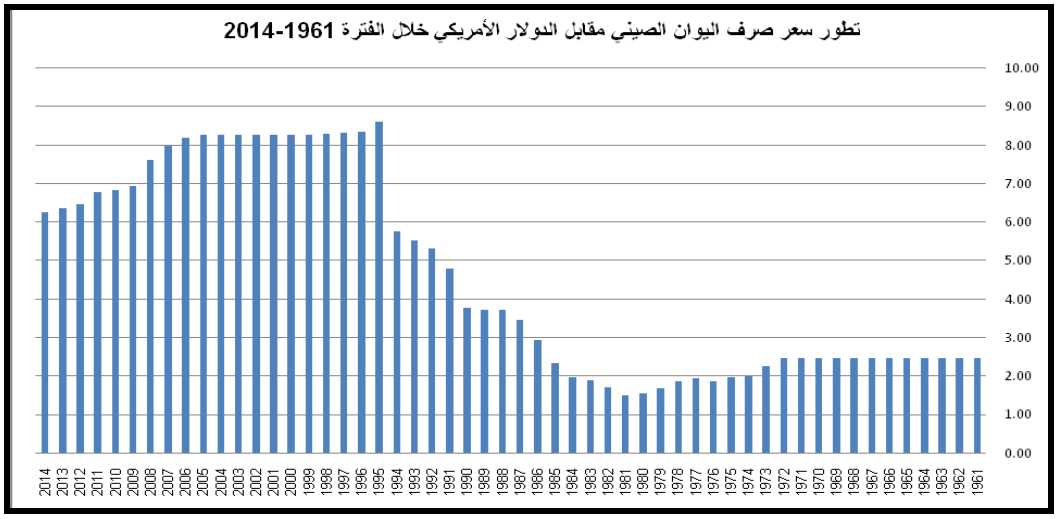

Sources: world banks website, china profile dataset

كما أن السلطات النقدية واكبت إصلاح سعر صرف اليوان الصيني بخطوة إصلاحية متقدمة على طريق إصلاح نظم التعاملات بالقطع الأجنبي في الصين في 1996 تمثلت بتحرير الحساب الجاري في الصين وقابلية تحويل العملة الصينية إلى العملات الأجنبية وبالعكس، وذلك وفق سعر الصرف الصادر عن مصرف الصين المركزي، مع التحفظ عن تعميم هذا التحرير على الحساب الرأسمالي وتقييده بالعديد من الضوابط الصارمة لحركة رؤوس الأموال من وإلى الصين، الأمر الذي ساعد الصين على تفادي الآثار السلبية الناجمة عن أزمة جنوب شرق آسيا وحالة الذعر المالي الذي رافقها هروب رؤوس الأموال الأجنبية ضخمة من أسواق هذه البلدان خلال عامي 1997-1998، بل على العكس من ذلك وبالرغم من ضعف عمق وتطور السوق المالية الصينية فقد استطاعت الصين الاستفادة من هذه الأزمة، حيث ازدادت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الصين بأكثر من 45مليار دولار أمريكي خلال عام واحد فقط 1997-1998، إضافة إلى ارتفاع رصيد الاحتياطيات النقدية من العملات الأجنبية لدى بنك الصين المركزي من 21 مليار دولار أمريكي عام 1997 إلى أكثر من 145 مليار دولار أمريكي عام وهي تقارب اليوم 4 تريليون دولار أمريكي جزء كبير منها موظف في سندات وأذون الخزانة الأمريكي، وتشكل صمام أمان للاقتصاد الصيني تجاه أي تقلبات حادة في أسواق العملات 1998[132].

[132] " The Role of Banks in Transition Economies: A Case Study of China with an Emphasis on Non-performing Loans",op cit p24

تدرك الصين خطورة التسرع في تعويم سعر صرف اليوان الذي يقدر بأنه مقيم بأقل من قيمتها بأكثر من 20% على نمو الصادرات الصينية وتنافسيتها في السوق الدولية، حيث تشير دراسة تحليلية لأحد الاقتصاديين الصينيين (Lio, Qing) بأن 1% ارتفاع في سعر صرف اليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي سوف تؤدي إلى تراجع الصادرات الصينية بمقدار 1.89%، أي ما يقارب 36 مليار دولار أمريكي في الصادرات الصينية[133]، ومع هذا فإن الصين ماضية بشكل مدروس في تحرير سعر صرف اليوان، حيث تجدر الإشارة إلى أن الصين نجحت في كانون الأول 2015 في جعل اليوان الصيني عملة قابلة للتحويل ومندرجة ضمن سلة العملات الصادرة عن صندوق النقد الدولي (SDR)، بوزن يبلغ 10.92% متجاوزة وزن الين الياباني في السلة الذي بلغ 8.09%، والجنيه الاسترليني بوزن 8.33% من السلة، مع تعهدات من الصين بتعويم سعر صرف اليوان بشكل كامل، غير أن هذا القرار يتطلب تحرير حساب رأس المال وهو ما يعد ذو مخاطر عالية في ظل تباطؤ الاقتصاد الصيني إثر الأزمة المالية العالمية وحالة عدم الاستقرار التي يشهدها الاقتصاد العالمي[134].

5-3-2 جهود إصلاح المالية العامة في الصين خلال مرحلة التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق

خففت الحكومة المركزية الصينية منذ عام 1979 من درجة مركزية تدخلها في شؤون المقاطعات الخاضعة للحكومات المحلية ومنحتها هامشاً أكبر في تنفيذ الخطط التنموية باستقلالية نسبية، الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم المسؤوليات الملقاة على كاهل الحكومات المحلية في أداء دورها في التنمية الاقتصادية ضمن المناطق التابعة لسلطتها ومن أهم هذه المهام هي[135]:

1. "تمتعت بسلطة مراقبة وتحديد أسعار البضائع والمنتجات، خصوصاً العائدة للمشاريع الحكومية سواء الزراعية أم الصناعية منها.
2. تم نقل ملكية وإدارة عدد من المشاريع العامة للحكومات المحلية لتتولى مهام الإشراف والرقابة على أدائها وتحصيل الإيرادات العامة منها، إضافة لتمويل نفقاتها وخاصة النفقات الرأسمالية التجديدية منها أو التوسعية من مصادرها الذاتية (Self raised fund) والتي كان المصدر الرئيسي لها هو الفوائض المتحققة من ميزانياتها المالية أو عبر الاقتراض من المصارف الحكومية.

[133] Lio, Qing, Lu, Yi and others. (2013), "Do Exports responds to exchange rate changes? Inference from Chinas exchange rate reform, university of international business and economic", Beijine , china, P 19

[134] Seth, Shobhit .(2016), "China currency Devaluation Hits Gobal economy", Investopedia http://www.investopedia.com/articles/investing/012516/chinese-currency-devaluation-hits-global-economy.asp

[135] " Decentralization , Deregulation and Economic Transition in China, op cit, p 16-17

3. إنشاء المشاريع الاستثمارية الجديدة وتأسيس الشركات.
4. الاستثمار في مشاريع البنية التحتية وتقديم الخدمات الاجتماعية في العديد من المجالات الطرقات– التعليم – البناء– السكن– الصحة...الخ
5. تأسيس المناطق الحرة وتنظيم شؤون الاستثمار فيها.
6. تحصيل الإيرادات العامة من المطارح الضريبية المختلفة والرسوم والفوائض المالية وبدلات الاستثمار وريع وأجار وغيرها".

الأمر الذي تطلب إصلاح نظام المالية العامة في الصين لمواكبة هذه التغييرات المؤسساتية الهامة، ويمكن إيجاز تلك الإصلاحات بالآتي:

أولاً. إقرار العمل وفق قاعدة (ربط النفقات بالإيرادات والأكل من أطباق مختلفة إشارة إلى توسيع المطارح الضريبية ومصادر الإيرادات العامة) خلال (1980–1978) حيث تتولى الحكومات المحلية عملية تحصيل الإيرادات العامة من مصادرها المتنوعة ليصار فيما بعد إلى تقسيمها وفق تصنيفين (قسم يحول لصالح الحكومة المركزية– في حين تحتفظ بالقسم الآخر الحكومات المحلية) والذي كان يسوده ضبابية وتداخل كبير في تحديد الفواصل الدقيقة لكلا الإيرادين المركزي أو المحلي كونه يعتمد بالدرجة الأولى على مسؤوليات كلا الإدارتين المحلية والمركزية، فقد كان هذا التشريع المالي يرتكز على الأسس التالية[136]:

1. "ربط نفقات الحكومات المحلية بحجم إيراداتها العامة المخصصة لها.
2. تقسيم الإيرادات العامة التي تحصلها الحكومات المحلية على قسمين الأول يعود للحكومة المحلية والثاني تحتفظ به الحكومات المحلية وفق نسبة ثابتة يتم تحديدها مسبقاً بناء على تقديرات لمتوسط الإيرادات العامة خلال الثلاث سنوات السابقة.
3. في حال تم تحصيل **إجمالي إيرادات عامة زائدة (Extra budget revenue)** تفوق إيرادات العام السابق، فإنه يصار إلى تحديد نسبة تفضيلية منها لصالح الحكومات المحلية وتحويل المخصص المتبقي للحكومة المركزية إليها، الأمر الذي وفر حافزاً للحكومات المحلية على تحسين إدارتها لشؤون التحصيل الضريبي.
4. السماح للمشاريع العامة بالاحتفاظ بجزء من فوائضها المالية لأغراض التجديد الرأسمالي والتوسع".

بالرغم من أن هذا النظام انعكس إيجاباً على الإيرادات الحكومات المحلية التي حققت فوائض في ميزانياتها إلا أنه سبب عجوزات متتالية في الميزانيات العامة للحكومات المركزية نتيجة توسيع المهام الموكلة للحكومات المحلية وضآلة إيراداتها.

[136] IBID, p 17.

ثانياً. دفع استمرار إشكالية العجوزات في الميزانيات العامة بالحكومة الصينية عام 1980 إلى تعديل النظام المالي عبر تشريع جديد ينص على مبدأ "تقسيم الإيرادات والنفقات العامة على المستويات الحكومية المختلفة بما يحقق توازن الميزانيات العامة لكل مستوى"، ويختلف هذا التشريع عن سابقه المقر عام 1978 بالآتي[137]:

1. "تحديد مصادر إيرادات محددة تحول لصالح الحكومة المركزية بشكل واضح، ومن أهمها تحويل أرباح المشاريع الحكومية الخاضعة لإشراف الحكومة المركزية والمحصلة من قبل الحكومات المحلية إلى بند إيرادات الحكومة المركزية.
2. فيما يتعلق بالضرائب الزراعية وأرباح المشاريع الحكومية التابعة للحكومة المحلية يتم تحويلها لصالح إيرادات الحكومات المحلية.
3. بالنسبة للأرباح الصافية المحققة في المشاريع الحكومية الضخمة والتي تشترك في إدارتها والإشراف عليها كل من الحكومة المركزية والحكومات المحلية، إضافة للضرائب المحصلة على المشاريع التجارية والصناعية الخاصة تحول إلى بند إيرادات كل منهما وفق نسب محددة.
4. تم كما تم خلال الفترة **1980-1985** تحويل جزء كبير من المسؤوليات التي كانت سابقاً من مهام الحكومة المركزية إلى الحكومات المحلية، وخاصة في المجالات الإنتاجية، حيث انحصرت سلطة الحكومة المركزية في الإشراف والتسيير على المشاريع الحكومية بالمشاريع الضخمة فقط والإستراتيجية منها، حتى أنه انخفض عدد المشاريع العامة التي تخضع لإشراف مباشر من قبل الحكومة المركزية إلى أقل من 20% عام "1985.

ثالثاً. استمر العمل وفق هذا التشريع المالي حتى عام 1985، حيث تم إصدار قرار بتعديل أسلوب اقتطاع الأرباح الصافية من المشاريع العامة إلى فرض ضريبة على صافي أرباح هذه الشركات لتتناسب مع البيئة الجديدة التي اندمج فيها القطاع الخاص، وبالتالي بقي التشريع السابق وفق تصنيفاته المذكورة مع تعديل المطارح الضريبية لتشمل ضرائب ثابتة تعود لصالح كل من الحكومة المركزية أو للحكومة المحلية أو لكلاهما بدل تحويل الأرباح الصافية، وبدوره أدى هذا الإجراء بالتوازي مع تسارع وتيرة موجة الإصلاح والتحرير خلال نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات وما رافقه من إصلاحات في ملكية وإدارة المشاريع العامة سواء عبر إدخال ملاك أجانب أو إدارات أجنبية إلى القيام بتزوير الرقم الصحيح لصافي أرباح المشاريع سواء العامة أو حتى الخاصة بهدف التهرب الضريبي، الأمر الذي أدى إلى صعوبات في شؤون التحصيل الضريبي من قبل الحكومات المحلية نتيجة فقدان سلطتها المباشرة على المشاريع العامة بعد الإصلاح والمشاريع الخاصة التي

[137] IBID, p 17.

تعمل بنطاق حرية كبير، وهو ما أدى إلى انخفاض متواصل في نسبة الإيرادات الحكومية الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1987-1993، حيث لم تتجاوز خلال الثلاث السنوات الأخيرة من الثمانينات ما نسبته 15% من الناتج المحلي الإجمالي وأقل من 12% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1993، وهو ما يشكل من وجهة نظر أخرى دلالة على انخفاض حجم الدولة في الاقتصاد الصيني نتيجة تسارع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية ومنح القطاع الخاص دوراً أكبر في العملية الإنتاجية[138].

رابعاً. إن تراجع إيرادات الحكومة المركزية إنما يرجع لمنح الحكومات المحلية دوراً أكبر في آلية اتخاذ القرارات وتسيير المشروعات العامة وتقديم الخدمات الإجتماعية وتمويل الاستثمارات.....الخ، غير أن هذا الاتجاه العام بدأ يزيد من قلق الحكومة المركزية وخشيتها من أن تفقد السيطرة على مراقبة تنظم إدارة المقاطعات المحلية وخصوصاً ذات المعاملة الخاصة، الأمر الذي دفعها في 1994 ومن ثم عام 1996 إلى إصلاح جديد في التشريعات المالية والضريبية عمدت من خلاله إلى فرض تحويل جزء كبير من الضرائب والرسوم التي كانت سابقاً تحول لصالح ميزانيات الحكومات المحلية إلى إيرادات الحكومة المركزية وفق ما يلي:[139]

1. "يحدد التشريع الجديد حصة الحكومة المركزية بـ75% من إيرادات كل من ضريبة القيمة المضافة الجديدة، الضرائب المتعلقة بالنشاطات التجارية "رسوم جمركية، ضريبة القيمة المضافة على الواردات"، الدخل الخاضع للضريبة على المشاريع العائدة للحكومة المركزية، الضرائب على الدخل الخاضع للضريبة من المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية، ضريبة الدخل على قطاع الأعمال، الضرائب على مشاريع قطاع البناء في الريف، ضرائب الدخل المفروضة على مدراء البنوك وشركات التأمين، ضرائب أرباح رأس المال، ضرائب على التعاملات المالية والاستثمار في الأسواق المالية، ضرائب الدمغة، تحويلات العائدات النفطية...الخ.
2. حدد التشريع حصة الحكومات المحلية بـ25% مما سبق ذكره باستثناء المشاريع التابعة للحكومة المركزية التي تحتفظ لنفسها بفائض الدخل بعد اقتطاع الضريبة.

أدت هذه الإصلاحات إلى استعادة الحكومة المركزية لمفاتيح التحكم والرقابة على سلطة الإدارات المحلية، مع تشكيلها **لمكتب ضريبي** وطني في كل مقاطعة للإشراف على عمل السلطات المحلية ومتابعتها في جباية وتحصيل الإيرادات المالية وتحويلها، وبالتالي أدت هذه الإصلاحات لزيادة

138 IBID, p 17-18.
139 IBID P19.

حصيلة الإيرادات العامة للحكومة المركزية إلى أكثر من 51% بالمتوسط من إجمالي الإيرادات العامة نتيجة التعديلات الجوهرية في بنية الاقتطاعات المالية خلال الفترة 1996-2013"[140].

إضافة لما سبق ذكره تم وضع قواعد جديدة للمالية العامة حيث صدر قانون الميزانيات العامة (**Budget law**) عام 1995 الذي حظر بموجبه على الحكومة المركزية الاقتراض من البنك المركزي من أجل تمويل العجوزات في الحساب الجاري في الميزانية العامة للدولة، وفي المقابل سمح للحكومة المركزية تمويل العجوزات الحاصلة في الحساب الرأسمالي من خلال إصدار سندات دين عام تمول عن طريق البنك المركزي أو المؤسسات المالية المحلية أو من خلال الأسواق المالية العالمية وفق قيود صارمة؛ وبالنسبة لموازنات الحكومات المحلية فقد أقر قانون الميزانية وبمشاركة رقابية من قبل فروع المصرف المركزي المنتشرة في الصين ضوابط صارمة وشديدة على موازنات الحكومات المحلية وضرورة تحقيق التوازن في ميزانياتها عبر التقييد بالحدود القصوى للنفقات المخصصة لها في الموازنة، حيث حكم هذا القانون آلية إصدار الحكومات المحلية لسندات دين بشكل شبه كامل ووفق شروط خاصة، في حين حظر عليها بشكل تام الاقتراض من الأسواق المالية.[141]

خامساً. المركز المالي للصين خلال الفترة 2000-2013

سجلت الميزانية العامة للصين مقيمة بحجم الإنفاق العام الإجمالي للحكومتين المركزية والمحلية نمواً مضطرداً خلال هذه الفترة بلغ بالمتوسط 20%، حيث ارتفع إجمالي الميزانية العامة من حوالي 1.8 تريليون يوان صيني في عام 2000 لتلامس مستويات تجاوزت 14 تريليون يوان صيني، كان للحكومة المركزية منها 15% في حين استحوذت الحكومات المحلية على 85% منها، كما أن إجمالي الإيرادات العامة منسوبة للناتج المحلي الإجمالي في الصين قد شهدت تطوراً ملحوظاً من حوالي 14% عام 2000 إلى قرابة 23% في 2013[142]، الأمر الذي يشير إلى صعود دور الدولة من جديد كلاعب رئيسي في دعم النمو الاقتصادي، لاسيما خلال الأعوام اللاحقة للأزمة المالية العالمية عام 2008 نظراً لبرامج التحفيز المالية التي اتخذتها الحكومة الصينية لتحفيز النمو الاقتصادي عبر زيادة الاستثمارات العامة، انظر الشكل البياني (10) الوارد أدناه:

[140] IBID, p58
[141] " The Role of Banks in Transition Economies: A Case Study of China with an Emphasis on Non-performing Loans ", op cit p24.
[142] Naito, Jiro (2015). "Chinas Fiscal position and policy: current status of local government debt problems and challenges", policy research institute , p69.

الشكل 10: تطور إجمالي الإيرادات والنفقات المالية في الصين بالقيم المطلقة وكنسبة للناتج المحلي الإجمالي (اللون الداكن يمثل الإيرادات والفاتح يمثل النفقات) خلال الفترة 2000-2013

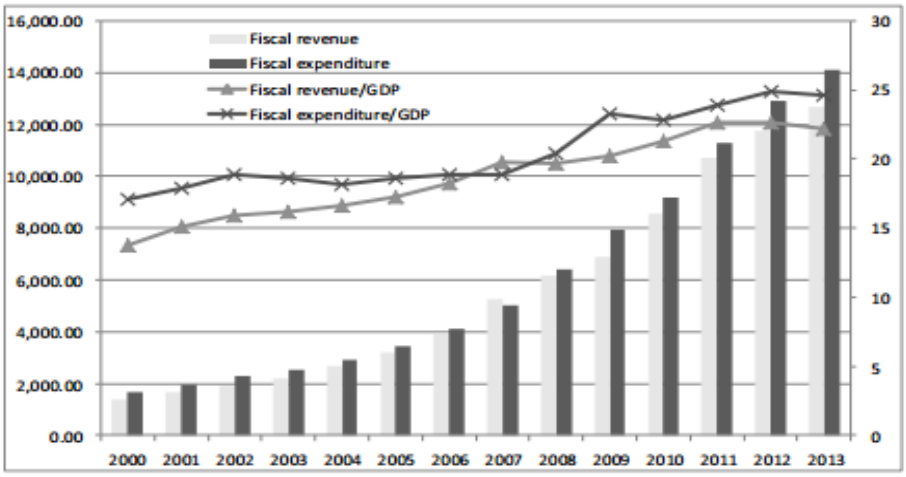

(Source) Ministry of Finance of the People's Republic of China, National Bureau of Statistics

أما تطور عجز الموازنة العامة للدولة في الصين، فيمكن القول بأن الإصلاح المالي المشار إليه أعلاه نجح إلى حد كبير في تخفيض نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 3.3 % عام 2000 لتسجل فائضاً عام 2007 بلغ حوالي 1% ليعاود بعدها الارتفاع نظراً للجوء الحكومة الصينية لسياسة مالية توسعية لدعم النمو الاقتصادي، ليلامس في 2013 حوالي 2.5% مع العلم بأنه سجل لامس 3 % في عام 2009[143]، كما هو موضح في الشكل أدناه (11):

الشكل 11: يظهر تطور عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 2000-2010 بالقيم المطلقة وكنسبة للناتج المحلي الإجمالي

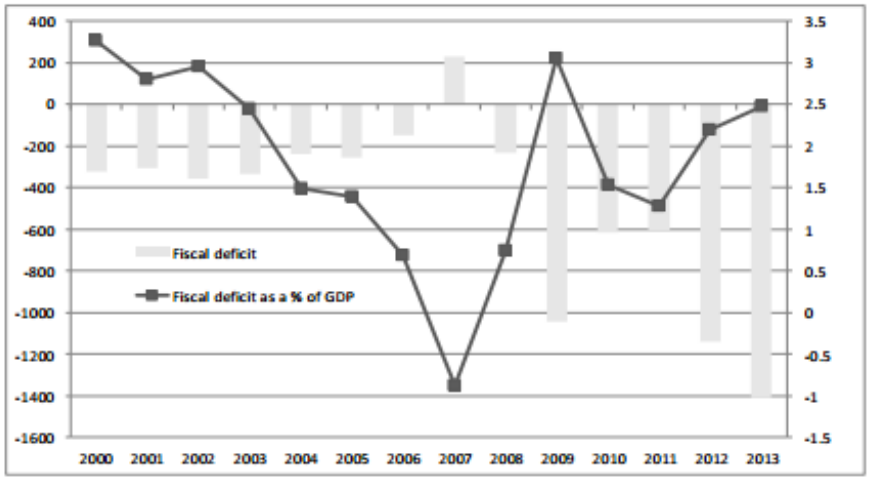

(Source) Ministry of Finance of the People's Republic of China, National Bureau of Statistics

[143] IBID p 69.

2-3-6 تطور حصة الصين من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي ودورها في التنمية الاقتصادية

اتجه الاقتصاد الصيني وبأسلوبه المتدرج بالتحول نحو منح مزيد من اللامركزية في إدارة الاقتصاد وهامشاً أوسع ومتزايد للسوق والقطاع الخاص بكافة أشكاله الفردي والعائلي والمؤسساتي المحلي والأجنبي لممارسة نشاطات اقتصادية كانت في السابق حكراً على القطاع الحكومي الممثل بالمشاريع العائدة للدولة (SOES) والعمل جاهداً على تهيئة الشروط الملائمة لبناء سوق كفوءة وتنافسية لا يحكمها الاحتكار بشقيه العام أو حتى الخاص لتحسين كفاءة تخصيص واستخدام الموارد.

وعدَت الحكومة الصينية الاستثمار الأجنبي المباشر لاسيما استقطاب الشركات المتعددة الجنسيات أحد أهم الأهداف التي سعت الحكومة الصينية لتحقيقها، إيماناً منها بأهمية الاستعانة بها ضمن حدود مساعدة الاقتصاد الصيني وليس الانخراط في التبعية له في ردم فجوة التمويل الضخمة التي يحتاجها الاقتصاد الصيني في استراتيجيته للحاق بركب الدول المتقدمة وتقليص فجوة التكنولوجية والمعرفة التي تفصل الاقتصاد والمجتمع الصيني عن بقية الاقتصاديات المتقدمة والتي تعود لمئات السنين، وعليه عمدت الحكومة الصينة إلى تسهيل الشروط الملاءمة لعمل الاستثمار الأجنبي المباشر خارج إطار التخطيط المركزي وبشكل متدرج تبعاً للنتائج المترتبة على كل خطوة عبر سلسلة من الإجراءات التي تم التطرق إليها سابقاً، وكان أبرزها:

- المناطق الاقتصادية الحرة والمدن الشاطئية الاقتصادية المخصصة بشكل رئيسي لجذب المشاريع الهادفة للإنتاج بغرض التصدير، ونقل التكنولوجيا.
- المؤسسات المالية الأجنبية المصرفية وغير المصرفية
- المناطق التجارية الحرة في الداخل الصيني.

2-3-6-1 حصة الصين من إجمالي تدفقات رأس المال الأجنبي المباشر الوافدة

شهد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الخارج إلى الاقتصاد الصيني ارتفاعاً ونمواً مطرداً، لدرجة باتت فيها أحد محاور دعم التنمية الاقتصادية ودفع النمو الاقتصادي وتحسين تنافسية الإنتاج في الصين، حيث تجاوز عدد المشاريع المسجلة تحت بند استثمارات أجنبية مباشرة (FIEs) في عام 2010 ما يزيد عن 445244 مشروع، وظَفت أكثر من 55.2 مليون موظف وأكثر من 15.9% من عمالة المدن[144].

[144] China 2011 statistical year book.

هذا وتساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدور هام في الإنتاج الصناعي الصيني، حيث ارتفعت حصتها من إجمالي الإنتاج الصناعي من حوالي 2.5% عام 1990 إلى أكثر من 35.9% عام 2006، ليسجل تراجعاً طفيفاً إلى 27% في 2010 في أعقاب الأزمة المالية العالمية (كما هو موضح في الجدول رقم (15)، والتباطؤ الاقتصادي العالمي الذي واكبها، إضافة إلى ذلك تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دوراً جوهرياً في قطاع التجارة الخارجية وخاصة وأن المشاريع المستهدفة للتصدير كانت أحد أبرز مقاصد الاستثمارات الأجنبية المتدفقة للصين، حيث ساهمت المشاريع الاستثمارية الأجنبية في 2012 بأكثر من 48.5% من إجمالي الصادرات الصينية و49.8% من إجمالي الواردات الصينية، وهي نسبة مرتفعة بالرغم من أن هذه المعدلات تقل عن أعلى مستويات سجلتها مساهمة (FIEs) في التجارة الخارجية للصين في عام 2006 حيث تجاوزت نسبة مساهمته في 2007 حوالي 58.5% بالنسبة للواردات وأكثر من 59.5% بالنسبة للصادرات[145]، وفق ما هو موضح في الجدول رقم (16).

الجدول 15: تطور مساهمة مشاريع الاستثمار الأجنبية في إجمالي الإنتاج الصناعي خلال الفترة 1990-2010.

	مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في إجمالي الإنتاج الصناعي %
1978	أقل من 1%
1990	2.5%
1996	15%
2000	%28
2001	%27
2002	30%
2003	32%
2004	36%
2005	31%
2006	31%
2007	30.5%
2008	30%
2009	27.5%
2010	27%

Source: Invest in China (http://www.fdi.gov.cn/pub/FDI_EN/default.htm).

[145] "China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States ,op cit, p13

الجدول 16: تطور مساهمة مشاريع الاستثمار الأجنبي في إجمالي الصادرات والواردات الصينية خلال الفترة 1990-2012

	مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الواردات %	مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الصادرات %
1978	تقدر بأقل من 1%	تقدر بأقل من 1%
1990	%11	%22
1996	%30	%41
2000	%48	%51
2001	%49	%41
2002	%50.5	%51
2003	%54	%55
2004	%57	%58
2005	%57	%60
2006	%31	%31
2007	%58.5	%59.5
2008	%56	%54
2009	%54	%53
2010	%53	%52
2011	%51	%50.5
2012	%49.8	%48.5

Source: Invest in China (http://www.fdi.gov.cn/pub/FDI_EN/default.htm).

وفيما يتعلق بمساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة (بما فيها الاستثمارات المشتركة بين رأس المال المحلي والأجنبي) في الصادرات الصينية من المنتجات عالية التكنولوجية والمحتوى المعرفي، نجد بأن المشاريع الاستثمارية الأجنبية (FIEs) هيمنت على الحصة الأكبر في صادرات الصين من هذه المنتجات، حيث ارتفع نصيبها من الصادرات العالية التكنولوجيا من 79% عام 2002 إلى أكثر من 82% في 2010، وفي حال استبعاد المشاريع الأجنبية المشتركة واحتساب مساهمة المشاريع الأجنبية فقط نجد أن حصتها ترتفع من 55% إلى 67% خلال الفترة 2002-2010.[146]

وبإجمالي حركة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الخارج إلى الاقتصاد الصيني، فإن البيانات الصادرة عن الملتقى العالمي للتجارة والاستثمار تظهر ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى داخل الاقتصاد الصيني من 2 مليار دولار أمريكي عام 1985 إلى أكثر من 108 مليار دولار أمريكي في 2008، ونظراً للأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي أرخت بثقلها على حركة الاستثمارات بين الأسواق العالمية نتيجة حالة الترقب والحذر حيال مستقبل الاقتصاد العالمي الذي دخل بمعظم اقتصاداته المتقدمة بمرحلة من التباطؤ والركود الاقتصاديين انخفض حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة للصين بحوالي 12.2% في 2009 إلى أقل من 90 مليار

[146] IBID, p13.

دولار أمريكي، ليعاود الصعود مجدداً مسجلاً حوالي 106 مليار دولار أمريكي في 2010 و116 مليار دولار أمريكي في 2012 [147].

الشكل 12: تطور تدفقات رأس المال الأجنبي المباشر الوافد إلى الصين خلال الفترة 1985- 2012 (مليارات الدولارات الأمريكية).

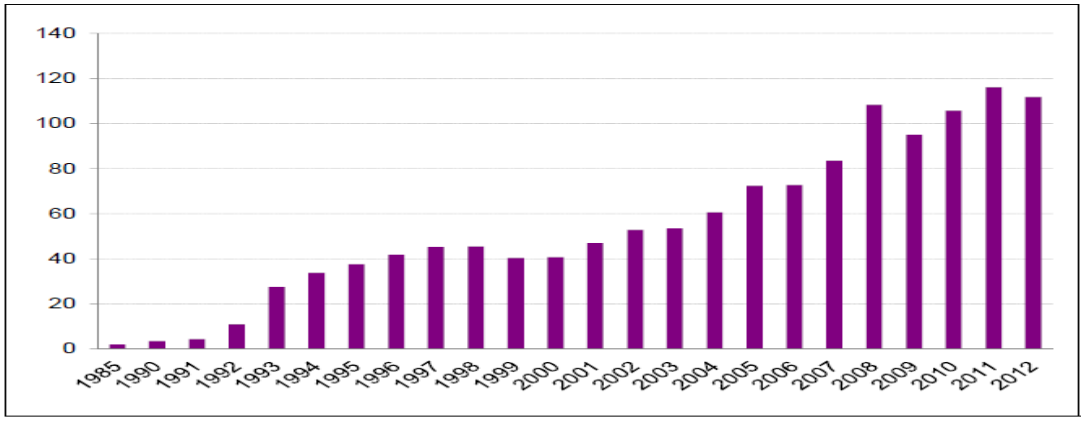

Source: United Nations Conference on Trade and Investment and Invest in China.

هذا وقد أشار تقرير صادر عن (United Nations Conference on Trade and Development reports) بأن الصين تعد اليوم ثاني أكبر مستقطب للاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد الولايات المتحدة الأمريكية، في حين أنها تحتل المركز الأول عالمياً من حيث إجمالي قيمة رأس المال الأجنبي التراكمي لديها والذي بلغ أكثر من 1.3 تريليون دولار أمريكي في 2012، وفي نفس السياق تعد هونغ كونغ أكبر مصدَر للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الصين بمتوسط نسبة تجاوزت 45.3% من إجمالي التدفقات الأجنبية (التراكمية)* الواردة للصين خلال الفترة 1978-2012 يليها كل من بريطانيا بـ 9.1% و اليابان بحوالي 6.5% وبعدها كل من الولايات المتحدة الامريكية وتايوان وسنغافورة ..الخ[148].

2-3-6-2 تصاعد اهتمام الصين بالاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج لدعم النمو الاقتصادي

استهدفت الحكومة الصينية من وراء دعمها وتهيئتها للبيئة الاقتصادية والاستثمارية والتنافسية الملاءمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العمل على إنضاج اقتصاد سوق بجانب اقتصاد التخطيط المركزي يشكل منافساً له من خلال مؤسسات ومشاريع القطاع الخاص من جهة وبما يحرض تلك المشاريع وخاصة المملوكة للدولة (SOEs) على تحسين إطار عملها ونظم تشغيلها

[147] IBID, p14-15

* الاستثمارات التراكمية لا تأخذ بعين الاعتبار الاهتلاك أو أثر التضخم على قيمة الاستثمارات الأجنبية الوافدة.

[148] Chinese Ministry of Commerce and Chinese Statistical Yearbook 2012,

وفق معايير أكثر كفاءة وتنافسية تتناسب مع اقتصاد السوق، إضافة إلى رغبة الحكومة الصينية من وراء مثل هذا الاحتكاك وبشكل خاص مع المؤسسات الاستثمارية الأجنبية ذات الباع الطويل في الإدارة الإنتاجية والاقتصادية والمالية هو توسيع أطر وأفق نشاط تلك المشاريع والمؤسسات لتنتقل من النطاق المحلي إلى النطاق الإقليمي والدولي إيماناً منها بعدم إمكانية مواجهة موجات العولمة الاقتصادية والثقافية والسياسية من دون مشاريع ومؤسسات اقتصادية قوية تعمل عبر الحدود وتستغل الموارد وتوفر المواد الاولية استناداً للمزايا النسبية وبما يخدم ديمومة النمو والتنمية الاقتصادية في الصين.

أعاقت حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة من الصين حتى 2000 معوقات كثيرة وإجراءات تقييدية حكومية كبيرة فيما يتعلق بتحويل رؤوس الأموال والأرباح للخارج، غير أنه الحال تغير مع تسارع وتيرة الإصلاحات والانفتاح الاقتصادي إثر انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية والتزامها بتنفيذ إجراءات تحريرية أكثر مقابلة لاحتياجات ومتطلبات رؤوس الأموال الأجنبية، بالإضافة إلى عامل مهم آخر يتمثل بتراكم احتياطيات نقدية أجنبية ضخمة لدى الحكومة الصينية معظمها موظف في أصول منخفضة المردودية وعالية الأمان كأذون وسندات الخزانة الأمريكية، وهو ما دفع الحكومة الصينية إلى البحث عن قنوات توظيف أكثر كفاءة وعائدية اقتصادية ومالية لتلك الأصول النقدية، وعليه وضعت الحكومة الصينية وفق استراتيجية (Go Global) هدفاً استراتيجياً بتوسيع الاستثمارات الصينية في الخارج في القطاعات والمجالات التي تخدم التنمية الاقتصادية واحتياجاتها، وأبرز توجهات هذه الاستراتيجية عمدت الحكومة الصينية إلى إطلاق مؤسسة ("CIC" The China investment corporation) برأسمال ضخم تجاوز 200 مليار دولار[149]، جاعلة منها أحد أكبر صناديق الثروة السيادية الاستثمارية في العالم، بهدف تمويل المشاريع الاستثمارية خارج الحدود في مجالات الطاقة والنفط والمعادن، بالإضافة إلى تمويل خطط توسيع نطاق عمل المشاريع المملوكة للدولة في الاستحواذ والدخول بشراكات استراتيجية مع مؤسسات اقتصادية ومالية عريقة وذات قدرة تنافسية عالمية بالإضافة لتركيز نشاطها على المؤسسات التكنولوجية العالية وذات الخبرات الإدارية والفنية العالية، ففي عام 2005 اشترت شركة (Lenovo Group limited) للحواسيب شركة (IBM corporation personal computers) للحواسيب الشخصية مقابل أكثر من 1.75 مليار دولار أمريكي، وعليه باتت الصين أحد أبرز المصدرين لرأس المال الأجنبي والاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث ارتفعت التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة من 2.7 مليار دولار أمريكي في 2002 إلى أكثر من 84.2 مليار دولار أمريكي

[149] Martin, Michael F, CRS Report RL34337, *"China's Sovereign Wealth Fund*". edition date is not available.

في 2012، واحتلت المركز الثالث بين الدول من حيث إجمالي الأصول الاستثمارية المستثمرة في الخارج بإجمالي قيمة تجاوزت 450 مليار دولار أمريكي في 2012[150].

الشكل 13: تطور التدفقات الاستثمارية المباشرة الخارجة من الصين خلال الفترة 2000-2012 (مليارات الدولارات الأمريكية):

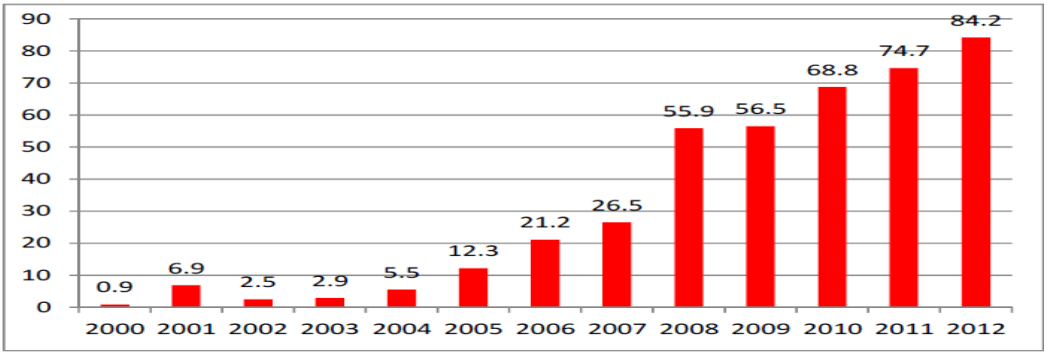

Source: United Nations.

Note: UN data on Chinese ODI differ someone from official Chinese data.

الشكل 14: أكبر الدول المصدرة للتدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة للخارج من حيث الحجم في 2012 (مليارات الدولارات الأمريكية)

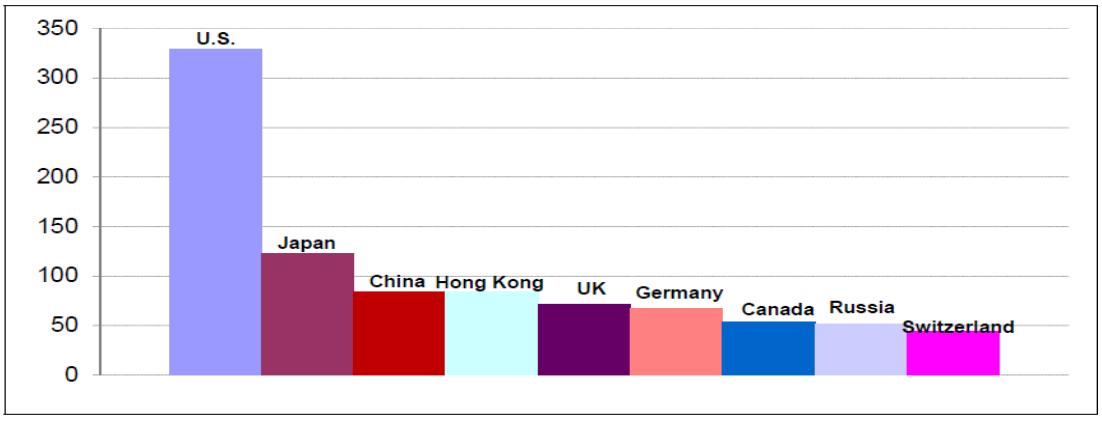

Source: United Nations Conference on Trade and Development.

هذا ويعد الاتحاد الأوروبي أحد أبرز مقاصد الاستثمارات الأجنبية الخارجة من الصين برصيد 6.7 مليار دولار أمريكي ثم مجموعة دول الآسيان برصيد 5.9 مليار دولار أمريكي والولايات المتحدة الأمريكية بـ 1.8 مليار دولار أمريكي وأتت روسيا في الترتيب الرابع بحوالي 716 مليون دولار أمريكي.[151]

[150] "China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States", op cit, p 17

[151] M. Morrison, Wayne Specialist in Asian Trade and Finance "China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States, IBID, p 17

أما من ناحية قطاعات التوظيف فقد استحوذت مشاريع الطاقة وتوابعها على الحصة الأعظم من تلك الاستثمارات بنسبة تجاوزت 51%، ثم مشاريع الصناعات الكيماوية بـ 22% يليها الخدمات بـ 14% ومن ثم الصناعة بـ 12%، كان للمشاريع المملوكة للدولة المساهمة الأكبر في تلك الاستثمارات بحصة تجاوزت 72% على هيئة استحواذات ومشاركات راسمالية تركزت في قطاعات الطاقة والمعادن[152]. وفي ما يلي عرض بياني لمراحل التجربة الصينية في التحول التدريجي من اقتصاد التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق وفق الخصائص الصينية وفق المراحل الزمنية التي رافقت إجراء الإصلاحات الاقتصادية في أهم المفاصل الاقتصادية في الاقتصاد الصيني.

وفيما يلي عرض بياني يلخص مراحل عملية التحول الاقتصادي التدريجي في الصين نحو اقتصاد السوق وفق إطار زمني متسلسل.

الشكل 15: مفاصل التحول الاقتصادي وفق المراحل الزمنية الثلاثة للتحول الاقتصادي حتى نهاية العقد الاول من القرن العشرين

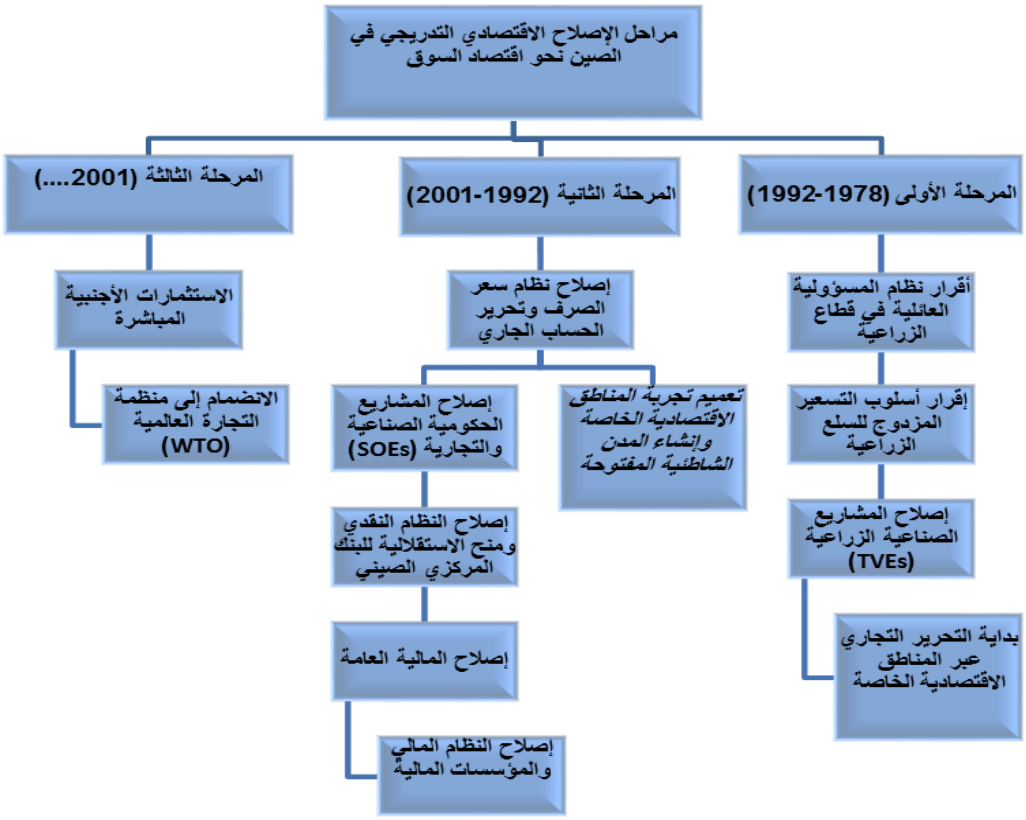

المصدر: تصميم الباحث

[152] M. Morrison, Wayne Specialist in Asian Trade and Finance "China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States, IBID, p 17-18

المبحث الرابع: منعكسات استراتيجية التحول التدريجي نحو اقتصاد السوق على دور الاقتصاد الصيني في الاقتصاد العالمي (البعد الاقتصادي).

لم يكن الاقتصاد الصيني قبل عام 1978 يتمتع بأي موقع مميز بين الاقتصاديات العالمية، حيث كان يعد اقتصاداً طبيعياً متخلفاً تغلب عليه السمات الريعية على الإنتاجية، باستثناء قطاع الصناعات الثقيلة التي أسستها القيادة الاشتراكية آنذاك بقيادة ماوتسي تونغ منطلقة من هدف – اللحاق بركب الاقتصاديات المتطورة متجاهلة اعتبارات الرشادة الاقتصادية والمزايا النسبية ضمن الإمكانيات المتاحة للمجتمع الصيني وهو ما استنفذ سريعاً مؤدياً لمشاكل اقتصادية بنيوية ثقيلة هزت الاقتصاد الصيني واستقرار مؤشراته، كما خلفت وراءها مشاكل اجتماعية قاسية تفاقمت بشكل خاص إثر قيام الثورة الثقافية، غير أن نقطة التحول التاريخية أحدثها تسلم دينغ شياو بينغ قيادة الحزب الشيوعي وبالتالي البلاد وانقلابه على الفكر الاشتراكي الماوي الذي ساد لأكثر من ثلاثة عقود منذ تأسيس الجمهورية الصينية عام 1949، مؤسساً لمشروع فكري و اقتصادي جديد ورائد للأمة الصينية سمي بـ"اشتراكية السوق وفق الخصائص الصينية" والتي أفسحت المجال بشكل تدريجي ومدروس لمساهمة أكبر للقطاع الخاص المحلي والأجنبي للعمل في قطاعات اقتصادية واسعة كانت فيما مضى حكراً على القطاع العام، وتمكن من خلال استراتيجيته الفريدة في تغليب احتياجات الاقتصاد الصيني التنموية من خلال الانفتاح على الاقتصاد العالمي بالحد الضروري لمتطلبات التنمية وكسر العزلة التي فرضتها سياسات ماو السابقة، وذلك على الرغم مما تعرض له مشروعه في البداية من معارضة شديدة سواء داخل الحزب الشيوعي الصيني من قبل دعاة الفكر الماوي والذي رأوا في فكر دينغ انقلابا على أسس المجتمع الاشتراكي الذي أسس له ماو من خلال كتاباته، أو من قبل المؤسسات الدولية ودعاة الليبرالية الاقتصادية الذين لم يرو فرصة لنجاح سياسات التحول نحو اقتصاد السوق الاشتراكية من خلال التدرج في السياسات انطلاقاً من اعتقادهم بضرورة التحول من خلال أسلوب العلاج بالصدمة الخاطف والشامل لكافة مجالات الاقتصاد والمجتمع بهدف تخليصها وبأقصر فترة من مؤسسات وأدوات الدولة التدخلية عبر أساليب التخطيط المركزي التسلطية التي تعيق المجتمع والاقتصاد والأفراد عن تفجير طاقاتهم المكبوتة، وأمام هذه التحديات أسس دينغ مشروعاً اقتصادياً طموحاً نقل الصين وخلال أقل من عقدين ونصف من مصاف البلدان المتخلفة إلى ثاني أكبر اقتصاد في العالم، حيث كانت الصين قبل التحول الاقتصادي من أفقر البلدان في العالم، فقد كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الصافي يعادل 40/1 مثيله في الولايات المتحدة الامريكية، بالتوازي مع مئات الملايين من الناس الذين يعانون من الفقر المدقع وسوء نوعية الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية على الرغم من

شموليتها .... وغيرها، وخاصة في الأرياف التي كان يقطنها اكثر من 80% من الشعب الصيني، غير أنه ومنذ بدء الصين عملية التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق الاشتراكي تمكنت من تحقيق متوسط معدل نمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مرتفع وفريد تجاوز بالمتوسط 9.9% منذ 1978–2011، الأمر الذي رافقه ارتقاء الصيني إلى مرتبة ثاني أكبر اقتصاد في العالم في 2010 متجاوزاً اليابان، ومستهدفاً اللحاق بالولايات المتحدة الأمريكية أكبر اقتصاد في العالم وتجاوزها، وهي تمتلك كل الشروط والظروف والإمكانيات لتحقيق ذلك الهدف رغم الصعوبات والتحديات التي تواجه مستقبل نموذج الصين التنموي وخاصة ما يتعلق منها بكيفية الحفاظ على معدلات النمو المرتفعة في بعدها الاقتصادي والتحديات التي يواجهها نموذج النمو المعتمد على الطلب الخارجي خاصة في ظل الوقت الراهن، وكيفية التعامل مع الآثار الاجتماعية المرافقة لسياسات التحول الاقتصادي خصوصاً وأن معالم هذا النموذج لم تكتمل حتى اليوم ولا يزال امام الصين شوط طويل لتقطعه ولتستطيع الإجابة على سؤال جوهري حول مستقبل نموذج اقتصاد السوق الاشتراكي وكيفية تحديد مفرداته الاقتصادية والاجتماعية والحفاظ على التوازن بين السوق والدولة ومداها وحجمها وفعاليتها، وعليه يمكن معرفة إلى أين تتجه الصين باقتصادها هل هو أقرب لاقتصاد السوق أم يحتمل إمكانية العودة نحو مزيد من الهيمنة للتخطيط المركزي، وفيما يلي أبرز إنجازات التحول الاقتصادي التدريجي في الصيني من خلال البعد الاقتصادي لعملية التحول الاقتصادي.

2-4-1 النمو الاقتصادي في الصين ومحركاته خلال فترة التحول الاقتصادي.

2-4-1-1 متوسط معدل النمو الاقتصادي في الصين خلال فترة التحول الاقتصادي

حققت الصين وسطي معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة السابقة للتحول الاقتصادي منذ 1953–1978 بلغ 5.4%[153]، ارتكز بالدرجة الأولى على تكثيف استخدام رأس المال المادي والعمالة الجسدية فقط دون الاهتمام بإنتاجية عوامل الإنتاج ومدخلاته، غير أن الحال انقلب منذ بدء تطبيق سياسات التحول الاقتصادي التدريجي نحو اقتصاد السوق الاشتراكي منذ 1978 والبدء بعملية التحول الاقتصادي التدريجي نحو اقتصاد السوق الاشتراكي، حيث حققت الصين معدلات نمو اقتصادية مرتفعة لا سابق لها عالمياً في العصر الحديث، فقد بلغ وسطي معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1978–2011 حوالي 9.9% ساهم القطاع الخاص بالنصيب الأكبر منه[154]، وهو معدل يتجاوز متوسط فترة نمو الاقتصاد الصيني خلال مرحلة ما قبل التحول بشكل جوهري، وفق ما هو موضح في الشكل (16) أدناه.

---

153 *M. Morrison, Wayne,(June 26, 2012,)," China's Economic Conditions", Congressional Research Service, p3.*

154 *IBID p3-4*

الشكل 16: تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة 1961-2015(%).

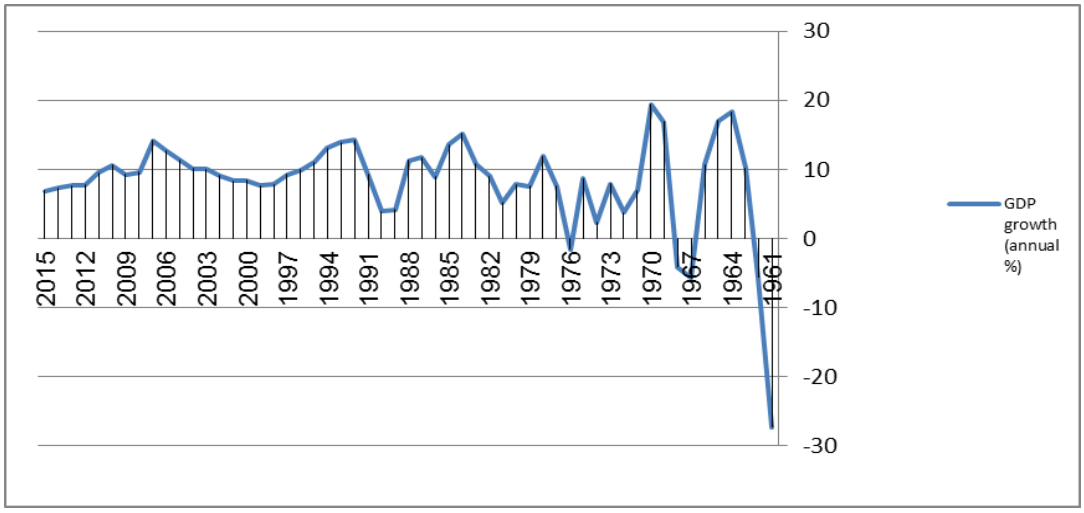

the source: researcher designed based in "world bank dataset , china profile .

الجدول 17: تطور أبرز مؤشرات الناتج المحلي الصيني ومتوسط نصيب الفرد من الدخل ونموه خلال الفترة 1961-2015 وفق المؤشرات الإسمية ومعيار تعادل القدرة الشرائية للدولار الأمريكي PPP

حجم الاقتصاد الصيني وفق معيار PPP تريليون دولار أمريكي	حجم الاقتصاد الصيني الاسمي (تريليون دولار أمريكي)	متوسط نمو نصيب الفرد من الدخل وفق PPP ($)	متوسط نمو نصيب الفرد من الدخل الاسمي ($)	معدل نمو الناتج المحلي على أساس سنوي%	
	0.49		75.05	-27.30	1961
	0.46		70.12208196	-5.60	1962
	0.50		73.42039214	10.20	1963
	0.59		84.57339733	18.30	1964
	0.69		97.47009951	17.00	1965
	0.75		103.1811732	10.70	1966
	0.72		95.49669148	-5.70	1967
	0.69		90.37132883	-4.10	1968
	0.78		98.88988471	16.90	1969
	0.91		111.8227227	19.40	1970
	0.98		117.1815931	7.00	1971
	1.12		130.1112649	3.80	1972
	1.36		155.0784389	7.90	1973
	1.42		157.9993803	2.30	1974
	1.61		175.8657481	8.70	1975
	1.51		162.9205234	-1.60	1976
	1.72		182.6785743	7.60	1977
	1.48		155.1846298	11.88	1978

	1.76		182.5135323	7.60	1979
	1.89		193.2768322	7.81	1980
	1.94		195.5649286	5.17	1981
	2.03		201.808024	9.02	1982
	2.28		223.7349393	10.75	1983
	2.58		248.9158221	15.21	1984
	3.07		292.547939	13.55	1985
	2.98		280.0980446	8.93	1986
	2.71		250.3145871	11.72	1987
	3.10		282.0567828	11.30	1988
	3.45		309.2633852	4.21	1989
1.72	3.58	979.9789832	316.2244304	3.93	1990
1.88	3.81	1091.448831	331.474916	9.27	1991
2.14	4.24	1260.1625	364.7596641	14.28	1992
2.44	4.42	1453.159118	375.8142938	13.94	1993
2.76	5.62	1659.312916	471.7608812	13.08	1994
3.07	7.32	1859.830418	607.5685831	10.99	1995
3.37	8.60	2060.029708	707.0297713	9.92	1996
3.69	9.58	2265.313589	778.9439057	9.23	1997
3.97	1.02	2446.149933	825.5479571	7.85	1998
4.28	1.08	2649.745162	869.6548821	7.62	1999
4.64	1.20	2915.414665	954.5522917	8.43	2000
5.02	1.33	3205.927472	1047.477863	8.30	2001
5.48	1.46	3527.351904	1141.757644	9.09	2002
6.03	1.64	3933.599477	1280.602855	10.02	2003
6.64	1.94	4422.650321	1498.173796	10.08	2004
7.39	2.26	5053.37904	1740.096726	11.35	2005
8.33	2.72	5836.832773	2082.183363	12.69	2006
9.52	3.52	6807.112205	2673.294191	14.19	2007
10.4	4.55	7569.679892	3441.221355	9.62	2008
11.4	5.05	8290.08893	3800.474542	9.23	2009
12.6	6.03	9238.75527	4514.94052	10.63	2010
13.8	7.49	10274.49435	5574.187093	9.48	2011
14.8	8.46	11219.92767	6264.643878	7.75	2012
16	9.49	12218.52112	6991.853866	7.68	2013
17.1	10.3	13254.64298	7587.289732	7.27	2014
20.3	11.8	13206.64298	7924.653957	6.90	2015

Source: world bank database, China profile 2016.

أما مصادر هذا النمو الاقتصادي المرتفع الذي حققه الناتج المحلي الإجمالي الصيني فيمكن إرجاعها لما يلي:

1- معدلات الإذخار المرتفعة التي يتميز بها الاقتصاد الصيني تاريخياً، حيث بلغ معدل الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في 1979 حوالي 32%، ليشهد

بعدها ارتفاعاً مضطرداً ليقترب من معدل 53% عام 2013، الامر الذي يجعل الاقتصاد الصيني من أكبر الاقتصاديات التي تتمتع بمعدلات إدخار عالمياُ، والذي ساهم بشكل رئيسي في هذا الارتفاع هو ارتفاع معدلات الادخار الفردية والعائلية كنتيجة لانفتاح الاقتصاد الصيني وارتفاع معدل النمو و ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني إلى 13206 دولار أمريكي في 2014-2015 والذي لا يزال يعد ضمن الدول متوسطة الدخل[155].

2- الاستثمار العالي في الصناعات كثيفة رأس المال وفي البنية التحتية والمشاريع الاستثمارية الأخرى حيث ارتفعت نسبة الاستثمارات الرأسمالية من 33% من إجمالي الناتج المحلي عام 1978 إلى أكثر من39% عام 2007[156]، هذا وقد نما معدل تراكم رأس المال خلال الفترة (1978-2013) وسطياً بمعدل يقارب 12% وهذا المعدل المرتفع مرشح للتناقص خلال السنوات القادمة مع التوقعات بتعزيز الاعتماد على الطلب المحلي والاستهلاك لتصحيح العوامل القائدة للنمو[157].

3- تركيز الحكومة الصينية على تحسين إنتاجية مدخلات وعوامل الإنتاج على خلاف المرحلة السابقة للتحول الاقتصادي التي ركزت على كمية عوامل الإنتاج التقليدية (عمل ورأس مال أكثر من النوع)، وذلك من خلال سعيها إلى بناء اقتصاد ذكي يكون محوره المعرفة وتنمية الإنسان، بما يعزز من قدرة الاقتصاد الصيني الذاتية على المساهمة في مجال الإبداع والابتكار وتأمين مكانة مميزة ومزايا نسبية عالية تمكنه من مزاحمة الاقتصاد الأمريكي في مجال الصناعات العالية التكنولوجية وبالتالي إمكانية تجاوزها كأكبر اقتصاد في العالم ويعزز من قدرة الاقتصاد الصيني على تحقيق معدلات نمو مرتفعة، حيث يلحظ حدوث تحولاً هيكلياً في قياس أداء مؤشرات قياس الإنتاجية على صعيد الاقتصاد الصيني قبل التحول الاقتصادي وبعده، فقد ساهم عنصر رأس المال بأكثر من 56.3% من متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للصين خلال الفترة 1952-1978 نتيجة سياسات التصنيع الثقيلة وحشد الموارد نحو قطاع التصنيع، في حين ساهم عنصر العمل بحوالي 32% من هذا النمو، أما مؤشر الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج(الذي يركز على دور مؤشرات التنمية البشرية والمتغيرات التكنولوجية والإدارية والتنظيمية على مخرجات الإنتاج) فلم تتجاوز مساهمته بالمتوسط خلال الفترة السابقة للتحول الاقتصاد ما نسبته 11% من متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للصين، أما مرحلة التحول الاقتصادي فقد حقق فيها الاقتصاد الصيني ارتفاعاً مطرداً في مؤشر إجمالي الإنتاجية

---

155 ," China's Economic Conditions", op cit ,p5

156 Zhu, Xiaodong,(Fall 2012), "Understanding China's Growth: Past, Present, and Future", Journal of Economic Perspectives", Volume 26,, p108

157 World bank website (2015), china profile.

الإجمالية لعوامل الإنتاج (TFP) حيث ساهم مؤشر TFP بالمتوسط خلال الفترة 1978-2011 بحوالي 2.8 نقطة مئوية بالمتوسط من متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للصين والبالغ 9.9 نقطة مئوية، في حين ساهم مؤشر إنتاجية عنصر العمل بالمتوسط 0.9% وعنصر راس المال بـ6.2 نقطة مئوية من متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للصين، وعليه تحسنت متوسط مساهمة (TFP) في متوسط النمو الاقتصادي لتبلغ بالمتوسط خلال الفترة 1978-2011 حوالي 28.3% في حين انخفضت مساهمة عنصر العمل في متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى أقل من 16.2% حتى عام 2008 وإلى أقل من 9.1% من إجمالي النمو الكلي حتى عام 2011 أما رأس المال فقد ساهم بحوالي62.7% من متوسط النمو الاقتصادي[158].

الجدول 18: تطور توزيع مساهمة عناصر الإنتاج في النمو الاقتصادي في الصين خلال الفترة 1978-2011

	معدل النمو %	المساهمة في متوسط معدل النمو الاقتصادي نقطة مئوية	المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي %
رأس المال	11.5	6.2	%62.6
عنصر العمل الخام	2	0.9	%9.1
TFP حيث تنقسم بدورها:		2.8	%28.3
مساهمة العمالة المؤهلة		1.2	%42.9
التكنولوجيا		0.9	%32.1
البحث والتطوير		0.7	%25.1
المجموع		9.9	%100

4- The source: Zhu, Baoliang, Changing in driving forces of Chinese economy and some policy suggestions, Economic Forecasting Department ,National Information Center ,P.R. China,2012 p2

2-4-1-2 تحديات نموذج النمو الاقتصادي الصيني.

يجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الصيني يعاني من مقدمات تباطؤ اقتصادي بدأت تتسارع منذ 2012-2013، وتراجع معدل النمو دون المستويات المستهدفة لأول مرة منذ الانفتاح والتحول الاقتصادي، حيث تراجع معدل نمو الاقتصاد الصيني دون 7.5% خلال 2015[159]، نتيجة انخفاض الطلب العالمي على صادراته بشكل عام والطلب الأمريكي بشكل خاص، وأثر ذلك على انخفاض الطلب على المنتجات الصينية منذ تفجر الأزمة المالية العالمية وتفاقم أزمة مديونية منطقة اليورو وانتشارها منذ 2011 وحتى تاريخه، بالإضافة إلى مشكلة ارتفاع معدلات استهلاك

158 Zhu, Baoliang, (2012), "Changing in driving forces of Chinese economy and some policy suggestions, Economic Forecasting Department" ,National Information Center ,P.R. China, p2

159 World bank website, China profile, 2015-2016.

الاقتصاد الصيني للطاقة، الأمر الذي دفع الحكومة الصينية إلى وضع العديد من برامج تحفيز النمو الاقتصادي وضخ المزيد من الاستثمارات في قطاع البنية التحتية بهدف دعم النمو الاقتصادي والعمالة، غير أن المشكلة تكمن في بعض أوجه الخلل البنيوية التي قد تعترض استمرارية نجاح نموذج النمو الصيني والتي يمكن اختصارها بـ

1. تنويع مصادر النمو الكلي، حيث أن الاعتماد الكبير على السوق الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي من خلال التصدير كان سمة فترة التحول لغاية اليوم، و لا أحد ينكر الدور المحوري لها في دعم نمو الاقتصاد الصيني السريع منذ بداية التحول، غير أنه بذات الوقت يجب تحويل الاهتمام لتنويع مصادر النمو من الاعتماد الكلي على الطلب الخارجي إلى تعزيز مساهمة الطلب الداخلي، لاسيما الاستهلاك في تعويض الانخفاض في الطلب العالمي، وذلك من خلال العمل على تحسين متوسط نصيب الفرد من الدخل وتخفيف حدة التفاوتات في توزيع الدخل والثروة بين الريف والمدينة.
2. البحث عن مصادر طاقة جديدة ومتجددة تخفف من اعتماد الصين على استيراد موارد الطاقة التقليدية ومخاطر التقلب في أسعارها وبخاصة النفط، وتدعم الجهود الدولية للتخفيف من حدة الانبعاثات الغازية المضرة بالبيئة، وبما يتناسب مع توجه معظم الاقتصاديات المتطور نحو وضع شروط بيئية صارمة على المنتجات التي تدخل أسواقها.
3. زيادة الاهتمام بتحويل نموذج التنمية غير المتوازنة الذي بدأت به الصين كسياسة لتحقيق النمو الاقتصادي المرتفع في المناطق الاقتصادية الخاصة والمدن الشرقية والجنوبية الغربية، إلى نموذج تنمية أكثر توازناً، يدعم استقرار نموذج النمو الاقتصادي الصيني.
4. على الرغم من تحسن مساهمة مؤشر الإنتاجية الإجمالية (TFP) الذي يعكس دور التكنولوجيا والمعرفة في خلق قيمة مضافة للمنتجات الصينية وبالتالي النمو الاقتصادي غير أن الاعتماد الكبير لا يزال منصب على الاستثمار الكثيف في رأس المال المادي، وهو ما يجعل من الضروري على الحكومة الصينية في حال رغبت في الحفاظ على مركزها التنافسي عالمياً وتحسينه من تغيير نموذج نموها الاقتصادي نحو منح دور المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي لعاملي التكنولوجيا والإبداع وهو ما تحاول الحكومة الصينية تنفيذه خلال الخطة الخمسية الثانية عشرة 2011-2015، حيث لم تتجاوز مساهمة عنصر التكنولوجيا مضافاً إليه الإنفاق على البحث والتطوير ما نسبته 1.8نقطة مئوية من إجمالي متوسط نمو مؤشر الإنتاجية الإجمالية لعناصر الإنتاج (TFP) بحسب نموذج كوب دوغلاس خلال الفترة 1978-2011 والبالغ كما ذكرنا أعلاه 2.8%[160].

[160] "Changing in driving forces of Chinese economy and some policy suggestions", *Op cit, p2*

غير أن العديد من الدراسات تنبه إلى حاجة الاقتصاد الصيني إلى حزم جديدة من الإصلاحات الاقتصادية لتدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الصينية وتخفيف اعتمادها على سعر صرف اليوان المنخفض والدعم الحكومي والتي تعد عوامل مؤقتة لا يمكن الاعتماد عليها لوقت طويل.

2-4-2 صعود الاقتصاد الصيني لمصاف الاقتصاديات المتقدمة والمحركة للنمو الاقتصادي العالمي

أدت الإصلاحات الاقتصادية الشاملة والتدريجية في سياق عملية التحول نحو اقتصاد السوق إلى صعود ارتقاء وتطور الاقتصاد الصيني ليصبح منافساً رئيساً لكبريات الاقتصاديات المتقدمة وفي مقدمتها الاقتصاد الأمريكي، حيث تجاوز الاقتصاد الصيني نظيره الياباني في عام 2010 وتجاوز في 2014 اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية ليصبح أكبر اقتصاد في العالم وفق مؤشر القدرة الشرائية للدولار الأمريكي(PPP)، فاتحاً الباب واسعاً أمام تكهنات بالمدى المرتقب لتجاوز هذا الاقتصاد الصاعد اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية بالمعدلات خلال الأمد المنظور، لاسيما وأن إمكانيات النمو لا تزال واعدة لهذا الاقتصاد المتنوع والغني.

وفيما يلي عرض لأهم المؤشرات التي تظهر ارتقاء الاقتصاد الصيني على صعيد زيادة نسبة تأثيره في الاقتصاد العالمي:

- بلغ حجم الناتج المحلي الصيني مقاساً (بسعر صرف الدولار الأمريكي الإسمي) في 2014-2015 حوالي 11.3 تريليون دولار أمريكي أي ما يعادل 3/2 من حجم الاقتصاد الأمريكي مقاساً بنفس المعيار، كما بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بسعر صرف الدولار الأمريكي الإسمي) 7924 دولار أمريكي، وبمقياس القدرة الشرائية يصل إلى 13206 دولار أمريكي، واضعاً الصين في مصاف الدول المتوسطة من حيث متوسط دخل الفرد، وهو ما يفسره عدد السكان الهائل للمجتمع الصيني بالدرجة الأولى، غير أنه بنفس الوقت لا يعطي مؤشراً واضحاً لمستوى معيشة السكان كونه لا يعكس الفروقات السعرية للسلع والمواد والخدمات بين البلدان[161].
- نظراً لقصور المعايير الاسمي لسعر صرف الدولار الأمريكي في قياس الحجم الحقيقي للاقتصاد الصيني ومستوى معيشة السكان، فإنه يفضل قياس حجم الاقتصاد الصيني من خلال مقايس تعادل القوة الشرائية لسعر صرف الدولار الأمريكي في كلا البلدين (purchasing power parity "PPP"*، حيث يصبح الاقتصاد الصيني أكبر اقتصاد

[161] *"China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States", op cit, p8,* in addition to world bank Data, china profile 2015.

في العالم بحجم يتجاوز 22 تريليون دولار أمريكي وفق الجدول (19) أدناه، متفوقاً على الاقتصاد الأمريكي، الأمر الذي يفسر بأن المستوى العام لأسعار السلع والخدمات في الصين تعادل 47% مثيلتها في الولايات المتحدة الامريكي[162].

الجدول 19: حجم الاقتصاد الصيني في 2015 مقارنة بالاقتصادين الياباني والأمريكي بحسب (EIU and World Bank):

	الاقتصاد الصيني	الاقتصاد الياباني	الاقتصاد الأمريكي
Nominal GD(billion)P$	11383	4412	18558
GDP in PPP(billion) $	20853	4901	18558
Nominal per capita GDP $	13206	38054	57220

Source: IMF2016(https://en.wikipedia.org/wiki/List_of_countries_by_GDP_(PPP))

وعليه ارتفعت حصة الاقتصاد الصيني من إجمالي حجم الاقتصاد العالمي وفق معيار (PPP) من3.7% عام 1990 إلى أكثر من 15% في 2014–2015، مقابل تراجع حصة الاقتصاد الأمريكي من الاقتصاد العالمي من حوالي 24.3% عام 1999 إلى أقل من 18% عام 2015[163].

المبحث الخامس: البعد الاجتماعي لتجربة الصين في التحول الاقتصادي من اقتصاد التخطيط المركزي نحو اقتصاد السوق.

لايمكن قياس نتائج التحول الاقتصادي في الصين من خلال مؤشرات الأداء الاقتصادي، كما أنه ليس من الضروري أن تكون معدلات النمو المرتفعة التي سجلتها الصين خلال العقود الثلاثة المنصرمة دليلاً على ارتفاع مستوى معيشة السكان، بل لا بد من النظر إلى كيفية توزع ثمرات هذا النمو المرتفع على السكان من خلال مؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية، خصوصاً وأن جدلية الموازنة بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي وحدود كل منهما لا يزال مبهماً لدى العديد من الدول سواء تلك المتقدمة ذات النظم الليبرالية أو السائرة بطريق التحول نحو اقتصاديات السوق أو تلك ذات النظم المختلطة، وفي الصين تحديداً برز اتجاه ساد خلال المراحل الأولى من عملية الإصلاح ثقل أهمية النمو الاقتصادي المتسارع وزيادة الانفتاح الاقتصادي وحصد ثماره من استثمارات أجنبية مباشرة وتوسعة لدور القطاع الخاص على حساب القطاع الحكومي وما رافقه من إعادة هيكلة لدور الدولة التدخلي في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية، على الجانب الاجتماعي، الأمر الذي نجم عنه تراكم لاختلالات وضغوط اجتماعية ضخمة أثارت العديد من الاضطرابات المحلية

---

[162] *IU database, surveyed on February 11, 2013. In addition to IMF Data*
* مؤشر تعادل القوة الشرائية (PPP) يعكس فرضية تقييم المنتجات من السلع والخدمات الصينية في حال تم بيعها في السوق الأمريكية ووفق القوة الشرائية للدولار الأمريكي في السوق الأمريكي

[163] "China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States", op cit, p9-10

والتـي كـان أبرزهـا احتجاجـات ميـدان تيانـامين المطالبـة بمزيـد مـن الحريـات وتحقيـق العدالـة الاجتماعية، وهو ما حثَّ الحكومة الصينية لاحقاً لتركيز جهودها على إعادة تصميم شبكات الرعاية الاجتماعية وتطوير نظم إدارتها وتمويلها من خلال توزيع المساهمات بين الدولة والسوق والمجتمع المدني.

وفيما يلي عرض لأبرز الإصلاحات ذات البعد الاجتماعي التي نفذتها الحكومة الصينية خلال مرحلة التحول الاقتصادي، إضافة إلى تطور أبرز المؤشرات الاجتماعية.

2-5-1 أبرز التحولات التي شهدها سوق العمل الصيني خلال التحول الاقتصادي

ترافقت الإصلاحات الاقتصادية إثر إقرار التحول الاقتصادي من اقتصاد التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق الاشتراكي وفق الخصائص الصينية بتغييرات جوهرية مستمرة إلى هذا اليوم في هيكل توزع السكان بين الريف والمدن و منظومة علاقات العمل والتشغيل في سوق العمل الصينية منذ 1978، حيث تركزت هذه التغييرات، الأمر الذي سيتم بحثه مع التركيز على ظاهرتي الهجرة الريفية وأنماط التشغيل:

2-5-1-1 أهم المتغيرات الديمغرافية التي شهدها المجتمع الصيني خلال الفترة 1978-2010.

بلغ عدد سكان الصين في 2010 حوالي 1.34 مليار نسمة، هذا وقد سجل معدل نمو السكان في الصين انخفاضاً جوهرياً من 1% بالمتوسط خلال الفترة 1978-2000 إلى أقل من 0.6% خلال الفترة 2000-2010، نتيجة الجهود الحكومية المتمثلة باستراتيجية التحول الديمغرافي للمجتمع الصيني من مجتمع ذو نمط نمو سكاني تقليدي يتسم (بارتفاع معدلات الولادة وانخفاض معدلات الوفاة وارتفاع معدل النمو السكاني العام) إلى مجتمع ذو نمط نمو حديث يلاءم مستويات التطور المحققة ومتطلبات التنمية الاقتصادية المستدامة وتحسين مستويات رفاهية السكان يتسم بـ (انخفاض معدلات الولادة وانخفاض معدلات الوفيات وانخفاض معدل النمو السكاني العام)[164]؛

وتعد سياسة الطفل الواحد التي تم إقرارها عام 1978 أحد أبرز سياسات الصين الديمغرافية خلال القرن العشرين والتي لاتزال آثارها السلبية إلى يومنا هذا، حيث هدفت بشكل أساسي إلى الحد من النمو السكاني المرتفع وخاصة في المراكز الحضرية، وبالتالي الحد من تزايد عدد الفقراء، كون النمو السكاني الضخم يأكل منجزات التنمية الاقتصادية ويشكل عقبة لها خصوصاً في المراحل الأولى، هذا وقد شهد معدل الولادة في الصين انخفاضاً من 17.25 بالألف عام 1978 إلى أقل

[164] World bank website: china dataset profile(2015). http://data.worldbank.org/country/china.

من 12.13 بالألف عام 2009، في حين حافظ معدل الوفيات في الصين على استقراره النسبي عند مستويات 7.08 بالألف، أما معدل النمو السكاني العام فقد انخفض من 12 بالألف إلى أقل من 5.05 بالألف، هذا ويشهد النمو السكاني في الصين اليوم استقراراً في اتجاهه العام[165].

كما أدت الإصلاحات الاقتصادية وما واكبها من تحقيق معدلات نمو متسارعة وجوهرية في العديد من المناطق والأقاليم الصينية بشكل متدرج إلى إعادة تموضع في هيكل التوزع السكاني بين الريف والمراكز الحضرية والمدن لصالح الأخيرة، حيث تضاعف عدد سكان المدن خلال الفترة 1978-2009 مرتين ونصف، وبالتالي تجاوز عدد سكان المراكز الحضرية والمدن ما يزيد عن 46.6% اليوم مقابل حوالي 53.4% بالنسبة لنسبة سكان الريف من إجمالي عدد سكان الصين وهو ما أدى إلى ارتفاع حصة المراكز الحضرية من إجمالي العمالة والتوظيف من حوالي 20% عام 1970 إلى أكثر من 40% في 2009 نتيجة التحول الاقتصادي وازدياد الاعتماد على القطاعات الاقتصادية الناشطة في المدن كما هو موضح في الشكل رقم (17) الوارد أدناه[166].

الشكل 17: تطور العمالة بين الريف والمراكز الحضرية خلال الفترة 1970-2009 (مليون عامل)

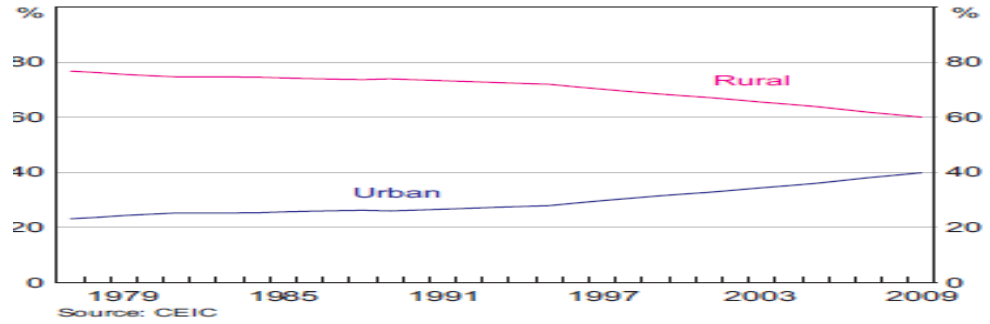

The source : Rush, Anthony "China's Labour Market" article from Reserve Bank of Australia September Quartet 1 2011 p30.

كما يجدر التنويه إلى التغيير الكبير الذي حدث خلال العقود المرافقة للإصلاح الاقتصادي في الهيكل العمري للسكان في المجتمع الصيني، حيث ينحو المجتمع الصيني اليوم للتحول من مجتمع ترجح فيه كفة الشباب إلى مجتمع ترجح فيه كفة كبار السن، فقد[167]:

- "انخفضت نسبة السكان ممن هم في عمر 0-14 عام من 33.6% عام 1982 إلى قرابة 19.1 % عام 2013.

165 الكتاب الإحصائي السنوي لعام 2009 للصين والمكتب الوطني الصيني للإحصاء، (أيلول/سبتمبر 2009)؛ نشرة إحصاءات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية لعام 2009، شباط/فبراير 2010.

166 وثيقة أساسية مصاحبة للتقرير الثاني لجمهورية الصين الشعبية عن تطبيقها للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، (30 حزيران/يونيه 2010)، "الصين الصكوك الدولية لحقوق الإنسان"، 30 حزيران/يونيه 2010 ص 4-5

167 وثيقة أساسية مصاحبة للتقرير الثاني لجمهورية الصين الشعبية عن تطبيقها للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، "الصين الصكوك الدولية لحقوق الإنسان"، مرجع سابق ، ص 6-7

- ارتفعت نسبة السكان من ذوي الأعمار بين 15–64 عام من 61.5% عام 1982 إلى 73.5% عام 2013
- في حين ارتفعت نسبة المسنين ممن هم في عمر 65 عام وما فوق من 4.9% عام 1982 إلى ما يقارب 9 % عام 2013.

الأمر الذي نجم عنه انخفاض نسبة القصر المعالين من 54.6% عام 1981 إلى أقل من 25.3% في 2013، مع اتجاه القصر نحو العمالة المبكرة في العديد من القطاعات غير الرسمية والنظامية، أما نسبة الإعالة لكبار السن فقد ارتفعت من 8% عام 1982 إلى 11.6% عام 2013 مع اتجاه عام نحو ارتفاع مستمر، في حين شهدت نسبة الإعالة الكلية انخفاضاً ملموساً خلال الفترة المدروسة من 62.3% إلى 37% بين عامي 1978–2013 عل التوالي"، وهو مرشح للعودة للارتفاع مجدداً على الأمد المتوسط والطويل

وتجدر الإشارة إلى أنه وبعد أكثر من ثلاثة عقود بدأت تحصد الصين النتائج السلبية لسياسة الطفل الواحد المتطرفة في تحديد النسل وتشجيع الزواج المتأخر، حيث تسببت السياسة في خلق العديد من المشاكل الخطيرة، ونتيجة لتفضيل معظم الأسر إنجاب الذكور على الإناث، حدث خلل كبير في التوازن الطبيعي بين أعداد الذكور والإناث الذين يتم إنجابهم في الصين، ففي عام 2012 قدرا أن هناك 119 مولودا ذكرا في مقابل كل 100 أنثى وهو ما يمثل أكبر حالات عدم التوازن بين الجنسين في العالم قد تهدد الاستقرار الاجتماعي، إضافة للمخاطر المالية التي بدأت تشعر بها الأسر الصينية التي أنجبت طفلاً واحداً وتعرض للوفاة، الأمر الذي يجعل تلك الأسر وبشكل خاص الآباء المسنين من صعوبات معيشية كبيرة كون المعيل الوحيد قد توفي، وتقدر عدد الأسر التي فقدت مولودها الوحيد بمليون أسرة في 2012، وعلى المدى الطويل أدت هذه السياسة السكانية المتطرفة لتراجع قوة العمل في الصين، فقد تراجعت قوة العمل الصينية في 2012 بأكثر من 3 مليون عامل بالتوازي مع ارتفاع نسبة السكان خارج قوة العمل ممن هم فوق 64 عام، والتوقعات المستقبلية بانخفاض قوة العمل الصينية في عام 2025 بعشرة ملايين عامل[168].

الأمر الذي يضع الحكومة الصينية اليوم أمام تحديات جدية فرضتها السياسات السكانية المتبعة خلال فترة التحول الاقتصادي وحتى الوقت الراهن، وأبرز هذه التحديات هي خلق فرص العمل بالتوازي مع توسيع وتمتين شبكات الضمان الاجتماعي بحيث تكافئ التطور والنمو الاقتصادي ولا تتباطئ عنه، في حال أرادت الحكومة الصينية الحفاظ على توازن واستقرار النمو الاقتصادي والتوازن المجتمعي، إضافة إلى ارتفاع تكلفة صناديق الضمان الصحي وضمان التقاعد مقارنة

[168] السقا، محمد ابراهيم، (2013/8/16)، "فشل سياسة الطفل الواحد في الصين"، مقال منشور في الاقتصادية الالكترونية http://www.aleqt.com/2013/08/16/article_778695.htmlw

بمساهمات القوة العاملة، ما قد يفرض مزيداً من الضغوط على المالية العامة للصين خلال السنوات القادمة.

2-1-5-2 اتساع ظاهرة هجرة العمالة الريفية إلى المراكز الحضرية ومسبباتها وآثارها على سوق التشغيل.

يعد نمو هجرة العمالة الريفية إلى المراكز الحضرية والمدن بحثاً عن وظائف ومستوى معيشة أفضل من المستوى المتاح في الأرياف وارتفاع مشاركتها في المشاريع العاملة في تلك المراكز أحد أبرز الظواهر المرافقة لعملية التحول والانفتاح الاقتصادي في الصين، حيث بقيت هذه الظاهرة مقيدة ومحدودة قبل بدء التحول، فخلال الفترة 1970-1980 ونتيجة للقيود والمعوقات المباشرة وغير المباشرة التي وضعتها الحكومة الصينية آنئذ للحد من الهجرة الريفية إلى المدن وفق نظام ما يسمى (Hukou system) الذي حصر استفادة الأفراد من الخدمات الحكومية والمعونات الاجتماعية والمعيشية الأساسية من (صحة- تعليم – سلل غذائية مخصصة لكل فرد) استناداً إلى مراكز تسجيلهم العائلي في الحضر والأرياف، وبالتالي عدم استفادة المهاجرين القاطنين في أماكن ومناطق خارج أماكن تسجيلهم من تلك الخدمات الحكومية، ويتوافق هذا النظام مع آلية عمل الاقتصاد المخطط بشكل مركزي والذي كانت تتولى من خلاله الحكومة المركزية والحكومات المحلية التحكم بآلية توزيع وتخصيص الموارد واستخدامها بما فيها قوة العمل، حيث كانت الحكومة مسؤولة عن توظيف فرص العمل للجميع في المدن والأرياف ولمدى الحياة وفقاً لمناطق الإقامة، وبالتالي فإن تكلفة الانتقال من الريف إلى المدينة وتغيير مكان الإقامة باهظة تعادل فقدان المهاجر حقه في الاستفادة من الخدمات والمعونات الاجتماعية السابقة الذكر نتيجة عدم تشريع نظام (Hukou system) للمهاجرين من الأرياف التسجيل في (مراكز تسجيل الإقامة في المدن والمراكز الحضرية) وبالتالي استبعادهم من حق الاستفادة من الخدمات والمزايا الحكومية[169].

كما يجدر التنويه إلى أن فترة الخمسينات من القرن العشرين وقبيل التحول الاقتصادي في الصين، شهدت الأرياف إشكاليتين خطيرتين لم يجري الانتباه لهما إلا في السنوات الأولى من الإصلاح عام 1980، وهما انخفاض الإنتاجية في المزارع والمشاريع الريفية الصناعية المملوكة للدولة (TVEs) بالإضافة إلى ارتفاع معدل الولادات بشكل كبير، الأمر الذي نجم عنه فائض كبير في قوة العمل الريفية، وعليه اندفعت الحكومة الصينية كما سبق وتم التطرق إليه سابقاً إلى إصلاح وإعادة هيكلة الاقتصادي الريفي من خلال إقرار نظام المسؤولية الزراعية وتفكيك التعاونيات الزراعية مع السماح للأسر المزارعة ببيع المحاصيل الزراعية لصالحها ووفق أسعار السوق، ومن ثم إعادة هيكلة المشاريع الريفية المملوكة للدولة ومشاركة الأسر المزارعة في ملكيتها وعوائدها، الأمر الذي أدى

[169] Rush, Anthony, (2011), "China's Labour Market" article from Reserve Bank of Austeralia septemper Quartet 1 2011 p33.

لفورة في الإنتاج والإنتاجية استتبعها خلق مزيد من فرص العمل والتي ساهمت في تشغيل جزء هام من تلك العمالة الفائضة، حيث قدرت عدد الوظائف الموجدة خلال الفترة 1978–1980 حوالي 95 مليون فرصة عمل في الصناعات الريفية (TVEs)[170].

وفي العام 1985 عمدت وزارة الأمان الاجتماعي الصينية إلى اعتماد نظام بديل عن نظام (Hukou system) والذي كان يضع عراقيل شديدة أمام انتقال العمالة الريفية إلى المدن والمراكز الحضرية، بهدف تشجيع الهجرة مدفوعة بتوسع نشاط الاقتصاد الصيني وارتفاع معدلات نموه وازدياد درجة انفتاحه على الاقتصاد العالمي وما أدى إليه من تدفق متزايد للاستثمارات الأجنبية المباشرة وراس المال الخاص المحلي نحو بدء نشاطات اقتصادية في العديد من المجالات التي كانت سابقاً حكراً على القطاع الحكومي فقط، وبالتالي ازدياد الطلب على قوة العمل وبشكل خاص في المناطق الاقتصادية الخاصة والمدن الاقتصادية الشاطئية، الأمر الذي فجر هجرة العمالة الريفية إلى المدينة من حوالي 2 مليون مهاجر عام 1980 إلى أكثر من 30 مليون في 1989، هذا وتعززت هذه الظاهرة وتلقت دفعاً أكبر عقب زيارة الرئيس الصيني دينغ شياو بينغ التاريخية للمناطق الساحلية الجنوبية من الصين عام 1992 بهدف تشجيع التنمية الاقتصادية فيها وحض رأس المال الخاص والأجنبي على الاستثمار فيها بالتوازي مع تقديم الحكومة الصينية مزايا وإعفاءات ضريبية و تنظيمية كبيرة تتوافق مع متطلباتهم في العمل وفق آليات السوق، مع التخفيف من القيود على الهجرة الداخلية وإشمال المهاجرين والمقيمين خارج مناطق تسجيلهم ببرامج الدعم والخدمات الحكومية، وعليه ارتفع عدد المهاجرين من العمالة الريفية إلى حوالي 60 مليون عام 1993[171].

وبالرغم من عودة بعض القيود ووضع لوائح وقيود على الهجرة من الريف للمدن في أعقاب بدء تنفيذ عملية الخصخصة لعدد من المشاريع المملوكة للدولة عام 1994 (Xiagang Reform) والذي تم تعميمه عام 1997، بالإضافة إلى الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا وما نجم عنها من مخاوف اقتصادية وارتفاع معدلات البطالة، غير أن الاتجاه العام لهذه الظاهرة عاود الارتفاع مجدداً مع تسارع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية الصينية في أعقاب انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية وتوسيع التسهيلات المقدمة لرأس المال الخاص المحلي والأجنبي والحوافز والتشجيعات المتعلقة بتعميق البيئة الاقتصادية المناسبة لعمل قوى السوق وتخفيف هيمنة الحكومة على النشاط الاقتصادي، وهو ما أدى لاتساع وازدياد هذه الظاهرة وبمعدلات نمو مرتفعة، فقد تجاوز عدد العمالة الريفية المهاجرة من الأرياف للمدن المسجلة رسمياً حوالي 150 مليون في 2010، وهم ينافسون العمالة الحضرية على فرص العمل نظراً لتدني مستوى الأجور التي يتطلبونها، كونهم أقل

[170] Rush, Anthony, (2011), "China's Labour Market" article from Reserve Bank of Austeralia septemper Quartet 1 2011 p3-34.
[171] IBID p 33-34

كفاءة وتعليماً وهي مشكلة تزداد باطراد وتفاقم مشكلة البطالة لدى فئة قوة العمل ذات التعليم والتأهيل العالي في المراكز الحضرية، هذا وتتوزع تلك العمالة الريفية المهاجرة اليوم في وسط وجنوب غرب الصين وبشكل خاص في مقاطعتي (Sichuan–Anhui) بالإضافة للمدن الساحلية مثل (Guandong and Zhejiang) يعملون بشكل رئيسي في البناء والتصنيع وباتو اليوم يشكل أقل بقليل من نصف العمالة في مشاريع القطاع غير المملوك للدولة[172].

الشكل 18: تطور ظاهرة هجرة العمالة الريفية إلى المناطق الحضرية خلال الفترة 1990-2010 (مليون عامل)

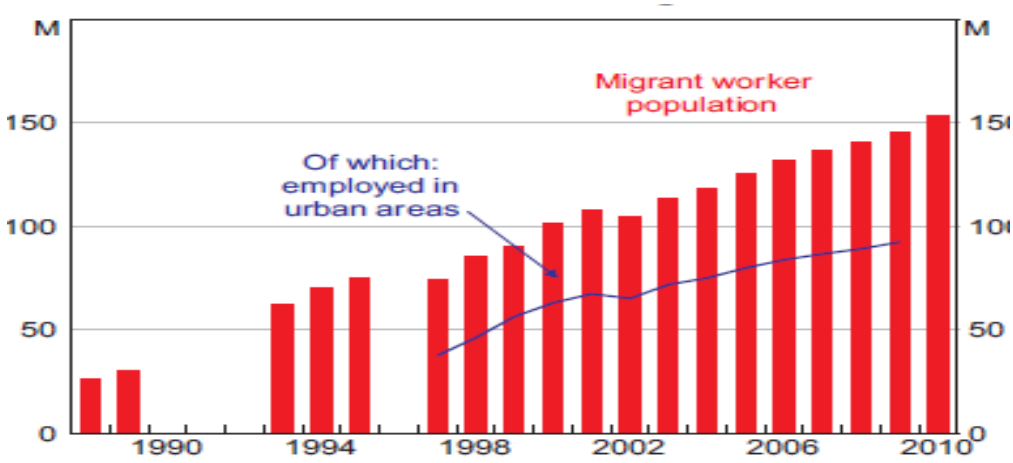

The source : Rush, Anthony "China's Labor Market" article from Reserve Bank of Austeralia septemper Quartet 1 2011 p33

3-1-5-2 لمحة عن الفروقات في هيكل الرواتب بين العمالة في القطاعات المملوكة للدولة وبين القطاعات غير المملوكة للدولة.

تجاوز متوسط رواتب العاملين في المراكز الحضرية والمدن قبل الضرائب حوالي 3000 يوان صيني أو ما يعادل (95–90 دولار أمريكي) أسبوعياً في 2010، هذا وقد سجل متوسط معدل نمو رواتب العاملين في المشاريع المملوكة للدولة (SOEs) حوالي 12.8% في حين تجاوز وسطي معدل نمو الرواتب في المشاريع المشتركة (COEs) خلال نفس الفترة 15.4% وهي أعلى من متوسط نمو الرواتب بالنسبة لسلم الرواتب العام في الصين خلال الفترة 2008–2010 والبالغ 11.7%، على الرغم من تجميد الرواتب والأجور في عام 2009 نتيجة الأزمة المالية العالمية، وبالمقابل لم يتجاوز متوسط راتب العامل في القطاع غير المملوك للدولة (الشركات محدودة المسؤولية– المساهمة– المشتركة– الأجنبية) حوالي 26.2 ألف يوان صيني في 2010 وبمتوسط نمو خلال الفترة 2008–2010 لم يتجاوز 11% وهو أقل من المتوسط العام لنمو الرواتب والأجور في الصين خلال نفس الفترة والبالغ 11.7%، الأمر الذي يشير إلى وجود فجوة وفروقات

[172] IBID, p 34

بين متوسط الرواتب والأجور في المشاريع المملوكة للدولة والمشاريع الأخرى المملوكة للقطاع الخاص تحديداً، حيث تقدر رواتب العاملين في الشركات والمشاريع العامة بكونها أعلى بحوالي 30% من متوسط الرواتب والأجور في المشاريع والشركات المملوكة للقطاع الخاص كما هو موضح في الشكل رقم (19) الوارد أدناه[173].

الشكل 19: تطور رواتب العاملين في القطاع المملوك للدولة والقطاعات غير الحكومية في الصين خلال الفترة 1996-2010 والمبالغ بآلاف اليوان الصيني.

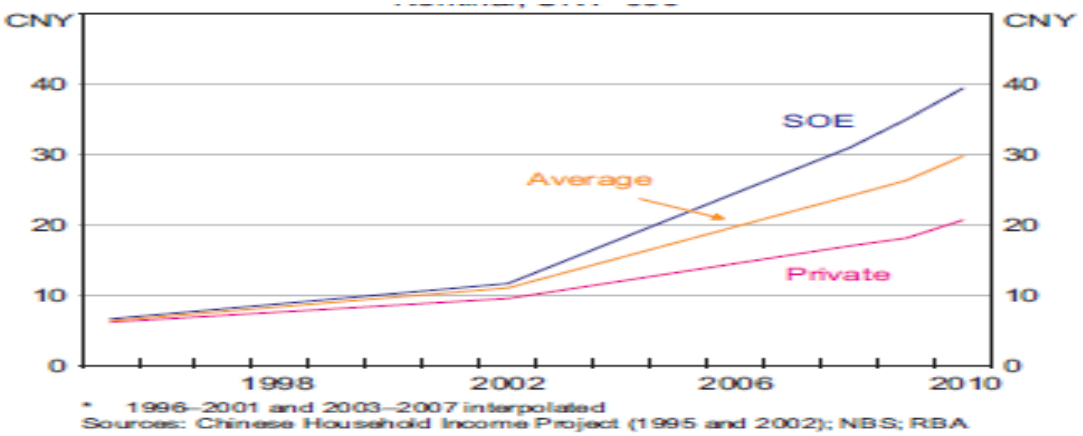

The source : Rush, Anthony"China's Labour Market" article from Reserve Bank of Austeralia septemper Quartet 1 2011 p 32

وهو ما يمكن تفسيره بـ توجه المشاريع الخاصة والأجنبية نحو توظيف جزء أكبر من العمالة منخفضة التدريب والتأهيل والتعليم وبشكل خاص العمالة المهاجرة من الريف نظراً لكونها أقل كلفة من العمالة الحضرية التي تتمتع بمستويات أعلى من الكفاءة وتوقعات أفضل للأجور والرواتب، وهو اتجاه مؤقت ويتوقع أن يتقلص هذا الهامش مع المضي قدماً في تعزيز الحرية الاقتصادية لسوق العمل وتخفيف العوائق أمام حركة العمالة وانتقالها بين القطاعين العام والخاص وارتفاع تطلعات العمالة الصينية نحو مستوى معيشي أفضل بالتوازي مع ارتفاع معدل النمو الاقتصادي والحاجة لتوزيع اكثر عدالة لثمار هذا النمو.

4-1-5-2 تطور معدل البطالة في الصين خلال التحول الاقتصادي

بلغ عدد السكان القادرين على العمل في الصين 779.95 مليون شخص في عام 2009-2010 بما يمثل زيادة بنسبة 94 في المائة مقارنة بعددهم الذي بلغ 401.52 مليون شخص في عام 1978. وقد ارتفعت العمالة في المناطق الحضرية بسرعة أكبر حيث تضاعف الرقم المسجل في عام 1978 بمقدار 2.27 مرة ليبلغ 311.2 مليون شخص في عام 2009-2010، وعليه ومن أجل العمل على خلق أكبر عدد ممكن من فرص العمل لاستيعاب الزيادة في القوة العاملة نفذت

[173] IBID, p 31 -32

الحكومة الصينية سلسلة من سياسات التوظيف الإيجابية بما يشمل التقليص أو الإعفاء من الضرائب والرسوم للمشاريع الخاصة، ومنح القروض الصغيرة المضمونة، وتقديم استحقاقات ومنح الضمان الاجتماعي ومنح التشغيل ومنح التدريب وخدمات التوظيف، والمساعدة في مجال التشغيل في محاولة منها لتسوية مشكلة إيجاد فرص عمل لعدد كبير من العمال المسرحين نتيجة التغييرات التي طرأت على بنية الاقتصاد. وفي سياق الأزمة المالية العالمية، وضعت الحكومة أيضاً سلسلة من السياسات لمساعدة عدد كبير من عمال المناطق الريفية الذين يغادرون المدن ويرجعون إلى ديارهم، فضلاً عن الطلاب المتخرجين، لمساعدتهم على إيجاد عمل والحد من التأثير السلبي للأزمة المالية إلى أقصى حد ممكن. وبلغ معدل البطالة المسجل في المناطق الحضرية نسبة 4.3 في المائة في نهاية عام 2010[174]، وارتفع لاحقاً إلى 4.6% من إجمالي قوة العمل في 2015[175]، وهو رقم متدن نسبياً بحسب الاحصائيات الرسمية، انظر الشكل رقم (20)

الشكل 20: تطور معدل البطالة في الصين خلال الفترة 1980-2010 (% من إجمالي قوة العمل)

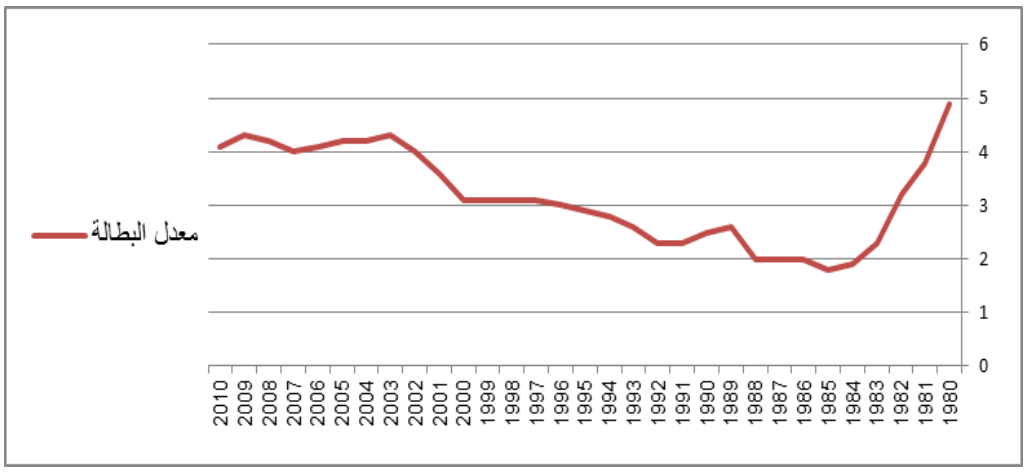

The source: National Bureau of Statistics (NBS) various years, China Labour Yearbook, China

2-5-2 تطور خدمات الرعاية الصحية خلال مرحلة التحول الاقتصادي من اقتصاد التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق الاشتراكي

يعد القطاع الصحي أحد أبرز المكتسبات الموروثة عن الحقبة الاشتراكية الماوية، فقد كانت الحكومة الصينية خلال الحقبة الماوية تتكفل بتوفير خدمات الرعاية الصحية لكافة السكان انطلاقاً من مرتكزات بناء المجتمع الاشتراكي الذي ينادي بتحقيق المساواة والعدالة في توزيع الدخل وتمكين المواطنين من الوصول للخدمات المعاشية الأساسية والتي من ضمنها خدمات الرعاية الصحية، هذا وتمكنت الصين من تحقيق إنجازات تحسب لها خلال تلك الحقبة على صعيد تخفيف العقبات أمام

[174] "الصين-الصكوك الدولية لحقوق الإنسان"، مرجع سابق ص9-10.

[175] World bank website, China dataset profile(2015). http://data.worldbank.org/country/china.

الوصول والقدرة وعدالة توزيع خدمات الرعاية الصحية، فقد قدرت نسبة السكان المشمولين بخدمات الرعاية الصحية العامة في الصين بأكثر من 85-90% من مجموع السكان، بالإضافة إلى أن الصين حققت إنجازات هامة على صعيد مؤشري توقع الحياة عند الولادة الذي ارتفع من 35 عام إلى 67 عام خلال الحقبة الماوية، وانخفض معدل الوفيات من 200 بالألف إلى أقل من 42 بالألف وهي من أعلى المؤشرات ليس فقط ضمن مجموعة الدول ذات الدخل الضعيف التي كانت الصين مندرجة ضمنها آنذاك بل تنافس أفضل مؤشرات الدول ذات الدخل المتوسط[176].

غير أن بدء عملية التحول الاقتصادي من اقتصاد التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق الاشتراكي أدى إلى تحولات جذرية ومد وجذب في المضي قدماً في تحرير هذا القطاع وبين عودة الدور المركزي للدولة فيه، الأمر الذي أثر على كفاءة هذا القطاع في تقديم خدمات الرعاية والطبابة والصحة الوقائية والدواء وتغييرات جوهرية في تكلفة الوصول لهذه الخدمات وفروقات في عدالة توزيعها جغرافياً وجنسياً بين الإناث والذكور، **وفي هذا السياق يمكن إيجاز إجراءات إصلاح هذا القطاع بالمراحل الآتية:**

2-5-2-1 المرحلة الأولى: تدهور الخدمات الصحية خلال المرحلة الأولى للتحول الاقتصادي 1980- 2003

يمكن تلخيص المشاكل التي أدت لتدهور قطاع الصحة والرعاية الصحية في الصين خلال المراحل الأولى للتحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق الاشتراكي بتوجه السياسات المنتهجة إلى تقليص تغطية الرعاية الصحية على نحو كبير منذ 1980 والتي استمرت حتى نهاية التسعينيات من القرن العشرين، حيث انخفضت نسبة التغطية لأقل من 10% بين سكان الريف، في حين وجد السكان في المراكز الحضرية والمدن أنفسهم عرضة للمشكلات منذ أواخر السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات بعد أن توقفت خدمة التأمين الطبي في المناطق الحضرية عن تغطية الأفراد المعالين من العمال ذوي الدخل مما تسبب بطرد العديد من العمال بسبب إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية المملوكة من الدولة في بداية التسعينيات وموجة الخصخصة للعديد من المنشآت الاقتصادية المملوكة للدولة، حيث ارتفع مبلغ الرعاية الصحية الذي يدفعه المستهلكون من جيبهم الخاص بحدة من ما يقارب 20% في عام 1980 إلى أكثر من 60% في عام 2000 [177].

كما عمدت الحكومة الصينية خلال هذه المرحلة وبما يتوافق مع توجهاتها للحد من المركزية في شكل الملكية والاستثمار، إلى خصخصة جزئية (ارتكزت إلى إجراء تغيير في الترتيبات المالية

[176]Barker, Debi.(date of publishing is not available), "china Copes With Globalization a mixed review" report, The International Forum on Globalization (IFG), Website: www. ifg.org p24

[177] مجلة الصحة العالمية (8 كانون الثاني 2010)، مقالة بعنوان "الخطة الصحية الجديدة في الصين تستهدف سَرِيْعي التَّأَثُّر" الصحة العالمية، المجلد رقم 88.

لمؤسسات الصحة العامة وفق نظام رسوم مقابل الخدمة) شملت عدد من مؤسسات الصحة العامة من خلال السماح بإشراك القطاع الخاص الصحي في توفير الخدمات الصحية عبر التعاقد مع الحكومة بالإضافة إلى التوجه لإنشاء شركات قابضة تقدم الخدمات الصحية مقابل أجر للأشخاص بحيث يستحق من خلالها مقدم الخدمة رسماً أو حافزاً مالياً لقاء خدماته، الأمر الذي كان له آثار سلبية في ظل غياب ضوابط رقابية لعمل مزودي الخدمات الصحية الذين اتجهوا بالدرجة الأولى لممارسات غير أخلاقية لتعظيم الربح، بالتوازي مع تحرير كبير لأسعار الخدمات الصحية المقدمة، حيث اتجهت السياسات الحكومية خلال تلك المرحلة نحو منح مزيد من الاستقلالية المالية لمؤسسات الصحة العامة وبشكل خاص المستشفيات*[178] من أجل تشجيعها على تمويل نشاطاتها من مواردها الخاصة وتخفيض نسبة مساهمة الإنفاق الحكومي فيها، ولأجل ذلك عمدت إلى تطبيق أنظمة محاسبة مالية صارمة عليها وسمحت لها بتسعير الخدمات الصحية وفق مبدأ استرداد التكاليف بدءاً من 1985 وصولا لإقرار المعاملات التجارية الجانبية والتسعير القريب من السوق والذي يتضمن التكاليف الحقيقية بالإضافة إلى عائد أو حافز الربح منذ 1989، وهو ما أشعل مضاربة ضارة بين مؤسسات الصحة العامة فيما بينها وبين منافسيها في القطاع الخاص الصحي والعيادات الفردية، الأمر الذي كانت نتيجته تضخماً وارتفاعاً كبيراً في تكاليف وأسعار خدمات الرعاية الصحية والأدوية، مع تنامي الممارسات غير الأخلاقية لمزودي الخدمات الصحية العامة أو أولئك المتعاقدين لصالح المؤسسات الصحية العامة عبر تقديم خدمات غير ضرورية للاستفادة من الرسم المالي أو وصف أدوية باهظة الثمن للتعظيم من الأرباح، حيث تجاوز معدل الارتفاع في أسعار الأدوية خلال هذه الفترة 85% ونسبة الأدوية غير الضرورية الموصوفة حوالي 30-40% أي ما يعادل حوالي 30 تريليون يوان صيني سنوياً مشكلة بذلك أحد أبرز الموارد المالية لمؤسسات الصحة العامة في الصين، مقابل انخفاض مساهمة مخصصات الموازنة العامة في مواردها المالية لأقل من 10%من إجمالي مواردها نتيجة خصخصة هذا القطاع ولو جزئياً، وعليه بات العنوان العريض لهذه المرحلة هو (ارتفاع في التكاليف وتدهور في الأنشطة التشغيلية) تم دفع النصيب الأعظم من أسعار تلك الخدمات من الجيوب الخاصة للمواطنين، الأمر الذي عزز من السخط الشعبي على واقع القطاع الصحي وتكاليف الوصول إليه بالتوازي مع انخفاض نسبة تغطية برامج الرعاية الصحية للسكان وبشكل خاص في الريف[179].

[178] * هذا وقد شهد نظام وآلية عمل المستشفيات إلى تغييرات جوهرية تتوافق مع متطلبات وضرورات العمل وفق آليات السوق، فبعد أن كانت المستشفيات تستفيد من التمويل الحكومي، أصبح عليها فجأة الاعتماد في بقائها على أجور المرضى، وبدأ الأطباء في المستشفيات التي تملكها الدولة بوصف الأدوية والعلاج على أساس مصدر دخلهم المحتمل– بالنسبة لهم وللمستشفى على حدٍ سواء – وليس على النجاعة السريرية، وهو ما بقيت ممارسته حتى اليوم.

[179] لين، ففيان، جاون هوانجوين، تاريخ بلا، "الإصلاح الصحي في الصين: أي دروس لمصر؟ بين هوية القطاع العام وسلوكيات القطاع الخاص، الأسباب والنتائج والعلاجات"، ترجمة علاء غنام ص 5-9.

أما المشكلة الأخرى الأكثر خطورة والتي أفرزتها سياسات التحرير الاقتصادية والانسحاب المتسرع للحكومة من أنظمة الضمان الاجتماعي الموجودة في الأرياف، هو ما أدى إليه إلغاء الكوميونات الشعبية من تفكك في نظام التعاونيات الطبية الريفية التي كانت مسؤولة عن تقديم خدمات الطبابة والرعاية الصحية والعلاج للعائلات الصينية المقيمة في الأرياف والمسجلة لديها، وبالتالي تم تفكيك هذا النظام دون وجود بديل تعويضي، الأمر الذي أدى إلى اضطرار معظم هؤلاء السكان إلى اللجوء إلى الدفع من جيوبهم الخاصة لقاء الحصول على خدمات الرعاية الصحية التي يقدمها القطاع الخاص أو عبر العيادات الطبية الفردية التي عمل بها عدد كبير من مقدمي الخدمات الطبية اللذين كانوا يعملون في الكوميونات الشعبية، وبالأسعار السائدة في السوق، الأمر الذي ضخم من عبئ تحمل هذه الخدمات على العائلات الريفية، وقلل من قدرتها وإمكانياتها على الوصول لخدمات الرعاية الصحية المتاحة في الريف[180].

ولا يمكن تجاهل معاناة العمالة الريفية المهاجرة من الأرياف إلى المدن من عراقيل كبيرة نتيجة استثنائهم واستبعادهم من إمكانية الاستفادة من الخدمات الصحية والاجتماعية المقدمة في المدن كونهم مسجلين خارج مناطق إقامتهم وهو ما عرف بنظام (Hukou system) الذي ساد حتى منتصف التسعينيات، ومن الجدير الإشارة إلى أن نسبة تغطية سكان المناطق الحضرية بخدمات الرعاية الصحية خلال هذه المرحلة لم تتجاوز 39% عام 1998 أما في الأرياف فلا إحصائيات دقيقة ولكن النسبة تفوق بكثير نظيرتها في المراكز الحضرية والتي لا تزال تحتفظ بنظم رعاية صحية مندمجة بأنظمة الضمان الاجتماعي الخاصة بالعمل (Labor Insurance System "LIS") و("GIS" Government Insurance System) مع التغييرات في الترتيبات المالية الممولة لهذين النظامين، وكنتيجة لهذا الواقع المتردي الذي اتسم به قطاع الخدمات الصحية في الصين شهدت هذه المرحلة عودة ظهور عدد من الأمراض مثل الايدز والبلهارسيا والدرن ...الخ بشكل خاص في الأرياف والمناطق الفقيرة والتخوف من انتشارها، غير أن ظهور مرض السارس في 2003 كان نقطة التحول التي وضعت الحكومة الصينية على المحك وأمام مسؤوليتها في إعادة النظر بأسس وآليات تسيير القطاع الصحي وإجراء مراجعة لأوجه القصور التي سببها ترك هذا القطاع لقطاع السوق وانسحاب الدولة منه بشكل كبير والتحول من جانب العارض للخدمة إلى جانب الطلب، وهو ما نجم عنه وضع استراتيجية طويلة الأمد على عدة مراحل لتحسين واقع هذا القطاع وتوسيع نطاق تغطيته وشموليته وعدالته على نطاق الصين ريفاً وحضرا [181].

---

[180] "الإصلاح الصحي في الصين: أي دروس لمصر؟ بين هوية القطاع العام وسلوكيات القطاع الخاص، الأسباب والنتائج والعلاجات"، مرجع سابق ص 8، 9.

[181] "الإصلاح الصحي في الصين: أي دروس لمصر؟ بين هوية القطاع العام وسلوكيات القطاع الخاص، الأسباب والنتائج والعلاجات"، مرجع سابق ص 9.

2-5-2-2 المرحلة الثانية الخطة الجديدة للصين لتوسيع نطاق تغطية خدمات الرعاية الصحية حتى عام 2020

ركزت الحكومة الصينية منذ عام 2003 على نوعين رئيسيين من التأمين: النظم الطبية التعاونية الريفية الجديدة التي أعيد العمل بها وفق نظام جديد، حيث استحدث هذا النظام في 2003 لسكان الريف ونظام التأمين الصحي الأساسي للعاملين في المناطق الحضرية، والذي تمت تجربته لأول مرة في 88 مدينة في عام 2007، حيث قامت الحكومة بتمويل هذه النظم من خلال المساهمة بما يزيد عن 80% من أقساط التأمين، واليوم تشمل مظلة تغطية النظم الطبية التعاونية الريفية الجديدة حوالي 833 مليوناً من سكان الريف، في حين يغطي مخطط التأمين الصحي الأساسي للعاملين في المناطق الحضرية حوالي 337 مليوناً. وهي معدلات تشير إلى عودة قوية لدور الدولة القوي والتزامها بتوفير خدمات الرعاية الصحية لأكبر عدد من السكان وبشكل خاص في الأرياف التي عانت ولا تزال من نقائض التنمية الاقتصادية غير المتوازنة والتي تسعى الحكومة الصينية اليوم جاهدة للتخفيف منها وتقليص الفجوة بينها وبين المدن، وتأتي هذه الإنجازات ضمن إطار استراتيجية طويلة الأمدة أعلنتها الحكومة الصينية منذ نيسان/ أبريل 2009، والتي كانت تهدف إلى تغطية ما يزيد عن 90% من سكان الصين بالنظم الطبية التعاونية الريفية الجديدة، ونظام التأمين الصحي الأساسي للعاملين في المناطق الحضرية بالإضافة إلى نظام حديث يدعى التأمين الصحي الأساسي للمقيمين في المناطق الحضرية وذلك بحلول عام 2011 وهو ما تم إنجازه بالفعل، بالإضافة إلى الهدف الشامل والمستقبلي لخطة توسيع مظلة خدمات الرعاية الصحية المستهدفة في الصين بدعائمها الثلاثة وهو الوصول إلى عدالة مقبولة في توفير فرص متساوية للسكان في الصين للوصول للخدمات الصحية والتغطية الشاملة للسكان بخدمات الرعاية الصحية في الأرياف والمراكز الحضرية مع حلول 2020 [182].

2-5-2-3 أبرز مؤشرات تطور أداء الخدمات الصحية خلال مرحلة التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق.

نجد بأن التجربة الصينية في مقاربة الإصلاح الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاد السوق مع دور الدولة في توفير الخدمات الاجتماعية وخاصة الرعاية الصحية تدعو إلى أخذ العبر في مبدأ العدول

[182] "الخطة الصحية الجديدة في الصين تستهدف سَرِيْعي التَّأَثُّر"، المجلد رقم 88.

عن التجربة في حال بيان نتائجها السلبية ولو بعد أمد ليس بالقصير على تطبيقها، كما تستوجب الاستفادة من تجربة الصين في التعامل بجدية مع متطلبات التنمية الاقتصادية من جهة ومراجحتها مع ميزان القوى الاجتماعية ومزاجها المتغير والحساس تجاه أي انخفاض في مستوى معيشته وبشكل خاص في الدول المتحولة من نظم شمولية كان للدولة دور كبير في تغطية جزء هام من تكاليف الخدمات الاجتماعية والمعيشية الأساسية إلى اقتصاديات تلعب فيها قوى السوق دور المحدد والمنظم لمختلف الخدمات والسلع ومعايير الوصول والقدرة، وتؤكد على أن الإرادة السياسية والالتزامات المالية تلعب دورا رئيسيا فى تقديم خطط التأمين الصحى وبخاصة للفئات الاجتماعية غير القادرة، وعلى المدى المتوسط والطويل ومع التغييرات المتسارعة في التركيبة العمرية للسكان والتي تتجه نحو ارتفاع نسبة السكان المسنين ممن هم فوق 65 عام وتوقعات بأن يتجاوز نسبتهم لأجمالي السكان 14% في 2025 [183]، الأمر الذي قد يزيد من عبئ تكاليف الرعاية الصحية على الحكومة الصينية وقد يعيق وتيرة النمو الاقتصادي المرتفع للصين في حال عدم وجود موارد مالية تعويضية.

وفي الشكل (21) الوارد أدناه، يظهر عودة الدور المركزي للإنفاق الحكومي في تمويل جزء هام من نفقات الرعاية الصحية بعد الانكماش والتراجع خلال الفترة 1980–2004، حيث بدأت حصة النفقات الحكومية بالازدياد بهدف التخفيف من نفقات الصحة المدفوعة من الجيوب الخاصة للأفراد بالتوازي مع تفعيل دور أنظمة الضمان الصحي الممولة من مساهمات الأفراد وأرباب العمل والمنظمات الأهلية المحلية والأممية:

الشكل 21: تطور تركيبة الإنفاق العام على الصحة في الصين خلال الفترة 1978-2007.

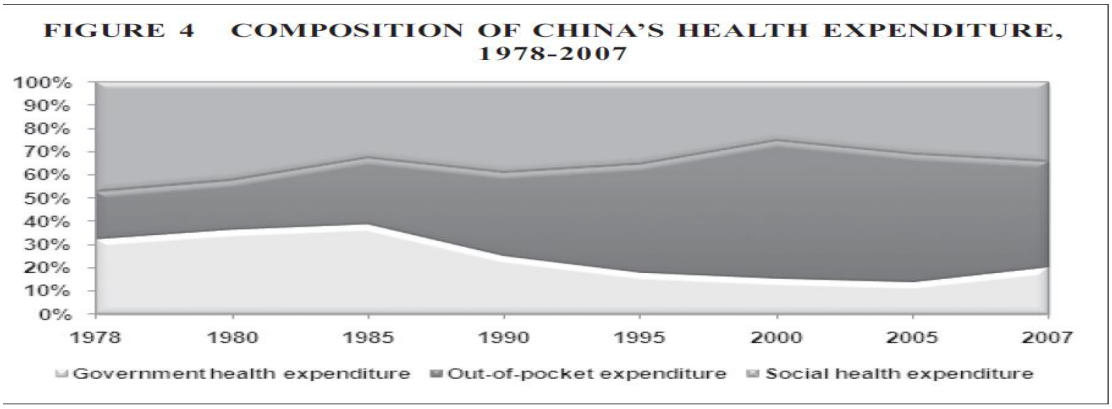

Source: 2009 China Health Statistic Yearbook, Beijing: China Union Medical University Press.

أما أبرز نتائج الإصلاحات الصينية على صعيد القطاع الصحي:

[183] Article (2012). " China's latest revolution: Basic health care for all" published at http://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/features/WCMS_188582/lang--en/index.htm.

1. "نجحت الصين في التخفيف من تهديد الأمراض المعدية لصحة الصينيين وحياتهم وسلامتهم، حيث كانت الأمراض المعدية والطفيلية السبب الرئيسي للوفاة في أنحاء البلد. ونتيجة للجهود الإصلاحية الجذرية في إصلاح نظام الرعاية الصحية انخفضت حالات الوفيات المقترنة بالأمراض المعدية بشكل سريع بحلول عام 2008 فتراجعت هذه الفئة من الأمراض إلى أدنى مرتبة من بين الأسباب الرئيسية العشرة للوفاة في صفوف السكان الصينيين.

2. ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة بشكل جوهري من 67.8 سنة في عام 1981 إلى 75.5 سنة في عام 2015 بما يمثل ارتفاعاً قدره 7.7 سنوات، ويتجاوز هذا الرقم متوسط العمر المتوقع على الصعيد العالمي، كما ارتفع متوسط العمر المتوقع للذكور من 66.3 سنة في عام 1981 إلى 74.32 سنة في عام 2015، في حين ارتفع متوسط العمر المتوقع للإناث من 69.3 عاماً إلى 77.3سنة خلال ذات الفترة"[184].

3. " تحسن مستوى عيش الأقليات العرقية تحسناً كبيراً بفضل تزايد إتاحة نظم الرعاية الطبية والصحية على نطاق واسع، وازداد عدد سكان هذه الأقليات وازدهر، فخلال الفترة الممتدة من عام 1991 إلى عام 2000 تجاوز متوسط معدلات النمو السنوية لسكان الأقليات العرقية الخمسة والأربعين في الصين بمن فيها المغول والتيبت والأويغور، متوسط معدل النمو السنوي للسكان الإجمالي والبالغ 10 في الألف؛ وبلغ متوسط معدلات النمو السنوية لبعض الأقليات العرقية نسبة 44.8 في الألف (عرق غاوشان). وشهدت معدلات نمو الأقليات العرقية تسارعاً تدريجياً؛ فقد ازدادت نسبتها في السكان عامة من 5.8 في المائة في عام 1964 إلى 8 في المائة في عام 1990 ثم إلى 8.4 في المائة خلال الفترة 2000-2009.

4. كانت الصين أول بلد نامٍ يقضي على الجدري وشلل الأطفال. وقد استعرضت الحكومة الصينية بعناية الخبرات التي لديها واستخلصت الدروس من عملها في مجال مكافحة تفشي المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة في عام 2003. ونجحت الصين في السيطرة على وباء أنفلونزا الطيور ووباء أنفلوانزا الخنازير في عامي 2004 و2009 على التوالي.

5. تعمل الصين على تعزيز نظم الوقاية من الأمراض المعدية الخطيرة مثل فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والسل والبلهارسيا والتهاب الكبد الوبائي "باء" ومراقبتها وعلاجها. وتوفر الدولة العلاج الطبي المجاني للأشخاص الذين يعانون من فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، والسل.

[184] World bank website , China dataset profile. (2015) http://data.worldbank.org/country/china

6. أحرزت الصين تقدم إيجابي فيما يتعلق بصحة الأم والطفل بفضل ما تحقق من تقدم في مجال الرعاية الصحية؛ وقد شهد معدل الوفيات في صفوف الأطفال والنساء في فترة الحمل وأثناء الولادة انخفاضاً مستمراً. وتشير البيانات إلى أن وفيات الرضع قد انخفضت من 200 في الألف في السنوات الأولى من تأسيس الجمهورية الشعبية إلى 50.2 في الألف بحلول عام 1991 ثم إلى 13.8 في الألف بحلول عام 2009. وانخفضت وفيات الأطفال حديثي الولادة من 33.1 في الألف في عام 1991 إلى 9.0 في الألف في عام 2009؛ وانخفض معدل وفيات النساء في فترة الحمل وأثناء الولادة من 1.500 في المائة ألف في السنوات الأولى التي تلت التحرير إلى 80 في المائة ألف بحلول عام 1991 ثم إلى 31.9 في المائة ألف في عام 2009"[185].

2-5-3 الثقافة والتعليم في الصين خلال مرحلة التحول الاقتصادي من اقتصاد التخطيط المركزي نحو اقتصاد السوق.

تنتهج الحكومة الصينية استراتيجية ترمي إلى تعزيز قوة البلد من خلال العلم والتعليم، وبمقتضى هذه الاستراتيجية، تمنح الأولوية إلى تطوير التعليم، حيث تم[186]:

أ. تعميم التعليم الإلزامي بحلول عام 2000 لمدة تسع سنوات في جميع أنحاء البلد مما ساعد على القضاء على الأمية في أوساط الشباب وتحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي المحدد في الأهداف الإنمائية للألفية، قبل الموعد المحدد.

ب. انخفضت معدلات الأمية من 33.58 في المائة في عام 1964 إلى 6.6 في المائة في عام 2008، وفي نهاية عام 2008 أصبح التعليم الإلزامي المجاني واقعاً ملموساً في المناطق الحضرية والريفية، كما التحق حوالي 99.4% من الأطفال في سن المدرسة بالمدارس الابتدائية في 2009.

ت. حققت نسبة الطلاب إلى المعلمين في المدارس معدلات معقولة في جميع المستويات في عموم الصين وذلك نتيجة سنوات من الاستثمار في التعليم، حيث بلغت في عام 2009 نسبة المعلمين إلى الطلاب 17.9% في المدارس الابتدائية و15.5% في المدارس الإعدادية و16.3 %في المدارس الثانوية، و17.3% في الكليات والجامعات.

---

[185] وثيقة أساسية مصاحبة للتقرير الثاني لجمهورية الصين الشعبية عن تطبيقها للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية "، مرجع سابق ص 10-11.

[186] وثيقة أساسية مصاحبة للتقرير الثاني لجمهورية الصين الشعبية عن تطبيقها للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية "، مرجع سابق، ص11.

ولا تزال سياسة الاهتمام بالتعليم على اختلاف مراحله، ورفع سوية الطلاب الصينين ولاسيما مخرجات الجامعات الأكاديمية والمهنية والتجريبية والتطبيقية من أبرز أولويات السياسات التنموية خلال المرحلة الراهنة.

2-5-4 تطور منظومة الضمان الاجتماعي في الصين خلال مرحلة التحول الاقتصادي

ظلت الحكومة الصينية، لسنوات عديدة، تعمل على بناء نظام شامل للضمان الاجتماعي يواكب مستوى التنمية الاقتصادية، ومنذ تدشين سياسة الإصلاح والانفتاح، ولا سيما منذ التسعينيات، شهد الضمان الاجتماعي في الصين نمواً سريعاً وتبلور أساس نظام الضمان الاجتماعي الذي يشمل التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية.

وقد أنشئ نظام الضمان الاجتماعي الذي يضم التأمين على التقاعد في المناطق الحضرية والتأمين ضد البطالة والتأمين ضد الإصابة المهنية، والتأمين على الأمومة، والتأمين الطبي للعاملين في المناطق الحضرية، والتأمين الطبي الأساسي لسكان المدن وهو نظام يتطور بسرعة، حيث استفاد 234.98 مليون شخص من هذا النظام في إطار التأمين على التقاعد في المناطق الحضرية بحلول نهاية عام 2009، بما يمثل ما يقرب من 4.1 أضعاف عدد من استفاد منه في العام 1989، وفي عام 2009 بلغت أرقام التغطية (127.15 مليون نسمة)منه وحوالي (148.61 مليون نسمة) للتأمين ضد البطالة وللتأمين ضد الإصابات المهنية (108.60 مليون نسمة) وللتأمين على الأمومة (219.61 مليون نسمة) وللتأمين الطبي الأساسي للعاملين في المناطق الحضرية على التوالي 1.60، 8.16، 11.86 و54.9 أضعاف مستوياتها في عام 1994، ويجري حالياً استكشاف نظام التأمينات الاجتماعية والتقاعد لسكان المناطق الريفية على نحو حثيث. وتعمل الدولة على تنفيذ مشاريع تجريبية لاختبار أنواع جديدة من الإصلاحات المدخلة على نظام الرعاية الطبية الريفية بنسق متسارع. وبحلول نهاية عام 2009، أطلق النظام الطبي التعاوني الريفي الجديد في 716 2 مقاطعة (بما في ذلك البلديات والمناطق الريفية)، وهو يغطي 830 مليون شخص بنسبة مشاركة بلغت 94 في المائة، وبالإضافة إلى ذلك، وضعت الحكومة الصينية عدداً من أنظمة المساعدة الاجتماعية، مثل بدل المعيشة الأدنى، الذي من شأنه تأمين الحياة للسكان ذوى الدخل المنخفض. وبلغ مجموع من يحصل على مستحقات التأمين ضد البطالة 2.35 مليون شخص في أواخر عام 2009. واعتباراً من نهاية عام 2009، بلغ عدد من يحصل على بدل المعيشة الأدنى من الحكومة 34.56 مليون شخص من سكان الحضر و476 مليون شخص من سكان الريف[187]، الأمر الذي يؤكد إدراك الحكومة الصينية باهمية بناء شبكات ضمان اجتماعي

[187] وثيقة أساسية مصاحبة للتقرير الثاني لجمهورية الصين الشعبية عن تطبيقها للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية "، مرجع سابق، ص12.

كفوءة لتدعيم استدامة مشروعها الإصلاحي طويل الأمد بالتحول نحو اقتصاد سوق يحقق تطلعات المجتمع الصيني.

2-5-5 تطور معامل إنجل لفروقات الدخل بين الريف والمركز الحضرية وأثر التحول الاقتصادي على الفقر في الصين

شهد دخل المواطنين الصينيين ارتفاعاً مضطرداً منذ الشروع في تنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح بفضل تطور الاقتصاد، وانعكس هذا التحسن على دخل الأفراد في كل من المناطق الريفية والمراكز الحضرية، إلا أن الفجوة بين الدخول بين الريف والحضر لا تزال مرتفعة وتشير إلى فجوة خطيرة في التنمية غير المتوازنة، والتي تحاول الحكومة الصينية اليوم التخفيف منها من خلال تركيز اهتمامها بتطوير المناطق الوسطى والغربية لتلحق بمستويات التنمية المرتفعة في المقاطعات الشرقية وخاصة الشاطئية منها، حيث ارتفع الدخل الفردي السنوي المتاح للإنفاق في المناطق الحضرية من 343.4 يوان في عام 1978 إلى 17,175 يوان في عام 2009 وارتفع الدخل الفردي السنوي الصافي في المناطق الريفية من 133.6 يوان إلى 5,153 يوان خلال ذات الفترة كما هو موضح في الشكل رقم 22.

الشكل 22: تطور متوسط نصيب دخل الفرد بين المراكز الحضرية والارياف خلال الفترة 1978-2009 باليوان الصيني

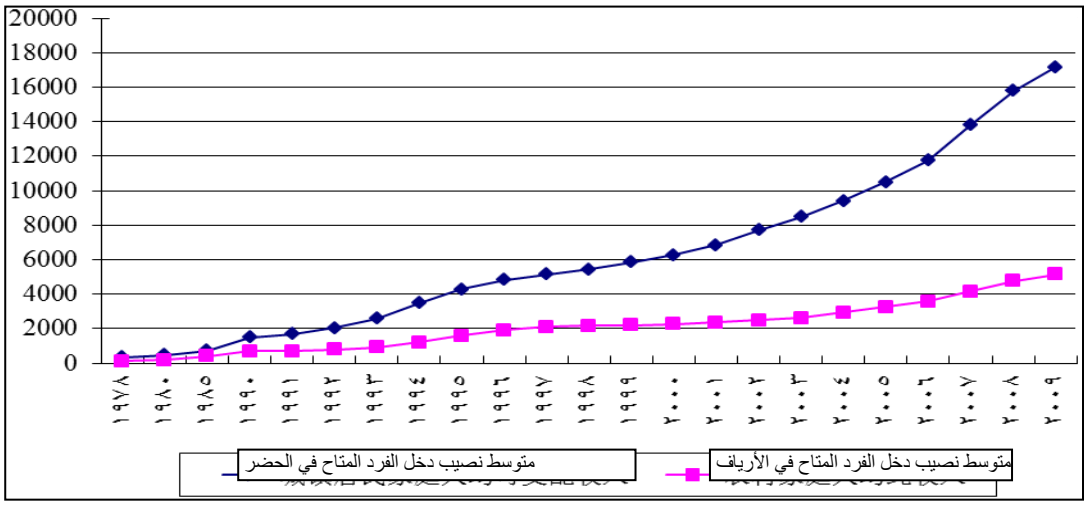

(الخط الأزرق متوسط دخل الفرد في المراكز الحضرية والأحمر متوسط دخل الفرد في الأرياف)

المصدر :الكتاب الإحصائي السنوي للصين لعام 2009 والمكتب الوطني الصيني للإحصاء، أيلول/سبتمبر 2009؛ شرة إحصاءات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية لعام 2009، شباط/فبراير 2010.

وبما أن الدخل ارتفع، فقد شهد معامل إنجل الخاص بالأسر المعيشية في المناطق الحضرية والريفية انخفاضاً ملحوظاً*[188]. فقد تدنى هذا الرقم عن مستوى 60 في المائة بحلول عام 1991 بما يشير إلى القضاء على الفقر المدقع على نطاق واسع وإلى تلبية احتياجات السكان الأساسية من الغذاء واللباس، وتدنى هذا الرقم بحلول عام 2009 تدنياً إضافياً بواقع 21 نقطة مئوية ليبلغ نسبة 36.5 في المائة انطلاقاً من نسبة 57.5 في المائة لعام 1978 بالنسبة إلى الأسر المعيشية في المناطق الحضرية؛ وقد انخفض بالنسبة إلى الأسر المعيشية في المناطق الريفية بواقع 26.7 نقطة مئوية ليبلغ نسبة 41 في المائة انطلاقاً من نسبة 67.7 في المائة خلال الفترة ذاتها، وبالرغم من التحسن غير أن معامل جني لا يزال يعبر عن اتجاه حاد في تمركز الثروة بين الأغنياء والفقراء وقصور في عدالة توزيع الدخل بين الحضر والريف كما هو موضح في الشكل(23)[189].

الشكل 23: تطور معامل جيني لفروقات توزيع الدخل بين الريف والحضر خلال الفترة 1978-2009 بحسب البيانات الصينية الرسمية.

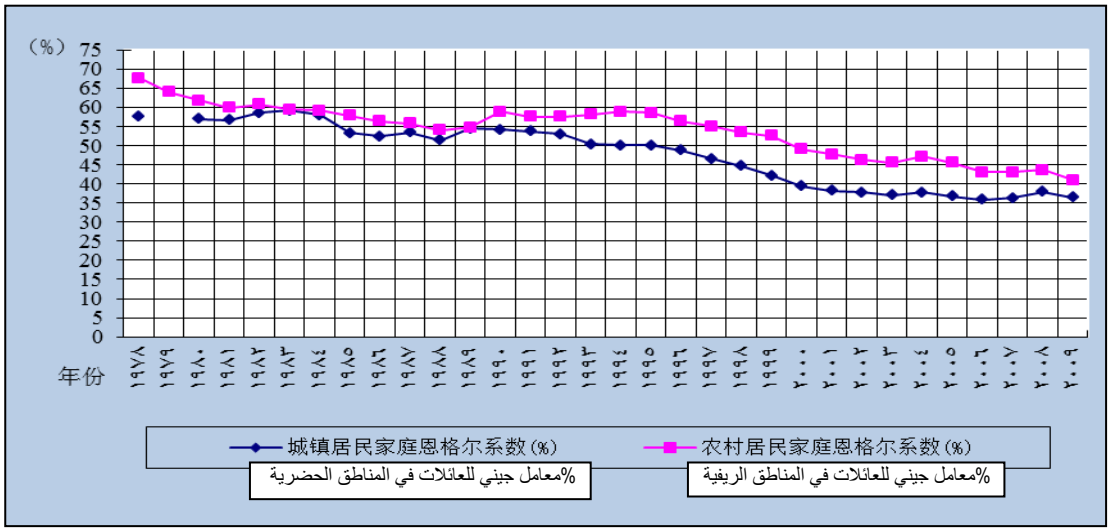

المصدر :الكتاب الإحصائي السنوي للصين لعام 2009 والمكتب الوطني الصيني للإحصاء، أيلول/سبتمبر 2009؛ نشرة إحصاءات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية لعام 2009، شباط/فبراير 2010.

ويدل ارتفاع مستوى معيشة السكان أيضاً على انخفاض نسبة السكان الفقراء إلى العدد الإجمالي للسكان انخفاضاً كبيراً، ومنذ الشروع في تنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح، نفذت الصين استراتيجية التخفيف من حدة الفقر وتحقيق التنمية ونجحت في تقليص الفقر على نطاق واسع بفضل التنمية

188 معامل إنجل (نسبة مئوية) = مجموع النفقات الغذائية للأسر المعيشية مقسوما على مجموع النفقات الأسرية أو الفردية ، ويضاعف بنسبة 100 ٪. ويبين هذا الرقم حقيقة أنه عندما يزيد دخل الأسرة أو الفرد ، فإن نسبة الدخل التي تنفق على الغذاء تنخفض. ووفقاً للمعايير التي وضعتها الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، يدل معامل إنجل من 59 في المائة أو أكثر على الفقر، وبين 50 و59 في المائة : تلبية الاحتياجات الأساسية فقط، وبين 40 و50 في المائة : رخاء معتدل، وبين 30 و40 في المائة : الثروة ؛ وأقل من 30 في المائة : الفئة الأغنى.

189 *الكتاب الإحصائي السنوي للصين لعام 2009* والمكتب الوطني الصيني للإحصاء"، أيلول/سبتمبر 2009؛ *نشرة إحصاءات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية لعام 2009*، شباط/فبراير 2010.

الاقتصادية والبرامج الخاصة التي ترمي إلى تخفيف حدة الفقر والتخطيط العام للمناطق الحضرية والريفية والمشاركة الاجتماعية وغير ذلك من التدابير، وعليه تراجعت نسبة السكان الذين يعيشون دون 2 دولار أمريكي يومياً من 88.3% في عام 1980 إلى أقل من 11% في 2011–2012، أما مؤشر فجوة الفقر الذي يقيس مقدار الدخل اللازم للفقراء للوصول إلى خط الفقر المحدد فقد تراجعت بشكل جوهري من حوالي 44% عام 1980 إلى 2.66% عام 2011–2012 وفق آخر إحصائيات صادرة عن البنك الدولي[190].

المبحث السادس: البعد المؤسساتي للتحول الاقتصادي في الصين

تعد التجربة الصينية في التحول الاقتصادي مثيرة للاهتمام لجهة تفردها في النهج وتميزها في النتائج التي أفرزتها تلك الاستراتيجية في التحول التدريجي نحو اقتصاد السوق والذي فاق كل التوقعات، لاسيما لجهة قدرة الحكومة على السيطرة على عملية النمو وما يصاحبها عادة من أزمات هيكلية اقتصادية واجتماعية مؤلمة وقلاقل سياسية حادة، وتوجيه المسار نحو خدمة الأهداف الإستراتيجية للمجتمع الصيني وتحقيق تحسين حقيقي ملموس في مستوى معيشة الناس العاديين، ولعله من التبسيط القول إن معدل النمو الاقتصادي المرتفع والمتواصل في الصين قد تحقق نتيجة سياسة الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية وزيادة الصادرات والاندماج في السوق العالمية وتدني نفقة الأيدي العاملة وغيرها، فالواقع أن روسيا لم تحقق هذا المعدل على الرغم من أنها أضحت أكثر انفتاحًا وحرية اقتصادية مقارنة بالصين، ودول آسيوية عديدة لم تصل إلى هذا المعدل على الرغم من تحقيقها معدلات تصدير أعلى من الصين مقارنة بناتجها المحلي الإجمالي، وعدد غير قليل من بلدان العالم الثالث لم يحقق أي نجاح في جذب رأس المال الأجنبي على الرغم من الانخفاض الشديد في أجور عمالها، ولعل استيعاب وإدراك الحكومة الصينية منذ تسلم دينغ شياو بينغ السلطة في الصين لأهمية الإصلاح المؤسساتي وإرفاقه بسياسات التحرير الاقتصادية لتمكين وإعادة هيكلة وتكييف النظام الاقتصادي القائم مع آليات السوق وقدرتها على إخضاع قوى السوق والانفتاح لمتطلبات الاستفادة من مزاياه النسبية المتمثلة بانخفاض تكاليف عوامل الإنتاج بشكل رئيسي وهو ما يعد سر هذا النجاح، الذي غفلت عنه العديد من التجارب المماثلة وخاصة تلك التي انتهجت أسلوب العلاج بالصدمة في روسيا وبعض دول أوروبا الشرقية، وفيما يلي أبرز الإصلاحات المؤسساتية التي تم تنفيذها خلال مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق والتي لا تزال مستمرة ومتواصلة لغاية اليوم:

أولا: الإيمان العميق والإرادة القوية لدى كبار المسئولين السياسيين في اتخاذ خطوات الإصلاح وتواصلها في ظل رؤية شاملة لمجمل الأوضاع القائمة وإمكانات تطويرها مستقبلاً، فعلى الرغم من

[190] World bank website, china dataset profile(2015).. http://data.worldbank.org/country/china

أن الصين في ظل قيادة ماوتسي تونغ كانت تتبنى أيديولوجية ماركسية صارمة تحكم الإطار المؤسسي للأنشطة في المجالات المختلفة فإن دنج شياو بنغ استطاع بعد توليه المسئولية الأولى أن يبث رؤيته الإصلاحية تدريجيًا وأن يكسب أنصارًا لها داخل اللجنة المركزية للحزب الشيوعي ثم المجتمع الصيني ككل، مع الإبقاء في الوقت نفسه على الجوهر السياسي للنظام الماوي، ومع أن الإصلاح المؤسسي في الصين قد بدأ كعملية فوقية من زعيم الحزب الشيوعي فإن هذه العملية قد اكتسبت سريعًا شكلاً تفاعليًا بين القاعدة والقمة بسبب عوامل تاريخية وثقافية صينية أصيلة حيث استجاب الأفراد وتفاعلوا مع عملية الإصلاح وأضافوا إليها جانبًا كبيرًا من الحيوية والابتكار الخلاق، وقد استفادت الحكومة بدورها من قوة هذه الاستجابة في طرح موجات تالية من التطوير والتغيير الإصلاحي، مؤدياً لبزوغ ترتيبات مؤسسية جديدة أكثر كفاءة.

ثانيًا: تبني نظرة براجماتية واقعية ومتدرجة في الاستراتيجية الإصلاحية، حيث كان المنحى الذي تبناه دينغ شياو بينغ في مشروعه الإصلاحي براجماتيًا إلى حد بعيد، ولعل أبلغ تعبير عن هذه النظرة تلك العبارة التي تنسب إلى بنج: «لا يهمني لون القط بقدر اهتمامي بما إذا كان قادرًا على الإمساك بالفئران من عدمه»، فكل الأساليب يمكن النظر في تطبيقها مادامت قادرة على تحقيق الهدف الجوهري وهو الدفع بالصين إلى قلب الاقتصاد العالمي مع تباشير زمن العولمة وتحسين الأوضاع الحياتية للمواطن العادي، ومع ذلك فإن بنج كان مؤمنًا بأن جوهر النجاح الراسخ هو تعبئة الجهود والقوى الوطنية الذاتية للاستفادة من الانفتاح مع العالم الخارجي. فهو يقول «إن الشيء المهم الذي تعلمناه هو أن نعول أساسًا على جهودنا الذاتية، وهذا لا يعني ألا نطلب المعونة الخارجية، ولكن الأمر الجوهري هو أن نثق في قدراتنا ونعتمد على أنفسنا، فحين نفعل ذلك نستطيع أن نوحد شعبنا وأن نلهم الوطن كله أهمية العمل الجاد من أجل تحقيق الازدهار والتغلب على العديد من العوائق التي تعترض طريقنا». ولعل هذه النظرة العميقة للمصلح الصيني تفسر تميز التجربة الصينية عن التجربة الروسية التي قادها جورباتشوف ويلتسن. فالإصلاح والانفتاح الاقتصادي في الصين كان لمصلحة المجتمع وتحت سيطرته، في حين كان إلى حد ظاهر لمصلحة المستثمرين والمغامرين الأجانب والمحليين في روسيا، ومن ثم جاء التفاوت الواضح في نتائج كل من التجربتين.

ثالثاً. ارتباط الإصلاح الاقتصادي بالإصلاح الإداري: فقد كان من أهم خطوات البداية في الإصلاح المؤسسي في الصين إلغاء نظام الوظيفة مدى الحياة الذي كان يتمتع به بعض قيادات الدولة العليا خاصة كوادر الحزب القدامى تقديرًا لمساهماتهم السياسية وليس لكفاءاتهم وقدراتهم الإدارية، مما سمح بتحديث فريق المسئولين الحكوميين، وقد نجم عن هذا الإصلاح البيروقراطي الأول نتيجتان مهمتان هما؛

1- "إحلال قيادات شابة مرتفعة الكفاءة وداعمة لفكرة الإصلاح وأكثر براجماتية في تعاملها مع متطلبات الإدارة اليومية محل القيادات الثورية القديمة
2- تقصير المدة المتوسطة لولاية المسئول في الموقع الحكومي مما يمنح الفرصة لكوادر أصغر سنًا وأفضل تعليمًا لتبوؤ مناصب مهمة، الأمر الذي زاد الحراك في البيروقراطية الحكومية. وبصورة عامة تم فرض سن لتقاعد كل المسئولين الحكوميين"[191].

رابعاً. تعزيز اللامركزية الإدارية والضريبية: فقد عهد تدريجيًا للسلطات المحلية على مستوى القرية والمدينة باختصاصات واسعة لتنظيم الاقتصاد المحلي، بما في ذلك إصدار تراخيص ممارسة النشاط الاقتصادي، وتنسيق الخطط الاستثمارية، وجذب المستثمرين وحل المنازعات وتحديد هيكل النفقات العامة وتقرير أوجه تخصيصها وتقديم الدعم السلعي ومراقبة الأسعار وتحقيق التنمية العمرانية، فضلاً عن إدارة المرافق العامة في النطاق المحلي مثل المدارس ومراكز الرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي والكهرباء والإسكان، وقد تم منذ أوائل ثمانينيات القرن العشرين إدخال نظام ضريبي تعاقدي يجعل حكومة كل مقاطعة مسئولة عن جمع ضرائب الدخل ويعطيها الحق في الاحتفاظ بحصة كبيرة من الحصيلة الضريبية لتغطية الاحتياجات المحلية، وقد ترتب على هذا التطور اهتمام كبير من قبل السلطات المحلية بتشجيع الاستثمار الخاص لزيادة الدخل الضريبي والتوسع في فرص العمل المتاحة للسكان المحليين. وبدا واضحًا أن هناك تعاونًا مثمرًا وتوزيعًا للأدوار بين الطرفين، فدور المسئولين هو توفير المعلومات وتهيئة المناخ المشجع للاستثمار، ودور المستثمرين هو توفير الرؤية الاستثمارية والمهارات الإدارية والتنظيمية. وكان لنجاح هذه التجربة آثار جوهرية على سلوك البيروقراطيين في الصين حيث حفزتهم للتصرف كرجال أعمال بعقلية مرنة ومنفتحة على المتطلبات اللازمة للنجاح الاقتصادي.

خامساً: النظر للإصلاح المؤسسي كعملية متواصلة تفيد الغالبية وليس الأقلية، فلم تتعامل القيادة الصينية مع إصلاحاتها المؤسسة كأحداث عرضية متقطعة زمانيًا ومكانيًا، وإنما اعتبرتها سلسلة متصلة تحقق أهدافًا محددة متفقًا عليها، وإن كانت قابلة لإعادة الصياغة في ضوء نتائج التطبيق، ولذا ينبغي النظر للزمن كبعد جوهري في فهمنا للإصلاح في الصين، وترجع أهمية اعتبار الإصلاح المؤسسي – على عكس السياسات الاقتصادية الوقتية – عملية مستمرة وتراكمية إلى ضرورة تجنب الفراغ المؤسسي في أي مرحلة من المراحل. حيث أن التخلص التدريجي من مؤسسات النظام الاقتصادي القديم يجب ألا يتم إلا بعد وضع مؤسسات جديدة مكانها أو قد ينجح بتكييف المؤسسات القديمة للعمل وفق آليات النظام الاقتصادي الجديد، ففي الحكمة الصينية تجنب الأخطاء القاتلة أهم من إيجاد حلول جيدة وباهرة للمشاكل القائم"[192].

---

[191] جمال الدين، أحمد. (2006)، مقالة بعنوان" الإصلاح في الصين.. دروس مستفادة" منشورة في مجلة العربي- الكويت- العدد 575 - 10/2006- انظر الموقع الالكتروني http://www.alarabimag.com/index.asp

[192] " الإصلاح في الصين.. دروس مستفادة" ، مرجع سابق.

وعليه يعد البعد المؤسساتي في الإصلاح أحد الأسباب الجوهرية لعدم سقوط الصين في مأزق الإصلاح الجزئي الذي جرف بعض الاقتصاديات الانتقالية الأخرى، وحرص الحكومة الصينية على أن تتم عملية الإصلاح بشكل لا يقود إلى وجود عدد كبير من الخاسرين مما يمكن أن يعرقل خطوات الإصلاح التالية، والحرص أيضًا على تقليل الريوع، التي يمكن أن يستأثر بها عدد محدود من الفائزين من وراء الإصلاح، لقد أدت عملية تقوية اللامركزية التي كانت جزءًا جوهريًا في المشروع الإصلاحي إلى توسعة مساحة الاستفادة من مكاسب الإصلاح، وإذكاء المنافسة بين الأقاليم والسلطات المحلية، مما قاد بدوره إلى تقليل الريوع التي يمكن أن تستأثر بها السلطة المركزية، أو أي من السلطات المحلية، ولكن لا يزال الاقتصاد الصيني يعاني من إشكاليات خطيرة على صعيد معايير الشفافية والفساد والحوكمة، وهو ما يتطلب بذل المزيد من الجهد لضبط نشاط قوى السوق، وتصاعد حدة تمركز رؤوس الأموال وتزاوج النفوذ السياسي بالاقتصادي، وهو ما تؤكده السلطة الصينية الجديدة بقيادة شين بينج الذي أطلق برنامجه السياسي الذي يتركز على محاربة الفساد، وهي خطوة مهمة على صعيد تدعيم نموذج النمو الاقتصادي الصيني وضمان استقراره في ظل التحديات الكبيرة التي تواجهه.

الفصل الثالث: تجربة سورية في التحول الاقتصادي من اقتصاد التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق الاجتماعي

المبحث الأول: عرض موجز لأبرز المحطات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد السوري قبل التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق الاجتماعي.

المبحث الثاني: أبرز سياسات الإصلاح الاقتصادي المختزل ومنعكساتها على أداء القطاعات الاقتصادية الرئيسية في ظل التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي

المبحث الثالث: البعد الاقتصادي والاجتماعي لتجربة التحول الاقتصادي في سورية في ضوء الخطة الخمسية العاشرة.

المبحث الرابع: البعد المؤسساتي لتجربة سورية في التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق الاجتماعي وتقييم كفاءة دور الدولة في إدارة هذه المرحلة.

المبحث الخامس: الجذور الاقتصادية والاجتماعية للأزمة التي اندلعت في سورية منذ منتصف آذار 2011 وتكاليفها في ضوء عملية التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي

تمهيد

لا يمكن إنكار صعوبة إيجاد قواسم مشتركة كبيرة بين التجربتين الصينية والسورية في التحول الاقتصادي من اقتصاد التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق، غير أن هدف البحث الرئيسي يتمثل في دراسة مفاصل عملية التحول والإصلاح الاقتصادي في الصين وإيجاد أطر عامة يمكن أن تسهم في بعض جوانبها في المرحلة الجديدة في بناء اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية أو غيره من أشكال اقتصاد السوق، وذلك نظراً لأن ما حققته الصين عبر استراتيجية التحول التدريجي، يمكن أن ينجح في العديد من الدول النامية التي عرفت التخطيط المركزي والملكية العامة للدولة لعقود طويلة، دون إنكار خصوصيات كل مجتمع واقتصاد، وفي هذا السياق تندرج محاولة هذا البحث لاستخلاص أبرز السياسات الممكن الاستفادة منها.

انطلق الباحث في اختياره التجربة الصينية كأحد النماذج الصالحة للمقارنة مع تجربة الاقتصاد السوري لعدة عوامل منها ما هو مشترك بالحد الأدنى وبعضها يشكل مفارقات كبيرة:

1. يختلف الاقتصادان من حيث الحجم وعدد السكان ومدى توافر الموارد النسبية بشكل كبير، غير أن كلا الاقتصادين كان مرتكزاً بشكل رئيسي إلى القطاع الزراعي الذي كان يلعب دور الحامل الاجتماعي لشريحة واسعة من السكان من خلال التشغيل وتوفير مصدر دخل رئيسي.
2. تبنى كلا الاقتصادين نموذج البناء الاشتراكي كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث امتد في الصين منذ بداية 1949 ولغاية 1978، في حين تبنته سورية في بداية الستينات ولغاية بداية العقد الأول من القرن الجديد، غير أن الفارق بين كلا النظامين في تلك الفترات هو أن النظام الاشتراكي في الصين كان شديد المركزي وغيّب أي دور للقطاع الخاص للمساهمة مع القطاع العام في النشاط الاقتصادي، في حين كان النموذج في سورية أقل مركزية مع استمرار القطاع الخاص بلعب دور وإن كان مقيداً في النشاط الاقتصادي.
3. فضل كلا الاقتصادين الانكفاء نحو الذات وتبني سياسة إحلال المستوردات، مع رفض أي انفتاح على الاقتصاديات الرأسمالية، الأمر الذي كان محكوماً بالعامل الإيديولوجي أكثر منه العامل الاقتصادي.
4. احتكرت الدولة في الصين كافة الأنشطة الاقتصادية في الزراعة والصناعة و والخدمات والمال والمصارف، في حين كانت درجة الاحتكار أقل منها في سورية في القطاع الزراعي مع عدم مصادرة الملكية الخاصة للمزارعين وبعض الأنشطة ذات الصلة بالتبادل التجاري مع الأسواق الخارجية، والاكتفاء بلعب دور كبير في قطاعي الصناعة والخدمات، واتسم

هذا الدور بالتضخم وعدم الكفاءة، حيث عانت معظم الشركات المملوكة للدولة من ضعف في التنافسية وخسائر متراكمة أرهقت الموازنات العامة لكلا الدولتين.

5. لعبت الدولتان دوراً هاماً في توفير الخدمات الاجتماعية (الصحية والتعليمية) في كلا الدولتين، غير أن هذا الدور كان غير كفوء من ناحية نوعية تلك الخدمات وجودتها، مع العلم أن هذه الفترة قد حققت مكاسب اجتماعية كبيرة للفئات الاجتماعية المتوسطة والفقيرة.
6. الاقتصاد الصيني كان اقتصاداً إنتاجياً ومنوعاً ركز خلال تلك الفترة على الصناعات الثقيلة كقطاع قائد للنمو الاقتصادي، في حين كان قطاع الصناعات الاستخراجية هو القطاع الذي شهد اهتماماً حكومياً وكان دوره حاسماً في تعظيم السمات الريعية للاقتصاد السوري وإهمال تنمية قطاع الصناعات التحويلية التي كانت تمتلك فيها سورية مزايا نسبية عالية.
7. كلا الاقتصادين واجه اتساع فجوة المعرفة والتكنولوجيا في مجال الإنتاج والخدمات وغيرها، نتيجة احتكار القطاع العام للسوق، وغياب المنافسة مع القطاع الخاص أو الاحتكاك مع المؤسسات الإنتاجية الأجنبية، إضافة إلى تخلف النظام التعليمي وضعف الاهتمام بالبحث العلمي الموجه للأغراض الإنتاجية.

وعليه يمكن القول أن هذه القواسم المشتركة وإن كانت قليلة للمرحلة السابقة على التحول الاقتصادي، فإنها تشكل ركيزة يمكن الاعتماد عليها في مقارنة التجربتين بعد التحول الاقتصادي، مع التنويه إلى أن تجربة الصين في التحول والإصلاح الاقتصادي امتدت لقرابة 4 عقود، في حين أن تجربة سورية غير الناضجة في التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي امتدت بشكل عام خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وبشكل رئيسي خلال فترة تنفيذ الخطة الخمسية العاشرة (2006-2010)، وتوقفت نتيجة اندلاع الحرب ضد سورية في بداية 2011، وكانت عبارة عن إجراءات إصلاحية أكثر منها استراتيجية متكاملة، وهو ما سيتم دراسته خلال المباحث اللاحقة.

المبحث الأول: عرض موجز لأبرز المحطات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد السوري قبل التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق الاجتماعي.

تمتلك سورية إرثاً تاريخياً مما يعرف بدور الدولة التدخلي في الاقتصاد والمجتمع منذ عهد الوحدة السورية المصرية عام 1958، حيث تم تحديد هوية للاقتصاد السوري وهي **التحول نحو اقتصاد اشتراكي تلعب فيه الدولة دور المالك والمنظم والمسير الرئيسي لكافة النشاطات الاقتصادية والسياسية في الدولة والمجتمع**، وعليه عرفت سورية **الموجة الأولى من التأميم المباشر** لأهم المرافق الاقتصادية في عهد دولة الوحدة بين سورية ومصر والذي تم العودة عنه خلال 1961-1963، ليعاد التأكيد عليه في النصف الثاني من الستينيات من القرن الماضي ليتسع ويشمل قطاعات جوهرية في الاقتصاد السوري (التجارة الخارجية- قطاعي المصارف والمال- والصناعات الكبرى وفقاً للمقاييس السورية) بالإضافة إلى الإصلاح الزراعي الذي قضى بشكل كبير على ملكية وسيطرة الإقطاع على الناتج الزراعي، لتفرز هذه الإجراءات في التحول نحو بناء ما يسمى الدولة الاشتراكية ما يعرف **بالعمق التاريخي للدولة التدخلية في سورية**، وقد شهدت السنوات اللاحقة وصولاً لبداية السبعينيات توسع كبير في القطاع العام الاقتصادي حيث احتكر هذا القطاع حلج الأقطان وغزلها وتكرير النفط وإنتاج الكهرباء وتوزيعهما وإنتاج الأسمدة الكيميائية كما احتكر إنتاج الأجهزة التلفزيونية والمقاسم الهاتفية وتجميع الجرارات...وغيرها كذلك توسع تدخل الدولة المباشر عبر توسيع القطاع العام في قطاعات السكك الحديدة والنقل البحري والجوي وإنتاج الكهرباء وتوزيعها وتسويقها، والإنشاء والتعمير والإسكان فضلاً عن التجارة الداخلية والتموين والتجارة الخارجية والتصدير مما أدى تدريجياً إلى توسع كبير في تدخل الدولة الاقتصادي المباشر"[193]، غير أن الاقتصاد السوري لم يتأقلم ويتجاوب مع هذا **التحول العنيف في الملكية** من دون إرهاصات، حيث لم يتحقق انتعاش اقتصادي مستدام، خصوصاً وأن المجتمع السوري عرف علاقات اقتصاد السوق منذ فترة طويلة، حيث كان بطبيعته مجتمع تجاري متداخل مع نواة تطور صناعات خفيفة مرتكزة على تراكمات أولية لرؤوس أموال شريحة واسعة من التجار وخاصة في كل من حلب ودمشق وتلك الفئات لا يمكن أن تتعايش بسلاسة مع اقتصاد تدخلي ومركزي عالي التخطيط كالذي تم إيجاده منذ الستينات، أو أن يستوعب عملية إحلال الملكية العامة محل الملكية الخاصة كالذي فرضه التأميم الواسع، الأمر الذي أدى إلى تراجع دور القطاع الخاص بشكل جوهري وفقدان الثقة بدور الدولة، حيث اقتصر على بعض الصناعات الصغيرة والأنشطة التجارية لاسيما في القطاع غير الرسمي، الذي اتسع لاحقاً خلال فترة التضييق والحصار الاقتصادي على سورية في الثمانينات.

[193] الزعيم، عصام. (2005)، "اقتصاد السوق الاجتماعي بين محددات العولمة والتحديات الوطنية"، بحث مقدم لجمعية العلوم الاقتصادية السورية ، ص1.

أدركت الحكومة السورية منذ 1970 بأن الوصفة الاشتراكية بصيغتها الجامدة والموحدة لا يمكن الاستمرار بتطبيقها في مجتمع اعتاد الحرية الاقتصادية في إدارة نشاطاته الاقتصادية، وعليه تم إقرار مبدأ التعددية الاقتصادية التي حاولت من خلالها القيادة السورية استيعاب القطاع الخاص والفعاليات الاقتصادية الأخرى والاعتراف به ولكن كلاعب ثانوي يكمل دور القطاع العام في تحقيق أهداف التخطيط المركزي لعملية التنمية الاقتصادية، وذلك بهدف الوصول المجتمع الاشتراكي في العدالة والمساواة في توزيع الدخل، غير أن هذه الخطوة الإصلاحية كانت مجتزأة كونها لم تنطلق من رؤية متكاملة لنموذج تنموي واضح ومستهدف على بعد زمني محدد بقدر ما كان نتاجاً لسياسة براغماتية ووقتية اعتمدت على تمييع الأدوار بين القطاعات الاقتصادية والاستفادة من اللاعبين الثانويين في تحريك عجلة الاقتصاد من خلال السمسرة الاقتصادية التي تنمو وقت الأزمات، بحيث تحكم هذه السياسات الظروف الآنية المرافقة لكل مرحلة وليس الرؤية البعيدة الاستراتيجية، كما كانت محكومة بالعامل السياسي أكثر منه الاقتصادي، حيث أن هذه الدعوة للتشاركية في التنمية الاقتصادية كانت تستهدف استيعاب بعض الفئات والشرائح التي تأذت من عملية التأميم بغرض استرضائها سياسياً عبر ضمان فسحات اقتصادية لتعمل من خلالها ولكن تحت مظلة الدولة[194]، واستمر ما يعرف بالمحطات البراغماتية والتجريبية في إدارة الاقتصاد السوري حتى نهاية القرن العشرين مخلفة ورائها تركة ثقيلة اقتصادية واجتماعية سمتها العامة الريعية والعشوائية في هيكلية الاقتصاد السوري وضياعاً في هويته التنموية، مما جعله اقتصاداً غير قابل للتجاوب مع أي سياسات اقتصادية مهما كانت أهدافها، **فهو يحمل في طياته خليطاً مشوهاً من السياسات الكينزية والاشتراكية شكلت له خصوصية متعددة الأبعاد تحمل الإيجابيات والسلبيات أوصلته إلى ما يمكن أن يطلق عليه باسم التوازن الحرج للتنمية.**

تم مع بداية الألفية الجديدة الاتفاق على تحديد هوية الاقتصاد السوري المستهدف بناؤها، وبالفعل تم الاتفاق على التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي كونه الأمثل لخصوصيات الاقتصاد السوري، حيث تلعب فيه قوى السوق دوراً محورياً في تسيير الأنشطة الاقتصادية بالتوازي مع دور محدود وأكثر فعالية للدولة في الاقتصاد وأوسع في استهداف السياسة الاجتماعية لاسيما سياسة إعادة توزيع الدخل وضمان كفاءة عمل قوى السوق وتصحيح اختلالاتها. وللتمهيد لتحقيق هذا الهدف بعيد المدى تم في عام 2006 إنجاز مشروع وطني سوري طموح (مشروع سورية 2025) الذي يعد أبرز نتاج الفكر الاقتصادي السوري، وضع من خلاله تصوراً استشرافيا لمستقبل الاقتصاد السوري وفق عدة سيناريوهات، لقي في بدايته اهتماماً حكومياً واسعاً.

أكد المشروع على أن انتقال سورية خلال عقدين من الزمن إلى مصاف الدول التي تقع ترتيبياً وفق المعيار الدولي في سلم الأداء المتوسط في إنجازات التنمية البشرية والتقدم الإنساني، مؤكدة على

[194] العمادي، محمد. (2004)،""تطور الفكر التنموي في سورية""، دار طلاس، دمشق، ص46-47.

نقطة أساسية يجب الانطلاق منها لتحقيق الأهداف التنموية المستشرفة وهي تمكين المجتمع السوري وتحويله إلى مجتمع خال من الفقر والأمية والجهل ومنتج ومساهم للمعرفة، كما أكد على ضرورة العمل ومن خلال خطتين متعاقبتين حتى 2025 من أجل تخفيض عدد الأسر التي تعيش عند خط الفقر من 11.4% عام 2006 إلى حوالي النصف تماماً في نهاية 2025، والقضاء على الأمية تماماً والتي سجلت مستوى 19% من السكان في عام 2006 وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال وضع سياسات اقتصادية فعالة ينتج عنها معدل نمو اقتصادي مرتفع تتساقط آثاره بشكل مباشر على الشرائح الأكثر فقراً وتؤدي إلى زيادة متوسط دخل الطبقات الفقيرة، كما تعتمد على مصادر نمو مستدامة من خلال تنويع مصادر الإنتاج المحلي لصالح بناء اقتصاد صناعي-زراعي متكامل يدعمه قطاع خدمات تنافسي وكفء، بالإضافة إلى الارتقاء بمستوى التشغيل ونوعيته من خلال الاستثمار في رأس المال البشري بما يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة تدريجياً من 12.6% عام 2006 إلى 8% عام 2010 وصولاً إلى مستويات تقل عن 4-5% في 2015 وفق الخطتين الخمسيتين العاشرة والحادية عشر، وتحقيق متوسط نمو سنوي في دخل الفرد لا يقل عن2.7%[195]، وذلك من خلال إصلاح شامل يشدد على أولوية الإصلاح المؤسساتي على السياسات التحريرية، لتهيئة البيئة الملائمة لنشاط قوى السوق وتوجيهها تنموياً مع إرفاقها بسياسات اجتماعية تخفف من وطأة التحول، وضرورة تكييف السياسات الاقتصادية بشكل تدريجي للتحول من نمط الإدارة بالأوامر ونظام التخطيط عال المركزية إلى نظام أكثر مرونة يدعم اللامركزية والفصل بين السلطات ومحاربة الفساد والبيروقراطية ووضع ضوابط حاكمة للاعبين الاقتصاديين، وتشجيع المجتمع المدني على أداء دور أكثر مسؤولية[196]، **غير أن ما يؤخذ على المشروع من وجهة نظر الباحث هو عدم تحديد ماهية اقتصاد السوق الاجتماعي الذي يوافق خصوصيات المجتمع السوري بشكل دقيق**، فعلى الرغم من الإدراك الأولي لضرورة التوفيق بين إطلاق الحرية للقطاع الخاص للعمل وفق مبادئ السوق وتعظيم الربح وبين إيجاد منظومة اجتماعية لتحقيق توزيع أفضل للدخل، والثروة، تقديم الدعم والتمكين الاجتماعي للفئات المتضررة من التحول، إلا أن الكيفية اللازمة لتحقيق هذه المبادئ العامة لم تكن واضحة، وعليه كانت النتيجة بخلاف المستهدف فقد تم إخضاع المجتمع وموارده للسوق بدل إخضاع السوق لصالح المجتمع ورفاهية أفراده مستهلكين ومنتجين، فالباحث يميل إلى تعريف اقتصاد السوق الاجتماعي على أنه " نظام اقتصادي سياسي اجتماعي يتحدد بتقاطع المصالح للفئات الاجتماعية من جهة وتقاطع الجزء من الفائض الاقتصادي المخصص للتوسع الاستثماري والإنماء الاقتصادي والأمن الوطني الاستراتيجي مع جزئه الآخر المخصص للخدمات الاجتماعية والإنماء الاجتماعي من جهة أخرى"[197].

---

[195] الإطار المرجعي للخطة الخمسية العاشرة (2006)، هيئة تخطيط الدولة، ص35

[196] "الإطار المرجعي للخطة الخمسية العاشرة" (2006)، مرجع سابق 41-46

[197] "اقتصاد السوق الاجتماعي بين محددات العولمة والتحديات الوطنية"، مرجع سابق ص1

إن مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي هو مفهوم مرن ومميع لا تزال أطره الفكرية والتطبيقية قيد التطور والنمو، وخاصة من ناحية جوهر هذا المفهوم ألا وهو التوفيق بين مبدأي الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وتوزيع المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية على الأطراف الرئيسية فيه من قطاع خاص ومجتمع مدني ودولة، غير أن هذا الاقتصاد بذات الوقت يفترض توفير البيئة والمناخ الملائم لنجاحه وانطلاقته ويطرح تحديات هامة وحساسة في الانتقال إلى هذا النموذج التوافقي والتي لم تأخذ حيزها الكافي في النقاش سواء لدى أصحاب القرار والتخطيط لهذه العملية الشاقة والطويلة وأبرز تلك الطروحات من منظور **الباحث:**

- إشكالية تحديد وقياس مدى توافر الرغبة السياسية والاجتماعية الحقيقية في المضي في عملية الإصلاح وكيفية تخفيف مخاطر تعاظم تضارب المصالح بين المؤيدين والمعارضين للإصلاح.
- إشكالية التوفيق بين نزعة اقتصاد السوق نحو تعزيز الربح وبين نزعة الدولة نحو تعزيز العدالة الاجتماعية، وتحديد حجم الدولة ووظائفها الأساسية والتي لا بد وأن تتحول من ذهنية فرض الأوامر إلى ذهنية فرض القواعد بما يحقق الفاعلية في إنجاز المعادلة الصعبة بين أهداف كل من السوق والدولة والمجتمع المدني.
- دور المجتمع المدني هل هو قطاع تنموي إنتاجي أم قطاع خيري، وما المجالات والقواعد التي تحكم نشاطه.
- تحدي الاندماج الفعال والإيجابي في موجة العولمة الاقتصادية التي باتت حقيقة واقعة ربطت المجتمعات والاقتصاديات بروابط اقتصادية لم تعد تجدي معها الاستراتيجيات المحلية للإدارة الاقتصادية الوطنية ولعل الدور المتعاظم لأسواق المال والسلع والعمالة أبرز مثال على العولمة الاقتصادية التي أزالت أو خففت القيود والعوائق أمام العلاقات الاقتصادية بين الاقتصاديات العالمية[198]، الأمر الذي يجعل من الإصلاح الاقتصادي بالنسبة للاقتصاد السوري والتحول نحو نمط من اقتصاد السوق أمراً لا مفر منه لركوب هذه الموجة وإلا فإن فجوة التنمية ستتسع وبنية التخلف ستتشكل مانعاً لأي جهد تنموي، وعليه فإن العولمة كظاهرة خارجة عن قدرة المخططين والإدارات الحكومية على إخضاعها بقدر ما تشكل فرصة للاندماج بالاقتصاد العالمي والاستفادة من مزاياه بقدر ما يشكل تحدياً.
- الهاجس من الجدل غير المنتهي بين من يؤمن بضعف الارتباط بين الحرية الاقتصادية من جهة وبين الحرية السياسية كما هو حال التجربة الصينية في التحول الاقتصادي، وبين مؤيدي فرضية أن الإصلاح الاقتصادي لا بد وأن يستتبع إصلاحاً سياسياً نظراً للروابط

198 " الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية"، مرجع سابق ص 65-66

المتينة بين الترتيبات بين الحرية الاقتصادية والسياسية وبالتالي فإن الحرية الاقتصادية وسيلة لا غنى عنها لتحقيق الحرية السياسية وفق فكر ملتون فريدمان في كتابه الرأسمالية والحرية[199]، الأمر الذي أثر على جدية الكثير من برامج الإصلاح في العديد من الدول وخاصة النامية والمتخلفة ويحدد إلى مدى كبير نتائجها النهائية ي يشكل نقطة جدلية وحساسة لنجاح أي جهد إصلاحي متكامل.

وعليه فقد فضلت الحكومة السورية منذ 2005 وعلى إثر فورة النمو الاقتصادي في المنطقة والرغبة بقطف ثمار الفوائض المالية المرافقة لها وخاصة في دول الخليج الإسراع باتخاذ حزمة من السياسات والإجراءات التحريرية مدفوعة بالرغبة بجذب الاستثمارات الأجنبية وإغرائها بتهيئة المناخ الملائم لها، والتسريع بمشروعها الإصلاحي التحريري بشقه الاقتصادي متجاهلة منعكساتها على الشق الاجتماعي، ومفضلة التحرير السريع الصادم على مستوى القطاعات الحساسة لتلك الاستثمارات على التمهيد له والتمكين لمفردات الاقتصاد المحلي مع تلك السياسات بحجة عدم فوات القطار، إذ أن مرحلة التمكين والتمهيد له تتطلب البدء بالإصلاح المؤسساتي الذي سقط من برامج الحكومة الإصلاحية، وعوضاً عن البدء به تم تأجيله وربما إغفاله، حيث استعانت الحكومة في صياغة برامجها وسياساتها الاقتصادية ببعثات ومشورات تعود بشكل مباشر للمؤسسات الدولية وإن لم يعترف بذلك علناً*[200]، وكما هو معلوم بأن صندوق النقد الدولي يركز على إصلاح السياسات الاقتصادية القصيرة الأجل فقط دون إيلاء أولوية لعملية التنمية الاقتصادية التي تتطلب إصلاحات شاملة على المدى الطويل، الأمر الذي أدى لتحويل الاهتمام من القطاعات الإنتاجية التي يمتلك فيها الاقتصاد السوري مزايا تنافسية ومزايا مكتسبة من خلال السياسات التنموية السابقة كالزراعة والصناعات الخفيفة، إلى الاهتمام بقطاع الخدمات والمال والتأمين والسياحة التي تتميز بعائداتها السريعة، لكنها بذات الوقت تعظم من مخاطر التعرض للأزمات الاقتصادية الخارجية.

[199] فريدمان، ملتون. (1987)، "الرأسمالية والحرية "، ترجمة يوسف عليان، مركز الكتب الأردني ، ص11

[200] *برنامج " الإصلاح الاقتصادي" الذي أعده آندر سود، الأستاذ في جامعة جورج تاون، حيث أكد أن تقارير بعثات صندوق النقد الدولي التي تجري مشاورات مع الحكومة السورية، بموجب اتفاقيات الصندوق، وترفع إلى الحكومة السورية تقارير منتظمة عن وضع الاقتصاد السوري، وإصلاح سياساته، كانت تلتقي مع هذا البرنامج.

المبحث الثاني: أبرز سياسات الإصلاح الاقتصادي المختزل ومنعكساتها على أداء القطاعات الاقتصادية الرئيسية في ظل التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي

3-2-1 سياسة تحرير التجارة الخارجية وفق أسلوب العلاج بالصدمة كبوابة لعملية التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق الاجتماعي.

شهدت سياسة التجارة الخارجية خلال بداية الألفية الجديدة تحولاً هيكلياً في نظام إدارة التجارة الخارجية، فقد سارعت الحكومة السورية إلى اتخاذ حزمة واسعة من التشريعات والقرارات التي هدفت إلى تحرير التجارة الخارجية وتعميق اندماج السوق السورية بالسوق العالمية، فقد تم تبسيط إجراءات التخليص الجمركي للمستوردات، وتخفيض الرسوم الجمركية على المواد الزراعية أو الصناعية لـ 1%، كما تم إلغاء القيود الكمية ومعظم عمولات الاستيراد، وإلغاء عمولات مؤسسات التجارة الخارجية على التصدير، وإعفاء الصادرات الزراعية من ضريبة دخل الأرباح، إضافة إلى إعفاء المصدرين من شرط الحصول على إجازات أو موافقات تصدير، كما أنشأت الحكومة السورية هيئة تنمية وترويج الصادرات، وصندوق تنمية الصادرات بالإضافة إلى اتحاد المصدرين بهدف تعزيز جودة وتنافسية المنتج السوري وزيادة حصته في السوق الدولية، إضافة إلى نشر ثقافة الإنتاج بهدف التصدير الذي بات أحد العوامل المستهدفة في قيادة النمو الاقتصادي عوضاً عن سياسة إحلال المستوردات، وفي سياق مواز قامت الحكومة بإقامة العديد من مناطق التجارة الحرة مع العديد من البلدان أبرزها (اتفاقية التجارة الحرة مع الأردن الموقعة بتاريخ2001/10/8، ومعاهدة الأخوة والتنسيق مع لبنان عام 1991، إقرار اتفاقية التجارة الحرة العربية عام 1997 والتي بدأ تطبيقها فعلياً عام 2005 حيث كانت سورية واحدة من ضمن 14 دولة عربية[201]، إضافة إلى اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا في 2004 والتي أثارت جدلاً كبيراً حول أسسها التفاوضية والتي كانت محابية للجانب التركي، وأخيراً قبول سورية كعضو مراقب عام 2010 في منظمة التجارة العالمية، ومفاوضات الانضمام لمشروع الشراكة السورية الأوروبية- المتوسطية..الخ)[202].

لم تكن الإجراءات التحريرية التي تم اتخاذها مستندة إلى دراسة مسبقة لمدى قدرة واستعداد المؤسسات الإنتاجية الوطنية للانفتاح ومنافسة السلع الأجنبية التي اكتسبت خبرات متراكمة في المنافسة في السوق العالمية، لاسيما المؤسسات الإنتاجية في قطاع الصناعات التحويلية، إضافة إلى أن تحرير التجارة جرى في ظل غياب أية إجراءات لإصلاح مؤسسات القطاع العام الصناعي، كما كانت صادمة لمؤسسات القطاع الخاص الذي يعد قليل الخبرة بشروط ومعايير المنافسة

[201] بيبلي، محمود- بغاصة، هاجر (تموز 2008)، "أثر منطقة التجارة العربية الحر ة الكبرى على التجارة السورية بعد التطبيق الكامل"، ورقة عمل مقدمة من المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، سورية، ص 3.

[202] الوسط (بيروت 2004)، "توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين سورية وتركيا"، مقالة في جريدة الوسط، العدد839، http://www.alwasatnews.com/news/429112.html

الدولية، الأمر الذي أدى إلى نتائج سلبية على صعيد هيكل الاقتصاد السوري، كما انعكس سلباً على مؤشرات شروط التجارة الخارجية لسورية مع العالم الخارجي، حيث يلحظ الآتي:

- بالنسبة **لدرجة الانكشاف الاقتصادي** التي تعكس أهمية قطاع التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي ودرجة عمق اندماج الاقتصاد السوري في الاقتصاد العالمي ومدى اعتماده على الأسواق الخارجية ودرجة حساسيته للمتغيرات في أسعار السلع في الأسواق العالمية، نجد ارتفاع قيمة هذا المؤشر إلى الذروة عام2008 بقيمة 65.6% ليعاود انخفاضه عام 2009 بـ60.44%"[203].
- أدت هذه الإصلاحات لاسيما على صعيد تخفيض الرسوم الجمركية على المستوردات إلى انخفاض عائدات الدولة غير النفطية إلى أقل من 37% من إجمالي الإيرادات العامة للدولة وهو مؤشر متدن مقارنة بنسبة مساهمة للإيرادات الضريبية والرسوم الجمركية تزيد عن 80% في لبنان و75% في الأردن من إجمالي الإيرادات العامة[204].
- حققت الصادرات السورية نمواً متصاعداً في القيمة المضافة للسلع المصدرة مقارنة بالقيم المضافة للسلع المستوردة، حيث يشير **مؤشر** "**شروط التجارة**" المحتسب من خلال قسمة الرقم القياسي للصادرات على الرقم القياسي للمستوردات إلى ارتفاع مضطرد من 86% عام 2005 إلى 109% عام 2009 ليسجل انخفاض في عام2010 إلى 89% عام 2010، وهو ما يفسر ارتفاع الصادرات السورية من السلع المصنعة ونصف المصنعة، غير أن هذا لا يمنع من التأكيد على هيكلية الصادرات السورية اتسمت بانخفاض قيمتها المضافة والمحتوى التكنولوجي مثل الصناعات النسيجية والدوائية والمفروشات والمنتجات الزراعية..الخ، مقارنة مع السلع المستوردة [205].

[203] هيئة تنمية وترويج الصادرات(2013-2012)،" دراسة بعنوان "تحليل التجارة الخارجية في سورية 2006-2012"، http://www.edpa.gov.sy/forms/uploads/uploads/9.pdf

[204] الضابط، مدين. (2011/2/8)،" السياسات المالية من منظور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمصلحة الوطنية" ندوة الثلاثاء الاقتصادي الرابعة والعشرون، دمشق، ص24.

[205] نصر، ربيع(2013/3/19)، ورشة عمل بعنوان " الصادرات السورية(خصائص- محددات- بدائل متاحة)، قاعة رضا سعيد ، جامعة دمشق ص12- 22،23.

الشكل 24: تطور مؤشر شروط التجارة الخارجية لسورية خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة (100 نقطة أساس مؤشر جيد للتجارة الخارجية)

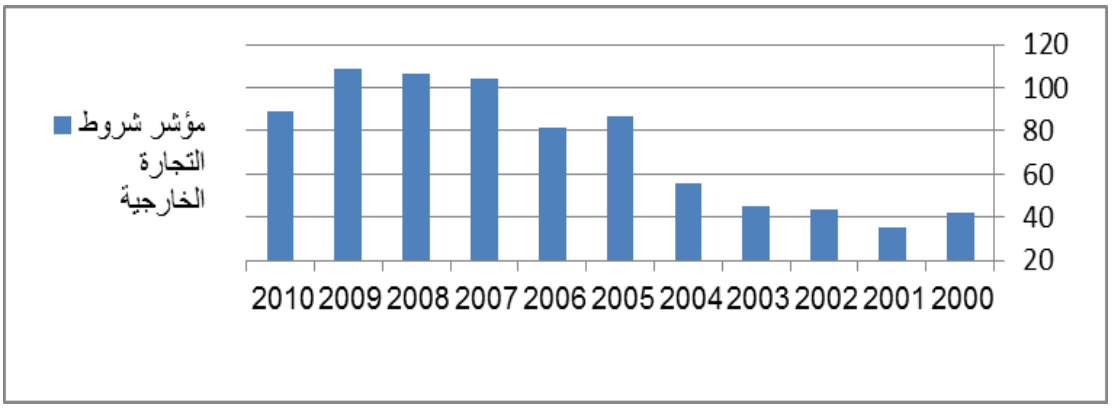

المصدر: إعداد الباحث بالتعاون مع فريق ورشة عمل بعنوان الصادرات السورية(خصائص– محددات – بدائل متاحة) قاعة رضا سعيد جامعة دمشق:2013/3/19 ص23.

- سجلت الواردات نمواً بمعدل أعلى من نمو الصادرات خلال الفترة 2001–2010 كما هو موضح بالشكل (25)، ما أدى إلى تدهور وضع الميزان التجاري، حيث تحول الفائض المتحقق في الميزان التجاري منذ 2001 وحتى عام 2003، إلى عجز سالب وبمعدلات متصاعدة سجلت 6.1% من الناتج المحلي الإجمالي في 2010 (انظر الجدول 20)[206]، الأمر الذي يؤكد على ضعف تنافسية الصادرات السورية، وتراجع محتوى القيمة المضافة للصادرات مقارنة بالواردات(لاسيما النفطية منها والمواد الخام)، ونمو المستوردات بشكل أكبر من الصادرات.
- طبيعة المواد المستوردة لا تخدم الصناعات ذات القيمة المضافة، بقدر ما تخدم الاستهلاك المباشر، حيث شهد المجتمع السوري خلال فترة التحول تغيراً في نمط الاستهلاك نحو المنتجات عالية الجودة مقارنة بالمنتجات المحلية، فوفقاً لبيانات المكتب المركزي للإحصاء إلى استحواذ المستوردات السورية من المواد الخام الداخلة بصناعة السلع الاستهلاكية على الحصة الأكبر من الاستيراد، فقد قدرت بـ 87 مليار ليرة سورية في 2009 مقابل أقل من 12 مليار ليرة سورية مستوردات من الأصول الثابتة[207].

وبالمقابل **حقق ميزان الخدمات تحسناً ملحوظاً مدعوماً ارتفاع صادرات الخدمات السياحية بشكل كبير وتحسن أداء القطاع السياحي كما هو موضح في الجدول 20 أدناه.**

[206] "الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية"، مرجع سابق ص 45

[207] المجموعة الاحصائية السورية 2010، المكتب المركزي للإحصاء،
http://www.cbssyr.sy/yearbook/2010/Data-Chapter9/TAB-5-9-2010.htm

الجدول 20: تطور أهم مؤشرات الحساب الجاري بشقيه التجاري والخدمي كنسبة من الناتج خلال الفترة (2001-2010)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الحساب الجاري	3.2	3.6	3.5	2.4	**1.0**	**2.7**	**1.1**	**0.9**	**-1.9**	**-0.6**
الميزان التجاري	4	7	6	1	-0.5	2.6	-1.3	-1.5	-5.7	-6.1
ميزان الخدمات	0	-2	-1	2	1.9	1.2	2.1	2.4	3.9	6.4

المصدر: النشرات الاحصائية لمصرف سورية المركزي، فترات متعددة (2001-2010)

الشكل 25: الميزان الجاري والتجاري والخدمي كنسبة من الناتج خلال الفترة(2001-2010)

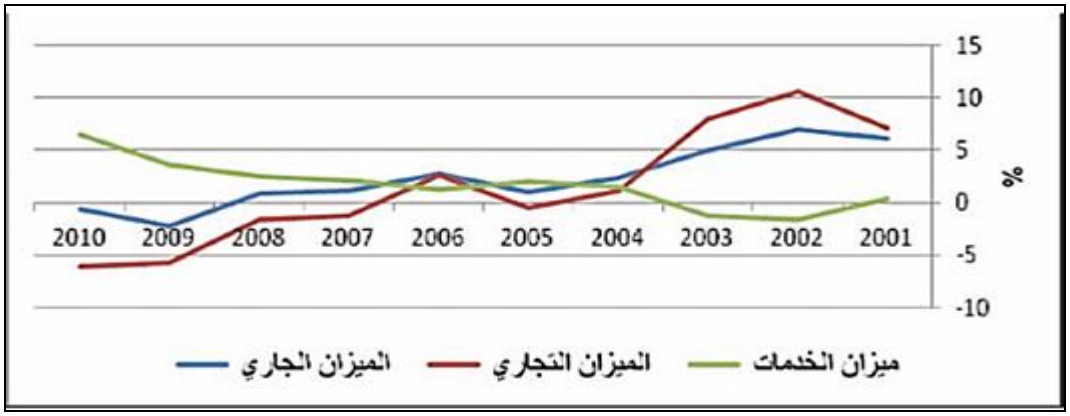

المرجع: المصدر: النشرات الاحصائية لمصرف سورية المركزي، فترات متعددة (2001-2010)

وعليه بالرغم من أنه لم يعد بالإمكان القبول بالمزيد من سياسات العزلة والتمحور حول الذات التي كانت رائجة خلال النصف الثاني من القرن العشرين، لاسيما وأن معظم الاقتصاديات النامية انتهجت التحول نحو اقتصاد السوق، وجزء كبير منها أدرك ضرورة مواكبة التغييرات المتسارعة في شروط المنافسة الدولية، فيما إذا أرادت أن تحفظ لنفسها ولمنتجاتها حصة في السوق العالمية، فالمنافسة لم تعد قاصرة على المزايا المطلقة أو النسبية للصادرات بقدر ما باتت تعتمد على المزايا المتكسبة والتي يلعب فيها محتوى الابتكار والتكنولوجيا وارتفاع درجة تعقيد الصادرات أهمية بالغة مقارنة بالصادرات التقليدية من سلع منخفضة القيمة المضافة، وبالتالي تحرير التجارة يتطلب بالضرورة اقتصاداً متطوراً أو على الأقل يمتلك بنية إنتاجية مرنة وقادرة على مقابلة الطلب الدولي المتنوع ومنافسة الاقتصاديات الأخرى، وعليه فقد كان لابد وأن ينظر إلى التحرير التجاري والاقتصادي كضرورة اقتصادية وفرصة لتعظيم مكاسب الانفتاح التجاري وليس هدف يمكن تحقيقه من خلال حزمة من الإجراءات والسياسات التنفيذية البعيدة عن واقع الاقتصاد السوري المتخلف زراعياً وصناعياً والناشئ خدماتياً، حيث لا يمكن لاقتصاد متخلف إنتاجياً أن يكون طرفاً قوياً في التبادل الدولي، وكما يحدث في العالم فإن عملية تحرير التجارة الخارجية بقدر ما تحمل فرصة لانتقال الاقتصاد إلى مصاف الرابحين من عملية التبادل الدولي فإنها بذات الوقت تحمل احتمالات سقوطه في دائرة الخاسرين الاقتصاديين، ومن هنا أتت أهمية السياسات التحريرية الناجحة في

بعض التجارب منها الصين كما تم الإشارة إليها سابقاً التي لم يجر الاستفادة منها، فقد تمت الإصلاحات في إطار مؤسسي تنموي لكان عليها أسوة بالتجارب "الناجحة" في الاندماج أن تربط ربطاً كاملاً بين عمليتي **التحرير والتمكين** كي يكون الاندماج صفقة "رابحة" وليس صفعة مؤلمة[208].

أخيراً يؤخذ على إدارة القرار الاقتصادي هو عدم الاستقلالية والتبعية السلبية للقرار السياسي، وهو ما يتضح من خلال عقد اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا التي أضرت بشكل كبير بالصناعة المحلية، حيث لم تستند في بنودها إلى ظروف المنتج المحلي أو تقدير لقدرة المنتج المحلي على منافسة المنتج التركي الأكثر تمرساً على شروط المنافسة الدولية، حيث ارتفع العجز التجاري معها من 5 مليار ليرة عام 2006 إلى حوالي 40 مليار ليرة في 2009، باستثناء العام 2008 الذي حقق فيه الميزان التجاري السوري فائضاً عابراً بـ 7 مليار ليرة سورية[209].

2-2-3 الصناعة خلال فترة التحول الاقتصادي إلى اقتصاد السوق الاجتماعي.

بخلاف عملية إعادة الهيكلة التدريجية والشاملة للقطاع الصناعي التي تم تطبيقها في الصين، لم تشهد الصناعة السورية الاهتمام المطلوب من قبل الإدارة التنفيذية المسؤولة عن إصلاح هذا القطاع، حيث جاء تبنّي الحكومة السورية اقتصاد السوق الاجتماعي مع الخطة الخمسية العاشرة 2006-2010 بصيغته المجتزأة، وتأجيلها لمشروع الإصلاح الإداري والمؤسساتي والإبطاء المبالغ فيه في إعادة هيكلة القطاع العام الإنتاجي وإصلاحه ليعزز من تراكم التحديات التي تعيق انطلاقة هذا القطاع لاسيما وسط مضي الحكومة في سياسة التحرير التجارية وما أتاحته هذه السياسات من دخول المنتجات الأجنبية الأكثر تنافسية للسوق المحلية لتضع المؤسسات الإنتاجية المحلية في وضع صعب نظراً لغياب أي سياسات تمكينية لهذا القطاع، وبالتالي تعاظمت المصاعب أمام الصناعة المحلية إثر سياسة تحرير التجارة الخارجية بشكل سريع ورفع الدعم بشكل ملموس على أسعار حوامل الطاقة التي تعد عنصراً هاماً في تركيبة تكاليف المنتج الصناعي السورية منذ 2005 وتسارعت وتيرته بعد ثلاث سنوات[210]، متجاهلة ضرورة تهيئة البيئة الاقتصادية والتنظيمية وتهيئة المشاريع الصناعية المحلية سواء العائدة للقطاع العام أو الخاص بشكل مسبق للعمل وفق آليات النظام الجديد، فمعظم التشريعات التي تم اتخاذها لتحسين وتطوير مناخ الأعمال مثل القانون رقم 7 لعام 2008 المتعلق بالمنافسة ومنع الاحتكار والذي حدد القواعد المنظمة لحرية المنافسة، والقرار اللاحق بتشكيل مجلس للمنافسة يقوم بالإشراف على تطبيق القانون ونشر ثقافة المنافسة ومنع

---

[208] الباروت، جمال، (بيروت2011)، "العقد الأخير في تاريخ سورية جدلية الجمود والإصلاح" ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 122.

[209] اللحام ، فؤاد. (2011)" الصناعة السورية في ضوء اتفاقيات الشراكة"، بحث مقدم لجمعية العلوم الاقتصادية السورية، ص 7-6

[210] "الصناعة السورية وتحديات المستقبل"، مرجع سابق ص1-2

الاحتكار، افتقد للأدوات الضرورية لتفعيلها، وفيما يلي أبرز مؤشرات أداء القطاع الصناعي خلال فترة التحول الاقتصادي:

1- سجل الرقم القياسي لإنتاج القطاع العام الصناعي بكافة مجالاته وخاصة التحويلية والاستخراجية منها جموداً في الأداء، حيث ارتفع بوتيرة تدريجية من 88 نقطة عام 2006 وصولاً إلى 89 نقطة فقط في 2010، وتراجع الرقم القياسي لإنتاج الصناعات التحويلية من 111 نقطة عام 2006 إلى 104 نقطة عام 2010، مقابل أقل من73 نقطة للرقم القياسي للصناعات الاستخراجية في 2010، نتيجة نضوب الحقول النفطية خلال سنوات الخطة، الأمر الذي يظهر ضعف القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية وضعف أدائها"، مع الإشارة إلى ان صناعة المال والكهرباء تعد الوحيدة التي شهدت ارتفاعاً في الرقم القياسي للإنتاج الصناعي[211].

الجدول 21: يظهر تطور الرقم القياسي العام والتفصيلي للقطاع العام الصناعي خلال الفترة (2006-2010) مع العلم أن الرقم القياسي لسنة الأساس 2000=100

	2006	2007	2008	2009	2010
القطاع العام الصناعي	88	88	85	88	89
الصناعات الاستخراجية	75	70	67	71	73
الصناعات التحويلية	111	111	106	105	104
الماء والكهرباء	148	152	161	170	182

المصدر إعداد الباحث اعتماداً على بيانات المجموعة الإحصائية لعام 2010

2- حققت الصناعات التحويلية نمواً في الإنتاج من 6772 مليون ليرة سورية إلى 19503 مليون ليرة سورية ما بين عامي 2000 و2008[212]، هذا وقد ارتفعت القيمة المضافة للصناعة التحويلية بمقدار 1 مليار دولار ما بين عامي 2004 و2008، مع العلم أن نسبة تمويل القطاع المصرفي لقطاع الصناعة لم تتجاوز 4.7% عام 2007 مقارنة بـ 48% للنشاط التجاري و14% للعقارات، كما ازداد عدد المنشآت الصناعية بحوالي 12349 منشأة خلال الفترة المذكورة[213]، كنتيجة للتسهيلات الحكومية في تيسير إجراءات استقدام المواد الأولية وعوامل الإنتاج للصناعيين من خلال التسهيلات الائتمانية المباشرة و غير المباشرة، وافتتاح عدد من المدن الصناعية.

3- ارتفع متوسط مساهمة القطاع الخاص من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعة التحويلية (باستثناء تكرير النفط) إلى 72 % خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة (2006-

---

[211] المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السورية لعام 2009-2010، http://www.cbssyr.sy/yearbook.htm

[212] المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السورية لعام 2009-2010، http://www.cbssyr.sy/yearbook.htm

[213] " الصناعة السورية وتحديات المستقبل"، ورقة عمل مقدمة لجمعية العلوم الاقتصادية السورية ، مرجع سابق ص5.

2010) مقابل تراجع مساهمة القطاع العام من إجمالي الإنتاج، الأمر الذي انعكس بدوره على متوسط استحواذ القطاع الخاص على مستلزمات الإنتاج في الصناعات التحويلية إلى 66% كمتوسط لسنوات الخطة، ومساهمته بأكثر من 88% بالمتوسط من إجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية.

الشكل 26: أهم مؤشرات قطاع الصناعة التحويلية الخاص خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة باستثناء تكرير النفط (%)

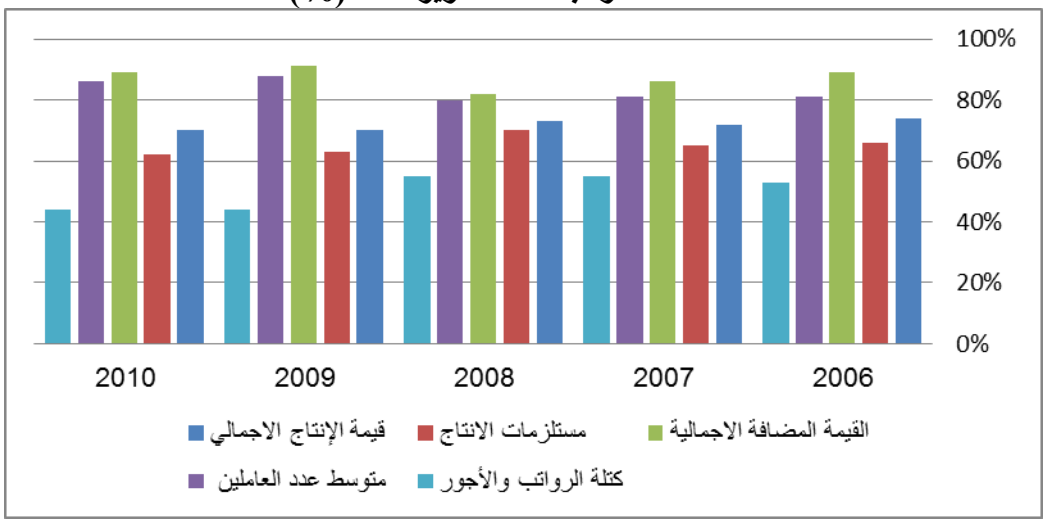

المصدر: إعداد الباحث من دائرة التنمية الاقتصادية/ قطاع التخطيط والإحصاء/ دائرة الدراسات/ قسم المؤشرات التنموية والدراسات المستقبلية ص221

4- في حين حققت الصناعة الاستخراجية السورية، التي تعود ملكيتها للقطاع العام، ارتفاعاً ملحوظاً في قيمة الإنتاج، فقد نما بحوالي ثلاثة أضعاف من 5.4 إلى 14.4 مليار دولار ما بين عامي 2000 و2008، مدعوماً بارتفاع أسعار النفط عالمياً أكثر من ثلاثة أضعاف* [214]، وفي سياق متصل تجدر الإشارة إلى أن القيمة المضافة للصناعة لكلا القطاعين العام والخاص ارتفعت من 7 مليار دولار عام 2004 إلى 16.8 مليار دولار عام 2008، ساهم بأكثر من 81٪ من هذه القيمة المضافة قطاع الصناعة الاستخراجية[215].

5- قطاع الماء والكهرباء الذي تعود ملكيته للقطاع العام، والذي بالكاد يفي بحاجات السوق المحلية، ويعاني من ضعف الخدمات المقدمة، وهو من القطاعات التي كانت موضع دراسة الحكومة لدفعها للقطاع الخاص لتوليها، حيث بلغت قيمة الإنتاج من الماء والكهرباء عام 2004 أكثر من 86 مليار ليرة سورية، وارتفعت عام 2008 إلى 152 مليار ليرة سورية، هذا وقد طرأ ارتفاع جوهري على إنتاج الكهرباء من حوالي 5 مليار كيلو

[214] * ارتفع سعر برميل النفط من 27 دولار عام 2000 إلى 94 دولار عام 2008 بحسب التقرير الإحصائي للأوبيك الصادر 2009.

[215] القاضي، أسامة. (2011)، " واقع الصناعة السورية والعقدة التنفيذية" مركز التواصل والأبحاث الاستراتيجية، ص 12-13

واط/ساعة عام 1980 إلى 38 مليار كيلو واط عام 2007 أي بنسبة زيادة بلغت 660% (الشكل 29)، نتيجة زيادة عدد المنشآت الصناعية وزيادة عدد السكان، وقدوم المهجّرين العراقيين، وارتفاع درجات الحرارة وعدم ضبط التسريب الكهربائي، وأمام هذه الأرقام فإن سورية بحاجة للبحث عن مصادر طاقة بديلة لتزويد سورية بما تحتاجه من الطاقة الكهربائية في السنوات المقبلة[216].

الشكل 27: تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي في سورية خلال الفترة المتاحة 2004- 2008 (ملايين الدولارات الأمريكية):

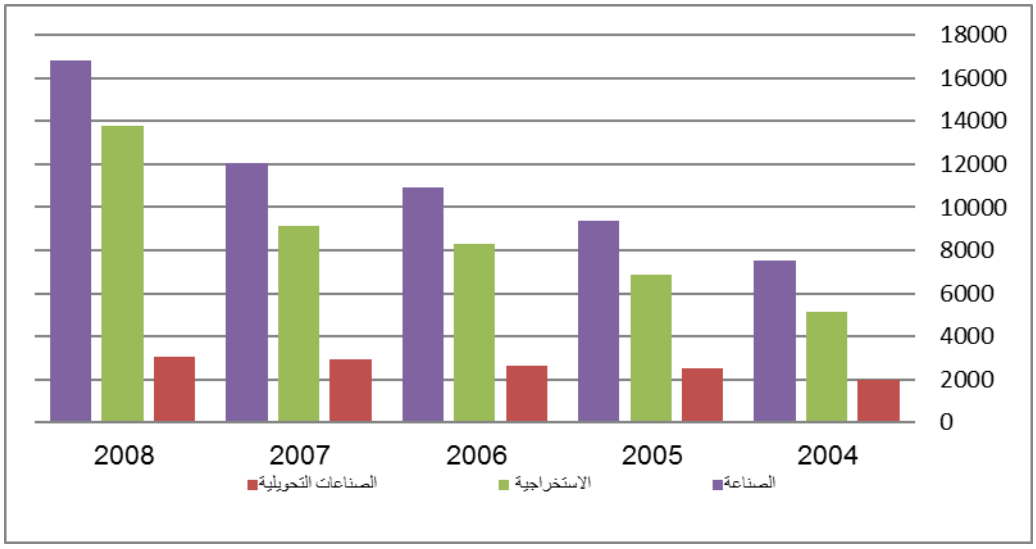

المصدر : إعداد الباحث اعتماداً على بيانات تقرير الصناعة العربية 2009-2010 الصادر عن المنظمة العربية للصناعة والتعدين

كما يُظهر واقع عمالة القطاع العام الكفاءة المتواضعة للغاية لتلك العمالة، حيث يحمل أكثر من ربعها الشهادة الابتدائية، أما 14٪ منهم فهم من حملة الشهادة الإعدادية، وأما حملة المعاهد والجامعات فنسبتهم 44% من مجموع العمالة السورية في القطاع العام بكل نشاطاته بما فيها الصناعي، الأمر الذي يعد مؤشر متدن في عصر التكنولوجيا وشيوع الأتمتة الإنتاجية[217].

وتجدر الإشارة إلى القطاع الصناعي يعد القطاع شبه الوحيد الذي شهد ارتفاعاً في نسبة مساهمته من الناتج المحلي الإجمالي السوري خلال الفترة 2000-2010 حيث ارتفعت نسبة مساهمة قطاع الصناعة والتعدين بكل أشكالها وللقطاعين العام والخاص من 30% عام 2000 إلى حوالي 34٪ من الدخل المحلي السوري عام 2010، إلا أن نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية لم تتجاوز بالمتوسط خلال الفترة 2006-2010 ما نسبته 9.2% فقط من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بما هو مخطط له خلال الخطة الخمسية العاشرة عند 13-15%[218].

---

[216] " واقع الصناعة السورية والعقدة التنفيذية"، مرجع سابق ص14

[217] " المرجع السابق ص18

[218] "الصناعة السورية وتحديات المستقبل"، مرجع سابق، ص 19

ولعل الإنجاز الوحيد الذي يحسب للإدارة الاقتصادية هو إنشاء المدن الصناعية التي لعبت دوراً مهماً في جذب المستثمرين المحليين والأجانب لاسيما في مجال الصناعات التحويلية وبعض الصناعات الثقيلة، حيث تم في عام 2004 إحداث أربع مدن صناعية عدرا – حسيا – الشيخ نجار (وإحداث مدينة دير الزور الصناعية) حيث حققت هذه المدن نجاحًا في جذب العديد من الاستثمارات المحلية 300 مليون دولار والأجنبية 400 مليون دولار غالبيتها خاصة الملكية، إلا أن الخطة نصت على تنفيذ 4 مدن جديدة لم ينفذ مها إلا واحدة، وهي أحد المحاور التي لها مستقبل واعد في دعم الصناعات التحويلية وباقي فروع الصناعة مع ضرورة الاستمرار بتحديثها ومنح المستثمرين فيها هامشاً أكبر من الحرية في تنفيذ المشروعات وحركة رؤوس الأموال وتخفيف هامش المركزية في إدارة تلك المدن[219].

وعليه فإن إلقاء نظرة فاحصة على واقع الصناعة التحويلية السورية تبّين أن القطاع العام الصناعي في وضع صعب جداً، وأنه لا يقوى على المنافسة، ولا على العمل بكفاءة، على الرغم من أن المجالات التي يستثمر بها تعد صناعات أقل من متوسطة وكثيفة العمالة، في حين كان الأجدر أن يتم توجيه هذا القطاع للاستثمار بالمشاريع الاقتصادية الضخمة ذات العائدية الاقتصادية طويلة المدى وترك الصناعات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص الذي يعد أكثر كفاءة في أدائها، وبالتالي فإن إصلاح القطاع العام كان يعد ضرورة ملحة كون السكوت على وضعه لم يعد يحتمل وهو بحاجة إلى مشروع إصلاحي جريء، منفتح وغير مقيد بإيديولوجيها معينة، بحيث يضع نصب أعينه المشاكل البنيوية والجذرية التي يعاني منها هذا القطاع، ويعتمد على معادلة خاصة في إشراك القطاع الخاص في إدارة بعض المؤسسات العامة وفق صيغ تعاقدية تلاءم النظام الاقتصادي الجديد، والتأكيد على ضرورة حسم خيار الإصلاح وإنهاء حالة التردد بين نظام السوق ونظام الأوامر الإدارية في إدارة الموارد، وبالتالي تجاوز مبدأ التعددية الاقتصادية إلى تعزيز شراكة فعالة بين القطاع العام والخاص من جهة أخرى بدل عملية توزيع الأدوار التي حولت القطاع الخاص لقطاع ثانوي وطفيلي، الشراكة التي تجعل من دور القطاع الخاص دوراً جوهرياً وحقاً له وليس منحة من قبل الحكومة لاسترضاء شريحة من الفعاليات الاقتصادية وهذه الخطوة لا يمكن المضي بها من دون إعادة النظر ملياً في تراتبية وأوليات سياسات الإصلاح والتي تؤكد على أولوية الإصلاح الإداري الموجه نحو إعادة هيكلة معظم مؤسسات القطاع العام دون إسقاط خيار الخصخصة بصيغة تحقق الكفاءة الاقتصادية لتلك المؤسسات وتضمن عدم المساس بالحد الأدنى من حقوق العاملين وفرص عملهم سواء في تلك المؤسسات أو تأهيلهم للمنافسة في توفير فرص عمل أخرى في السوق ...الخ، كما كان لا بد من وضع دراسة دقيقة وذات جدوى لحجم القطاع العام الاقتصادي في الاقتصاد والمجالات المتاح له المنافسة فيها بعيداً عن الاحتكار وخاصة تلك

219 "الصناعة السورية وتحديات المستقبل"، مرجع سابق، ص 16

المشاريع التي توفر خدمات أو سلع عامةً بالإضافة إلى المجالات التي لا تجذب القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي وتعد ذات أهمية تنموية بالغة...الخ.

3-2-3 السياسة الزراعة خلال فترة التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق الاجتماعي.

يساهم الإنتاج الزراعي بشكل فعال في كل من الناتج والإنتاج المحلي الإجمالي ويلعب دوراً حساساً في الاقتصاد السوري نظراً لما يستوعبه من حجم واسع من العمالة الريفية بالإضافة إلى دوره الرئيسي في توفير الأمن الغذائي للقطر، وللمنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني السورية أهمية وميزة نسبية عالمية لم يجر الاستفادة منها أو استغلالها بالشكل والكفاءة المناسبة خلال المراحل السابقة نتيجة غياب سياسات تنموية زراعية حقيقة قادرة على نقل القطاع الزراعي من علاقاته الطبيعية الريعية والتقنيات المتخلفة التي تعتمد على الطبيعة أكثر من اعتمادها على العمل والإنتاجية والتقنيات العالية في الإنتاج الزراعية.

عمدت الحكومة السوري خلال فترة تطبيق الخطة الخمسية العاشرة لتطبيق إجراءات عمقت من أزمة الزراعة في سورية وحملت في طياتها ألماً اجتماعياً باهظاً على سكان الريف ترافقت مع ظروف طبيعية غير مواتية لنمو إنتاجية هذا القطاع مدفوعة بالتسابق وراء الاهتمام بقطاعات خدمية ضعيفة الارتباط بهذا القطاع الرئيس ولعل أبرزها:

- عملية تحرير أسعار المشتقات النفطية من دون تمكينٍ مسبقٍ لهذا القطاع والمشتغلين فيه وهو إجراء يتوافق مع توصيات بعثة صندوق النقد الدولي، مع أنّ هذه التوصيات ليست ملزمةً للحكومة السورية التي لم توقّع أيّ اتفاقية مع الصندوق، لكنها عملت وكأنها وقّعت مثل هذه الاتفاقية ليس فقط على صعيد الدعم وإنما على العديد من الأصعدة، في وقت تتجه فيه الاقتصاديات المتقدمة والأكثر حرية لزيادة الدعم المباشر وغير المباشر للقطاع الزراعي، فإن الدعم لهذا القطاع في سورية لم يتجاوز في مختلف أشكاله أكثر من 10 % تقريباً من قيمة الناتج الزراعي، كما لم تتجاوز حصّة الشق الاستثماري في ميزانية وزارة الزراعة 4-5% كحدّ أقصى خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة 2006-2010.[220]
- تعرّضت الزراعة السورية، بعد أن مرّت بها محنة الصقيع، إلى أسوأ موجة جفاف مرّت بها منذ خمسة عقود على الأقل (أزمة مؤقتة). واستمرّت هذه الموجة طيلة فترة (2006-2009)، وبلغت ذروتها في العامين (2007-2008)، أي في العامين اللذيْن انكشفت فيهما الأزمة المالية العالمية وأزمة الغذاء العالمي، ما انعكس على إنتاجية الأراضي الزراعية وخاصة من السلع الاستراتيجية التي في مقدمتها القمح والشعير، اللذان انخفض

[220] تقرير التنمية البشرية للعام 2005، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005، ص132-133

محصولهما خلال عامي الأزمة بمعدل 47% و 67% على التوالي بحسب منظمة الأغذية والزراعة الفاو[221].

و عليه فقد حقق الإنتاج الزراعي نمواً من حوالي 341 مليار ليرة سورية في عام 2000 إلى أكثر من 778 مليار ليرة سورية في 2009 بالأسعار الجارية (تضاعف بحدود 1.28 مرة)، وحوالي 394 مليار ليرة سورية بالأسعار الثابتة لعام 2000، الأمر الذي انعكس من خلال تراجع مساهمته في إجمالي الإنتاج المحلي الإجمالي من 22% في 2000 إلى 18% بالأسعار الجارية وأقل من 16% بالأسعار الثابتة في 2009 (الشكل 28)، نتيجة نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى بمعدلات أعلى من معدلات نمو القطاع الزراعي، إضافة إلى الدور السلبي الذي سببته موجات الجفاف التي تعرض لها القطر خلال 2007-2009، وارتفاع أسعار السلع والمواد الغذائية في العالم خلال الفترة 2007-2010 **نتيجة أزمة الغذاء العالمي التي أدت لزيادة الإنتاج بالأسعار الجارية بأكثر من زيادتها بالأسعار الثابتة بشكل كبير**[222].

الشكل 28: تطور مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2010

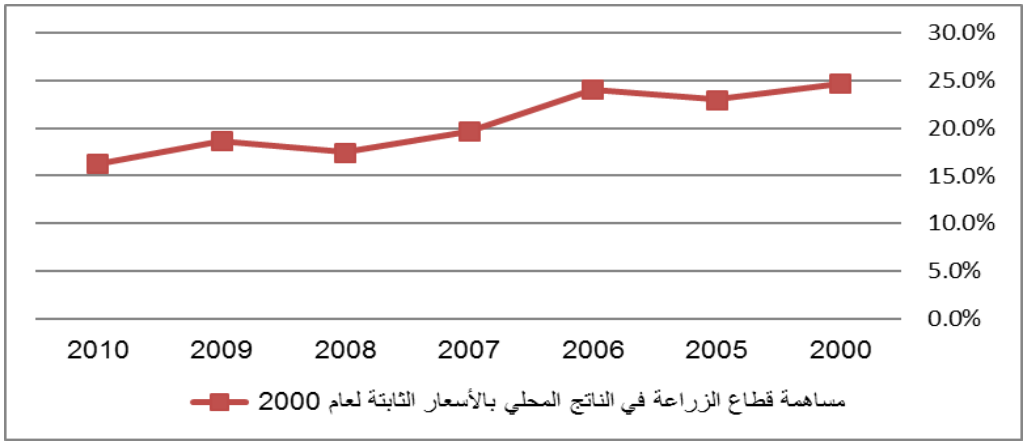

المصدر المكتب المركزي للإحصاء المجموعة الإحصائية السورية 2010.

وعلى صعيد التجارة الزراعية فقد حققت الصادرات الزراعية السورية ارتفاعاً جوهرياً من نحو 36 مليار ليرة في 2000 إلى نحو 138 مليار ليرة في 2009، وبمعدل نمو سنوي تجاوز 16% خلال الفترة 2000-2009، حيث يعد الترتيب الثالث بين معدلات النمو في الصادرات الزراعية عربياً، وبالمقابل سجلت الواردات الزراعية السورية نمواً بمعدلات فاقت نمو الصادرات من حوالي 38 مليار ليرة سورية إلى أكثر من 182 مليار ليرة سورية، الأمر الذي انعكس بشكل كبير على وضع الميزان التجاري الزراعي الذي تحولي من فائض خلال الأعوام 2001-2003 إلى عجز متصاعد ارتفع

[221] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة تخطيط الدولة (دمشق 2009) ، تقرير"آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد السوري: عدالة التوزيع والفقر"، تقرير غير منشور، ص22.
[222] المركز الوطني للسياسات الزراعية (2010)، "تقرير واقع الغذاء والزراعة في سورية 2010"، ص43-44.

من -14 مليار ليرة سورية عام 2004 إلى أكثر من -48 مليار ليرة سورية عام 2008 و -43 مليار ليرة سورية عام 2009[223].

الشكل 29: تطور الميزان التجاري الزراعي خلال الفترة 2000-2009

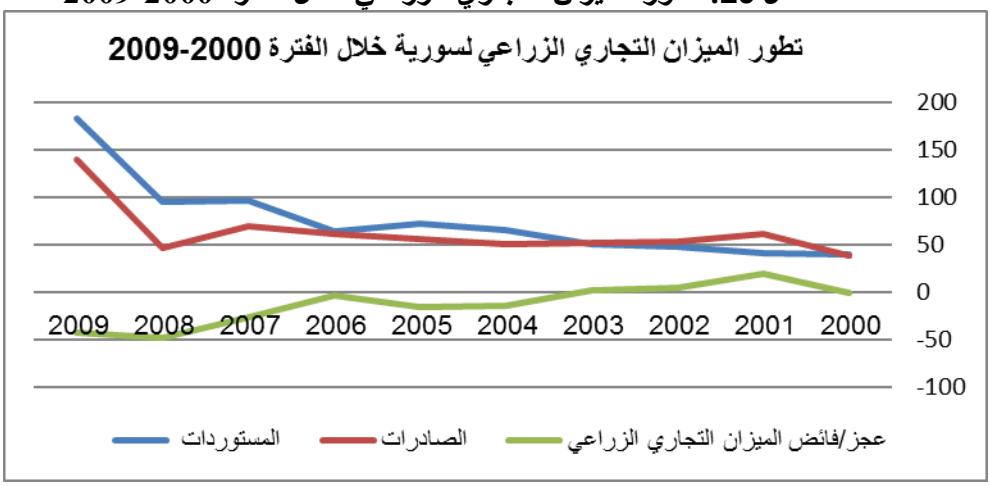

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعة الاحصائية الزراعية الصادرة عن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في سورية لأعوام متعددة

وعليه تم التعامل مع إصلاح القطاع الزراعي على أنه عامل ثانوي في برنامج التحول والإصلاح الاقتصادي، لا بل عمقت الإجراءات الاقتصادية التحريرية التي تم انتهاجها من صعوبات هذا القطاع الذي يرفد شريحة واسعة من أبناء الريف السوري بمصدر دخل هام، في ظل تخلف الريف السوري وضعف مستوى الاستثمار والتنمية الصناعية فيه، وهو أحد الفوارق الكبيرة في التجربتين السورية والصينية، حيث تم الانطلاق من هذا القطاع كدافع للتحول الاقتصادي في الصين وداعم لنمو وصعود القطاع الصناعي، في حين تم إهمال أهميته في سورية التي تمتلك إرثاً مكتسباً في هذا القطاع.

3-2-4 أبرز إجراءات إصلاح القطاع المالي والنقدي خلال التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق الاجتماعي ونتائجها.

شهد القطاع المالي والمصرفي تحديداً إصلاحات جوهرية في القطاع المالي والمصرفي تشابه إلى حد كبير التجربة الصينية في إصلاح القطاع المالي والمصرفي لجهة إعادة الاعتبار لمصرف سورية المركزي لممارسة مسؤولياته كصانع ومدير للسياسة النقدية وذلك إثر إصدار قانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002 والذي تخضع له كل من المصارف العامة والخاصة وإصدار المرسوم التشريعي رقم 21 لعام 2011 والذي منح مصرف سورية المركزي استقلالية عن وزارة

[223] الهندي، عطية، (2011)، " مدير المركز الوطني للسياسات الزراعية ،"الأمن الغذائي بين الممكن والمطلوب"، بحث مقدم لجمعية العلوم الاقتصادية السورية ص 12-14.

الاقتصاد والتجارة الخارجية[224]، إضافة لتأسيس مجلس النقد والتسليف الذي حددت مهمته بالعمل على تنظيم مؤسسات النقد والتسليف في الجمهورية العربية السورية وتنسيق فعاليتها بما يحقق الأهداف المحددة ضمن التوجهات العامة للدولة، كما تم إدخال تحولات جذرية على هيكل هذا القطاع الذي عاني وطيلة العقود الماضية من احتكار المصارف المملوكة للدولة وقيود مالية وتشغيلية وتنظيمية كبيرة أعاقت القطاع الخاص من الدخول كلاعب رئيسي فيه، نظراً للاعتقاد الخاطئ الذي أثبتته التجربة بأن المصارف الحكومية في ظل الاقتصاد المخطط ستتمكن من استبدال قانون المنافسة والتنازع على الزبائن والحصص السوقية كما تتيحها قوانين السوق بنظام جديد يسوده التعاون بين المصارف والمؤسسات المالية الحكومية لتقديم الخدمات المصرفية والمالية بكفاءة عالية وبتكلفة أقل، غير أن المحصلة كانت عبارة عن مؤسسات مصرفية جامدة ومترهلة ومثقلة بالديون الرديئة كانت عبئاً على التنمية بدل دعمها في ظل انعدام الضوابط الحاكمة لأنشطتها وضعف الاحتكاك الذي يوفره السوق وغياب أي اهتمام بمعايير العمل المالي أو المصرفي وخاصة القدرة على السداد، الضمانات المقابلة للتسهيلات المصرفية المباشرة وغير المباشرة، عدم وجود إدارة كفوءة لمخاطر العمل المصرفي إضافة لغياب الحافز على المنافسة وزيادة الربحية، الأمر الذي حولها لصناديق تنفذ سياسات الحكومة فقط، ملزمة بتقديم القروض والتسهيلات للقطاع العام دون دراسة كافية أو مناقشة لخطط هذه الشركات الإنتاجية وكفائتها التشغيلية والإدارية وحدود قدرتها على سداد ديونها، الأمر الذي أدى إلى هدر كبير في أموالها في ظل غياب مبدأ المحاسبة بحسب الأداء وعدم قدرة المصارف على رفض منح القروض لتلك المؤسسات العامة في ظل هيمنة الإدارة المركزية للاقتصاد وعليه نجم عنه تلك السياسات تكدس نسب ضخمة من الديون المعدومة أو الرديئة في موازناتها المالية، وهنا الفرق الجوهري مع التجربة الصينية حيث لم يتم اتخاذ إجراءات جذرية لمعالجة هذه الإشكالية الخطيرة والتي لاتزال قائمة لغاية يومنا هذا[225].

3-2-4-1 أبرز إجراءات إعادة هيكلة القطاع المالي في سورية

أصدرت الحكومة السورية حزمة واسعة من التشريعات التي وضعت حجر الأساس لتحرير القطاع المالي أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي أبرزها[226]:

- "المرسوم التشريعي رقم 28 لعام 2001 الذي سمح بتأسيس المصارف الخاصة على شكل شركة مساهمة مغفلة خاصة أو مشتركة مع القطاع العام المصرفي والمؤسسة العامة

[224] موقع مصرف سورية المركزي, https://www.banquecentrale.gov.sy/

[225] المركز الاقتصادي السوري (2007)، "القطاع المصرفي في سورية واقع وآفاق"، تقرير مقدم من الشركة السورية الوطنية للتأمين عام 2007، ص3-5

[226] بيانات من المراسيم والقوانين المذكورة أعلاه- الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي – المراسيم والتشريعات/ قرارات مجلس النقد والتسليف-http://www.banquecentrale.gov.sy/main-ar.htm، بالإضافة لمعلومات ميدانية من مفوضية الحكومة لدى المصارف ومديرية الدراسات لدى مصرف سورية المركزي.

السورية للتأمين والمؤسسات الادخارية الأخرى بنسبة 25%، وبرأسمال 1.5 مليار ليرة سورية (تم رفعه لاحقاً للمصارف الخاصة في 2007 وثم إقرار زيادته مرة أخرى في 2009 ليصبح ما يعادل 300 مليون دولار أمريكي للمصارف الخاصة التقليدية، و500 مليون دولار أمريكي للمصارف الخاصة الإسلامية)، حيث تمارس نشاطاتها تحت إشراف مصرف سورية المركزي متبوعاً بقانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002 والذي تخضع له كل من المصارف العامة والخاصة.

- المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 الذي أجاز تأسيس المصارف الإسلامية برأسمال لا يقل عن 5 مليار ليرة سورية والسماح لها بممارسة وتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية (تم رفعه في 2007 و2009 كما سبق وذكر).
- المرسوم التشريعي رقم 15 لعام 2007 الذي سمح بإحداث مؤسسات التمويل الصغير بهدف تقديم التمويل الصغير والمتناهي الصغر بالإضافة إلى خدمات مالية ومصرفية أخرى للشرائح السكانية الفقيرة في المجتمع وذلك لمساعدتها على خلق الفرص لامتلاك وزيادة تجميع الأصول. هذا إلى جانب خدمة الإيداع لدى هذه المؤسسات، وخدمات التأمين الصغيرة.
- تم إحداث هيئة الإشراف على التأمين بموجب المرسوم التشريعي رقم 68 لعام 2004 كخطوة رئيسة لبناء سوق التأمين المحلية ووضع القواعد التنظيمية لها، حيث (بلغ عدد مؤسسات التأمين العاملة في سورية نحو 13 مؤسسة حتى نهاية عام 2010 إضافة إلى شركة إعادة تأمين واحدة).
- تم إحداث سوق دمشق للأوراق المالية بموجب المرسوم التشريعي رقم 55 لعام 2006، وقد تم افتتاح السوق في العاشر من آذار لعام 2009. وترتبط سوق دمشق للأوراق المالية بهيئة الأوراق والأسواق المالية، وتعمل تحت إشرافها، حيث تقوم الهيئة بمراقبة السوق والتأكد من قيامها بعملها وفقاً لأسس العدالة والشفافية والكفاءة، حيث بلغ عدد الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية 19 شركة في عام 2010.
- تم إحداث الهيئة العامة للإشراف على التمويل العقاري بموجب القانون رقم 39 لعام 2009، وتعمل هذه الهيئة على تنظيم التمويل العقاري من خلال وضع الضوابط التي تكفل كفاءة سوق التمويل العقاري.
- سلسلة من القوانين والمراسيم التشريعية التي أتاحت للقطاع الخاص بتأسيس شركات ومكاتب صرافة مرخصة في إطار التوجه نحو تنظيم عمليات القطع الأجنبي والحد من نشاط السوق الموازية التي نشطت خلال الفترات الماضية بما يسمح لمصرف سورية المركزي بتفعيل أدواته النقدية في إدارة العرض النقدي من القطع الأجنبي في السوق بما

يحقق استقرار قيمة الليرة السورية وحمايتها من المضاربات. حيث بلغ عدد شركات الصرافة المرخصة حتى 2010 حوالي 19 شركة و51 مكتب صرافة".

- صدور المرسوم التشريعي رقم34 لعام 2005 للسرية المصرفية والمرسوم التشريعي رقم 33 لعام 2005 الخاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب اللذان أخضعا كافة المصارف لأحكامهما بما فيها المصارف العاملة في المناطق الحرة[227].

كما تم اتخاذ جملة من القرارات الهادفة إلى تحديث الأطر الناظمة لعمل المصارف والإسراع في تعميم تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والإفصاح على نشاطات المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية، وفي هذا الإطار خطا مجلس النقد والتسليف خطوة متقدمة على طريق تعزيز متانة القطاع المالي وحمايته من الصدمات التي قد تنتج عن التوسع في الائتمان أو الإسراف في قبول المخاطر، انطلاقا من التزامه بحماية أموال المودعين، وفي هذا المجال تم اعتماد مقررات لجنة بازل 2 للرقابة المصرفية.

3-2-4-2 أبرز مؤشرات أداء القطاع المصرفي خلال الخطة الخمسية العاشرة.

فيما يلي استعراض لتطور أبرز مؤشرات الأداء المصرفي في سورية:

1. نمى إجمالي ودائع القطاع المصرفي بشكل جوهري خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة وبمتوسط نمو سنوي بلغ 13% خلال الفترة 2005-2010، ساهمت المصارف الخاصة بالنسبة الأكبر من هذه الزيادة، حيث ارتفعت حصة القطاع الخاص المصرفي من 9% عام 2005 من إجمالي ودائع القطاع المصرفي إلى حوالي 37% من إجمالي الودائع عام 2010 يعود حوالي 31% منها للمصارف الخاصة التقليدية و6% للمصارف الإسلامية، مقابل تراجع حصة القطاع العام المصرفي من أكثر من 91% من إجمالي الودائع عام 2005 إلى 63% من إجمالي الودائع، ساهم القطاع الخاص المقيم بالنصيب الأكبر من إجمالي الإيداعات بوسطي بلغ 71% سنوياً[228].
2. انخفاض طفيف في حصة الودائع تحت الطلب من إجمالي ودائع القطاع المصرفي من 50% عام 2005 إلى 47% فقط من إجمالي الودائع عام 2010 وهي لاتزال نسبة مرتفعة جداً مقارنة بارتفاع حصة الودائع لأجل من13% عام 2005 إلى 36% عام 2010 وانخفاض في حصة ودائع التوفير من 37% عام 2005 إلى 19% عام 2010، وهو دليل على نجاح القطاع الخاص المصرفي وسياسة مصرف سورية المركزي بشكل رئيسي في تحويل بنية ودائعه نحو زيادة حصة الودائع لأجل وتخفيض نصيب الودائع

---

[227] "القطاع المصرفي في سورية واقع وآفاق"، مرجع سابق، ص2.

[228] الميداني، عزت. (2010)، "أداء وموقع المصارف الخاصة في النظام المصرفي السوري" ورقة عمل مقدمة لجمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادي، ص7-8.

تحت الطلب وذلك من خلال رفع أسعار الفائدة عليها، غير أن النسبة العظمى بالنسبة لودائع القطاع المصرفي العام لا تزال للودائع تحت الطلب وهي تعد دليلاً على ضعف الوعي المصرفي في مجتمع مقبل حديثاً على الخدمات المصرفية الحديثة.

الجدول 22: تطور التوزيع الهيكلي لودائع القطع المصرفي بحسب نسبتها إلى أجمالي الودائع خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة

الودائع حسب نوع الوديعة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الودائع تحت الطلب	0.50	0.45	0.45	0.46	0.44	0.45
الودائع لأجل	0.13	0.26	0.29	0.32	0.35	0.36
ودائع التوفير	0.37	0.30	0.25	0.22	0.21	0.19
مجموع الودائع	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00	1.00
معدل نمو الودائع	0.09	0.10	0.15	0.16	0.12	0.16

المصدر : بيانات النشرة الربعية الصادرة عن مصرف سورية المركزي 2010

3. ارتفع إجمالي القروض والتسليفات الممنوحة من قبل القطاع المصرفي من حوالي 421 مليار ليرة سورية عام 2005 إلى أكثر من 1211 مليار ليرة سورية أي بزيادة بلغت 1.8 مرة (الشكل 30)، ساهم في النسبة الأعظم منها المصارف الحكومية بنسبة تجاوزت بالمتوسط حوالي87% من إجمالي التسليفات خلال سنوات الخطة، مقابل متوسط حصة المصارف الخاصة التقليدية لم تتعدى 11% و2% للمصارف الإسلامية (الجدول رقم 23)، وهو دلالة على أن المصارف الحكومية ورغم تحرير القطاع المصرفي لا تزال هي اللاعب الرئيسي في السوق المصرفية، غير أن دراسة معدل نمو تسليفات المصارف الحكومية مقارنة بالمصارف الخاصة الحديثة العهد وخاصة التقليدية منها، تظهر بأن تسهيلات المصارف الحكومية غير متضمنة التسهيلات للحكومة المركزية تضاعفت بحوالي 1.3 فقط، مقابل ارتفاع تسهيلات المصارف الخاصة التقليدية بأكثر من 12 مرة، الأمر الذي يعكس مزاحمة القطاع العام للخاص في التمويل اتجاهات التسليف للمصارف العامة والتي في جلها تذهب إلى مؤسسات القطاع العام والإدارات الحكومية مقارنة مع اتجاه المصارف الخاصة نحو تدعيم وزيادة حصتها السوقية على حساب المصارف الحكومية التي تحتاج إلى أعادة هيكلة شاملة في هيكليتها الإدارية والتنظيمية والمؤسساتية فيما إذا أرادت أن تبقى لاعباً رئيسياً في القطاع المصرفي[229].

[229] بيانات النشرات الربعية الصادرة عن مصرف سورية المركزي 2010، موقع مصرف سورية المركزي www.banquecentrale.gov.sy/

الشكل 30: تطور تسهيلات القطاع المصرفي بحسب طبيعة ملكية المؤسسات المصرفية المقرضة (المبالغ بملايين الليرات السورية)

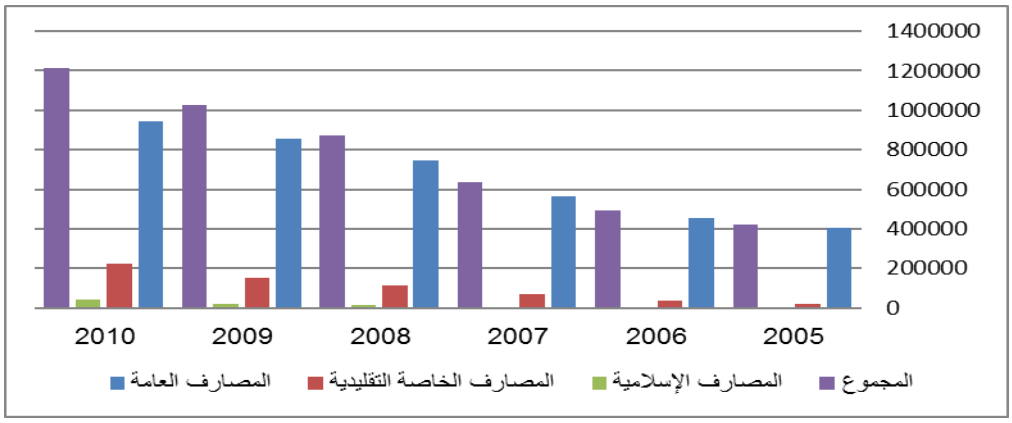

المصدر : إعداد الباحث اعتماداً على بيانات النشرة الربعية الصادرة عن مصرف سورية المركزي 2010

الجدول 23: حصص المصارف العاملة من إجمالي التسهيلات المصرفية الممنوحة (%)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المصارف العامة التقليدية	96%	93%	89%	86%	83%	78%
المصارف الخاصة التقليدية	4%	7%	10%	13%	15%	19%
المصارف الخاصة الإسلامية	0%	0%	0%	2%	2%	4%
مجموع التسليفات	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

وفي حال دراسة وجهة القروض والتسليفات الممنوحة من قبل القطاع المصرفي بشقيه الحكومي والخاص يظهر لنا:

- ✓ استحواذ قطاع تجارة الجملة والمفرق والخدمات الاخرى على النصيب الأكبر من إجمالي هذه التسهيلات، حيث تجاوز وسطي نصيب هذه القطاعات من إجمالي القروض والتسليفات ما نسبته 65% من إجمالي القروض والتسليفات خلال سنوات الخطة 2005-2010
- ✓ لم يتجاوز نصيب قطاع الصناعة من إجمالي محفظة القروض والتسهيلات المصرفية ما نسبته 7% فقط من إجمالي المحفظة بالمتوسط خلال الفترة المدروسة، وهو مؤشر مقلق يشير إلى ضعف إقبال المصارف على تمويل المشاريع الصناعية والصناعيين، القطاع الأكثر حاجة لمصادر تمويل لسد فجوة التمويل التي يعاني منها هذا القطاع .
- ✓ في حين استحوذ قطاع الإنشاءات على حوالي 14% بالمتوسط من محفظة القروض والتسهيلات المصرفية، مقابل اقل من 15% لقطاع الزراعة.

الجدول 24: وجهة التسليفات المصرفية قطاعياً خلال الفترة 2005-2010 (%)

التسليفات حسب النشاط الاقتصادي*	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الزراعة	19	17	16	11	14	12
الصناعة و التعدين والمرافق	7	8	5	5	8	8
الإنشاءات العقارية	15	14	14	13	14	15
تجارة الجملة و المفرق	42	44	49	56	50	48
خدمات أخرى	17	17	16	14	15	17
	100	100	100	100	100	100

المصدر: النشرات الاحصائية الربعية لمصرف سورية المركزي عدة أعوام.

وفيما يتعلق بالسياسة النقدية، يمكن القول بأنه على الرغم من أن مصرف سورية المركزي هو هرم السلطة النقدية غير أن مهمة تحديد السياسة النقدية لم يتم حصرها به وإنما أوكلت إلى مجلس النقد والتسليف وفق القرار 23 لعام 2002 والذي نص على أن يقوم المجلس بتنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية والإشراف على تنفيذها وتحديد أدوات السياسة النقدية وفقاً للاستراتيجية العامة للدولة، الأمر الذي يؤكد أولوية السياسة الاقتصادية للدولة في إخضاع السياسة النقدية والمصرفية لمصرف سورية المركزي.

تعد وظيفة ومهمة الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار كهدف نهائي للسياسة النقدية من أبرز أهداف السياسات النقدية للبنوك المركزية المستقلة في العالم، غير أنه وبالرغم من تحديد مصرف سورية المركزي هدفه الوسيط بالحفاظ على استقرار سعر صرف الليرة السورية لتحقيق الهدف النهائي وهو الاستقرار في المستوى العام للأسعار، غير أن ما يلحظ على أرض الواقع هو التعدد في المهام الموكلة إليه، بينما من المفترض أن يصار إلى تحديد مهام رئيسية موصفة بشكل دقيق لدور مصرف سورية المركزي في إدارة السياسة النقدية وتعميق وتطوير أدوات التدخل في السوق[230]. حيث أن تركيز السياسة النقدية انصب على دعم مؤشرات الاستقرار النقدي لاسيما المستوى العام للأسعار وتصحيح هيكل أسعار الصرف المعتمد بالانتقال من نظام أسعار الصرف المتعدد إلى نظام سعر الصرف الواحد وربطه بسلة عملات بدلاً من الدولار الأمريكي، في حين كان دور السياسة النقدية في دعم وتحفيز النمو الاقتصادي محدوداً لاسيما ما يتعلق بتشجيع تقديم تسيهلات ائتمانية للصناعات الرائدة وذات المحتوى التكنولوجي عال المحتوى على الرغم من مخاطرها المرتفعة.

وبالمجمل فإن مصرف سورية المركزي وكما هو ملحوظ في الخطة الخمسية العاشرة والحادية عشرة فإنه وضع أهدافاً طموحة على صعيد تطوير أدوات إدارته للسياسة النقدية في سورية من خلال الانتقال من الأدوات التقليدية والكمية في إدارة السياسة النقدية إلى الأدوات غير المباشرة التي

[230] م م الجبوري، خلف محمد حمد، (2004)،" دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي رقم 56" ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 23، ص87-88.

تتوافق مع متطلبات التحول نحو اقتصاد السوق، إلا أن مثل هذا التطور يحتاج لبنية اقتصادية كفوءة تترسخ فيها علاقات السوق بأقل قدر من التدخلات الحكومية، كما تحتاج لبنية مصرفية ومالية ونقدية عميقة يفتقدها الاقتصاد السوري وتحتاج لأمد زمني لتحقق التطور المرغوب فيه بالتحول لمصارف شاملة قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية.

3-2-5 السياسة المالية خلال التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق الاجتماعي.

تعبر الموازنة العامة للدولة عن حجم دور الدولة في الحياة الاقتصادية- الاجتماعية،حيث اتسم هذا الحجم بالارتفاع خلال مرحلة النموّ "الكبير" في السبعينيات، بفعل قيادة الدولة لعمليّة النمو، وظلّ حتى أوائل الثمانينيات مرتفعاً بنسبة تقدر بحوالي 48% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو معدل قريب من معدّله في فرنسا 49% في تلك الفترة، ثم أخذ هذا الحجم يتقلص في مسار السياسات الانكماشية التي ارتفعت وتيرتها في مرحلة التحرير الانتقائي المضبوط، والتي أخذت من توصيات صندوق النقد الدولي الاستقرار النقدي من دون إعادة الهيكلة، **حيث تراجع حجم الدولة إلى** حدود 26% في عام 1997 التي دشّنت مرحلة ركود جديدة في سورية. أما خلال المرحلة الانتقالية نحو اقتصاد السوق الاجتماعي فقد شكّل تراجع "حجم الحكومة" في سنوات (2000-2010) أبرز مظاهر السياسات الاقتصادية الليبرالية لتوصيات صندوق النقد الدولي النمطية التي تتركز على مفهوم "**حكومة الحدّ الأدنى**" الذي يعني مضمونه تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية- الاجتماعية، وهو ما تبنته الحكومة السورية، فقد استهدفت الخطة الخمسية العاشرة إلى الوصول بميزانية الدولة إلى نسبة 34%من الناتج المحلي الإجمالي، غير أن الواقع يشير إلى أن حجم الميزانية العامة للدولة بالمتوسط لم يتجاوز27% منه نتيجة ضآلة الإيرادات المالية العامة في ظل ضعف الإصلاح الضريبي وتأخر الإصلاح الإداري وإصلاح القطاع العام الذي ظل يشكل عبئاً مالياً كبيراً على ميزانية الدولة نظراً لتفشي ظاهرتي البيروقراطية والفساد وحالة التعثر المالي وازدياد المشاكل الناجمة عن التشابكات المالية بين مؤسسات القطاع العام والتي غالباً ما كان يتم حلها بطرق إدارية تراكمها للسنوات اللاحقة[231].

3-2-5-1 أبرز سمات المالية العامة في سورية خلال الخطة الخمسية العاشرة:

- بلغ متوسط الإيرادات العامة الفعلية في الموازنة العامة للدولة 496 مليار ليرة سورية خلال الفترة 2005-2010، إلا أن قيمتها الحقيقية بأسعار 2000 الثابتة بلغت 302 مليار ليرة سورية خلال الفترة 2005-2010، في حين بلغ متوسط النفقات العامة الفعلية في الموازنة العامة للدولة 557 مليار ليرة سورية خلال الفترة 2005-2010، إلا أن قيمتها الحقيقية بأسعار 2000 الثابتة بلغت 341 مليار ليرة سورية خلال الفترة 2005-2010، نتيجة

[231] "دور العوامل الاقتصادية في الحراك السياسي"، مرجع سابق ص 300-302

ارتفاع معدلات التضخم لاسيما في 2008 خلال الأزمة المالية العالمية، كما بلغت نسبة تنفيذ النفقات الاستثمارية 80% بالمتوسط خلال الفترة 2005-2010، وتعتبر هذه النسبة غير مقبولة إذ تتراوح النسب العالمية لتنفيذ الموازنة بين 95% و98%، ولا تعكس سياسة مالية توسعية، بل تحمل في جوهرها الانكماش فكلما انخفض حجم تنفيذ الموازنة كلما ازداد الركود اذ يتم تجميد أموال قد تستعمل في مجالات أخرى[232]، أما النفقات الجارية فقد بلغت نسبة تنفيذها 128% خلال الفترة 2005-2010، وتعكس هذه النسب توجه الحكومة نحو سد تغطية عجزها في الإنفاق الاستثماري بزيادة الانفاق الجاري الفعلي، فنسب تنفيذ النفقات الجارية والاستثمارية معاً تصل لحدود 102% خلال الفترة 2005-2010 مما يعكس التزام الحكومة بالخطة التي وضعتها شكلياً.

- تعاني المالية العامة في سورية من مشاكل بنيوية أبرزها ضعف العبء الضريبي في سورية، حيث بلغ بالمتوسط 11% خلال الفترة 2005-2010 مع العلم أن العبء الضريبي في البلدان النامية تتراوح بين 15-20% و تتجاوز 30% في البلدان المتقدمة،[233]كما يبلغ العبء الضريبي في الأردن 24%، و21% في مصر، و30% في اليابان، و45% في ألمانيا[234]، ويعكس ضعف العبء الضريبي في سورية الضعف الشديد لدى الحكومة في تحصيل الإيرادات السيادية، وارتفاع نسبة التهرب الضريبي لديها.

- اتسمت المالية العامة في سورية خلال الفترة المدروسة بانخفاض مساهمة الضرائب المباشرة في الإيرادات العامة والاعتماد على الضرائب غير المباشرة، حيث بلغت نسبة الضرائب المباشرة إلى إجمالي الإيرادات الضريبية في سورية 49% خلال الفترة 2005-2010، بينما تتراوح نسبة الضرائب المباشرة من إجمالي الإيرادات الضريبية بين 60-70% في الدول النامية و80-90% في الدول المتقدمة.[235]

- انخفاض معدلات الضرائب على الشركات المساهمة، حيث تراوحت نسبتها بين 14%-22%[236]، حيث تعطى النسبة الأولى للشركات التي تدرج نصف أسهمها على الاكتتاب

---

232 باذيب، رامز، وشجاع، صافي،(2006، 21 شباط)، "الإنفاق العام في سورية بين إلغاء الدعم وزيادة الأجور"، المركز الاقتصادي السوري، رقم الإصدار 35.

233 بركات، عبد الكريم صادق،(دمشق1993)، "الاقتصاد المالي". ط3. منشورات جامعة دمشق.

234 "من يدفع الضرائب محاولة للجواب على سؤال صعب"، جريدة الاقتصادية السورية، (2002، 24 آذار).. استرجعت بتاريخ 15 حزيران 2014 من: http://www.mafhoum.com/press3/90P48.htm

235 المهايني، محمد خالد، والجشي، خالد الخطيب. (2000). المالية العامة والتشريع الضريبي. دمشق. منشورات جامعة دمشق.

236 حيث جاء في الفقرتين ب، ج من المادة /3/ من المرسوم التشريعي رقم /51/ تاريخ 1-10-2006: ب- تطرح ضريبة الدخل على الأرباح الصافية التي تحققها الشركات المساهمة التي تطرح أسهمها على الاكتتاب العام بنسبة لا تقل عن /50%/ في القطاعين الخاص والمشترك والتي مركزها الرئيسي في الجمهورية العربية السورية عن جميع نشاطاتها بمعدل وحيد قدره /14%/ بما فيها جميع الإضافات وتعفى من الإضافة لصالح الإدارة المحلية. ج- تطرح ضريبة الدخل على الأرباح الصافية التي تحققها الشركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة والتي مركزها الرئيسي أو فرعها في الجمهورية العربية السورية في القطاعين الخاص والمشترك عن جميع نشاطاتها و كافة المشاريع المشملة بقوانين تشجيع الاستثمار بغض النظر عن صفة المشروع (مؤسسة فردية أو شركة) بمعدل وحيد قدره /22%/ بما فيها جميع الإضافات عدا الإضافة لصالح الإدارة المحلية باستثناء الشركات المساهمة التي تطرح أسهمها على الاكتتاب بنسبة لا تقل عن /50% / حيث تبقى خاضعة لمعدل قدره / 14. / %

العام، و يجدر الذكر أن القانون يحابي الشركات المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لأنها تقدم ميزانيات نظامية ولا تستطيع التلاعب بها، مع العلم أن معظم دول العالم تفرض ضرائب عالية على هذه الشركات، ويبين الشكل (31) معدلات الضريبة على الشركات لمجموعة منتقاة من دول العالم:

الشكل 31: معدل الضريبة على الشركات المساهمة في مجموعة دول عام 2012

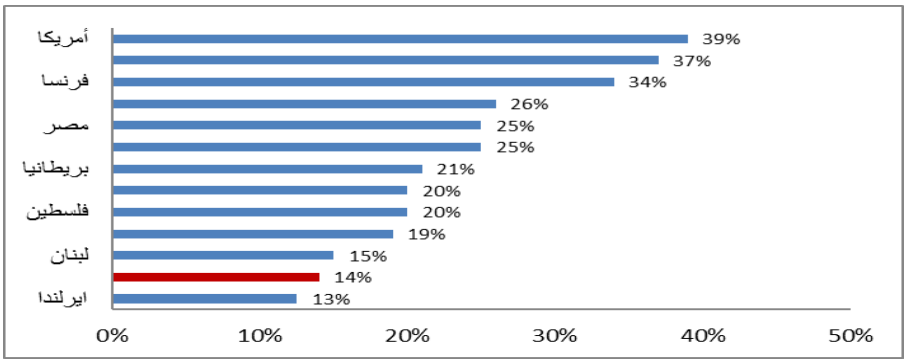

المصدر : الموقع الرسمي لوزارة المالية للدول المذكورة.

- ضعف الإدارة الضريبية وعدم قدرتها على توسيع الوعاء الضريبي نتيجة تفشي البيروقراطية والفساد، مما زاد في حجم التهرب الضريبي حيث يمتنع المكلف عن دفع الضريبة التي يجب دفعها بشكل كلي أو جزئي بالاستفادة من ثغرات القانون والنقص الذي يعتري نصوصه، عبر تقديم إقرارات غير صحيحة والتمسك بمحتوى دفاتر صورية، أو إخفاء وعاء الضريبة إخفاءً مادياً كما هو الحال بشأن السلع المهربة من الخارج أو من المناطق الحرة[237]، ولاقتصاد الظل من حيث كونه نشاط لا يدفع الضرائب للدولة دور كبير في التهرب الضريبي، وتشير الدراسات أن نسبة مساهمة اقتصاد الظل في الناتج المحلي الإجمالي في سورية تراوحت بين 42%-48% في عام 2009،[238] أي تستفيد هذه النسبة الكبيرة من نفقات الموازنة ولا تساهم في إيراداتها.
- الاعتماد على الإيرادات النفطية كمورد أساسي قبل الأزمة حيث تراوحت نسبتها بين (17-24%) خلال الفترة 2005-2010.
- كثرة الإعفاءات الضريبية، فما زال الاعتقاد السائد أن هذه الطريقة تجذب الاستثمار، دون الاهتمام بتحسين البنى التحتية وتطوير القوانين والتخفيف من البيروقراطية لتحسين الواقع الاستثماري في سورية.[239]

---

237 ناشد، سوزي عدلي، (2008)، " ظاهرة التهرب الضريبي الدولي وآثاره على اقتصاديات الدول النامية"، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

238 معاون وزير الاقتصاد: اقتصاد الظل ...يزداد من 42% إلى 63% من الناتج المحلي. (2014، 24 أيار). جريدة الوطن. استرجعت بتاريخ 21 حزيران 2014 من: http://www.alwatan.sy/view.aspx?id=15768

239 نجمة، الياس.(2003)، "السياسة المالية في سورية"، مقال في صحيفة الاقتصادية، العدد 116. http://www.mafhoum.com/press6/165E14.htm.

3-2-5-2 تطور عجز الموازنة العامة للدولة خلال الخطة الخمسية العاشرة

بلغ وسطي عجز الموازنة العامة للدولة (محسوباً بالأسعار الجارية) حوالي 61 مليار ليرة سورية سنوياً خلال الفترة (2005-2010)، ثم ارتفع إلى 174 مليار ليرة سورية عام 2011، وإلى 400 مليار ليرة سورية عام 2012، وفيما يلي جدولاً يبين تطور النفقات والإيرادات العامة وعجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 2005-2011 محسوبةً بالأسعار الجارية وبأسعار عام 2000 الثابتة :

الجدول 25: تطور النفقات والإيرادات وعجز الموازنة خلال الفترة 2005-2012
(مليار ليرة سورية)

البيان		2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الناتج المحلي الإجمالي	أسعار جارية	1,494	1,726	2,021	2,448	2,521	2,792	2,819
	أسعار ثابتة	1,149	1,215	1,287	1,342	1,421	1,470	1,413
	المكمش	1.3	1.4	1.6	1.8	1.8	1.9	2
النفقات العامة الفعلية	أسعار جارية	431	494	521	548	655	695	645
	أسعار ثابتة	333	347	331	301	369	366	323
الإيرادات العامة الفعلية	أسعار جارية	356	435	459	491	601	634	471
	أسعار ثابتة	275	306	291	269	339	334	236
عجز الموازنة العامة الفعلي	أسعار جارية	75	59	62	57	54	61	174
	أسعار ثابتة	58	41	39	32	30	32	87
عجز الموازنة /النفقات %		17%	12%	12%	10%	8%	9%	27%
عجز الموازنة/الناتج المحلي %		5%	3%	3%	2%	2%	2%	6%

المصدر: كيكي، محمد، "عجز الموازنة العامة للدولة في سورية 2005-2012: أسبابه وطرق تمويله وسبل تخفيضه، بحيث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والاجتماعية"(2014)

ويلاحظ نجاح السياسات الحكومية المالية الانكماشية في ضبط عجز الموازنة وتحقيق مبدأ الضبط المالي، حيث حافظ العجز المالي للحكومة على مستويات دون 5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2005-2010، مع اتجاهه في 2011 لتسجيل مسيرة صعودية متسارعة نتيجة الأزمة التي دخلت بها البلاد منذ آذار 2011، غير أن هذا الضبط المالي تحقق على حساب تقليص حجم نفقات الدولة لاسيما الاستثمارية منها نظراً لتراجع حجم الدولة، متجاهلة الضعف الملحوظ في جانب إيرادات الدولة نظراً لضعف الإصلاح الضريبي وتوسع ظاهرة التهرب والتجنب الضريبي وهو يعود إلى تخلف وتعقيد النظام الضريبي وتشريعاته وتداخلها مع بعض، بالإضافة إلى حجم القطاع غير المنظم الكبير الذي يفوت على الدولة إيرادات ضريبية هامة.

ولا تعكس الأرقام والنسب الواردة أعلاه العجز الحقيقي للموازنة العامة في سورية؛ فهناك عجوزات والتزامات مالية وخسائر تجارية ترتبت على الموازنة العامة خلال سنوات الفترة 2005-2010، لكنها لم تدرج ضمن بنود الموازنة كأقساط وفوائد سداد الدين العام؛ أعباء شهادات الاستثمار؛ ودائع

التوفير وخسائر تجارية بلغ مجموعها حوالي 432.6 مليار ليرة سورية خلال عام 2007،[240] و289.8 مليار ليرة سورية خلال عام 2008[241]. وبإضافة مجموع الأعباء والخسائر آنفة الذكر يرتفع الرقم الحقيقي لعجز الموازنة العامة للدولة إلى 494 و347 مليار ليرة سورية بالأسعار الجارية خلال العامين 2007 و2008 على التوالي، كما تصبح نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي 24% بدلاً من 3% في عام 2007 و14% بدلاً من 2% في عام 2008، وهي نسب كبيرة جداً كما يوضح الجدول (26) أدناه وتقع خارج الحدود المسموح بها في الخطة الخمسية العاشرة.

الجدول 26: بيانات عجز الموازنة العامة خلال عامي 2007، 2008 بعد التعديل

البيـــــــــــــــان		2007	2008
قبل التعديل	عجز الموازنة المصرح عنه (مليار ليرة سورية)	62	57
	نسبة من النفقات العامة الفعلية %	12%	10%
	نسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	%3	%2
بعد التعديل	أقساط الديون والخسائر (مليار ليرة سورية)	432.6	289.5
	عجز الموازنة الفعلي (مليار ليرة سورية)	494	347
	نسبة من النفقات العامة الفعلية %	95%	63%
	نسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	24%	14%

المصدر: كيكي، محمد، "عجز الموازنة العامة للدولة في سورية 2005-2012: أسبابه وطرق تمويله وسبل تخفيضه، بحيث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والاجتماعية"(2014)

وعليه يمكن القول أن مشكلة العجز في الموازنة ليست جديدة على الاقتصاد السوري بل هي مشكلة قديمة تفاقمت آثارها السلبية خلال الأزمة.

3-2-5-3 السياسة المتبعة لتخفيض عجز الموازنة

واجهت الحكومة السورية حلين أساسيين لتخفيض عجز الموازنة، إما تخفيض النفقات أو زيادة الإيرادات، وفي سورية تم إتباع الحل السهل وهو اللجوء إلى تخفيض نفقات الدعم الاجتماعي في

[240] بحسب بيان الحكومة المالي 2007، حيث جاء فيه: "من منطلق اعتماد مبدأ الشفافية في إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة، وبهدف تلبية متطلبات الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري ولاستيعاب العجوز بشكل تدريجي، تم لحظ الاعتمادات اللازمة لتسديد العجز التمويني المقدر، وزيادة الإعتمادات المخصصة لتسديد الدين العام (أقساط وفوائد)، وقد أدى ذلك إلى تحديد حجم اعتمادات الموازنة العامة للدولة لعام 2007 بمبلغ (588) مليار ل.س، وإظهار عجز مقدر في مشروع الموازنة بمبلغ (84,314) مليار ل.س، يضاف إليها العجوز والالتزامات التي لم تدرج ضمن اعتمادات الموازنة العامة للدولة، وعلى وجه الخصوص الاعتمادات المترتبة لقاء سداد الدين العام (أقساط وفوائد) وأعباء شهادات الاستثمار وودائع التوفير والخسائر التجارية والبالغ مجموعها حوالي (432,6) مليار ل.س، فيصبح إجمالي العجوز حوالي (517) مليار ل.س.

[241] بحسب بيان الحكومة المالي 2008، حيث جاء فيه: "من منطلق اعتماد مبدأ الشفافية في إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة، وبهدف تلبية متطلبات الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري ولاستيعاب العجوز بشكل تدريجي، تم لحظ الاعتمادات اللازمة لتسديد العجز التمويني المقدر، وزيادة الإعتمادات المخصصة لتسديد الدين العام (أقساط وفوائد)، وقد أدى ذلك إلى تحديد حجم اعتمادات الموازنة العامة للدولة لعام 2008 بمبلغ (600) مليار ل.س، وإظهار عجز مقدر في مشروع الموازنة بمبلغ (192,2) مليار ل.س، يضاف إليها العجوز والالتزامات التي لم تدرج ضمن اعتمادات الموازنة العامة للدولة، وعلى وجه الخصوص الخسائر التجارية والبالغ مجموعها حوالي (289,8) مليار ل.س، فيصبح إجمالي العجوز حوالي (482) مليار ل.س.

إطار "ترشيد" أو "عقلنة" الدعم، وتم في هذا المجال رفع أسعار المشتقات النفطية، حيث ارتفع سعر طن الفيول من 6 آلاف ليرة سورية عام 2005 إلى 13,000 ليرات سورية عام 2011 بزيادة بلغت 117%، وليتر المازوت من 7 ليرات سورية خلال عام 2005 إلى 35 ليرة سورية عام 2012، بزيادة 400% عن سعر عام 2005. وواصلت الحكومة تحرير أسعار المشتقات النفطية خلال الأزمة التي شهدتها سورية منذ آذار 2011 نتيجة التراجع الحاد في المعروض المحلي من المشتقات النفطية والاعتماد المتزايد على تعويض النقص المحلي من خلال الاستيراد، الأمر الذي شكل عبئاً كبيراً على مستوى معيشة شريحة واسعة من السوريين وعظم من صعوبات الصناعيين لاسيما على صعيد المنافسة الخارجية.

أما في مجال زيادة الإيرادات فقد قامت الحكومة بما يلي:

1. زيادة الاعتماد على الضرائب غير المباشرة، وتقديم تسهيلات وإعفاءات مالية ضريبية مباشرة لاسيما للشركات المساهمة دون تمييز في منح هذه التسهيلات للأنشطة الإنتاجية المرغوبة (الزراعة، الصناعة، التكنولوجية) وبين الأنشطة الريعية (العقارات والمشاريع السياحية، التجارة، الاتصالات الخلوية والإنترنت)، الأمر الذي يعكس سياسة مالية غير محابية لفئات الدخل المحدود والمستهلك المحلي، مقارنة مع المنتجين.
2. أصدرت الحكومة العديد من التشريعات الضريبية والتي كان لها أثر في زيادة العبء على ذوي الدخل المحدود وتخفيفه عن المكلفين الأقوياء اقتصادياً كما ساهمت بتشجيع المضاربات على العقارات وتشجيع استيراد السيارات، وأهمها: إلغاء الرسم القنصلي عن تصديق الفواتير للمستوردين[242]، وتعديل رسم الإنفاق الاستهلاكي[243]، وتعديل قانون ضريبة الدخل244، وتعديل ضرائب دخل البيوع العقارية[245]، إضافة إلى إلغاء ضريبة الآلات على المصانع وإلغاء رسم الطابع على عقود التأسيس للشركات الكبرى، وتخفيض الرسوم الجمركية على السيارات بأكثر مما كان يتوقعه المستوردون والمتعاملون بتجارة السيارات، وإخراج فئات من كبار المكلفين المتمثلين بالجامعات الخاصة والمشافي الخاصة، وغيرها من زمرة الأرباح الحقيقية إلى زمرة الدخل المقطوع رغم الأرباح الكبيرة التي تحققها وتعديل إدارة التكليف الضريبي لكبار ومتوسطي المكلفين.
3. تم في عام 2009 رفع الحدود الدنيا للإعفاءات من ضرائب الأجور، ورفع الحد الأقصى لمعدل الضريبة على دخل الأفراد من 20% إلى 22%، وجرى استحداث أسعار مرجعية ورسوم جمركية تتباين حسب بلد المنشأ لتوفير الحماية من الممارسات التجارية غير العادلة.

---

242 المرسوم التشريعي رقم 80 لعام 2005
243 المرسوم التشريعي رقم 41 لعام 2005
244 المرسوم التشريعي رقم 51 لعام 2006
245 المرسوم التشريعي رقم 52 لعام 2006

4. تم إعداد مشروع قانون ضريبة القيمة المضافة لكنه –لم يطبق بعد– وقانون الإجراءات الضريبية، كما تم إنشاء مكتب كبار المكلفين والهيئة العامة للضرائب والرسوم.[246]

يتبين من خلال استعراض الإجراءات التي اتبعت أنّ المنهج المطبق في سورية لعلاج عجز الموازنة العامة ركز على تخفيض دعم المشتقات النفطية والسلع التموينية بشكل أكبر من زيادة الموارد العامة –الموارد الضريبية بشكل خاص– حيث تم إتباع سياسة رفع أسعار المشتقات النفطية لتخفيض عجز الموازنة العامة، وقد كان لتطبيقها آثار سلبية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية، مع تقليص الإنفاق العام الاستثماري، ومن الواضح عدم إيلاء العجز في الموازنة العامة للدولة الأهمية اللازمة، حيث أنه لم تصدر أية قرارات ضريبية باتجاه تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، ولم تشهد المالية العامة تحولات تصحيحية كانت ضرورية لإعادة هيكلة النظام المالي والضريبي بشكل أكثر كفاءة.

6-2-3 دور الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق الاجتماعي.

تصاعد الاهتمام بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع بداية القرن الجديد، حيث أن المرحلة السابقة أغلقت الباب أمام أي دور لرؤوس الأموال الأجنبية في التنمية الاقتصادية، باستثناء قطاع النفط في أوائل التسعينيات والذي يعد المدخل الأولي لهذا الدور، وبالرغم من استصدار قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 ، غير أن الرؤية السورية لجذب الاستثمارات الأجنبية اقتصرت على الجانب التشريعي وتقديم التسهيلات المالية والضريبية وهو ما أكده تعديلات المرسوم رقم 8 لعام 2007، متجاهلة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتمد في قرار الاستثمار على عوامل أخرى تتعلق بمناخ الاستثمار والبيئة المؤسساتية والقانونية السائدة، حيث تشير بيانات تقرير الاستثمار العالمي لعام 2011، بأن رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى سورية خلال الفترة 1990–2010 بلغت حوالي 8.6 مليار دولار أمريكي، وكانت الارتفاع الأكبر في تدفق تلك الاستثمارات خلال عامي 2004–2005 بالتوازي مع الإصلاح المالي والمصرفي وإقامة المدن الصناعية، حيث بلغت التدفقات ذروتها عام2008 بـ 1.4 مليار دولار أمريكي لتتراجع بعدها إلى 1.3 مليار دولار أمريكي في 2010 (الجدول 27) كنتيجة للأزمة المالية العالمية وعودة رؤوس الأموال لأسواقها والانكماش الحاد في النشاط الائتماني المصرفي، كما بلغت نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت 8.8% عام 2010، وأعلى قيمة سجلتها كانت 16.7% عام (2008)[247].

---

[246] المهايني، خالد، (23 تموز2014)، "النظام الضريبي الحالي متخلف"، جريدة الوطن المحلية، استرجعت بتاريخ 9 تشرين الأول 2014 من: http://www.alwatan.sy/view.aspx?id=18526

[247] سيروب، رشا (2014)، "واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في سورية خلال الفترة 2000-2010"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الثاني، جامعة أم البواقي، ص 191-192.

الجدول 27: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لسورية، ونسبته من التكوين الرأسمالي الثابت خلال الفترة 1990-2010.

	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (مليون دولار أمريكي)	نسبة من التكوين الرأسمالي الثابت (بالمئة)
1990	40	2.2
1995	70	1.9
2000	270	8
2005	583	8.9
2006	659	10.6
2007	1242	11.5
2008	1467	16.7
2009	1434	11.1
2010	1381	8.8

المصدر: هيئة الاستثمار السورية على الرابط: http://sia.gov.sy/mainsia.php

هذا وقد تركزت الاستثمارات في محافظات دمشق وريفها وحلب بنسبة 65.5% موزعة على الترتيب 33.7% و16.3% و18.5% على التوالي، اما من حيث النشاط الاقتصادي فقد حازت الصناعة التحويلية على النسبة الأعلى بـ 41%، تلاها قطاع التجارة بـ 15.7%، ثم قطاع المال والتأمين والعقارات بـ15.2%، وحوالي 10% لقطاع الصناعات الاستخراجية والتعدين، في حين لم تتجاوز حصة قطاع الزراعة من تلك الاستثمارات 3%[248]، الأمر الذي يعكس تواضع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في سورية خلال الفترة 2000-2010، المتضمنة فترة التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي عبر الخطة الخمسية العاشرة 2006-2010، واتجاه تلك الاستثمارات نحو قطاعات ريعية وعالية المردودية كالعقارات والمال والتأمين والفنادق والمطاعم وغيرها، في حين كان المأمول أن يتم اتخاذ إجراءات توجه تلك الاستثمارات نحو استثمارات تنموية طويلة الأجل تسهم في خلق فرص عمل كبيرة وتطور من قوى الإنتاج المحلية وترفع من محتواها المعرفي والتكنولوجي كما حدث في الصين، وهو ما يعكس ضعف وعدم جاذبية مناخ الاستثمار الذي كان متاحاً، حيث أن عوامل مؤسساتية كالفساد والبيروقراطية والبنية التحتية وغيرها تعد اليوم عوامل حاسمة في اتخاذ قرار الاستثمار وذات وزن أكبر من التسهيلات المالية والإعفاءات الضريبية وتعديلات الأطر التشريعية رغم أهميتها وهو ما سيتم استعراض مؤشراته في المبحث الرابع.

[248] "واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في سورية خلال الفترة 2000-2010"، مرجع سابق ص192.

المبحث الثالث: البعد الاقتصادي والاجتماعي لتجربة التحول الاقتصادي في سورية في ضوء الخطة الخمسية العاشرة (2006-2010)

3-3-1 النمو الاقتصادي ومصادره خلال فترة التحول الاقتصادي.

حقق الاقتصاد السوري متوسط معدل نمو جيد بلغ بالمتوسط خلال الفترة (2001-2010) وفق الإحصاءات الرسمية حوالي 5.1%[249]، وقرابة 5.5% خلال فترة تنفيذ الخطة الخمسية العاشرة وفق الإحصائيات الحكومية، مع العلم بان تقديرات مغايرة أشارت إلى أن معدل النمو الاقتصادي خلال الخطة الخمسية العاشرة كان أقل من ذلك، أياً كان فإن الفترة قصيرة جداً لتحليل مصادر النمو الاقتصادي كون تجربة التحول لم تكتمل ولم تنضج، وعليه سيتم تحليل مصادر نمو الاقتصاد السوري خلال الفترة 2001-2010[250].

يعد معدل نمو مقبول نسبياً، ولكن يظل قاصراً عن مقابلة النمو السريع للسكان، حيث يعد معدل نمو السكاني من أعلى المعدلات في العالم بلغ 2.5% بالمتوسط خلال نفس الفترة، في ظل غياب سياسات سكانية واضحة تواءم متطلبات النمو والتنمية الاقتصادية وتطور حجم الموارد المتاحة للاستغلال، كما أن هذا الرقم جامد من حيث طبيعته ولا يشير إلى أي دلالة ذات معنى من دون سبر مصادر هذا النمو، حيث يمكن القول بأن هذا النمو ذو طبيعة مضللة كون معدل النمو هو معدل كمي بينما سؤال التنمية هو نوعي يرتبط من الناحية الاقتصادية بإنتاجية مجمل عوامل الإنتاج، فلا يقود ارتفاع معدل النمو تلقائياً إلى التنمية، لكن التنمية لا يمكن أن تتحقق من دون رفع معدل النمو، وتتحقّق التنمية فقط حين يفضي هذا التوسع الكمّي إلى إرساء نظامٍ هيكلي مؤسّسي نوعي جديدٍ للعناصر الكميّة المدخلة فيه، ويدخل العامل البشري هنا بوصفه عاملاً حاسماً في هذه العملية وبما يؤدي إلى تساقط آثاره الإيجابية على مستوى معيشة جميع الشرائح في المجتمع، فقد أكد أمارتيا سن في كتابه فكرة العدالة على أن جوهر عملية التنمية المطلوبة للارتقاء بالأفراد وحياتهم هو التركيز على الاستثمارات التي تمس جوهر طاقاتهم الفردية وتوسع خياراتهم وتوفر لهم الفرص العادلة لتوظيف إمكانياتهم بطريقة فعالة تعود بالنفع عليهم وعلى محيطهم، مؤكداً في ذات الوقت على أن تلك جوهر العملية التنموية هو تحقيق العدالة الاجتماعية التي لا يمكن أن تتحقق من تلقاء ذاتها من دون وجود مؤسسات فعالة وشفافة قادرة على حماية حقوق الأفراد ومصالحهم وتضمن مشاركتهم دون استثناء في المساهمة الفعالة في العملية التنموية، حيث أكد على الاختيار السليم للمؤسسات التي تلعب دوراً مساعداً وأساسياً في تعزيز العدالة إلى جانب

---

[249] المجموعة الاحصائية السورية 2009-2010،المكتب المركزي للإحصاء.

[250] جودية ، هيثم،2011 " اقتصاديون: الخطة الخمسية العاشرة لم تحقق أهدافها في تخفيض البطالة والفقر وتحسين المعيشة"، مقال في جريدة سيريانيوز، http://syria-news.com/readnews.php?sy_seq=104765

محددات السلوك الفردي والمجتمعي[251]، وبدوره تطور الفكر الاقتصادي الذي يهتم بالبعد الاجتماعي للنمو الاقتصادي وظهرت مفاهيم جديدة للنمو مثل النمو المناصر للفقراء والنمو التضميني والنمو التشاركي والتنمية المستدامة و..الخ، وبدأت المنظمات الدولية تضع برامج واستراتيجيات دولية للحد من الفقر وتحسين مستوى عدالة التوزيع وخاصة في الاقتصاديات المتخلفة والنامية [252].

يمكن لحظ استمرار السيرورة التاريخية لمصادر نمو الاقتصاد السوري من خلال الشكل رقم (32)، والذي فشل في الانتقال من اقتصاد يعتمد على مصادر النمو الكمية (رأس المال المادي) إلى اقتصاد يعتمد على مصادر النمو التنافسية وطويلة الأجل المرتكزة على تحسين إنتاجية عوامل الإنتاج وتنمية رأس المال البشري[253]، وخاصة في مجال ترسيخ مقومات اقتصاد المعرفة الذي يتطلب الاهتمام بمؤسسات البحث العلمي والتعليم العالي وتطوير رأس المال البشري، حيث تقدر نسبة مساهمة عنصر رأس المال المادي في النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (1965-2010) بأكثر من 49% من معدل النمو مقابل أقل من 18% نسبة مساهمة مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج خلال نفس الفترة الأكثر مقاربة لمساهمة رأس المال البشري في رفع الإنتاجية، وبالرغم من ارتفاعها خلال عقد الانفتاح الاقتصادي منذ 2000 ولغاية 2010 إلى 29%، غير أن هذا المعدل لا يزال متدنياً ودون الطموحات، بالتوازي مع فشل الاقتصاد السوري من خلق فرص العمل المطلوبة وزيادة نسبة التشغيل في سوق العمل[254].

الشكل 32: مصادر نمو الاقتصاد السوري على الأمد الطويل خلال الفترة 1965-2010

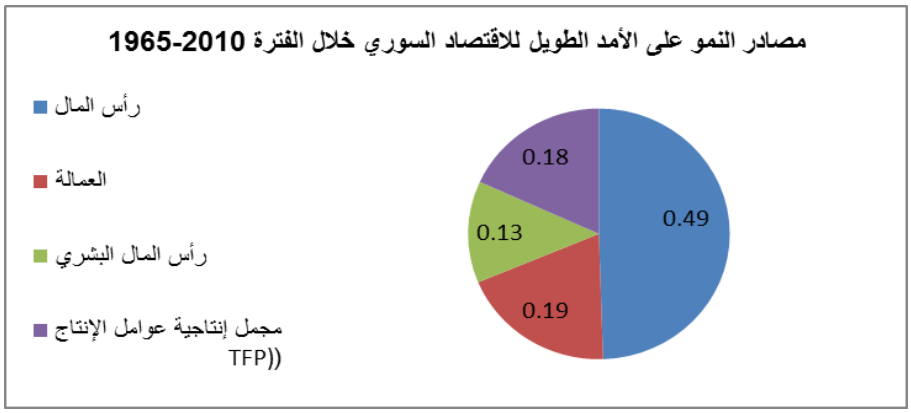

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء/ بيانات متفرقة/ ربيع نصر وزكي محشي"دور العوامل الاقتصادية في الحراك السياسي،مرجع سابق. "

[251] سن، أمارتيا، (2010)، "فكرة العدالة"، ترجمة مازن جندلي، الدار العربية للعلوم ناشرون، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم ص 15

[252] "دور العوامل الاقتصادية في الحراك السياسي"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مرجع سابق، ص294

[253] * مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج(TFP): يهتم بها الاقتصاديون كونها تعبر عن أثر التقدم التكنولوجي والمعرفي والبشري والتنظيمي في زيادة الإنتاج. وتبيين هل إن النمو قد تمّ عبر التوسع الكمّي بمدخلات الإنتاج، أم عبر إنتاجية مجمل عوامله.

[254] نصر- ربيع، محشي- زكي، أبو اسماعيل – خالد وآخرون، (2013)، "تقرير "الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية كانون الثاني 2013"، مرجع سابق ص 16.

وفي سياق مواز يلحظ ضعف مساهمة قطاعات الإنتاج المادية (زراعة وصناعة) في النمو خلال الفترة 2000-2010 والتي لم تتجاوز 32% مقابل ارتفاع ملحوظ في نسبة مساهمة القطاعات الخدمية والريعية في هذا النمو إلى أكثر من 68% بما فيها السياحة والنفط، الأمر الذي يعكسه الاهتمام الحكومي في تحرير النشاط الاقتصادي وجذب الاستثمارات إلى قطاعات عالية الربحية وضعيفة الارتباط بالقطاعات المادية ذات الأولوية في تطوير البناء المادي للاقتصاد السوري، مكررة بذلك الخطأ التاريخي الذي شهدته سورية خلال محطات عديدة برهن تنميتها بالمصادر الريعية للنمو الاقتصادي والتي غالباً ما تكون آثارها الإيجابية مؤقتة وقصيرة الأجل وسلبياتها طويلة الأجل[255].

الشكل 33: التركيب الهيكلي للاقتصاد السوري قبل الخطة الخمسية العاشرة وبعدها (2000-2010)

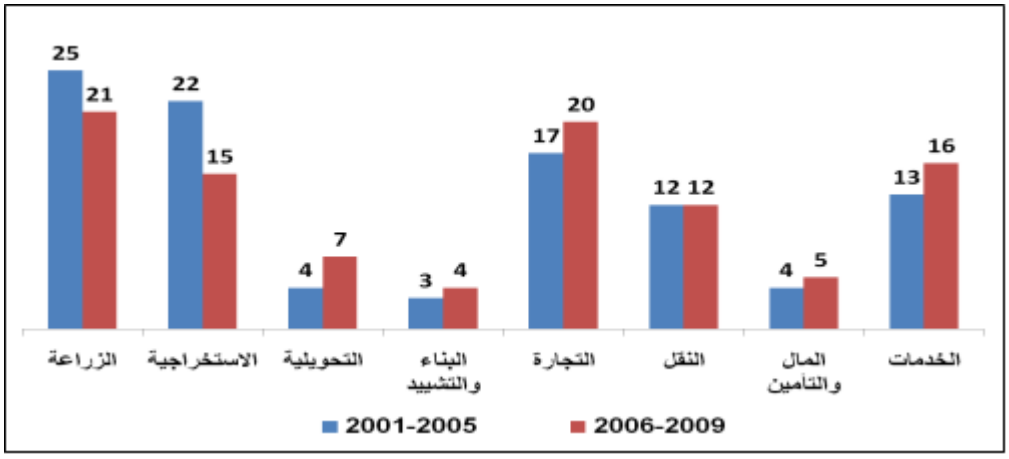

المصدر: إعداد الباحث: بناء على بيانات المجموعة الاحصائية السورية 2010، المكتب المركزي للاحصاء

3-3-2 تطور متوسط دخل منخفض خلال فترة التحول الاقتصادي

يعتبر انخفاض دخل الفرد السوري من الناتج المحلّي الإجمالي أحد أبرز عوامل تراجع ترتيب سورية في السلّم الدولي للتنمية البشرية، وبالرغم من نمو حصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي **بالمتوسط خلال الفترة 2000-2010 بمعدل** 2.9% بحسب التقرير[256]، كما ارتفع متوسط دخل الفرد من الناتج بشكل طفيف خلال فترة تنفيذ الخطة الخمسية العاشرة من حوالي 1611 دولار أمريكي في 2006 إلى حوالي 1700 دولار أمريكي فقط وبمعدل نمو لم يتجاوز 0.5%، في حين ارتفع نفس المتوسط في لبنان من 6589 دولار أمريكي إلى 8763 دولار أمريكي بمعدل نمو تجاوز 32%، أما الأردن فقد ارتفع المتوسط من 3816 دولار أمريكي إلى 4054 دولار أمريكي وبمعدل نو بلغ 0.63%، وفق ما هو موضح في الجدول (28)، الأمر الذي يشير إلى أن

[255] "الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية"، مرجع سابق ص 17-18.
[256] نصر، ربيع، "الحالة التنموية في سورية خلال الفترة 2004-2009"، ص7، ومحمد جمال باروت (مؤلف رئيس)، "التقرير الوطني الثاني للسكان: النافذة الديموغرافية والتنمية"، دمشق: الهيئة السورية لشؤون الأسرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، 2011 (غير منشور)، ص91.

الإصلاحات الاقتصادية في سورية خلال هذه الفترة لم تنعكس بشكل إيجابي وفعلي على مستوى معيشة الفرد السوري.

الجدول 28: تطور حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سورية والبلدان المجاورة (لبنان والأردن) خلال 2006-2010

	سورية	لبنان	الأردن
2006	1611.38	6589	3816
2007	1637	7159	3963
2008	1645	7764	4073
2009	1686	8416	4120
2010	1700	8763	4054

Source: http://ar.tradingeconomics.com/jordan/Syria/lebanon/ gdp-per-capita

حيث يمكن تفسير هذا التراجع من خلال أثر الادخار الصافي (إن مفهوم **الادخار الصافي** ليس إلاّ مفهوم التعليم والتنمية المستدامة ووقف التدهور البيئي في مجال الادّخار) ويتضح أثره في زيادة حصة الفرد من الدخل من خلال دوره في زيادة الإنتاجية، إذ تبلغ شدة الارتباط بين ارتفاع معدّل نمو دخل الفرد ونمو إنتاجيّة مجمل عوامل الانتاج 93%، ويشكل رأس المال البشري والمعرفي والتقاني والمؤسسي والبيئي أساس ذلك، حيث بدأ الادخار الصافي في سورية بالتراجع منذ السبعينات والثمانينيات، ولقد ازداد هذا التدهور في سنوات التحول الاقتصادي 2000–2010، إذ تراجع من 13% في العام 2000 ليصل إلى 3% في العام 2008، بينما تراجع معدل الادخار التقليدي الإجمالي من 23% في العام 2000 إلى 13% في العام 2008. وبالتالي تراجع حجم الادخار التقليدي الممول للاستثمارات في العام 2008 إلى أقل من نصف ما كان عليه في العام 2000[257]، الأمر الذي يشير إلى ضعف تنافسية الاقتصاد السوري وعدم قدرته على رفع معدل الادخار الذي بدوره يعد ضرورة لرفع معدل الاستثمار وخاصة في مجالات الاقتصاد المرمز الذي يعزز إنتاجية عوامل الإنتاج واستقرار النمو الاقتصادي ما يؤكد ضعف اعتماد الاقتصاد السوري على مصادر النمو طويلة الأجل وذات الديمومة.

3-3-3 تطور مؤشرات الفقر وتمركز الثروة خلال فترة التحول الاقتصادي

ارتفع معدل الفقر (الخط الأدنى) وفق الاحصائيات الرسمية من 8.7% في 2006 إلى أكثر من 12.3% مقارنة بما هو مخطط والمتمثل بتخفيض معدل الفقر إلى أقل من 8% مع نهاية سنوات الخطة، الأمر الذي يعزز الدلالات على فشل السياسات الحكومية في تخفيض نسبة الفقراء، كما

[257] غرز الدين ، فضل الله وآخرون، تم في الآونة الأخيرة قيام نخبة من الاقتصاديين السوريين الذين يشتغلون في وضع السياسات بإدماج مؤشر الادخار الصافي في حسابات الادخار، مع بعض النواقص المتعلقة ببيانات قيمة التلوث التي جرى احتسابها بالتقدير. وتقديرات تكلفة التلوث في سورية متفاوتة، وتتراوح بين 3% و6%، مما يصعب الاعتماد عليه، بينما التقدير الدولي هو1-1.5% من الناتج المحلي الإجمالي. وهؤلاء الاقتصاديون هم فضل الله غرز الدين ونبيل مرزوق ورفعت حجازي. وقد شكلوا حلقة أساسية في فريق البحث الذي أداره الباحث حول السكان والتنمية في سورية ص93 و96.

تشير إحصائيات أخرى إلى ارتفاع هذه النسبة إلى أكثر من 30% وفق مؤشرات خط الفقر الأعلى أي التي يبلغ عندها متوسط دخل الفرد 2$ يومياً، حيث "ترافقت عملية إنتاج نمط السياسات التحريرية مع ارتفاع وتيرة الاختلالات في عدالة توزيع الدخل الوطني، ما أدّى إلى ازدياد عديد الفقراء وتمركز الثروة بأيدي القلة، حيث يشير مقياس "جيني" إلى أنّ العشر الأدنى أي 10% من السكان، وحجمهم في العام 2007 يعادل 1,9 مليون نسمة، وهم الذين يقتربون من الواقعِين تحت خطّ الفقر الأدنى (الأسود)، ينفقون ما نسبته نحو 3.5% فقط من إجمالي الإنفاق، بينما ينفق أغنى 10% نحو 27.3% من هذا الإجمالي، أي ثمانية أمثال ما ينفقه العشر الأوّل تقريباً"[258]، كما بلغ مؤشر جيني 0.34% في 2009 وهو معدل متوسط في قياس مؤشر عدالة توزيع الدخل وفقاً للمقاييس العالمية على الرغم من الانتقادات الكثيرة التي تؤكد عدم حيادية مثل هذا المؤشر في عكس واقع التفاوت في التوزيع لجهة التقليل من حجم هذه المشكلة[259].

ولعل أحد أوجه القصور في **سياسات إعادة توزيع الدخل** هو نمط السياسات الضريبية المنتهجة خلال فترة التحول التي تعد أحد أبرزت المسببات في ازدياد التشوهات في توزيع الدخل، فقد كانت السياسة الضريبية محابية لرأس المال ومكلفة لعنصر العمل والشرائح الأقل دخلاً، حيث خفضت هذه السياسة من اعتمادها على الضرائب المباشرة (الأقرب للعدالة الاجتماعية) وبشكل خاص على الشركات المساهمة التي حددت بـ 14% وشركات الأشخاص بـ 27%، مقابل زيادة الاعتماد على الضرائب النوعية أو غير المباشرة والرسوم الجمركية وغير الجمركية ورسوم الخدمات كالهاتف والنقل والمعاملات الإدارية والتي يتحمل تكلفتها الجزء الأوسع من الشعب، هذا ويعتبر التضخّم وتآكل القدرة الشرائية للدخل أحد أبرز معززات اتساع رقعة الفقر، كون التضخم يعد ضريبة يدفعها الفقراء الذين لا يستطيعون التجاوب والتكييف مع انخفاض القدرة الشرائية لليرة السورية مثلماً هو حال أصحاب الدخل المرتفع بتحويل مدخراتهم لأصول ثابتة أو عملات صعبة، ولعل أبرز الإجراءات التي انعكست آثارها سلباً على القدرة الشرائية لدخول شريحة واسعة من السوريين هي الرفع المتسرع لأسعار حوامل الطاقة وعدم وضوح سياسات الحكومة تجاه مسألة الدعم مع إدراكها لحساسية هذه القضية، حيث أن قضية رفع الدعم كان لابد وأن تجر في جو من الشفافية والمصارحة العامة ومقاربتها في ميزان الفوائد والتكاليف الاجتماعية المرافقة لها قبل رفعها بشكل صادم ومن دون وجود سياسات تمكينية أو إسعافية للحد من أثره السالب على شريحة واسعة من الأفراد والأسر، وعليه ارتفع معدل التضخم إلى مستويات خطيرة هددت الاستقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلي حيث بلغ أكثر من 15.15% وفق إحصائيات مصرف سورية المركزي بعد أن كان أقل من 8% في العام 2005 و10 % في 2006، الأمر الذي أدى إلى تراجع معدّل الاستهلاك الخاصّ (الإنفاق العائلي الخاص على المشتريات من سلع وخدمات باستثناء الأراضي والمباني)

[258] "العقد الأخير في تاريخ سورية جدلية الجمود والإصلاح"، مرجع سابق، ص98
[259] "دور العوامل الاقتصادية في الحراك السياسي"، مرجع سابق ،ص310

حتى غدا سالباً، بفعل الارتفاع الحادّ في أسعار المواد الغذائية في العامين 2007 و2008 وازديادها في العام 2008 بمعدّل تجاوز 56% عن العام مدعومة باندلاع الأزمة المالية العالمية وأزمة الغذاء [260].

وعليه يمكن القول بأن السياسات الاقتصادية ورغم تسجيل الاقتصاد السوري معدلات نمو مقبولة إلا أنها فشلت في تحويل هذا النمط من النمو إلى نمو ينعكس إيجاباً على كافة الشرائح الاجتماعية لاسيما على الفقراء، حيث كان هذا النمو محابياً لرأس المال الخاص المحلي والأجنبي الذي توجه نحو توظيف استثماراته في قطاعات ثانوية من حيث أولويتها التنموية عززت من السمات الريعية للاقتصاد السوري يقودها القطاع الخاص، كما أن الدولة فشلت في بناء شبكات وبرامج حماية اجتماعية فعالة واستعاضت عن ذلك بإجراءات وبرامج إسعافيه لم يكن لها أي فعالية في التخفيف من مشاكل الفقر والبطالة نظراً لغياب أي رؤية استراتيجية تدمج برامج شبكات الأمان الاجتماعية بالنموذج الاقتصادي وتوزيع الأدوار في هذا النموذج بين الأطراف المشاركة فيه من دولة ومجتمع أهلي وقطاع خاص.

3-3-4 تطور مؤشرات قطاعي الصحة والخدمات خلال فترة التحول الاقتصادي.

تراجع الإنفاق على التعليم من 5.6% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2006 إلى أقل من 4.9% عام 2009، كما لم يتجاوز متوسط الإنفاق السنوي على البحث العلمي ما نسبته 0.18% منه، الأمر الذي يشير إلى تراجع الاهتمام الحكومي بقطاع التعليم وخاصة التعليم العالي والنوعي الذي يهتم بالبحث والتطوير، فعلى الرغم من تحسن معظم مؤشرات التعليمية على صعيد انخفاض معدل التسرب من التعليم الأساسي المجاني إلى 2.7% إلا أن إشكالية التهرب من التعليم الأساسي وخاصة للحلقتين الأولى والثانية تحد لا بد من إيجاد حل جذري له، كما شهدت معدلات الالتحاق في التعليم الجامعي والعالي ارتفاعاً بشكل ملحوظ من 17% في 2006 إلى 22% في 2009 وهو معدل قريب من المعدل المستهدف، في حين حافظ معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي على ثباته دون تحسن، غير أن قطاع التعليم بكافة مستوياته يعاني من مشكلة تدني جودة المخرجات العلمية بالإضافة إلى ارتفاع مستوى الأمية بين الجنسين حيث تبلغ نسبة الأمية بين الإناث 2.4 مرة مثيلتها للذكور وهي تزداد في الريف مقارنة بالمدن[261].

هذا وتشير تقارير التنافسية الدولية إلى تراجع ترتيب سورية على مستوى جودة خدمات التعليم العالي والتدريب من 104 عالمياً في 2007 إلى 107 عالمياً، كما تراجع ترتيب سورية على صعيد مؤشر جودة مؤسسات البحث العلمي من 91 عالمياً في 2007 إلى 127 عالمياً في

260 "العقد الأخير في تاريخ سورية جدلية الجمود والإصلاح"، مرجع سابق، ص 98،99، 100
261 "دور العوامل الاقتصادية في الحراك السياسي"، مرجع سابق ص309.

2010 وهو مؤشر سلبي جداً لدرجة اتجاه الاقتصاد السوري نحو الاهتمام بتعزيز البنية التحتية لاقتصاد المعرفة[262].

وعلى صعيد قطاع الصحة لم يكن الحال بأفضل من حيث تدني جودة الخدمات الصحية في المشافي الحكومية وارتفاع تكاليف الطبابة في المشافي الخاصة، وتراجع الاهتمام الحكومي بقطاع الصحة وامتداد الفساد الطبي والإهمال إلى هذا القطاع الحساس، ولعل قضايا الفساد المتعلقة بهذا القطاع عديدة، حيث تراجعت حصة الإنفاق على قطاع الصحة من 4.2% من الناتج المحلي في 2005 إلى 3.6 % في 2007 وأقل من 2% في 2010 والتي بلغ فيها الإنفاق الإجمالي على الصحة فقط 30 مليار ليرة سورية[263]، كما جاءت سورية في المرتبة 128 عالمياً على صعيد مجال النفقات الصحية وفق تصنيف منظمة الصحة العالمية في 2006 عند نسبة إنفاق تعادل 3.9% من الناتج المحلي، لينخفض بعدها في 2009 إلى 2.9% متخلفة عن مثيلتها في الأردن ولبنان[264].

[262] The Global competitiveness Report 2008-2009-2010-2011 World Economic Reform

[263] "دور العوامل الاقتصادية في الحراك السياسي"، مرجع سابق ص 398.

[264] قصاص ، منصور ،قحف، عمار، "سياسة الرعاية الصحية في سورية المستقبل" مركز التواصل والأبحاث الإستراتيجية، ص 10-11.

المبحث الرابع: البعد المؤسساتي لتجربة سورية في التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق الاجتماعي وتقييم كفاءة دور الدولة في إدارة هذه المرحلة.

3-4-1 الاختناق المؤسساتي سمة فترة التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية.

تعاني سورية من مؤسسات سياسية واقتصادية ضعيفة ديمقراطياً، تغيب عنها فرص المشاركة الحقيقية للأفراد في التمثيل والمحاسبة، وتفتقد إلى هامش كاف من الحرية السياسية كتشكيل الأحزاب أو توزيع السلطة على تمثيلات اجتماعية مختلفة، إضافة إلى ضعف حرية التعبير والمساءلة من خلال القضاء والسلطة التشريعية والإعلام، و دور منظمات المجتمع الأهلي والمدني الخجول في أداء دور فعال في تفجير طاقات الأفراد وتمكينهم لمواكبة متطلبات التنمية المستدامة التي يعد الإنسان الهدف الرئيسي منها وتقييد وظيفتها في النشاط الإنساني الضيق، بالإضافة إلى ضعف كفاءة النظام الانتخابي على كافة المستويات من تمثيل كافة الشرائح والآراء، وضعف دور مجلس الشعب السوري عن أداء دوره الرقابي على أداء الحكومات المتعاقبة هذا الواقع شكل إحباطا تنمويا طويل الأمد انعكس على الأداء الاقتصادي والإنتاجي للأفراد والجماعات، وقابلة في ذات السياق دولة متضخمة وغير فعالة بأجهزتها الإدارية وقطاع عام ضعيف الإنتاجية وخاسر يحتكر نشاطات اقتصادية هامة، ودرجة مركزية عالية في تسيير وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية عاجزة عن أداء الحد الأدنى من وظائفها المتوافق عليها ألا وهي الخدمات العامة بكفاءة ونوعية، الأمر الذي وصل بالسياسات العامة إلى مستوى حرج لا يحتمل المزيد من تأجيل الإصلاحات الجوهرية التي تمس بنية النظام ككل بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتفادي الانفجار المجتمعي، إن واقعاً كهذا كان من المفترض عند إقرار هوية التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي أن يشخص بشكل دقيق قبل بدء الإجراءات الإصلاحية المجردة[265]، وعلى الرغم من الاهتمام الكبير الذي تلقاه موضوع الإصلاح المؤسساتي في 2004 في النقاشات الحكومية خلال فترة الإعداد للخطة الخمسية العاشرة وإن اقتصر على الشق الاقتصادي منه دون السياسي، غير ان التنفيذ أسدل الستار عن تأجيل هذا البرنامج دون مبررات مقنعة، واستعيض عنه بحزمة من السياسات التحريرية المجردة.

وفيما يلي عرض لأبرز المؤشرات التي تظهر تخلف وترهل البنية المؤسساتية الموجودة في سورية من منظور التقارير الاقتصادية العالمية التي ورغم الانتقادات التي تعتري أسس محاكاتها للواقع، إلا أنه لا يمكن تجاهلها:

1. تشير التقارير الاقتصادية الدولية ذات العلاقة المباشرة بتقييم تنافسية الاقتصاد السوري ومناخ الاستثمار ونوعيته إلى تراجع ترتيب سورية على سلم تقرير التنافسية العالمية من المرتبة 80

[265] نصر، ربيع، محشي، زكي، (يناير 2013) "دور العوامل الاقتصادية في الحراك السياسي"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، عدد خاص اقتصاديات الربيع العربي معهد التخطيط العربي، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، ص317.

من أصل 131 دولة في 2007 إلى المرتبة 97 من أصل 139 دولة في 2010 وفي المرتبة 13 عربياً من أصل 15 دولة مدرجة في التقرير، مع تراجع في معظم المؤشرات الأخرى ذات العلاقة المناخ الاستثماري، والحال لا يختلف في تقرير التنافسية العربية حيث تراجع ترتيب سورية وفق قيمة مؤشر التنافسية العربية المركب الصادر عن معهد التخطيط الدولي من 17 من أصل 21 دولة في 2006 إلى الترتيب 21 من أصل 24 دولة في 2009، مع الإشارة إلى تراجع ترتيب سورية على صعيد مؤشر جاذبية الاستثمار الفرعي من 18 عام 2006 إلى الترتيب الأخير في 2009 [266]، الأمر الذي يؤكد أن مناخ الاستثمار مفهوم أوسع من مجرد حزمة محفزات استثمارية أو إصلاحات تشريعية رغم أهميتها على أن تترافق بإصلاح مؤسساتي شامل وأداء اقتصادي قوي ومستقر، حيث تجاوزت 1200 مرسوم وقانون يخص مناخ الاستثمار وتحرير الاقتصاد السوري، وهذا الرقم إن دل إنما يشير درجة المركزية العالية وعدم الوضوح والتكامل في بنية صناعة القرار خلال سنوات التحول.

2. وكما تنعكس أهمية البنية المؤسساتية السليمة التي تكون إطار عمل الأفراد والشركات والحكومة على توليد الدخل والثروة في المجتمع عن طريق زيادة الإنتاجية وبالتالي النمو وتشكل محدداً رئيسياً لقرار الاستثمار، نجد بأن سورية وبالرغم من استحواذها خلال سنوات الخطة على مرتبة متقدمة في بعض المؤشرات الفرعية لمؤشر (القضاء والخدمات الحكومية والحوكمة) كتكلفة الإرهاب والعنف على الأعمال حيث احتلت المرتبة الأولى بين الدول المدرجة في التقرير خلال الأعوام 2007–2010 باستثناء عام 2009 التي احتلت خلاله المرتبة 2، وكذلك مؤشر كلفة الإرهاب والجريمة المنظمة باحتلالها مترتبة متقدمة ضمن الـ 7 دول الأولى خلال الفترة 2007–2010، إلا أنها في بقية المؤشرات الفرعية التي لا تقل أهمية فقد تراجع ترتيب سورية في هذه المؤشرات لمراتب متأخرة لاسيما في مؤشرات كفاءة الإطار القانوني في تسوية النزاعات من المرتبة 77 في 2007 من أصل إلى 118 في 2010والطعن في الأنظمة الحكومية من المرتبة 77 في 2007 إلى 121 في 2010، ومقياس شفافية السياسات الحكومية من المرتبة 112 في 2007 إلى 133 عام 2010 [267]، بالإضافة إلى احتلالها المرتبة 99 عام 2010 في مؤشر قوة حماية المستثمرين، الأمر الذي يظهر حالة القصور في أداء الإصلاحات التي تمس جوهر البنى المؤسساتية القائمة ولاسيما تلك المتعلقة بدور الحكومة في تعميق أسس الشفافية واللامركزية والتنافسية في الاقتصاد السوري خلال التحول.

3. كما تجدر الإشارة إلى تراجع ترتيب سورية على مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية العالمية من المرتبة 93 عالمياً من أصل163 دولة في 2006 إلى المرتبة 127 من

[266] The Global Competitiveness reports multiples years 2008-2009-2010-2011, World Economic Forum.
[267] IBID.

أصل 178 دولة في 2010، ما يظهر ضعف كفاءة السياسات الحكومية في مكافحة الفساد، التي تعد أحد أهم عوامل كفاءة اقتصاد السوق وشرط ضروري لجذب المستثمرين نحو توظيف رؤوس أموالهم في مشاريع إنتاجية طويلة الأمد[268].

4. وفيما يتعلق بمؤشرات قياس وضع سورية في سلم الإصلاحات المؤسساتية من خلال مؤشر الحوكمة الرشيدة الذي تم التطرق إليه أعلاه نجد بان قيمة مؤشر سورية في جميع مؤشرات الحوكمة المتضمنة (المحاسبة والمساءلة– الاستقرار السياسي– فعالية الحكومة–جودة النظام التشريعي– سيادة القانون– مكافحة الفساد) لم تتجاوز القيمة (0) والتي تتوسط قيمة هذه المؤشرات المتوزعة على حدين أعظم وأدنى (-2.5،+2.5) وعليه تصنف سورية في عداد الدول التي تتمتع بنظام مؤسساتي ضعيف ومتأخر عالمياً، ما يجعل نتائج عملية التحول على صعيد البنى المرافقة لاقتصاد السوق الاجتماعي والمحددة باعتبارها شروطاً لازمة لنجاح عملية التحول وضمان نتائج إيجابية بأقل تشوه ممكن، وعليه فإن المؤشرات المؤسساتية من حيث المبدأ تجعل من القول بأن اقتصاد السوق الاجتماعي لا يزال شعار أكثر منه حقيقة[269].

الشكل 34: قيمة مؤشرات الحوكمة المركبة الخاصة بسورية الصادر عن البنك الدولي خلال الفترة 2011-2005

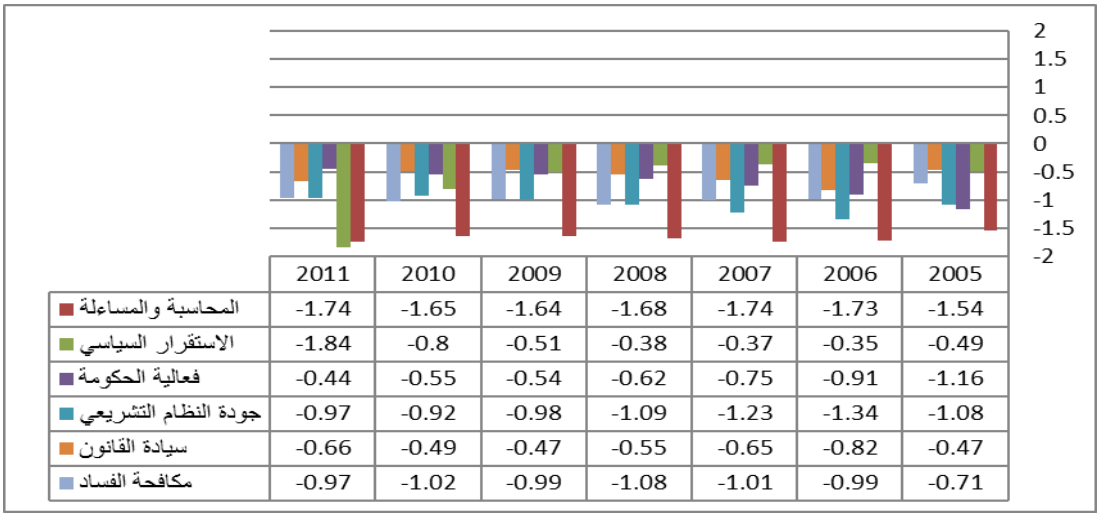

	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005
المحاسبة والمساءلة	-1.74	-1.65	-1.64	-1.68	-1.74	-1.73	-1.54
الاستقرار السياسي	-1.84	-0.8	-0.51	-0.38	-0.37	-0.35	-0.49
فعالية الحكومة	-0.44	-0.55	-0.54	-0.62	-0.75	-0.91	-1.16
جودة النظام التشريعي	-0.97	-0.92	-0.98	-1.09	-1.23	-1.34	-1.08
سيادة القانون	-0.66	-0.49	-0.47	-0.55	-0.65	-0.82	-0.47
مكافحة الفساد	-0.97	-1.02	-0.99	-1.08	-1.01	-0.99	-0.71

The source: researcher designed with data from The Worldwide Governance Indicators, 2013 Update, Aggregate Indicators of Governance 1996-2012, www.govindicators.org

وعليه يمكن القول بأن سبب إخفاق السياسات الإصلاحية يكمن في عدم سلامة المؤسسات القائمة وإهمال أهمية إصلاحها خلال فترة التحول، ما يجعل المشكلة تكمن في المؤسسات أكثر منها في

[268] التقرير الوطني لتنافسية الاقتصاد السوري 2012، مؤشرات سورية في التقارير العالمية، المرصد السوري للتنافسية ، http://www.ncosyria.com

[269] The Worldwide Governance Indicators, 2013 Update, Aggregate Indicators of Governance 1996-2012, www.govindicators.org

السياسات التي هي مطلوبة للتحول نحو اقتصاد السوق[270]، ما أدى إلى تعمق الفجوة بين قدرة المؤسسات الحكومية العامة الاقتصادية والسياسية والإدارية من جهة وبين تطلعات الشعب السوري التي ارتفعت نتيجة الانفتاح الإعلامي وارتفاع مستوى الوعي المجتمعي بالحقوق والواجبات بحسب الإمكانيات، وأثبت الهيكل المؤسساتي الموجود عجزه عن مواكبة التطورات والتسارعات التي تحيط به، وهو ما يمكن توصيفه بظاهرة "الاختناق المؤسساتي" و التي أكدت فشل المؤسسات الحكومية عن استيعاب الفشل التنموي، وهو ما أكدته تقارير حكومية أبرزها تقييم منتصف المدة للخطة الخمسية العاشرة الذي أشار إلى أن غياب الإصلاحات المؤسساتية يعد جوهر الخلل في تنفيذ الإصلاحات.

3-4-2 تقييم فعالية دور الدولة السورية في إدارة عملية التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق الاجتماعي.

شهد القرن العشرين جدالاً فكرياً واسعاً تمحور حول فكرة جوهرية ألا وهي إعادة تعريف دور الدولة في النظم الاقتصادية والاجتماعية، من منظور البعد والمدى الأمثل الذي يحقق الكفاءة والفعالية، حيث أن هذا النقاش لم يعد يتمركز حول فكرة وجود الدولة من عدمها كما كان سائداً في فكر بعض المدارس الاقتصادية الفلسفية من اليسار أو اليمين؛ و لا يخفى على أحد بأن الوقائع تشير إلى أن ظهور الرأسمالية ونشأتها في العديد من الدول الرأسمالية المتقدمة، إنما كان معاصراً لنشوء الدولة الحديثة وفي مقدمتها بريطانيا وحتى الولايات المتحدة الأمريكية، فالرأسمالية هي نبت الدولة الحديثة وليس خروجاً عنها، كما أن فكرة اقتصاد السوق وبخلاف ما يعتقده البعض لا يمكن أن تقوم وتنجح في تحقيق أهدافها بكفاءة دون وجود دولة قوية راعية لها تؤطر العلاقات الاقتصادية وتحافظ على استقرار السوق في المراكز القانونية في ظل توافر الأمن والاستقرار، فضلاً عن كفاءة السياسات في تحقيق الاستقرار النقدي وما يكفله من قدرة كفوءة على إجراء الحساب الاقتصادي الرشيد والتخطيط الكفوء للمستقبل، وأخيراً توفير مختلف عناصر البنية الأساسية مادية كانت أو مؤسساتية من طرق ومواصلات وظروف صحية وتعليمية مناسبة وتوفير بنية كفوءة لانسياب البيانات والمعلومات بشفافية وصحة، حيث أن الليبرالية المهيمنة على ميدان الفكر الاقتصادي اليوم لا تدعو إلى تقليص حجم ودور الدولة بالصيغة المجردة في الاقتصاد والمجتمع وإلغائه، وإنما تدعو إلى إعادة تعريف هذا الدور من خلال التوفيق بين البعد والمدى الأكثر فعالية وهو ما يعرف بالقدرة المؤسساتية التي تمكنها من الحفاظ على علاقات اقتصاد سوق سليمة [271]، حيث أن التجارب أتاحت لأبرز الاقتصاديين الليبراليين إيماناً بالسوق وكفاءته إلى مراجعة آرائهم حول نجاعة

[270] خضور، رسلان (2009)"المؤسسات الرائدة ودورها في الإصلاح الاقتصادي"، بحث مقدم لجمعية العلوم الاقتصادية، ص 2.

[271] "دور الدولة في الاقتصاد"، دار الشروق، مصر، مرجع سابق، ص7.

تلقائية السوق في تجنب الأزمات وتحقيق النمو الاقتصادي، ففرانسيس فوكوياما يشرح السبب الرئيسي في فشل استراتيجيات التحول السريع نحو اقتصاد السوق بأن أجندة الإصلاح الاقتصادي تجاهلت تماماً موضوع بناء الدولة من حيث الفعالية والقوة، وخاصة فيما يتعلق بضبط نشاط السوق وتأسيس البنى المؤسساتية الضرورية لعمله، حيث قال " أي غياب الإطار المؤسساتي الملائم إلى ترك تلك الدول في وضع أسوأ مما كان يمكن أن تكون عليه في الواقع بغياب تلك الإصلاحات، لقد كانت المشكلة فشلاً مفهوماتياً أساسياً في أبعاد دور الدولة الواجب تحريرها، و بعلاقة هذه الابعاد بالتطوير الاقتصادي"[272]، وفي تعقيب لجوزيف ستيغلز حول فشل السياسات الليبرالية الجديدة في تحقيق التنمية للبلدان النامية المطبقة لبرامج الإصلاح الاقتصادي وفق وصايا توافق واشنطن بقوله "السعي لتحقيق النمو الاقتصادي كثيراً ما جرى على حساب التنمية الاجتماعية، وأن اعتبارات التوازنات المالية واستقرار الاقتصاد الكلي قد طغى على الاعتبارات المتصلة بالجوانب الهيكلية والاجتماعية والبشرية للتنمية"، مؤكداً على دور الدولة في وضع إطار واسع للتنمية الشاملة ينطلق من الدولة ذاتها، ولا يقتصر على الجوانب الاقتصادية المجردة وإنما يتعداها للأطر الأوسع التي تضمن نجاح تلك السياسات الإصلاحية ألا وهي الجوانب المؤسسية للإصلاح التي تقوم على معايير الشفافية والعلانية والمشاركة[273]، وأخيراً تجدر الإشارة إلى إدراك الاقتصادي ملتون فريدمان عميد اقتصادي السوق الحرة (المدرسة النقدوية) في 2001 الخطأ في دعوته للدول المتحولة نحو اقتصاد السوق خلال التسعينيات بعبارات "خصخص، خصخص، خصخص" ليستعيض عنه لاحقاً بتأكيده على مفهوم المؤسسات وضرورة توافر دولة قوية وفعالة كضامن لنجاح التحول، "لقد تبين لي أن حكم القانون ربما أكثر محورية من الخصخصة"[274]، حيث أن الدعوة لنظام السوق لا تعني بأي حال من الأحوال الدعوة لإلغاء الدولة ودورها التدخلي فهذه الدعوة أثبتت التجارب صعوبة تحقيقها كما أثبت فشل التحول نحو نظم اقتصادية مركزية التخطيط بشكل كامل منذ سقوط الاتحاد السوفيتي، بل البحث اليوم يجري حول إمكانية التوفيق بين هذين النظامين وتحديد دور الدولة الأمثل في اقتصاد السوق بما يضمن دورها كضابط لإيقاع السوق وأطرافه وحماية السوق من الفوضى التي قد تنجم عن إطلاق العنان لآلية اليد الخفية بشكل كلي.

وبتسليط الضوء على العلاقة بين حجم الدولة السورية وقوة مؤسساتيها، وفقاً لمصفوفة المدى والفعالية التي انتهجها الاقتصادي فرانسيس فوكوياما ليصار إلى اسقاطها على الواقع السوري؛ وعليه يمكن تقسيم أبرز وظائف الدولة السورية وفق ثلاثة مستويات: دنيا، متوسط، وعليا، ودراسة قوة مؤسسات الدولة ضمن ذات المستويات اعتماداً على معيار البنك الدولي– تقرير التنمية العالمية 1997:

---

[272] "بناء الدولة، النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين"، مرجع سابق ص 48-49.

[273] العيسوي، ابراهيم،(1998)، "التنمية في عالم متغير، دراسة مفهوم التنمية البشرية ومؤشراتها"، دار الشروق، مصر، ص84-85.

[274] " بناء الدولة، النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين"، مرجع سابق ص 65.

أ- **الوظائف الدنيا (الأساسية):** تعبر عن الوظائف الأساسية المتوافق عليها بين معظم المدارس الاقتصادية نظراً لأهميتها ومنفعتها العامة وهي تضم إلى جانب الأمن والدفاع وسن التشريعات والقوانين ما يلي:

- **توزيع الخدمات والمنافع العامة: حيث تعرف الخدمة العامة بأنها "الخدمة التي تتجاوز في منفعتها المستفيد منها، ويستفيد منها الغير بالضرورة، ولا يصدق عليها مبدأ القصر"**، أي أنها خدمات تقدمها الدولة ولا يمكن تخصيصها لمستفيد محدد، وقد اتسع هذا المفهوم مع ظهور دولة الرفاه وما واكبه من ازدياد في حجم الدولة ووظائفها، وأبرز تلك الخدمات التي تقدمها الحكومة السورية من إنتاج وتوزيع على سبيل المثال لا الحصر (تأمين الكهرباء، المياه، البنية التحتية من طرق ومواصلات ومطارات وموانئ، والصرف الصحي.
- **النظام والقانون:** يمكن قياس كفاءة الحكومة من خلال هذا المؤشر من خلال تطور ترتيب سورية على مؤشر التنافسية العالمية الخاص بالبعد المؤسساتي للمؤشر، حيث تراجع ترتيب سورية على مؤشر استقلالية القضاء من 80 في 2007 إلى 107 في 2010 وعلى مؤشر عبء التشريعات الحكومية من 78 إلى 130 وعلى مؤشر كفاءة تسوية النزاعات من 77 إلى 118 ومن المرتبة 77 إلى 121 في مؤشر الطعن في الأنظمة الحكومية خلال الفترة ما بين 2007-2010، في حين حققت سورية ترتيب متقدم في المؤشرات ذات الصلة بالأمن والدفاع، حيث جاءت في المرتبة الأولى ضمن مؤشر كلفة الجريمة المنظمة والترتيب 6 وفق مؤشر كلفة الإرهاب في 2010 مع استثناء تأخر ترتيبها على مؤشر خدمات الشرطة لتحتل المرتبة 99 في هذا المؤشر وفق تقرير التنافسية العالمية لعام 2010، ما يشير إلى ضعف في تقديم الخدمات ذات الصلة بهذا المعيار لاسيما وأن هذا المؤشر يعد أحد مرتكزات نجاح اقتصاد السوق الذي يسوده القانون وينظم تعاملاته[275].
- **حقوق الملكية:** تحتل سورية ترتيب متوسط ضمن تقييمات تقرير التنافسية العالمية خلال الفترة 2007-2010، حيث تحسنت ترتيبها من 79 إلى 75 خلال الفترة المدروسة[276].
- **حماية الفقراء:** تقوم الدولة السورية باستهداف حماية الفقراء وفق استراتيجيين، الأولى الاستهداف الشامل لجميع أفراد المجتمع السوري من خلال الدعم السعري في توفير بعض السلع الرئيسية والضرورة بأسعار أقل من السوق مثل السكر والأرز والخبز، والثانية وهي تجربة حديثة لم تكتمل تمثلت بإنشاء صندوق المعونة الاجتماعية الذي يقوم بتوفير دعم

[275] تقرير "مؤشرات تنافسية الاقتصاد السوري حسب تقرير التنافسية العالمية 2010-2011 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي WEF"، المرصد السوري للتنافسية 2011، ص18

[276] تقرير "مؤشرات تنافسية الاقتصاد السوري حسب تقرير التنافسية العالمية 2010-2011" ، مرجع سابق ص9

نقدي ومباشر للأسر الفقيرة وفق عدة مستويات بحسب الحاجة والوضع المالي للأسر الفقيرة، والمؤشرات الفعلية لتنفيذ الخطة الخمسية العاشرة تشير إلى فشل السياسات الاجتماعية في تخفيض معدل الفقر إلى النسب المستهدفة عند 8%، حيث ارتفع معدل الفقر في نهاية الخطة إلى 12.3%، عدا عن ضعف فعالية سياسة إعادة توزيع الدخل.

ب- الوظائف المتوسطة (مهام رئيسية): تشمل بحسب المعيار الدولي

- **الضمان الاجتماعي:** حيث تقوم مؤسسة التأمينات الاجتماعية بتقديم راتب تقاعدي شهري للعاملين بعد انتهاء الخدمة سواء في وظائف الدولة أو القطاع الخاص، وتقديم تعويض نقدي هو تعويض نهاية الخدمة، مع وجود عدد من النقابات والاتحادات العمالية التي تقوم بتقديم تعويض للعاملين بعد نهاية خدمتهم أو بعد فترة عمل محددة، ولكن شبكة الضمان لا تزال بشكل رئيسي مشتملة على موظفي الدولة والقطاع العام في حين لا يزال الكثير من العمال في القطاع الخاص والقطاع غيرا لمنظم خارج هذا الضمان.
- **تنظيم الاحتكارات:** صدرت الحكومة العديد من القرارات التي تهدف إلى منع الاحتكار ومعاقبة الممارسات المتعلقة بهذا النشاط وكان أبرزها إصدار قانون المنافسة ومنع الاحتكار رقم7 لعام 2008 والذي تضمن إنشاء الهيئة العامة للمنافسة ومنع الاحتكار[277]، غير أن السياسات الفعلية لهذه الإجراءات غير ملموسة وضعيفة الفعالية، حيث اتسم الاقتصاد السوري خلال مرحلة التحول بتمركز شديد للثروة بأيدي فئة من رجال الأعمال تحت غطاء الشركات القابضة الكبرى والتي تشير التقديرات إلى احتكاراها لأكثر من 60% من إجمالي الإنتاج المحلي السوري منذ التشريع لها والتي في معظمها ترتكز نشاطاتها على الصناعات الخفيفة، والسياحة، والعقارات، والمال والتمويل، وصولاً إلى التجارة الداخلية والخارجية.
- **تنظيم القطاع المالي:** حققت سورية خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة تقدماً ملموساً على صعيد تحرير القطاع المالي ولاسيما المصرفي منه وتنويع بنيته وتعزيز متانة النظام المالي من خلال تحسين الأطر الرقابة المالية وإدارة المخاطر لدى المصارف العامة والخاصة من خلال التشريعات والقيود والضوابط الاحترازية التي سنها مصرف سورية المركزي خلال فترة التحول الاقتصادي، غير أن الخدمات المصرفية ورغم تحسنها لا تزال متخلفة والقطاع المصرفي العام بحاجة إلى إعادة هيكلة شاملة لتحسين إدارتها وأدائها وفق أسس تنافسية عالمية، حيث يلحظ تقدم سورية على مؤشر متانة النظام المصرفي من 105 عام 2007 إلى المرتبة 63 في 2010، في حين تراجع ترتيب سورية على صعيد مؤشر القيود على تدفقات رؤوس الأموال من 116 إلى 117 ومؤشر سهولة الحصول

[277] موقع الهيئة العامة للمنافسة ومنع الاحتكار http://www.competition.gov.sy/

على القروض من 93 إلى 100 خلال الفترة المدروسة[278]، مع الإشارة إلى الترتيب في تقرير 2007 من أصل 134 دولة وفي عام 2010 من أصل 139 دولة، نتيجة انضمام 5 دول للتصنيف.

ت- الوظائف النشطة (مهام استراتيجية) تشمل :

- **السياسات الاقتصادية:** اعتمدت الدولة السورية أسلوب التخطيط المركزي منذ الستينيات، وصولاً إلى استبداله ولو من الناحية النظرية خلال فترة التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي خلال الخطة الخمسية العاشرة بالتخطيط التأشيري، حيث هيمن التدخل الحكومي على أداء السياستين المالية والنقدية طيلة العقود السابقة وهيمنت السياسة المالية على النقدية منذ الخطة الخمسية الأولى ولغاية التاسعة، ليصار بعدئذ إلى إعادة الاهتمام بدور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية وتفعيل دور مصرف سورية المركزي في إدارة هذه السياسة ضمن هامش استقلالية مقبول مقارنة مع المراحل السابقة، ولكن أداء معظم السياسات الاقتصادية ضعيف وهو ما تؤكده المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تم التطرق إليها سابقاً والفجوات الكبيرة بين ما هو مخطط وما هو منفذ.
- **إعادة توزيع الثروة:** تم التطرق إلى ضعف السياسات الاقتصادية سواء المالية منها عبر سياسة الأجور أو الضرائب والتحويلات المالية أو السياسات الاجتماعية في التصدي لمشكلة تمركز الثروة في تحقيق العدالة الاجتماعية لجهة تعاظم تمركز الثروة وهو ما يؤكده على سبيل المثال ازدياد نسبة الضرائب غير المباشرة (منخفضة العدالة الاجتماعية) من 2.5% عام 2000 إلى 8.8% من الناتج المحلي عام 2008، مقابل انخفاض مساهمة الضرائب المباشرة من 13% إلى 6.5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة[279]، ما يؤكد محاباة السياسات الاقتصادية لاسيما المالية لرأس المال على حساب أصحاب الرواتب والأجور، بالإضافة إلى ما تم الإشارة إليه من تراجع الإنفاق الحقيقي للأسر السورية الأكثر تمثيلاً للمجتمع السوري مقارنة مع شريحة من الأسر من ذوي الدخل المرتفع والثروة، وما واكبه من تدهور في قيمة مؤشر معامل جيني لقياس العدالة الاجتماعية وتوزيع الدخل عام 2009. يظهر لنا من خلال تحويل التوصيف النوعي للوظائف التي تقدمها الدولة إلى تقدير كمي يقيس جودة مؤسسات الدولة في أداء وظائفها من أجل تحليل واقع الدولة السورية على مصفوفة الكفاءة والمدى لفوكوياما، حيث يظهر الجدول الآتي رقم (29) كفاءة المؤسسات السورية والجدول رقم (30) التقييم الرقمي

[278] تقرير "مؤشرات تنافسية الاقتصاد السوري حسب تقرير التنافسية العالمية 2010-2011 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ص8

[279] بيانات غير منشورة، وزارة المالية، القاضي، حسين، "محاضرة السياسة الضريبية في سوريا"، جمعية العلوم الاقتصادية، 3-1-2011

لأداء المؤسسات السورية الذي يتراوح بين 1-4 بحسب القوة والفعالية (ضعيف- متوسط- جيد- فعال)

الجدول 29: كفاءة مؤسسات الدولة في أداء وظائفها في سورية خلال فترة التحول

المستوى	المؤسسات	كفاءة المؤسسات
	توزيع الخدمات والمنافع الاجتماعية	جيد
دنيا	حماية الفقراء	**ضعيف**
	النظام والقانون	**ضعيف**
	حماية حقوق الملكية	متوسط
	الضمان الاجتماعي	متوسط
متوسط	تنظيم الاحتكارات	**ضعيف**
	تنظيم القطاع المالي	متوسط
عليا	السياسات الاقتصادية	**ضعيف**
	إعادة توزيع الثروة	**ضعيف**

المصدر: إعداد وتقديرات الباحث بناء على تقرير "مؤشرات تنافسية الاقتصاد السوري حسب تقرير التنافسية العالمية 2010-2011 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

الجدول 30: قياس كفاءة مؤسسات الدولة في أداء وظائفها في سورية خلال فترة التحول

	التقييم	دنيا	متوسطة	عليا
توزيع الخدمات والمنافع الاجتماعية	جيد	3		
حماية الفقراء	**ضعيف**	1		
النظام والقانون	**ضعيف**	1		
حماية حقوق الملكية	متوسط	2		
تنظيم الاحتكارات	**ضعيف**		1	
الضمان الاجتماعي	متوسط		2	
متانة النظام المالي	متوسط		2	
السياسات الاقتصادية	**ضعيف**			1
إعادة توزيع الثروة	**ضعيف**			1

المصدر: إعداد الباحث بناء على تقرير "مؤشرات تنافسية الاقتصاد السوري حسب تقرير التنافسية العالمية 2010-2011 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

وفيما يلي الشكل رقم (35) يظهر مدى وحجم وظائف الدولة السورية بتصنيفاتها الثلاثة وتقدير لفعاليتها في أداء تلك الوظائف:

الشكل 35: تقييم كفاءة الدولة السورية في أداء وظائفها

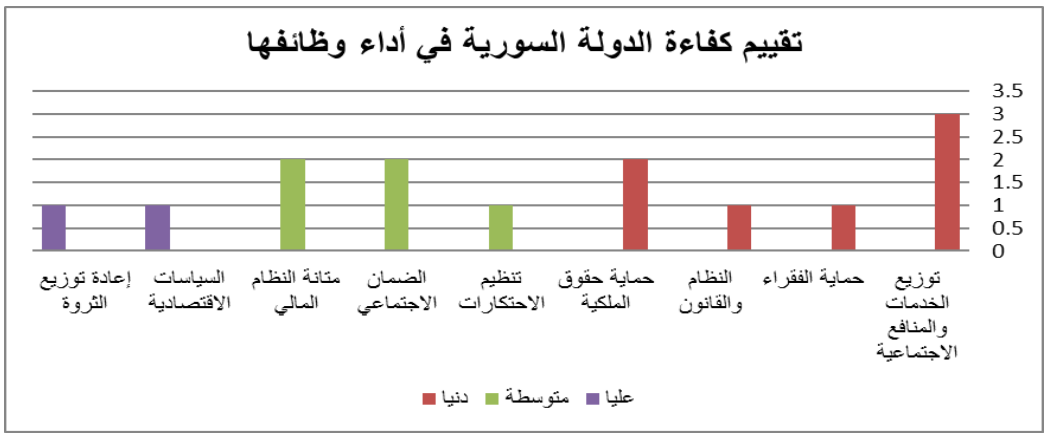

المصدر: إعداد الباحث بناء على تقرير "مؤشرات تنافسية الاقتصاد السوري حسب تقرير التنافسية العالمية 2010-2011 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

يلحظ من خلال ما سبق أن الدولة السورية حتى في ظل التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق الاجتماعي وتراجعها عن أداء جزء هام من دورها لاسيما في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي ممثلاً بتراجع معدل الإنفاق الاستثماري، وسياسات رفع الدعم الاجتماعي، وتجميد التوظيف العام، تعد دولة متضخمة من حيث الوظائف وذات حجم كبير لاسيما في إطار التدخلات الإدارية والتخطيطية، غير ان الأهم وفق منظور فوكوياما هو المدى والفعالية في أداء أدوارها المناطة بها، حيث نجد أن الفعالية لتلك السياسات هي في غالبيتها ضعيفة، وهو ما يعود برأي الباحث بشكل رئيسي إلى تجاهل أهمية البعد المؤسساتي في الإصلاح، حيث ظل الأداء الحكومي تحت رحمة ضعف الأداء المؤسساتي لقطاع عام خاسر وجامد ترك دون إصلاح وجهاز بيروقراطي معيق للتنمية والانفتاح وغير قابل للتجاوب بسرعة مع متطلبات مناخ الاستثمار المطلوب بالإضافة لمشاكل الفساد وضعف المساءلة والحوكمة والمحاسبة الأمر الذي أفرغ سياسات الإصلاح من مضمونها التنموي وارتد بشكل مكلف اجتماعياً على الشرائح الأكثر ضعفاً في المجتمع من خلال الانسحاب السريع للدولة من العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية وتردي الخدمات الاجتماعية الرئيسية إن لم يكن من حيث الكم فمن حيث النوع، وبدا واضحاً ضعف فعالية السياسات العامة للحكومة في تحقيق أهدافها بفعالية والتي تشمل بلوغ أفضل نتائج ممكنة وبأقل تكاليف، والفرضية كانت تقتضي أن يترافق تراجع حجم الحكومة إعادة تركيز على زيادة فعالية دورها من خلال التركيز على الجانب الاجتماعي لاقتصاد السوق وهو ما لم تظهر أثاره أو نتائجه، وعليه نجد بأن الدولة السورية تصنف على أنها دولة واسعة المدى وضعيفة الفعالية.

المبحث الخامس: الجذور الاقتصادية والاجتماعية للأزمة التي اندلعت في سورية منذ منتصف آذار 2011 وتكاليفها في ضوء عملية التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي

أدى تفاعل عوامل مثل ضعف الإصلاح المؤسساتي- هشاشة دور الدولة التنموي – مناخ استثماري غير تنافسي – قطاع خاص عائلي مشتت- تزاوج المصالح بين الأجهزة البيروقراطية ورجال الأعمال إلى انحراف اقتصاد السوق عن الأهداف التنموية.

حيث ارتفعت معدلات الفقر وحافظت معدلات البطالة على مستوياتها المرتفعة خلال سنوات الخطة وفق الأرقام الرسمية، وفشلت الجهود الحكومية في بناء شبكة حماية وضمان اجتماعي تخفف من آثار السياسات التحريرية على الشريحة الأوسع من المجتمع ريثما يتولى القطاع الخاص والأهلي المسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتقهما، إضافة إلى تزايد موجات الهجرة من الريف إلى المدن التي في جلها انضمت إلى جيش العاطلين عن العمل أو المشتغلين في اقتصاد الظل الذي بدأ يتسع في ظل عجز الاقتصاد المنظم بقطاعيه العام والخاص ونوعاً ما الأهلي عن إيجاد فرص العمل المأمولة، وعليه تعمقت ظاهرة الاختلالات التنموية بين المحافظات السورية ما شكل تفاوتاً في درجة تطور العلاقات الإنتاجية بين المناطق والمدن وبين المدن والأرياف.

إن تراكم تلك الانحرافات في تنفيذ برنامج التحول وتغليب الجانب الاقتصادي على الجانب الاجتماعي وترك قضايا جوهرية وحساسة مثل إعادة توزيع الدخل لآلية اليد الخفية، في ظل اقتصاد هيمن عليه آلية التخطيط المركزي خلال عقود طويلة يهدد بتحول الشريحة الأكثر تضرراً من عملية التحول والأقل ملامسة لثماره وحصاداً لآثار نموه، إلى قوة ضغط اجتماعية تؤثر على استقرار ميزان القوى الاجتماعية والتوزع الطبقي فيه بما قد يؤدي إلى اضطرابات وفوضى سياسية في حال فشل الدولة في تصحيح سياساتها وإعادة القطار إلى سكته التي توازن بين قضيتي النمو وكفاءة سياسات توزيع الدخل والثروة على أوسع شريحة؛ الأمر الذي أدى لازدياد عديد الفقراء وتأذي الطبقة الوسطى التي تعد حاملاً اجتماعياً للنهوض الاقتصادي في المرحلة الجديدة وفيما يلي مؤشرات أخرى على هذا الخلل التنموي:

1- أحد المؤشرات على عدم انعكاس النمو الاقتصادي الذي تم تحقيقه خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة والذي بلغ بالمتوسط 5.1% على مستوى معيشة الشريحة الأوسع من السكان واتساع فجوة التنمية غير المتوازنة بين الريف والمدن وبين الأقاليم السورية، هو انخفاض مؤشر النمو الحقيقي لنفقات الأسر على مستوى المحافظات السورية بصورة عامة، واتساع الفروق البينية لهذه النفقات بين المحافظات السوري لصالح المدن التنموية ذات النصيب الأكبر من الاهتمام الحكومي والاستثمارات الخاصة مقارنة بالمحافظات الجنوبية كالقنيطرة ودرعا والشمالية الشرقية كالحسكة والرقة وإدلب، حيث سجل إجمالي إنفاق الأسر السورية معدل نمو حقيقي

سالب خلال الفترة 2004-2009 قدر بـ -2.10%، على الرغم من ارتفاع متوسط النفقات بالأسعار الجارية من 21694 ليرة سورية في 2004 إلى 32755 ألف ليرة في 2009، الأمر الذي يعزى إلى ارتفاع تكاليف مستوى المعيشة إثر ارتفاع أسعار المستوردات، وتحرير أسعار الوقود والسماد موجة الجفاف وضعف السياسات الحكومية المتعلقة بتخفيف وطأة هذه العوامل على القطاع الزراعي وبالتالي على الأسر المعتاشة على هذا القطاع، وضعف كفاءة السوق في تخصيص الموارد بشكل يحابي التنمية المتوازنة في ظل تمركز استثمارات القطاع الخاص في المدن الكبرى، وغياب شبكة الحماية الاجتماعية التي تعد ركيزة أساسية للاقتصاديات المتحولة حتى وفق طروحات توافق واشنطن وتوصيات البنك الدولي، حيث شهد مستوى إنفاق الأسر في المحافظات الشرقية والجنوبية الأكثر تهميشاً وفقراً أعلى مستويات في تراجع مستوى الإنفاق الحقيقي أي تآكل القدرة الشرائية لدخول تلك الأسر، فقد بلغ الانخفاض في مؤشر نفقات الأسر الحقيقي في دير الزور -10.2%، تلاها درعا بـ -5.9% و إدلب بـ -5.1% ثم الرقة -4%، بالإضافة إلى الفجوة الكبيرة في القيمة المطلقة لمستويات الإنفاق بين المحافظات الرئيسية خصوصاً دمشق وحلب والمدن الشاطئية مقارنة بباقي المناطق، حيث تقدر بحوالي15 ألف ليرة بين مستوى الإنفاق في دمشق وهو الأعلى بـ 42 ألف ليرة مقارنة بأقل من 27 ألف ليرة كمتوسط لنفقات الأسر في محافظة الرقة[280].

الجدول 31: إنفاق الأسر السوري بالأسعار الجارية والثابتة (لعام 2004) خلال الفترة 2004-2009

المحافظة	2004 (الأسعار الجارية)	2009 (الأسعار الجارية)	2009 (بأسعار 2004)	النمو الحقيقي في النفقات (2004-2009)
دمشق	28377	42942	24001	-3.30%
ريف دمشق	20114	34222	20646	0.50%
حمص	20770	31702	18961	-1.80%
حماه	21832	30549	19149	-2.60%
طرطوس	23831	37161	24980	0.90%
اللاذقية	20789	36419	23422	2.40%
إدلب	22014	26747	16986	-5.10%
حلب	18232	32170	18304	0.10%
الرقة	21351	28527	17440	-4.00%
دير الزور	23248	25696	13550	-10.20%
الحسكة	23931	30576	20386	-3.20%
السويداء	17858	30661	21243	3.50%
درعا	25633	36748	18939	-5.90%
القنيطرة	20791	34158	19818	-1.00%
سورية	**21694**	**32755**	**19556**	**-2.10%**

[280] "الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية، كانون الثاني 2013"، مرجع سابق ص 20

2- تزداد مشكلة الخلل الاجتماعي واتساع فجوة الفقر والحرمان في المناطق الأقل تنمية وخاصة الأرياف كما تم الذكر، حيث نجد بأن نسبة الفقراء في الريف ارتفعت من 30.2% عام 2004 إلى 33.6% عام 2007 وفق خط الفقر الأعلى، مقارنة بارتفاع نسبة الفقراء في الحضر من 28.6% إلى 30.7% خلال نفس الفترة، أما خط الفقر الأدنى والذي يعد مؤشراً أكثر خطورة فقد بلغت نسبته في الريف في 2007 حوالي 15.1% مقارنة بأقل من9.9% في الحضر[281]، الأمر الذي عزز من التفاوت في توزيع الدخل والخدمات الاجتماعية في ظل قصور الجهود الحكومية عن مقابلة احتياجات تلك المناطق التنموية وخاصة في موجات الجفاف التي أثرت سلباً على المصدر المعاشي الرئيسي للعائلات الريفية وضعف وصول تلك الأسر إلى الخدمات الاجتماعية الصحية والتعليمية الأساسية وتصاعد عدد المهاجرين من الأرياف للمدن بالتوازي مع تناقص عدد المشتغلين بالزراعة والباحثين عن فرص عمل أخرى في المدن التي تعاني بالأساس من ضغط سكاني كبير، ما يحول الريف في حال استمرار هذا الوضع إلى بؤرة احتقان اجتماعي مهيأة للانفجار في أي لحظة.

وعليه يمكن القول بأن تلك المؤشرات الاجتماعية الخطيرة والتي لا يمكن السكوت عن تراكمها قد أحدثت في المجتمع السوري ما يمكن أن يسمى بالاقتصاديات المزدوجة مهدداً بنشوء مجتمعان يعيشان في دورة حياتية واحدة مدن مترهلة مكتظة بالسكان مضغوطة تنموياً ومدن أو أرياف متخلفة اقتصادياً وغير مكتفية خدماتياً وتنموياً كل مجتمع متنكر للآخر، وهو ما حول المجتمع السوري خلال فترة قصيرة من بدء التحول نحو اقتصاد السوق من مجتمع شبيه بمنطاد الهواء عظيم البطين بقلة غنية وطبقة متوسطة كبيرة وأقل منها بقليل فئة فقيرة أو محرومة، إلى مجتمع أشبه بالساعة الرملية التي تتميز بفئة قليلة من الطبقة الغنية وفاحشة الثراء وانخساف في الطبقة الوسطى نحو الأسفل أي اتساع شريحة الفقراء والمهمشين نتيجة سياسات التحرير غير المسبوقة بالتمكين تغيب في ظلها شبكات حماية اجتماعية تشاركية بين الحكومة والقطاع الخاص والأهلي، الأمر الذي هدد بالفعل استقرار هذا المجتمع وحوله إلى مجتمع عال المخاطر يشكل بيئة قابلة للتأثير من قبل الأجندة الخارجية التي تهدف إلى تدمير مقومات وأسس تعايش المجتمع السوري التي عرف بها منذ قرون، وهو ما يعد من **وجهة نظر الباحث** أحد أبرز العوامل التي أدت لتفاقم الغضب الشعبي على السياسات الحكومية الاقتصادية والاجتماعية التي أدت لتغريب المواطن السوري عن العملية التنموية مقارنة مع تمركز شديد للثروة في أيدي فئة قليلة من رجال الأعمال المستحدثين الذين استفادوا من سياسات التحرير المجتزأة، وأتاحت الباب واسعاً للقوى الخارجية لتوجيه هذا الاحتقان الشعبي إلى أدوات لتدمير أسس الدولة والمجتمع السوري.

[281] المصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2005-2010

مناقشة فرضيات البحث

الفرضية الأولى: نموذج التحول الاقتصادي في سورية خلال الخطة الخمسية العاشرة يشابه النموذج الصيني في التحول نحو اقتصاد السوق.	**الفرضية لم يثبت صحتها وفقاً لما تم دراسته من نموذجي التحول الاقتصادي في كلا التجربتين.**	حيث تم تطبيق **نموذج التحول التدريجي في الصين** من اقتصاد التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق الاشتراكي بدءاً من 1978 ولغاية تاريخه، كما أن الإصلاحات الاقتصادية كانت متفاوتة في سرعتها طبقاً لاعتبارات الوضع الاقتصادي في كل فترة، وآخيراً كان إصلاح القطاع الزراعي مدخل عملية التحول، والقطاع الصناعي والتجاري قائده ثم الخدمات والمال، في حين كانت تجربة سورية غير الناضجة في التحول **صادمة وجزئية**، اختزلت لحزمة من الإجراءات التحريرية في قطاع التجارة الخارجية، المال والمصارف، الاستثمارات السياحية، وبعض جوانب الصناعة (تأسيس المدن الصناعية)، رفع الدعم.. وغيرها، مفتقدة لرؤية واضحة لخصوصيات الاقتصاد السوري وقطاعاته الاستراتيجية، حيث تمت الإصلاحات خلال فترة زمنية قصيرة (2000-2010) وتعمقت بشكل كبير خلال سنوات تنفيذ الخطة الخمسية العاشرة (2006-2010)
الفرضية الثانية: الانطلاق من خصوصيات الاقتصاد الذاتية – تنفيذ إصلاحات مؤسساتية جدية- إضافة إلى إرفاق الإصلاحات التحريرية بدور اجتماعي فعّال للدولة لعب دوراً حاسماً في تفاوت نتائج عملية التحول الاقتصادي في كلا الاقتصادين الصيني والسوري	**أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية.**	تبنت الصين استراتيجية التحول التدريجي عوضاً عن العلاج بالصدمة، ارتكازاً لعدة اعتبارات ذات صلة بخصوصيات الاقتصاد الصيني(إدراك مخاطر تطبيق آليات السوق دون إصلاح مؤسساتي شامل يهيء المناخ الملائم لنجاح عمل قوى السوق، تفكيك بنية التخطيط المركزي التي عرفها الاقتصاد الصيني لعقود لا يمكن أن تتم خلال بضعة سنوات وبشكل مفاجء خلافاً لما يعتقده أنصار العلاج بالصدمة، إدراك أهمية إعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد من دور منتج بالدرجة الأولى إلى دور ضابط ومدير لعملية التحول وبذات الوقت داعم للفئات المتضررة من عمليات

		التحرير الاقتصادي) الامر الذي كان حاسماً في نجاح تجربة الصين في التحول نحو اقتصاد السوق الاشتراكي بأقل التكاليف الاجتماعية الممكنة وبأعلى المكاسب الاقتصادية، في حين أن مثل تلك الاعتبارات والتي تكاد تكون مشابهة لحال الاقتصاد السوري بشكل كبير قبل بدء التحول الاقتصادي لاسيما خلال فترة تنفيذ الخطة الخمسية العاشرة تم إهمالها أو التغاضي عنها على أرض الواقع، ما أدى لانحراف تلك السياسات عن أهدافها، فلا المنجزات الاقتصادية كانت مقابلة للتوقعات، والتكاليف الاجتماعية كانت باهظة.
الفرضية الثالثة: أكد نجاح التجربة الصينية في التحول الاقتصادي على أهمية دور الدولة في إدارة عملية التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق.	**أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية، لاسيما لاستراتيجية التحول التدريجي نحو اقتصاد السوق.**	يظهر هذا الدور من خلال التحول من نمط الإدارة بالأوامر إلى نمط الإدارة بالسياسات، ومتابعة الحكومة الصينية المستمرة لنتائج الإصلاح وتصحيح الأخطاء وفقاً للأهداف، ويظهر هذا من خلال إدارتها للانفتاح التدريجي عبر المناطق الاقتصادية الحرة والمدن الشاطئية، وتصحيحها لعملية الخصخصة وتجريبها عدة أشكال منها وفقاً للصالح العام، إضافة إلى وضع قيود تنموية وحوافز لجذب الاستثمار الأجنبي للقطاعات الحديثة عالية التكنولوجية لدعم توطين تلك الصناعات، أما الجانب الاجتماعي فقد اتخذت الحكومة الصينية العديد من السياسات الهادفة لتدعيم وتطوير شبكات الضمان الاجتماعي وتحسين خدمات الضمان الصحي وتحقيق مبدأ عدالة الوصول لكافة المواطنين في المدن والأرياف، وأخيراً الجهود المبذولة لمكافحة الفساد والبيروقراطية على نطاق واسع والتي تشكل تحدياً كبيراً لديمومة النموذج التنموي الصيني، وهي مجالات ساهمت في تخفيف حدة

		المنعكسات السلبية لعملية التحول بشكل نسبي.
الفرضية الرابعة: أدى عدم التوفيق في سرعة وشمولية الإصلاح بين السياسات الاقتصادية من جهة والاجتماعية من جهة أخرى وإهمال الإصلاح المؤسساتي إلى توسيع دائرة الفئات الخاسرة من عملية التحول الاقتصادي وهو ما شكل أحد الأسباب الرئيسية والداخلية لاندلاع الأزمة التي شهدتها سورية.	**أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية بشكل جزئي، حيث لعبت عوامل أخرى غير اقتصادية دوراً في الأزمة السورية وتفاقمها (الدور الخارجي)**	يعد إهمال الإصلاح المؤسساتي خطأ فادحاً خلال مرحلة التحول الاقتصادي في سورية، حيث أدى لانفلات قوى السوق وتحولها عن خدمة المجتمع، لصالح خدمة فئة من رجال الأعمال، كما أن غياب الدور الضروري للدولة في بناء شبكات حماية اجتماعية تخفف من آثار الإجراءات الإصلاحية التحريرية على الفئات المتوسطة والفقيرة في المجتمع أدى إلى خلق تشوهات عميقة في طبيعة اقتصاد السوق المتشكل خلال التحول الاقتصادي، الأمر الذي أدى لتدهور معظم المؤشرات الاجتماعية كالفقر والبطالة وتمركز الثروة، ما حوّل المجتمع السوري لمجتمع عال المخاطر لم يرتق اداء المؤسسات الحكومية والسياسات التنموية لمستوى تطلعاته، ما جعله أقل مناعة تجاه التدخلات الخارجية التي تستهدف تماسك ووحدة المجتمع السوري وثقته بالمؤسسات الحكومية.

نتائج البحث

يمكن القول بأن التجربة الصينية في التحول الاقتصادي من اقتصاد التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق قد نجحت وحققت نتائج مثيرة للإعجاب على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية، والدليل على ذلك هو واقع الاقتصاد الصيني اليوم، الذي يعد اقتصاداً محورياً له دور كبير في استقرار الاقتصاد العالمي، في حين أن التجربة السورية في الإصلاح الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي لم تحقق الحدود الدنيا من الأهداف المخطط لها، وفيما يلي أبرز الأسباب العامة التي أدت إلى نجاح الأولى وفشل الثانية، مع تأكيد الباحث على أن تجربة سورية في التحول الاقتصادي يمكن إعادة توصيفها على أنها تجربة إصلاحية أكثر منها استراتيجية تحول اقتصادي فعلي كون فترة التحول وسنوات تنفيذ خطط الإصلاح لم تتجاوز بضع سنوات مقارنة مع التجربة الصينية التي بدأت منذ 1978 ولا تزال مستمرة لغاية اليوم، وبافتراض وجود سمات مشتركة تتيح المقارنة بين التجربتين، فإنه بالإمكان استنتاج أبرز الأسباب الموجبة للفوارق في النتائج بين التجربتين بالآتي:

1- النظر لعملية التحول نحو اقتصاد السوق في الصين كضرورة لتلبية احتياجات التنمية المحلية وتحسين مستوى معيشة الأفراد والمجتمع، وهو ما استوجب قيام الدولة بدور القائد والمدير لعملية التحول، في حين أن واقع السياسات الإصلاحية في سورية خلال مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق شهدت ضعف في دور الدولة القيادي لإدارة عملية التحول، حيث كانت السمة العامة لدور الدولة هو الانسحاب السريع من بعض الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لصالح القطاع الخاص، دون توافر الحد المطلوب من الكفاءة لدى هذا القطاع لتعبئة الفجوة التي تركها تراجع هذا الدور للدولة السورية.

2- توافر رؤية تنموية شاملة في الصين سبقت البدء بالإصلاحات وارتكزت على دراية مسبقة بخصوصيات الاقتصاد الصيني الذي كان زراعياً بامتياز مع تخلف كبير في العلاقات الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية كافة الصناعي والخدمي، في حين أن هذه الرؤية في التجربة السورية كانت مجتزأة لم يجرِ تحويلها إلى محددات واضحة للبناء عليها في إعداد برامج الإصلاح الملائمة للاقتصاد السوري، والذي كان يتمتع بسمات أكثر انفتاحاً من الاقتصاد الصيني قبل بدء الإصلاح، لاسيما لجهة تنوع مصادر الإنتاج الاقتصادي بين الزراعة والصناعات التحويلية والمتوسطة، والتجارة ووجود نواة قطاع خاص وطني كان بالإمكان أن تتيح انطلاقة أكثر كفاءة وبصعوبات أقل مما واجهته الصين ببداية التحول.

3- اختيار التحول التدريجي نحو اقتصاد السوق الاشتراكي في الصين وتسخير كافة الإمكانيات المتاحة لتحقيق استراتيجية التحول بأقل التكاليف الاقتصادية والاجتماعية

الممكنة كان صائباً، وعليه كانت تراتبية الإصلاحات قطاعياً تعكس خصوصيات الاقتصاد الصيني، والتوفيق في سرعة الإصلاحات وشموليتها للبعدين المؤسساتي والاجتماعي، إضافة إلى عدم التردد في التراجع خطوات للخلف عند إثبات عدم كفاءة بعضها أو ارتفاع تكاليفها اجتماعياً واقتصادياً كانت حاسمة في استدامة نهج التحول، في حين أن التجربة السورية شهدت فجوة كبيرة بين الإطار الفكري والرؤية المسبقة للتحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي وأولوية القطاعات الاقتصادية الإنتاجية في انطلاقة الاقتصاد السوري، وبين ما تم تنفيذه من إجراءات أهملت القطاعين الرئيسين الزراعة الصناعة، وصبت اهتمامها على قطاعات ريعية كالسياحة والخدمات من اتصالات، ومال ومصارف، وأغفلت أهمية البعد المؤسساتي والاجتماعي لنجاح الإصلاح، الأمر الذي عظم من حجم الاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد السوري، حيث تم بناء اقتصاد سوق احتكار القلة عوضاً عن اقتصاد السوق الاجتماعي.

4- ضعف فعالية الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة في سورية مقارنة مع الصين في إدارة عملية التحول، لعب عاملاً حاسماً في تفاوت نتائج كلا التجربتين، ففي الصين قامت الدولة ببناء مؤسسات السوق بشكل تدريجي ومدروس، واجتماعياً عمدت إلى وضع قيود لضمان مشاركة القطاع الخاص في بناء شبكات ضمان اجتماعي ، بالرغم من أن تلك الجهود لاتزال دون المستويات المأمولة، غير أنها أحرزت تقدماً كبيراً ولاتزال على صعيد تغطية نسبة كبيرة من السكان بتلك الشبكات لحمايتهم ضد البطالة والفقر وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية للمناطق النائية وغيرها، في حين أن مثل هذا الدور في سورية كان مبهماً مؤسساتياً و ضعيف اجتماعياً، حيث تم اتخاذ حزمة من الإجراءات التحريرية التي مست المستوى المعيشي المباشر لشريحة واسعة من السوريين كرفع الدعم عن المشتقات النفطية وتجميد التوظيف في القطاع العام، بالتوازي مع فشل القطاع الخاص في خلق فرص عمل بالمستويات المأمولة، الأمر الذي أدى إلى إحباط لدى شريحة واسعة من الشعب السوري لاسيما الشباب، ما أدى إلى فجوة كبيرة بين تطلعات الشباب السوري وأفراد المجتمع وبين نتائج الإصلاحات على أرض الواقع .

5- أهمية الإصلاحات المؤسساتية الشاملة التي نفذتها الدولة في الصين في كسب التأييد الشعبي لعملية الإصلاح، نظراً لكون تلك الإصلاحات أدت لتحسن واضح في مستوى معيشة شريحة واسعة من المواطنين، ووفرت مناخ مستدام وموثوق في علاقة الدولة بالمستثمر الأجنبي والقطاع الخاص المحلي، بالتوازي مع إجراءات جادة لإصلاح المؤسسات المملوكة للدولة و محاربة الفساد، وتعزيز مبادئ الشفافية، وإصلاح النظام القضائي والتشريعي، وتخفيف المركزية في إدارة الاقتصاد، ما ساهم في جذب الرساميل

الأجنبية المباشرة وتفعيل دورها في المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية في الصين، في حين أن الجانب المؤسساتي في سورية تم إهماله بكافة جوانبه المتعلقة بتخفيف المركزية ومحاربة الفساد، والشفافية وغيرها، ما أفرغ الإصلاح الاقتصادي من محتواه والدليل الأكبر على ذلك هو أن ثمار النمو الاقتصادي المتحقق كانت باهتة على الطبقتين المتوسطة والفقيرة وأدت لتشكيل ما سمي بمجتمع المخاطر.

مقترحات البحث

أولاً- المقترحات الخاصة بالدروس المستفادة للاقتصاد السوري من التجربة الصينية.

1. إعادة النظر باستراتيجية التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية، وذلك انطلاقاً من ضرورة تحديد دقيق وواضح لخصوصيات الاقتصاد السوري (التي يتم التطرق إلى أهميتها بشكل كبير دون معرفة هويتها لغاية اليوم)، ليصار بعدها إلى اختيار نموذج اقتصاد السوق الملائم سواء كان اقتصاد السوق الاجتماعي أو غيره يتواءم مع المزايا النسبية للاقتصاد السوري، وذلك بهدف تجنب الوقوع بالأخطاء السابقة ومثالب السياسات الاقتصادية التحريرية المتسرعة، والتأكيد على ضرورة أن يتم تحديد طبيعة هذا النموذج الاقتصادي وفقاً لمعادلة التكاليف والنتائج المتوقعة اقتصادياً واجتماعياً.

2. إعادة تعريف طبيعة دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي في اقتصاد السوق المستهدف، بالتوازي مع توجيه القطاع الخاص والمجتمع الأهلي للعب دوراً أكبر في تطوير القطاعات الاقتصادية الارتكازية الرئيسية لاسيما الزراعة، والصناعات التحويلية والتكنولوجية، وذلك لا يمكن أن ينجح إلا من خلال تحجيم دور الدولة الإنتاجي في المجالات التي يمكن للقطاع الخاص أن يمارس نشاطه بها بكفاءة وفعالية أكبر، مع احتفاظها بدور قيادي في المجالات الإنتاجية الاستراتيجية التي لا يقدر القطاع الخاص على تحمل تكاليف الاستثمار بها، إضافة إلى تحويل دورها من الشق الإنتاجي المباشر إلى دور ضابط ومصحح لاختلالات اقتصاد السوق عبر تطوير أدوات التدخل الإيجابي في السوق الممثلة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية.

3. الاستفادة من التجربة الصينية في بناء مناطق ومدن اقتصادية خاصة في المناطق الحدودية وعلى الساحل السوري، بحيث تتمتع بهامش كبير من اللامركزية الإدارية، وتخضع لقوانين السوق بشكل حر وقياس نتائج مثل هذه التجربة على مستوى تنمية المناطق التي يتم اختيارها، مع التأكيد على أن يتم اختيار مواقع تلك المناطق بدقة ووفقاً لدراسات جدوى اقتصادية.

4. ضرورة البدء بالإعداد لتصور لإمكانية إصلاح القطاع العام الإنتاجي والمصرفي، لجهة معالجة المشاكل الإدارية والتشغيلية لتلك المؤسسات التي باتت تشكل عبئاً مالياً كبيراً على الموازنة العامة للدولة وللاقتصاد الكلي في ظل استمرار خسائرها المتراكمة، وفي هذا السياق قد تكون الخصخصة الجزئية (التشاركية الصحية بين القطاعين العام والخاص) أو الشاملة مطروحة ولكن ضمن سياق تشريعي ومؤسساتي شفاف يضمن تحسين أدائها وتحويلها لمؤسسات رابحة.

5. منح هامش أكبر من اللامركزية الإدارية والمالية للسلطات المحلية في المحافظات السورية لدعم كل ما من شأنه تطوير المؤشرات التنموية وفقاً لموارد كل محافظة وإقليم سورية، وهو ما يستوجب إصلاح النظام المالي والضريبي بشكل رئيسي.

6. منح الأولوية للإصلاح المؤسساتي والإداري لتأسيس بنية تشريعية، مؤسساتية توفر بيئة ملائمة لنشاط قوى السوق بأقل قدر من المركزية وبدرجة كبيرة من الشفافية، الأمر الذي يضمن صحة ومتانة النظام الاقتصادي المستهدف التحول إليه.

7. ضرورة تفعيل دور الدولة وسياساتها في إعادة تنظيم وضبط نشاط شبكة الاحتكارات الاقتصادية التي نمت خلال مرحلة التحول الاقتصادي وخلال الأزمة، لاسيما في قطاعات العقارات، السياحة، والاتصالات، والصناعة وتجارة الجملة والتجزئة، بما يعظم من المنفعة العامة ويعزز من فائض المستهلك على حساب فائض المنتج، مع الإشارة إلى أن بعض الاحتكارات قد تكون متاحة ومرغوبة اقتصادياً واجتماعياً ولكن ضمن نظام رقابي صارم قائم على تحفيز الإنتاجية عند مستويات التكلفة الهامشية وتخفيض سعر المستهلك.

8. فتح المجال أمام الاستفادة من مساهمات المؤسسات المالية والنقدية الدولية في عملية إعادة الإعمار في سورية خلال مرحلة ما بعد الأزمة في حال عدم توافر بدائل أفضل، بناء على أسس تفاوضية قوية ومستقلة ، تضمن توجيه تلك القروض والمساعدات للأهداف التنموية، فلا يمكن الانغلاق على الذات وتمويل عملية إعادة الإعمار اعتماداً على الموارد المالية المتاحة التي استنزف جزء كبير منها خلال الأزمة، بحيث يتم تحييد مصادر التمويل عن المصالح السياسية.

9. إعادة النظر في جاذبية مناخ الاستثمار في سورية خلال المرحلة القادمة، لجهة الانتقال من الاعتماد على التسهيلات والحوافز المالية والتشريعية، إلى تدعيم العناصر الأخرى التي تلعب دوراً هاماً في اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية، وهي في مجملها عناصر مؤسساتية لها علاقة بتحسين وتطوير قوانين حقوق الملكية، وحل النزاعات القانونية، وتخفيض تكلفة الفساد، وغيرها، مع التأكيد على أهمية دور الدولة في تطوير هذا المناخ بما يسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو قطاعات مرغوبة اقتصادياً كالقطاعات الإنتاجية ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع بهدف توطين المعرفة التكنولوجية وتوظيفها بما يدعم تطوير أداء المؤسسات الإنتاجية في قطاعات هامة كالصناعة والزراعة، وبما يسهم في رفع تنافسيتها وقدرتها على التوظيف الأمثل للمزايا النسبية المتاحة محلياً.

10. الإسراع في إعادة تسيير عمل المؤسسات التعليمية وتطوير محتواها العلمي والتربوي لمواكبة مستجدات عصر التكنولوجيا والمعلومات دون إهمال أهمية إعادة النظر في تكوينها وأهدافها بما

يتوافق مع الهدف المحوري لمرحلة ما بعد الأزمة في إحداث تغيير إيجابي في بنية المجتمع وهو ما لا يمكن تحقيقه سوى من خلال منح حرية أكبر واستقلالية أوسع للمؤسسات التعليمية وتطويرها بكافة مراحلها التعليمية والتربوية، إضافة لأهمية بناء شبكة واسعة من مراكز الأبحاث التنموية المستقلة وحضانات تكنولوجية على غرار ما تم في الصين، وذلك بهدف إعادة بناء رأس المال البشري وتوفير المناخ الملائم لعودة العقول التي هاجرت نتيجة الأزمة الدائرة، بما يضمن الاستثمار الأمثل لتلك الطاقات في مراكز صنع القرار الحكومي والأهلي.

ثانياً- مقترح خاصة للأبحاث المستقبلية:

من الضرورة بمكان أن يصار إلى الانتقال من الدراسات ذات الأطر العامة الخاصة بدراسة دور السياسات الاقتصادية خلال المرحلة السابقة للأزمة التي تمر بها سورية، إلى توجيه الجهود العلمية والبحثية لدراسة وتحديد الخصوصيات التي يتميز بها الاقتصاد السوري، وبشكل أكثر دقة تحديد ماهية المزايا النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد السوري قطاعياً ومناطقياً، وهو ما يستوجب تحقيق نقلة كبيرة على صعيد توفير مؤسسات ذات مصداقية وكفاءة وشفافية عالية في استقاء البيانات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية بشكل عميق متاحة لكافة الأفراد على اختلاف انتماءاتهم الفكرية، ومرجعياتهم الأكاديمية والمهنية، كون هذه الخطوة تعد حجر الأساس في إعداد دراسات أكثر ملامسة لتطلعات المجتمع السوري والأفكار البحثية المراد تطبيقها، فإلى الآن تم طرح هوية اقتصاد السوق الاجتماعي للاقتصاد السوري دون محددات واضحة لأسس هذا الاقتصاد وطبيعته ودور اللاعبين ومسؤولياتهم فيه من دولة وقطاع خاص ومجتمع مدني وأهلي، حيث لم يتحدد منذ 2004 الأسس التي انتقاء هذا النموذج كهوية للاقتصاد السوري مع العلم بان محدداته الرئيسية لغاية الآن لم يتم التوافق عليها رغم نجاح بعض ملامحها في بعض الدول، في حين لم تتواءم مع خصوصيات اقتصاديات أخرى، فالصين على سبيل المثال حددث نموذجها الاقتصادي باقتصاد السوق ذو الخصائص الصينية رغم تسميته المفرغة من مضمونها باقتصاد السوق الاشتراكي غير الواضح بذات الوقت، وعليه لا بد من إعادة النظر في تلك الهوية المطروحة للاقتصاد السوري استناداً لدراسات تمهيدية يجري البناء عليها في عملية الانتقاء وليس العكس كما جرى خلال المرحلة السابقة.

كما أن تجربة الصين في تأسيس مناطق اقتصادية خاصة تعمل خارج إطار التخطيط المركزي وبهامش حرية كبير، قد يكون أحد المواضيع المهمة الممكن دراستها لاحقاً من قبل الباحثين السوريين، نظراً لما شكلته هذه التجربة من نقلة نوعية وفريدة في تاريخ تجارب الاقتصاديات في التحول نحو اقتصاد السوق.

مراجع البحث

أولاً الكتب والدراسات والأبحاث الأكاديمية باللغة العربية

1. الحسني الزيدي، سيد محمد مرتضى المتوفى سنة (1205) هجري، تاج العروس من جواهر القاموس، الجزء 13مطبقة الكويت، عام 1965م.
2. المسدي، عبد السلام "الأسس الاختبارية في نظرية المعرفة عند ابن خلدون" بحث منشور في مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية , العدد (16) تموز – آب / 1980م.
3. النوري، قيس "آفاق التغير الاجتماعي النظرية والتنموية"، مطابع التعليم العالي، بغداد، سنة النشر 1990.
4. البيلاوي، حازم "دور الدولة في الاقتصاد"، دار الشروق، مصر، سنة النشر 1998.
5. البيلاوي، حازم "دليل الرجل العادي إلى الفكر الاقتصادي"، دار الشروق، القاهرة، سنة النشر 1995.
6. المهداوي، وفاء، "الجذور التاريخية للتحول الاقتصادي"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد الثامن، عدد خاص، سنة 2005 .
7. العيسوي، ابراهيم، "التنمية في عالم متغير، دراسة مفهوم التنمية البشرية ومؤشراتها"، دار الشروق، مصر2001.
8. السروجي، طلعت مصطفى، "التنمية الاجتماعية والطريق الثالث رؤية مستقبلية"، بحث مقدم في مؤتمر الخدمة الاجتماعية، جامعة أسيوط، 2009،عميد كلية جامعة الخدمة الاجتماعية سابقاً في جامعة حلوان.
9. المهداوي –وفاء، محمد- أحمد جاسم "الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق.... سياسات ومؤشرات" المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 33 لعام 2012.
10. الجبوري، مخيف جاسم حمد، "الإصلاحات الاقتصادية وأثرها في نمو الاقتصاد الصيني"- دراسة تحليلية 1989-1999- مجلة تكريب للعلوم الإدارية والاقتصادي، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة تكريت، العراق، المجلد 2/ العدد 3- 2006
11. الونداوي، نشأت مجيد حسن "المرتكزات الفكرية للتجربة التنموية الصينية وسماتها المميزة" مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت المجلد 4- العدد 11 2008.
12. الزعيم، عصام "**اقتصاد السوق الاجتماعي بين محددات العولمة والتحديات الوطنية**"، بحث مقدم لجمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2005.
13. العمادي، محمد، "**"تطور الفكر التنموي في سورية""**، دار طلاس، دمشق، 2004.
14. الضابط، مدين" **السياسات المالية من منظور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمصلحة الوطنية**" ندوة الثلاثاء الاقتصادي الرابعة والعشرون، دمشق 2011/2/8.
15. الباروت جمال، "**العقد الأخير في تاريخ سورية جدلية الجمود والإصلاح**"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت آذار 2011 .
16. اللحام، فؤاد" **الصناعة السورية في ضوء اتفاقيات الشراكة**"، بحث مقدم لجمعية العلوم الاقتصادية السورية 2011.
17. القاضي، أسامة" واقع الصناعة السورية والعقدة التنفيذية" مركز التواصل والأبحاث الاستراتيجية، منشور في 2011 .
18. الهندي، عطية" مدير المركز الوطني للسياسات الزراعية،"**الأمن الغذائي بين الممكن والمطلوب**"، بحث مقدم لجمعية العلوم الاقتصادية السورية 2011.
19. الباروت، محمد جمال (مؤلف رئيس)، "التقرير الوطني الثاني للسكان: النافذة الديموغرافية والتنمية"، دمشق: الهيئة السورية لشؤون الأسرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، 2011 .
20. القاضي، حسين، محاضرة السياسة الضريبية في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية، 3-1-2011.
21. المهايني، محمد خالد، والجشي، خالد الخطيب. (2000). المالية العامة والتشريع الضريبي. دمشق. منشورات جامعة دمشق.
22. الميداني، عزت "أداء وموقع المصارف الخاصة في النظام المصرفي السوري" ورقة عمل مقدمة لجمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادي، 2010.
23. العنزي، سعود راشد. (تاريخ النشر على الانترنت 2014)، " **التغير الاجتماعي ونظرياته**"، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، كلية التربية الأساسية، قسم الدراسات الاجتماعية، المملكة العربية السعودية.
24. أوتارا، فرانسوا، تايلادا، كارلوس، الاشتراكية واقتصاد السوق (تجارب الصين، فيتنام، كوبا) المدخل " هل تمكن الملاءمة بين الاشتراكية والسوق" ب ترجمة محمد البارودي- الحداوي، القاهرة 2002.
25. بن محمد، عبد الرحمن " مقدمة ابن خلدون "، اعتنى به هيثم جمعة هلال، مؤسسة المعارف، الطبعة الأولى، بيروت 2007.
26. بيبلي، محمود- بغاصة، هاجر (تموز 2008)، "أثر منطقة التجارة العربية الحر ة الكبرى على التجارة السورية بعد التطبيق الكامل"، ورقة عمل مقدمة من المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، سورية.
27. باذيب، رامز، وشجاع، صافي، "**الإنفاق العام في سورية بين إلغاء الدعم وزيادة الأجور**"، المركز الاقتصادي السوري، رقم الإصدار 35، (2006، 21 شباط).
28. بركات، عبد الكريم صادق، **الاقتصاد المالي**. ط3، دمشق، (1993). منشورات جامعة دمشق.
29. توفلر، ألفين، توفلر، هيدي، "إنشاء حضارة جديدة، سياسة الموجة الثالثة"، ترجمة حافظ الجمالي، منشورات اتحاد الكتاب العرب 1998، تاريخ النشر باريس 1995.
30. "تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية" (2015)، المعهد العربي للتخطيط في الكويت.
31. جعفر عبد الرضا، نبيل" الاقتصاد الصيني بين الانغلاق والانفتاح"، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية العدد 14 كانون الأول 2004.
32. حازم ببلاوي، "من وحي القرن العشرين "حديث في الاقتصاد والسياسة""، دار الشروق تاريخ النشر 2010.
33. خضور، رسلان (2009)"المؤسسات الرائدة ودورها في الإصلاح الاقتصادي"، بحث مقدم لجمعية العلوم الاقتصادية

34. دويدار، محمد، "مبادئ الاقتصاد السياسي الجزء الاول"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2001.
35. زامل عناد، يوسف "سوسيولوجية التغير قراءة مفاهيمية (في ماهية التغيير واتجاهاته الفكرية)" كلية الأداب، جامعة واسط، تاريخ النشر غير متوفر.
36. ساموبلسون، أ. بول- نورد هاوس، ويليام، "الاقتصاد"، النسخة الخامسة عشرة، ترجمة: هشام عبد الله، مراجعة أسامة الدباغ، سنة الإصدار 2006.
37. سن، أمارتيا، (2010)، "فكرة العدالة" ترجمة مازن جندلي، الدار العربية للعلوم ناشرون، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم
38. سيف الدين، عصمت: ((الرأسماليون الوطنيون والرأسمالية الخائنة))، سنة النشر غير متوفرة.
39. سرحان، نهال وآخرون، "تقرير "الحكومة المنفتحة.... مفهوم جديد نحو الحكم الرشيد"، مركز المعلومات واتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري، 2011.
40. سيروب، رشا (2014)، "واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في سورية خلال الفترة 2000-2010"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الثاني، جامعة أم البواقي
41. شارل بتلهايم، التخطيط والتنمية، ترجمة د. إسماعيل صبري عبدالله، دار المعارف بالقاهرة، الطبعة الثانية، 1968.
42. عيسى،نجيب، " .سياسة الإصلاح الاقتصادي والخصخصة في لبنان" بحث في الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط . الجزائر إصدار مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 1999.
43. عبد صالح، طالب- " التجربة الصينية في الإصلاح والتنمية، بحث في خصوصية المنهج والدروس المستخلصة" جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية- منشورة في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية- المجلد 2008/50/14.
44. عبد الفضيل، محمود " العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت تاريخ النشر 2000 .
45. عبد القادر، يختار و عبد القادر، عبد الرحمن "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية، حالة الدول العربية"، مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، تحت عنوان " النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من منظور الإسلامي"، الدوحة، قطر، 2011.
46. غيدنز، أنتوني" الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية"، ترجمة أحمد زايد، محمد محي الدين، مراجعة محمد الجوهري، الهيئة المصرية العامة للكتاب 2010.
47. هايك، فريدرك " اخطاء الاشتراكية القاتلة"، ترجمة محمد مصطفى غنيم، تقديم الدكتور حازم الببلاوي، دار الشروق 1993.
48. فوكوياما، فرانسيس، "بناء الدولة، النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين"، ترجمة مجاب الإمام، دار النشر العكيان، 2007.
49. فريدمان، ملتون، **"الرأسمالية والحرية "**، ترجمة يوسف عليان، مركز الكتب الأردني 1987.
50. قصاص، منصور،قحف، عمار، "**سياسة الرعاية الصحية في سورية المستقبل**" مركز التواصل والأبحاث الإستراتيجية.
51. كيكي، محمد، عجز الموازنة العامة للدولة في سورية 2005-2012: أسبابه وطرق تمويله وسبل تخفيضه، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والاجتماعية.
52. لين، ففيان، جاون هوانجوين "الإصلاح الصحي في الصين: أي دروس لمصر؟ بين هوية القطاع العام وسلوكيات القطاع الخاص، الأسباب والنتائج والعلاجات"، ترجمة علاء غنام.
53. م م الجبوري، خلف محمد حمد، **" دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لعام 2004"**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 23.
54. نصر، ربيع، ورشة عمل بعنوان **" الصادرات السورية(خصائص- محددات- بدائل متاحة)**، قاعة رضا سعيد، جامعة دمشق 2013/3/19.
55. نصر- ربيع، محشي- زكي، أبو اسماعيل – خالد وآخرون، تقرير **"الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية"**.
56. ناشد، سوزي عدلي،**" ظاهرة التهرب الضريبي الدولي وآثاره على اقتصاديات الدول النامية"**، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية 2008.
57. نصر، ربيع، "الحالة التنموية في سورية خلال الفترة 2004-2009".
58. هشام ياسر شعلان،(2004)، "اليات التحول من نظام التخطيط المركزي إلى نظام السوق"، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، طبعة 1.

ثانياً الكتب والدراسات والأبحاث الأكاديمية باللغة الانجليزية

1. Butter, David," Syria's economy, picking up the pieces", research paper, The royal institute of international affair, Chatham House, june 2015.
2. Butter, David, "Salvaging Syria's Economy", research paper, The royal institute of international affair, Chatham House, March 2016.
3. Barker, Debi "China Copes With Globalization a mixed review" report, The International Forum on Globalization (IFG), Website: www. ifg.org.
4. China’s Ongoing Agricultural Modernization: Challenges Remain After 30 Years of Reform / EIB-51

Economic Research Service/USDA. Without Name of Author or date of publishing, the source pdf from internet."www.ers.usda.gov/media/245921/eib51b_1_.pdf

5. Huang, Yiping-Tao, Kunyu " The Adjustment of RMB Exchange Rate and Its Impacts on China's Economy", China Center for Economic Research, National School of Development, Peking University, China, Beijing, School of Finance , Central University of Finance and Economics.
6. Kurer, Tobias, Bachelor's Thesis" Banking Reforms in China and Their Macroeconomic Implications: Three Decades of Reform Revisited", supervised by the Prof. Dr. Fabrizio Zilibotti, Department of Economics at the University of Zurich 2011.
7. Kato, Toshiyasu; Kaplan, Jeffrey A.; Sophal, Chan and Sopheap, Real (2000), Cambodia: "Enhancing Governance for Sustainable Development", Asian Development Bank (ADB), Cambodia Development Resource Institute,Working, May2000.
8. KAUFMANN . A. KRAAY and M. MASTRUZZI; Governance Matters VII; Governance Indicators for 1996 – 2007; word bank; 2008; p 07. (visit: www.govindicators.org).
9. liuK Wei, " economic transitions to market economy: a comparative study on economic reform proposals in China and Former soviet union"- phd thesis- http//thesis.gla>ac>uk/2987/, 1994, University of GlasgowK.
10. Lio, Qing, Lu, Yi and others "Do Exports responds to exchange rate changes? Inference from Chinas exchange rate reform, university of international business and economic", Beijine , china, (2013).
11. M. Morrison, Wayne," China's Economic Conditions", Congressional Research Service, June 26, 2012.
12. M. Morrison, Wayne Specialist in Asian Trade and Finance "China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States", July 3, 2013.
13. Martin, Michael F, CRS Report RL34337, "China's Sovereign Wealth Fund". edition date is not available.
14. Moody's Investors Service Presentation materials. June 2006. The China Banking Regulatory Commission (CBRC) does not publish an aggregate banking sector capital adequacy ratio
15. Nurberge, Egon- Classifing economic systems pdf summary- Chapter 2, Issuing date is none available.
16. Naito, Jiro, "Chinas Fiscal position and policy: current status of local government debt problems and challenges", policy research institute(2015) .
17. Popov, Vladimir "SHOCK THERAPY VERSUS GRADUALISM: THE END OF THE DEBATE", Institute of European and Russian Studies (EURUS), Carleton University, published in 2000.
18. Roland, Gérard, " the political economy of Transition", Transition Economics Program of the Center for Economic Policy Research and fellow of the William Davidson Institute, published in march 2003.
19. Rush, Anthony "China's Labour Market" article from Reserve Bank of Australia September Quartet 1, 2011.
20. Szamosszegi, Andrew- Kyle, Cole "An analysis of state owned enterprises and state capitalism in china", US, China economic and security review commission. (2011).
21. Yifu Lin, Justin " Decentralization , Deregulation and Economic Transition in China", " China Center for Economic Research, Peking University, China Center of Agriculture Policy, China Academy of Sciences, and others ,Ran Tao,Mingxing Liu. 2003.
22. Williamson, J., (1999) "What Should the World Bank Think About the Washington Consensus," Institute for International Economics, Washington, D.C., available at http://www.iie.com/papers/williamson0799.htm, Published subsequently in the World Bank Research Observer, 2000.
23. Zhang wei " The Role of Banks in Transition Economies: A Case Study of China with an Emphasis on Non-performing Loans" doctoral thesis, Loughborough university, September 2010.
24. Zhu, Xiaodong, Understanding China's Growth: Past, Present, and Future, Journal of Economic Perspectives—Volume 26, Number 4—Fall 2012..
25. Zhu, Baoliang, Changing in driving forces of Chinese economy and some policy suggestions, Economic Forecasting Department ,National Information Center ,P.R. China,2012.

26. Zhang wei doctoral thesis " The Role of Banks in Transition Economies: A Case Study of China with an Emphasis on Non-performing Loans, date not available.

ثالثاً المقالات باللغة العربية

1. المهايني، خالد، "النظام الضريبي الحالي متخلف"، جريدة الوطن المحلية، 23 تموز2014، استرجعت بتاريخ 9 تشرين الأول 2014 من: http://www.alwatan.sy/view.aspx?id=18526
2. **"الخطة الصحية الجديدة في الصين تستهدف سَرِيْعي التَّأَثُّر" منشورة في مجلة الصحة العالمية، المجلد رقم 88 بتاريخ 8 كانون الثاني 2010**.
3. "الخطة الصحية الجديدة في الصين تستهدف سَرِيْعي التَّأَثُّر" منشورة في مجلة الصحة العالميةالمجلد رقم 88 بتاريخ 8 كانون الثاني 2010.
4. الخير، طارق، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، الاقتصاد، الحوافز الاقتصادية، المجلد الثامن ص 639، الموقع على شبكة الانترنت http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=8289&m=1
5. السقا، ابراهيم، "كيف أصبح الاقتصاد الصيني اكبر اقتصاد في العالم"، مقالة في صحيفة الاقتصادية الالكترونية، 2014، http://www.aleqt.com/2014/11/14/article_905760.html
6. السقا، محمد ابراهيم "فشل سياسة الطفل الواحد في الصين"، مقال منشور في الاقتصادية الالكترونية يوم الجمعة 2013/8/16 http://www.aleqt.com/2013/08/16/article_778695.htmlw
7. جمال الدين، أحمد، مقالة بعنوان" الإصلاح في الصين.. دروس مستفادة" منشورة في مجلة العربي- الكويت- العدد 575 - 10/2006- انظر الموقع الالكتروني http://www.alarabimag.com/index.as
8. جيوان, لوه يوان" الصين ترفع سعر صرف عملتها" مقال في الصين اليوم (محتويات العدد 10 أكتوبر 2005).
9. جمال الدين، أحمد، مقالة بعنوان" الإصلاح في الصين.. دروس مستفادة" منشورة في مجلة العربي- الكويت- العدد 575 - 10/2006- انظر الموقع الالكتروني http://www.alarabimag.com/index.asp
10. **"من يدفع الضرائب محاولة للجواب على سؤال صعب"**، جريدة الاقتصادية السورية، (2002، 24 آذار).. استرجعت بتاريخ 15 حزيران 2014 من: http://www.mafhoum.com/press3/90P48.htm
11. معاون وزير الاقتصاد: اقتصاد **الظل ...يزداد من 42% إلى 63% من الناتج المحلي**. (2014، 24 أيار). جريدة الوطن. استرجعت بتاريخ 21 حزيران 2014 من: http://www.alwatan.sy/view.aspx?id=15768
12. نجمة، الياس، السياسة المالية في سورية، مقال في صحيفة الاقتصادية، العدد 116، 2003، http://www.mafhoum.com/press6/165E14.htm

رابعاً المقالات باللغة الانجليزية

1. Bethel , Tom, O'DriscollJr .Gerald P. and Lee Hoskins:"Property Rights- The Key to Economic Development", No. 482, cato organization, http://www.cato.org/pubs/pas/pa482. - August 7, 2003
2. " China's latest revolution: Basic health care for all" published at http://www.ilo.org/global/about-the ilo/newsroom/features/WCMS_188582/lang--en/index.htm, dated in 3/9/2012
3. Syria's war: 80% in poverty, life expectancy cut by 20 years, $200bn lost ", articale published in the Guardian, 22March 2015, http://www.theguardian.com/world/2015/mar/12/syrias-war-80-in-poverty-life-expectancy-cut-by-20-years-200bn-lost
4. Seth, Shobhit(2016), "China currency Devaluation Hits Gobal economy", Investopedia http://www.investopedia.com/articles/investing/012516/chinese-currency-devaluation-hits-global-economy.asp

خامساً التقارير الاقتصادية والنشرات الاحصائية والمراسيم والتشريعات باللغة العربية

1. **التقرير الوطني لتنافسية الاقتصاد السوري 2012**، مؤشرات سورية في التقارير العالمية، المرصد السوري للتنافسية، http://www.ncosyria.com
2. الكتاب الإحصائي السنوي لعام 2009 للصين والمكتب الوطني الصيني للإحصاء، أيلول/سبتمبر 2009؛ نشرة إحصاءات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية لعام 2009، شباط/فبراير 2010.
3. المجموعة الإحصائية السورية لعام 2009، المكتب المركزي الإحصاء.http://www.cbssyr.sy/yearbook.htm
4. الاقتصادية لمصرف QNB، "الصين رؤية اقتصادية 2014"تقرير اقتصادي ص11
5. **الإطار المرجعي للخطة الخمسية العاشرة**، هيئة تخطيط الدولة، 2006، ص35

6. توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين سورية وتركيا"، مقالة في جريدة الوسط، العدد839، بيروت، 2004، http://www.alwasatnews.com/news/429112.html
7. تقرير بعنوان "تحليل التجارة الخارجية في سورية 2006-2012"، هيئة تنمية وترويج الصادرات، http://www.edpa.gov.sy/forms/uploads/uploads/9.pdf
8. **تقرير التنمية البشرية للعام 2005**، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005، ص132-133
9. تقرير"سورية مواجهة التشظي"، تقرير يرصد آثار الأزمة السورية خلال العام 2015، صادر عن المركز السوري لبحوث السياسات، شباط 2016، ص 8
10. **تقرير"آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد السوري: عدالة التوزيع والفقر"**، دمشق: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة تخطيط الدولة 2009، تقرير غير منشور، ص22.
11. **تقرير"مؤشرات تنافسية الاقتصاد السوري حسب تقرير التنافسية العالمية 2010-2011 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي WEF"**، المرصد السوري للتنافسية 2011، ص18
12. تقرير واقع الغذاء والزراعة في سورية 2010،المركز الوطني للسياسات الزراعية ص43-44.
13. (من الخطة الى السوق)، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تقرير عن التنمية الاقتصادية في العالم 1996،،مركز الأهرام للترجمة والنشر، مطابع الأهرام التجارية بالقاهرة، مصر، تاريخ بلا، ص 209.
14. وثيقة أساسية مصاحبة للتقرير الثاني لجمهورية الصين الشعبية عن تطبيقها للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية "الصين" الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، 30 حزيران/يونيه 2010 ص 4-5
15. **"القطاع المصرفي في سورية واقع وآفاق"**، تقرير مقدم من الشركة السورية الوطنية للتأمين عام 2007، المركز الاقتصادي السوري
16. بيانات النشرة الربعية الصادرة عن مصرف سورية المركزي 2010.، موقع مصرف سورية المركزي www.banque**central**e.gov.sy/
17. **موقع الهيئة العامة للمنافسة ومنع الاحتكار** /http://www.competition.gov.sy
18. **هيئة الاستثمار السورية**: http://sia.gov.sy/mainsia.php

سادساً. التقارير الاقتصادية والنشرات الاحصائية والمراسيم والتشريعات باللغة الانجليزية

1. "If Africa builds nests, will the birds comes?. Comparative study on special economic zones in Africa and china", 2015, UNDP report, p 43-44.
2. The world bank, " A Decade of Mesuring The Quality of Governance ", Governance Matters 2007, Worldwide Governance Indicators 1996–2006, world bank institute, Development Research Group, Washington , 2007,p02, (visit : www.govindicators.org)
3. Deloitte, Press Release, January 22, 2013, available at :http://www.deloitte.com/view/en_CN/cn/Pressroom/pr/105280463d16c310VgnVCM2000003356f70aRCRD.htm. The index was based on a survey of 550 chief executive officers and senior leaders in manufacturing companies around the world.
4. The World Bank, China 2030, Building a Modern, Harmonious, and Creative High-Income Society, 2012. Hereinafter referred to as World Bank, China 2030 .
5. World bank statistics data base, China profile, 2015. http://data.worldbank.org/country/china
6. **China 2011 statistical year book.**
7. China Banking Regulatory Commission (2006-2011), Annual Report.
8. Chinese Ministry of Commerce and Chinese Statistical Yearbook 2012,
9. World Trade Atlas, using official Chinese statistics 2012.
10. **The Global competitiveness Report** 2008-2009-2010-2011 World Economic Reform
11. The **Worldwide Governance Indicators**, 2013 Update, Aggregate Indicators of Governance 1996-2012, www.govindicators.org

سابعاً: المراسيم والتشريعات الحكومية

1. بيان الحكومة المالي 2007
2. بيان الحكومة المالي 2008
3. المرسوم التشريعي رقم 80 لعام 2005
4. المرسوم التشريعي رقم 41 لعام 2005

5. المرسوم التشريعي رقم 51 لعام 2006
6. المرسوم التشريعي رقم 52 لعام 2006